الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي ـ سرت

كلية الآداب والتربية　　قسم التاريخ

" دور العلماء في الإصلاحات في تونس خلال القرن التاسع عشر 1837 – 1877 م"

إعداد :ـــ عبد الناصر فرج رحيل.

أعضاء لجنة المناقشة:ـــ

1- د. عبد الله علي إبراهيم. .....

2- د. عطية مخزوم الفيتوري. .....

3- د. رحيم كاظم الهاشمي. .....

4- د. محمد الهادي أبو عجيلة. .....

يعتمد

أ. رحمة ابوبنيتة عبد السلام

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية الآداب والتربية

يعتمد

أ. حمد أحمد الحاج

أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

بســـــم الله الرحـــمن الرحـــــيم

الشكـــــــر والتـــقديـــــــر

قيل فى الأثر **(من لايشكر الناس لا يشكر الله)**، ولذا كان الشكر والتقدير، حيث أتقدم بالشكر الجزيل ، إلى جامعة التحدى بسرت وتحديداً كلية الآداب والمتمثلة فى رئيسها الأستاذ الفاضل أحمد الحاج ،على تقديمه كافة التسهيلات لى أثناء فترة دراستى، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور عبد الله على إبراهيم ،الذى أشرف على دراستى وكتابتى لهذه الرسالة طيلة هذه المدة وقدم خبرته الطويلة ونصائحه الهامة التى ساهمت فى انجاز هذا العمل ،كذلك أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل عطية محزوم الفيتورى، المشرف المساعد فى هذه الرسالة على الجهد الكبير الذى بذله معى،كما أتقدم بالشكر أيضاً للدكتور رحيم كاضم ذلك الدكتور الفاضل الذى قدم لى كل الدعم والمساندة وأتقدم بخالص الشكر والعرفان للدكتور محمد الهادي بو عجيله ، ذلك الدكتور الفاضل الذى عرفناه فى جامعة قار يونس ونحن طلاب فى مرحلة اليسانس، حيث كان مثالاً للدكتور المتفاني فى سبيل العلم، ولا يبخل على طلبته بتقديم المعلومة المفيدة والمهمة لهم فى حياتهم العلمية، بدون كلل ولا ملل.

كما لا يفوتنى أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ حسن المدنى رئيس قسم التاريخ بجامعة التحدى ، على وقوفه المستمر معى وتذليله كافة الصعوبات الاداريه أمامى ، ولا يفتوني أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عبد الرؤف، والاستاذه رحمه رئيسة قسم الدراسات بكلية الآداب والأخت نشوة والأخت هنيه ، على مساعدتهم المستمرة لى منذ بداية المشوار.

أما الجهات التى ساعدتني من خارج الجماهيرية وخصوصاً فى تونس وعلى رأسهم الدكتور الشبياني بنبلغيث عضو هيئة التدريس بجامعة صفاقس ،الذى افادنى بمعلوماته وخبرته خصوصا انه أحد المتخصصين فى تاريخ تونس الحديث والمعاصر ،كذلك لايفوتنى أن أتقدم بالشكر الجزيل لأصحاب بعض المكاتب العامة والخاصة فى تونس مثل مكتبة نهج الباشا ، ومكتبة الإمام سحنون بتونس العاصمة ، والأرشيف التونسى ، وأتقدم أيضا بوافر الشكر وخالص العرفان والجميل للأستاذ عبد الرزاق كمونه رئيس مكتبة ودار نشر علاء الدين بصفا قس على وقوفه معى منذ البداية وتشجيعه لى على اختيار هذا الموضوع والمساعدة الكبيرة التى قدمها لى من توفير بعض المادة العلمية لموضوعي وغير ذلك .

لكل هؤلاء وغيرهم مما لا يتسع المجال لذكرهم أتقدم لهم بالشكر الجزيل.

الاهـــداء

هاهي الأيام قد مرت سريعا لتصل بنا إلي بداية مشوارنا العلمي الذي لايسعنا فيه إلا أن نهدي حصيلة جهدنا هذا إلي من كان سبباً في مسيرتنا هذه إلي نور الهدى ... ومنارة العلم ... وشفيع العالمين ...إلي سيد الخلق وإمام المرسلين ... إلي الأمي الذى علم المتعلمين....

سيدنا محمد ﷺ

إلـــي نور الصبـــاح وقمـــر الليـــل .... وزهـــرة الياسمـين وروح المســك والعنـــبر .... إلـــي من حاكت سعادتي بخيوط مسحوبة من نسيج قلبها .... إلـــي التي برعايتها تتفتح ابواب المستحيل وتفرج الهموم ويتجدد الامل

أمي الحنونة

إلـــي سندي في الحياة وعنوتي ...إلـــي حبيب قلبي ... ورفيق مشواري ودربي إلي الذي تابعني بنصائحه وإرشاداته ووجهني بحكمته إلي الطريق الصحيح إلي من ادعو الرحمن أن يساعدني لكي أحقق أحلامه.

ابـــي العـــزيـــز

إلـــي من تستحســـن العـــين لرؤياهـــم ... ويفرح القلـــب للقياهـــم ... ويطرب الخاطر لـــوجودهـــم .. إلـــي من شاركوني لحظات حياتي وعشت معهم أجمل أيام عمري .

اخـــوتي واخـــواتي

إلـــي الذين تشرفت لمعرفتهم وسعدت برفقتهم ... طوال تلك السنين ... إلـــي الذين ســـاندونـــي بالكلمـــة الطيبـــة و الدعـــاء ....إلـــي الـــذين شكلـــوا جـــزءا مهمـــا فـــي حياتي من الصعب نسيانهم .

أصـــدقـــائي

الباحث

قـــائـــمة المحتويـــات

- الآية	
- الشكر والتقدير	
- الإهداء	
- المقدمة	
• **الفصل الأول "الأوضاع العامة فى تونس قبيل بداية الإصلاحات من الفترة (1591 -1837)**	1
- الأوضاع السياسية والعسكرية ----------	2
- عهد الباشاوات----------	3
- عهد الدايات----------	4
أهم ما تميز به عهد الدايات من سنة 1591 – 1705------	6
- أبرز مميزات عهد البايات ----------	9
- الأوضاع العسكرية في فترة الدايات 1591م - ----------	10
- الحياة الاقتصادية ----------	11
- الحياة الاجتماعية----------	12
- فئة التجار----------	14
- فئة الفلاحين ----------	15
- فئة الحرفيين ----------	15
- مظاهر الحياة الاجتماعية فى تونس 1591-1837-------	16
- الاحتفال بالأعياد الدينية ----------	16
- زيارة أضرحة الأولياء والصالحين ----------	17
- موقف العلماء فى تونس من زيارة القبور----------	18
مواكب الحج ----------	19
- الحياة الثقافية ----------	20
- المؤسسات الدينية----------	20
- المدارس ----------	23
- قائمة بأسماء بعض المدارس التي تم إنشائها خلال عهد الدايات والبايات ----------	27
- بعض مظاهر الحياة الثقافية فى تونس خلال العهد المرادى والحسيني الأول ----------	28
- منصب القضاء فى تونس قبل الإصلاحات من1591- 1837---------	30
- قائمه بأسماء بعض القضاة الذين تولوا هذا المنصب خلال السنوات	35

من(1744- 1837)----------	
• **الفصل الثاني هيئة العلماء فى تونس خلال الفترة (1837- 1877)--** ----------	36
- إبراهيم الرياحى - ----------	38
-أحمد بن أبى الضياف ----------	42
- محمود قابادو ----------	50
-عمر بن الشيخ ----------	56
- سالم بوحاجب ----------	60
-محمد بيرم الخامس ----------	64
-محمد الشاهد ----------	70
- الشاذلي بن صالح ----------	71
- الطيب بن سلامة----------	72
- محمد البارودي ----------	72
-مصطفى رضوان ----------	74
- أحمد بن الخوجة----------	75
- هيئة العلماء وعلاقتها بالسلطة السياسية فى تونس خلال (1837- 1877)----------	76
• **الفصل الثالث دور العلماء فى الإصلاحات من الفترة (1837-1859)**----------	81
- مفهوم الإصلاحات ودوافعها وأهدافها ----------	82
- دوافع الإصلاحات----------	83
- أهداف الإصلاحات----------	87
مواقف وآراء العلماء من الإصلاحات ----------	91
- التعديلات في المؤسسة الدينية والتعليمية ----------	91
-قائمة بأسماء المشايخ الأربعة النظارة بجامع الزيتونة سنة 1842م ---- ----------	92
- قائمة بأسماء المدرسين الذين عينوا بجامع الزيتونة بعد الترتيب الأحمدي سنة 1842م----------	93
- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ----------	97
-الإصلاحات العسكرية والسياسية ----------	102
- أهداف الإصلاحات العسكرية ----------	102
طريقة التجنيد ----------	103
- تكوين الفرق العسكرية ----------	104
- التجهيزات العسكرية ----------	105
- المدرسة الحربية بباردو ----------	105
- مشاهير الخرجين من المدرسة الحربية ----------	108
- آراء بعض العلماء فى الإصلاحات العسكرية ---------	109

-الإصلاحات السياسية ----------	112
- وثيقة عهد الأمان 1857م----------	115
- أسباب إصدار وثيقة عهد الأمان ----------	115
- نص وثيقة عهد الأمان ----------	119
- بنود وثيقة عهد الأمان ----------	120
- دور العلماء في حركة الإصلاح ----------	122
- مساهمتهم في تحديث النظم الإدارية والاقتصادية--------	122
- الإصلاحات العسكرية ----------	127
- جهودهم في صياغة وتفسير وثيقة عهد الأمان 1857م---	129
- العلماء الذين شاركوا في ا لصياغة والتفسير ----------	129
- مجالس إعداد القوانين المنبثقة من عهد الأمان ----------	132
- موقف العلماء من عهد الأمان ----------	134
● الفصل الرابع دور العلماء في الإصلاحات خلال الفترة من (1859- 1877)----------	137
- مساهمة العلماء في تطبيق وثيقة عهد الأمان ----------	138
- خير الدين وعلاقته بهيئة العلماء ----------	142
- أهم العوامل التي أدت إلى تعطيل العمل بوثيقة عهد الأمان ---	146
- انتفاضة علي بن غذاهم ضد الحكومة المركزية ---------	147
- موقف العلماء من تمرد علي بن غذاهم 1864م---------	148
- مشروع خير الدين الاصلاحي ودور العلماء فيه --------	153
- التنظيم الإداري----------	154
- تعديل أوضاع القضاء ----------	156
- ضبط مهنة عدول الأشهاد ----------	157
-القضاء المختلط ----------	159
-ترتيب أوضاع الأوقاف ----------	160
-أنواع الأوقاف في تونس ----------	160
- المدرسة الصادقية ----------	164
- وقف المدرسة الصادقية ----------	167
- إصلاح التعليم الزيتوني ----------	168
- الخاتمة ----------	171
- الملاحق----------	175
قائمة محتويات الملاحق----------	176
-قائمة المصادر والمراجع ----------	226

المقدمـــــة

بســـــــــم الله الرحـــــــمن الرحـــــــيم

الحمد لله الذي يقُصُّ الحق من أنباء ما قد سبق، والصلاة والسلام على محمد أفضل من صدق فيما نطق، وعلى آله ضياء الغسق ونظام النسق، وبعد.

إن دور العلماء فى الإصلاحات فى تونس خلال القرن التاسع عشر يعد من الموضوعات الهامة والجديرة بالدراسة، حتى ندرك مدى التطور الذي شهدته تلك الفترة، ونزيل اللبس الذي علق في عقول الناس من أن العلماء فى تونس كانوا دائماً ضد الإصلاحات ،أو أى جديد يأتي من أوروبا ، أما الهدف من الدراسة فهو تسليط مزيد من الضوء على أوضاع تونس فى فترة الإصلاحات ،ثم محاولة إثبات أن العلماء كانوا مساهمين إيجابيين فى الإصلاحات، وكان لهم دور فعال فيها، كذلك محاولة إقناع الغرب الاوروبى بأن علماء الدين المسلمين ليسوا متعصبين ،ولا متطرفين، بل دعاة إصلاح وتطور، وعلم واقتباس من الغرب ما يفيد البلاد، ويتماشى مع الشريعة الإسلامية ،كذلك من أهداف الدراسة محاولة تسليط الضوء على نخبة من المصلحين فى البلاد التونسية من السياسيين والعلماء، والتعريف بهم ، وبجهودهم، كذلك من أهداف الدراسة توضيح مدى العلاقة بين العلماء والهيئة الحاكمة ، ومدى مكانتهم فى الأسرة الحسينية .

أما أسباب اختيار الموضوع ،فمنها أن اغلب الدراسات التى تناولت الموضوع- وهو دور العلماء فى الاصلاحات فى تونس - لم تتناوله كوحدة مستقلة ،بل كجزئية صغيرة فى مواضيع أكبر وأشمل.

ومن الأسباب أيضا أن اغلب الدراسات والمؤلفات التى تناولت تاريخ تونس الحديث، بما فيها دور العلماء فى الإصلاحات فى تونس، كان أغلبها من وجهة نظر أوروبية ، وكان بعضها متحاملا على الإسلام والمسلمين ،مما حفزنى لأن اكتب فى هذا الموضوع من وجهة نظر عربية، كذلك أهمية تلك الفترة الإصلاحية وتنوع محاولاتها على امتداد أربعين سنة، ودور العلماء فيها، وارتباطهم بها كان حافزاً لى لاختيار هذا الموضوع .

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول: الفصل الأول- وهو بعنوان: الأوضاع العامة فى تونس قبيل بداية الإصلاحات من الفترة 1591-1837 م، وهو مقسم إلى عدة جزئيات(الأوضاع السياسية والعسكرية ،والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية ،والحياة الثقافية ، وأخيرا منصب القضاء فى تونس قبل الإصلاحات من1591-1837)

أما الفصل الثاني ، فهو بعنوان : هيئة العلماء فى تونس خلال الفترة من (1837-1877) م ويتناول ترجمة لأهم العلماء الذين كان لهم دور بارز فى الإصلاحات، أمثال الشيخ إبراهيم الرياحى، واحمد بن أبى الضياف ،ومحمود قابادو، وعمر بن الشيخ ، ومحمد بيرم الخامس ، كما يتناول الفصل فى جزئية أخرى علاقة العلماء بالسلطة السياسية فى تونس خلا ل الفترة من1837-1877 م .

أما عنوان الفصل الثالث فهو دور العلماء فى الإصلاحات من الفترة 1837-1859م، وينقسم الفصل إلى عدة جزئيات ، منها مفهوم الإصلاح ودوافعه وأهدافه ، ثم مواقف وأراء العلماء من الإصلاحات ، ووثيقة عهد

الأمان سنة 1857م ، يليها دور العلماء فى حركة الإصلاح من حيث دورهم العسكري، والسياسي،والاقتصادي، والاجتماعي .

وأخيرا الفصل الرابع ، وهو بعنوان دور العلماء فى الإصلاحات من الفترة1859-1877 م، وينقسم الفصل إلى عدة جزئيات ، أهمها سياسة محمد الصادق باى إزاء تطبيق وثيقة عهد الأمان ، ثم خير الدين وعلاقته بالعلماء ،والجزئية الأخرى هي العوامل التي أدت إلى تعاطي العمل بوثيقة عهد الأمان، وأخيرا مشروع خير الدين الإصلاحي ، ودور العلماء فيه خلال السنوات من 1873-1877م.أما بالنسبة للمنهج المتبع فى الدراسة فإنني سأحاول تتبع المنهج التاريخي السردى التحليلى المقارن ، حيث سأعتمد على سرد الأحداث التاريخية ، ومحاولة تحليلها ومعرفة أبعادها ، مع محاولة مقارنة المعلومات التاريخية أثناء البحث .

وقد اعتمد البحث على كم لابأس به من الوثائق التاريخية التى لم يسبق نشرها ، وأيضا على عدد كبير من المصادر والمراجع الهامة فى التاريخ التونسى مثل كتاب سالم بن عمر ، ديوان قابادو ، وكتاب خير الدين (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) ، وكتاب بن أبي دينار محمد بن أبي القاسم ،(المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس)، وأيضاً كتاب أحمد بن ابى الضياف (إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان) ،وكتاب محمد بيرم الخامس (صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار).

كما اعتمدت فى دراستى على مراجع هامة ، منها كتاب الشيباني بن بنبلغيث ،(النظام القضائي في البلاد التونسية خلال السنوات من 1857 – 1921م) ،وكتابه أيضاً (بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر) ، وكتابه(أضواء على التاريخ العسكري في تونس من سنة 1837 إلى 1917م). وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره .

أما الدراسات السابقة لهذا الموضوع فهى على سبيل المثال لا الحصر كتاب (مواقف إصلاحية قبل الحماية) وهو للمؤلف أحمد عبد السلام ، ومن منشورات الشركة التونسية للتوزيع ، لسنة 1987م، وقد قسم الكتاب إلى قسمين : الأول- الأحداث والرجال، كما يتحدث فيه عن مكانة المصلح الكبير خير الدين ، وكيف أنه كان معروفا فى الشرق والغرب ، كذلك يتحدث عن الرمز الآخر من رموز الإصلاح ، وهو الشيخ بيرم الخامس ، ويتحدث عن بعض مواقفه الإصلاحية ، كما يذكر أيضاً مواقف لمصلحين آخرين ، مثل الجنرال حسين ، أما فى فصله الأخير فيتحدث عن مواقف فكرية في الإصلاح بشكل عام ، وقد جاء الكتاب بشكل مختصر ، لكن ما تميز به هو تركيزه على الإصلاح فى تونس ، مع محاولة تحليله لبعض أفكار وآراء رجال الإصلاح التونسيين أمثال خير الدين . كذلك هناك كتاب مهم آخر ، وهو بعنوان (المؤرخون التونسيون فى القرون 17 -18- 19) وهو للمؤلف أحمد عبد السلام ، ومنشور سنة 1993م، وهو كتاب كبير الحجم ، يتناول تاريخ تونس منذ بداية العهد العثمانى إلى الاحتلال الفرنسى ، وقد استفدت من هذا الكتاب على وجه التحديد ، فقد ساعدني في تغطية جوانب مهمة من الحياة الثقافية والأدبية والشعرية لتونس فى فترة ماقبل الإصلاحات ، وقبيل الإصلاحات ، وهذا ما لم تتطرق له الكثير من المراجع التى تركز كثيرا على الجوانب السياسية والعسكرية ، لذا كان من المراجع الاساسيه التى اعتمدت عليها فى بحثي .

أما أهم المصادر فى تاريخ تونس فهو كتاب المؤرخ الشهير أحمد بن أبى الضياف (إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان) ، وهذا الكتاب يقع فى ثمانية أجزاء ، حيث يتناول كل جزء حقبة زمنية ، أو قضية تخص الحياة السياسية والعسكرية والإدارية في تونس ، كما يتناول الكتاب معلومات فى غاية الأهمية عن علماء الدين ورجال الفكر والإصلاح في تونس ، وما يضفى أهمية إضافية لهذا الكتاب هو ان مؤلفه كان من المعاصرين للتجربة الإصلاحية فى تونس ، والتى بدأت سنة 1837م بل وكان من أهم روادها ، كذلك لقرب أحمد بن ابى الضياف من صانع القرار فى تونس ، والمتمثل فى البايات وخصوصا احمد باى ، كل ذلك جعل هذا الكتاب من أهم المصادر فى تاريخ تونس الحديث والمعاصر ، وزاد من اعتمادي عليه تلك التحليلات والأفكار الجريئة التى كان يطرحها أحمد بن أبى الضياف فى كتابه (الإتحاف) ، مما جعله بحق واحدا من أهم المصادر فى تاريخ تونس ، أما الجديد الذى تحاول أن تضيفه تلك الدراسة فهو توضيح دور علماء الزيتونة فى الإصلاحات التى قامت فى تونس ، وأيضا محاولة رد التهمة عن علماء الدين بأنهم أصحاب فكر متخلف وظلامى ، وأنهم معادون لكل تقدم أو أى اقتباس من الغرب الأوروبي .

وبعد هذا السرد الذى بينا فيه الأهمية والهدف من الموضوع ، وأسباب اختيارنا له كموضوع للبحث ، وبعد أن أعطينا نبذة مختصرة عن بعض مصادر ومراجع البحث ، سنحاول أن نتعرض لتاريخ تونس قبل وأثناء الإصلاحات فى شكل مقدمة مختصرة نحوصل فيها كل تلك المعلومات .

لقد كانت تونس محل تنافس وصراع بين الأسبان من ناحية ، وبين الأتراك العثمانيين، الذين كان هدفهم أن يظهروا بمظهر حماة الإسلام والمسلمين.

أما تونس من الداخل ، فقد كانت تتجاذب ساستها الأهواء والمطامع ، لذلك رحب الناس بدخول العثمانيين إليها سنة 1528م نكاية بالحسن الحفصي الذي كان متعاوناً مع الأسبان ضد العثمانيين ، وأما الأسرة الحفصية فقد رأت في دخول العثمانيين تقويضاً لسلطانها بعد أن حاولوا احتلال تونس أكثر من مرة ، وذلك في عام 1528م.

وبعد معارك طاحنة هزم الأسبان ومن تحالف معهم من الحفصيين ، كان ذلك يوم 25 جمادى سنة 1574 م.

وبعد أن سيطر العثمانيون على تونس، أخذوا يطبقون نظامهم في الحكم، و تركوا فيها حامية عثمانية، وعهدوا بحكم البلاد إلى باشا عثماني هو (حيدر باشا) عامل القيروان، وهو بالمناسبة يعتبر أول حاكم عثماني يحكم تونس، كما عيَّنوا قاضياً للحكم بالشَّرع بين الناس ، وأقاموا الديوان، ورتَّبُوا الإدارة، وصارت الخطبة باسم السلطان العثماني ، غير أن من مساوئ هذا التنظيم أنه أعطى سُلطاتٍ مطلقة لضباط متعجرفين، وغير منضبطين، مما أدى إلى وقوع فتنة فى تونس سنة 1590م، ذهب ضحيتها عدد كبير من ضباط الإنكشارية، ولم تهدأ هذه الفتنة إلا بعد اجتماع العساكر ، واختيارهم أحد الدايات لتولى مهام رئيس الدولة ، وكان أول الدايات في تونس (إبراهيم رودسلي) الذي حكم البلاد حتى عام 1592م،وبعد ذلك خلفه الداي عثمان ، وفي عهده قدم المهاجرون من الأندلس، الذين طردهم فيليب الثاني ملك إسبانيا عام 1609موقد ساهم المهاجرون الأندلسيون في تطوير البلاد، ثقافياً واقتصاديًا

وبعد وفاته في سنة 1610م خلفه الدّاى يوسف من سنة 1610 – 1637 م، الذي كان سديد الرأي، عادلا، ومن أثاره الباقية جامعه البهيج الذي بناه في العاصمة ، و يحمل اسم جامع (يوسف داى)، توفى سنة 1637م ، وبداية من سنة 1640 م بدأ اضمحلال مركز الدّايات في تونس ، وتزايدت مكانة البايات ، وتحوّل النفوذ شيئا فشيئا من أيدي الدّايات إلى البايات، الذين كان أولهم مراد باي ، وهو مؤسس الأسرة المرادية، وقد قام هذا الباي بواجبه أحسن قيام الى أن خلفه ابنه حمودة باشا ألمرادي، والذي منحه السلطان العثماني لقب الباشاوية عام 1657م ، توفى عام 1666م ،وعموماً فقد تعاقب على حكم تونس عدد كبير من البايات ، لم تحدث فى عهدهم أحداث ذات أهمية تذكر، و غلب على تلك الفترة (1674-1702) ، الفتن الداخلية والنزاعات مع دول الجوار،مثل الجزائر، وليبيا، وفي سنة 1705م ، اتفق قادة العسكر وأعيان البلد على تقديم الكاخية حسين بن على، لحكم تونس لما علم فيه من المقدرة على تسيير أحوال البلاد ، ويعد حسين بن على مؤسّس حكم الأسرة الحسينية.

وقد انتظمت أمور البلاد بفضل أفراد العائلة الحسينية الذين أسّسوا بعض المنشآت والمؤسّسات ، وشيّدوا المدارس والمساجد ، ووضعوا القوانين العدلية ، ومهدوا للرقي سبيلاً،

و شهدت تونس في عهد هم بعض الاستقرار والتقدم.

وقد انقسم حكم الأسرة الحسينية في تونس إلى فترتين، كل منهما مليئة بالأحداث الهامة،والشخصيات البارزة، حيث بدأ ت الفترة الأولى من سنة (1705 – 1835)، و فى هذه المرحلة شهدت تونس بعض الصراعات والفتن ، كما ظلّ البايات في تونس يحافظون على التبعيّة الاسميّة ، والصلة الروحيّة مع الإمبراطورية العثمانية .

كذلك اتسع نطاق العمران والبناء في تونس أثناء حكم البايات الحسينيين الأوائل، حيث كان في العاصمة تونس فقط 17 جامعا للخطبة، و300 مسجد، و20 مدرسة و115 كتّاباً للمبتدئين عدا الزوايا والسبل والتّكايا ، والمستشفيات، والثكنات العسكرية ، وغير ذلك .

غيرأن ا لمحاولات الإصلاحية فى الدّاخل في عهد البايات الأوائل أخذت طابعاً شكلياً وارتجالياً،

أما الإصلاحات التي جرت فى فترة الأسرة الحسينية الثانية ، وكان للعلماء دور بارز فيها ، فهي تبدأ من سنة1837 وحتى1877 م حيث شهدت البلاد فى تلك الفترة ثلاث مراحل إصلاحية، كل مرحلة تميزت بطابع خاص ، ابتدأت بعهد المشير أحمد باي من سنة 1837 – 1855م، وتوقفت فى عهد محمد الصادق سنة 1877، وفي الواقع إن كل باي من هؤلاء البايات قام بتنفيذ نوع من الإصلاحات يتماشى مع أهدافه وطموحاته، وأحيانا كان بضغط من الدول الأوروبية، أو الدولة العثمانية. و قبل أن نتكلم عن الإصلاحات، يجب أن نعطي لمحة موجزة عن كل باي من البايات سابقي الذكر، وأولهم كان أحمد باي1837م ، الذي استلم الحكم في تونس، وحاول النهوض بالبلاد، وكان أول من تحصل على لقب مشير من السلطان العثماني، وأهم إصلاحاته تتمثل في الجانب العسكري ، حيث أكثر من عدد الجند، إذ وصل إلى ما يقرب من 26 ألف جندى، وصرف لهم المرتبات،

ودربهم على النمط الاوروبى الحديث، كما طور فرق المدفعية، وبنا لهم الثكنات العسكرية ، وأنشأ المدرسة الحربية في باردو سنة 1840م لتخريج الضباط ، واستعان كذلك بمدربين وضباط من تركيا ،وفرنسا،وإيطاليا كما كان من أهم إصلاحاته إبطال تجارة الرقيق،وإن كان بالضغط من الدول الأوروبية سنة 1842م ، وأصدر أمراً آخر بعتق جميع المماليك الموجودين في البلاد ، غير أن هذه الإصلاحات ، الكثيرة قد أرهقت ميزانية الدولة، وأضعفت إيراداتها، واضطرت الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة لسد عجز ميزانيتها، مما جعل الكثير من الإصلاحات تتوقف ، بل أحيانا تلغى، مثل ما حصل مع نظام التجنيد الذي أحدثه أحمد باى.

وعندما جاء إلى الحكم المشير الثانى وهو محمد بن حسن بن محمود باي سنة 1855 – 1859 م عين (مصطفى خز ندار)،وزيراً للمالية و(مصطفى أغا)، وزيرا للاقتصاد و(خير الدين) وزيراً للبحرية ، كما سرح عدداً كبيراً من الجنود الذين جندهم الباى السابق ، بسبب الأعباء المالية ، و فرض أيضاً ضريبة جديدة، هي ضريبة المجبي، وقدرها (36 ريالاً)، أي ما يعادل 21 فرنكا ونصف ، ومن أهم إنجازاته، إصداره(قانون عهد الأمان) سنة 1857 م والذي أمن الناس على أموالهم، وأنفسهم ،وأعراضهم،ومساواتهم أمام القانون ، وفي الحقوق والواجبات، و اعتنى كذلك محمد باي بالمحاكم الشرعية ، كما أنشأ محمد باى مجلساً بلدياً في تونس سنة 1858م ، واختار أعضاءه من أعيان العاصمة ، و برئاسة الجنرال حسين أحد خريجى المدرسة الحربية بباردو .

كما أنه اهتم بالعلم والعلماء، وأشتهر في عهده كثير من العلماء، أمثال شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع، والعلامة أحمد بن خوجة، والقاضي الطاهر بن عاشور،والأديب محمود قابادو ، وأحمد بن أبي الضياف، كذلك كان الباى محمد أول من أدخل الطباعة التونسية،وهو من أمر بجلب ماء زغوان في قنوات جديدة للعاصمة،توفي الباى محمد سنة 1859م.

ثم استلم الحكم محمد الصادق باي من سنة (1859 – 1882م)،وكان عاقد النية على الإصلاح، ومباشرة الأمور بنفسه، لولا ميله إلى بعض المقربين إليه ممن لا خبرة لهم بالإصلاح، ولا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية، كمصطفى خزندار ،ومصطفى إسماعيل، فكانوا حجر عثرة في طريق الإصلاح، وسعوا بين الباى وأنصار الإصلاح، والقادرين عليه ، حتى انتفت الثقة بين التابع والمتبوع،وهكذا أصبحت البلاد على شفا الهلاك لولا أن تسلم خير الدين الوزارة الكبرى 1873سنة م،وحاول استكمال الإصلاحات والاستمرار فيها .

أما الباى محمد الصادق ،فمنذ أن جاء للحكم أعلن أنه سيطبق(وثيقة عهد الأمان) التى تحولت إلى دستور يحكم البلاد سنة 1861 م، وعلى هذا الأساس أنشئت مجالس أهلية للفصل في القضايا بين الخصوم، كما تقرر تكوين مجلس أكبر، يتألف من ستين عضواً للنظر في شؤون البلاد،والتشاور في المسائل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ، أما ميزانية الدولة فقد أرهقت بسبب بعض إلا صلاحات التي كلفت الدولة الكثير من المال ، وأدخلت البلاد في عجز، ومرحلة الديون والاقتراض من الدول الأوروبية،كما سببت زيادة الضرائب فى انتشار التذمر بين الناس، وأدى ذلك إلى اندلاع تمرد علي بن غذاهم سنة 1864 م.

وفي ظل تلك الظروف الصعبة تولى الوزير خير الدين ، والذي يعد بحق من أهم زعماء الإصلاح، وان لم يكن محسوباً من هيئة العلماء فى تونس، لكنه كان يحتاج إليهم فى تنفيذ بعض مشاريعه الإصلاحية ، خاصة فيما يتعلق بإصلاح أوضاع جامع الزيتونة، والمؤسسات التعليمية الأخرى مما تطلب وجود تعاون وثيق بين الجانبين ،غير أن قيام خير الدين بالإصلاحات لم يكن يخلو من ا لعقبات،والمعارضة، خاصة من قبل الوزير مصطفى بن إسماعيل، ومصطفى خزندار،اللذيْن لم يكونا من المتحمسين للإصلاحات ، فشجعا الباي الصادق على تعطيل العمل بقانون عهد الأمان والمجالس المنبثقة عنه ، خاصة بعد تمرد على بن غذاهم ، وأوغروا صدر الباى ضد خير الدين الذي لم يجد بداً من الاستقالة فى نهاية الأمر سنة 1877م ، وإعلان نهاية الإصلاحات ، أو وقفها إلى حين إشعار آخر .

وبعد أن أعطينا تلك المقدمة السياسية المختصرة، نأتي الآن للتَّعمُّق في معاني الإصلاح ، والتعريف بهيئة العلماء ، وكيف تمت الإصلاحات ، وما هى مساهمة العلماء فيها؟ ، وغيرها من النقاط المهمة بعد أن أبرزنا تونس في إطارها العثماني غير انه قبل الحديث عن الإصلاحات وأنواعها، ودور العلماء فيها، يجب أن نتعرَّف على مفهوم الإصلاح المقصود في هذه الدراسة .

فالإصلاح يعنى تغييراً يجري على مؤسسات المجتمع من أجل تحسينها، والحصول منها على أفضل نتائج ، وعموماً الإصلاح تحسينات تنجز في المجال الاقتصادى، والسياسى، والعسكرى .

و سياسياً الإصلاح عكس الثورة، لأن الإصلاح يؤمن بإمكانية تحسين تدريجي للمجتمع ولمؤسساته ، و انطلاقاً من تلك المعاني حاول رجال الإصلاح تنظيم أوضاع مؤسسات المجتمع التونسي بمختلف أنواعها إيماناً منهم بأن الإصلاح شيء عام يجب أ لا يتجزأ، لذلك نلاحظ إن الإصلاحات بمختلف مراحلها قد شملت أغلب جوانب مؤسسات الدولة،السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية،والتعليمية، كلها ساهم فيها العلماء حسب مقدرتهم وتخصصهم .

أما فئة العلماء والفقهاء، فقد كان يطلق هذا اللقب خلال تلك الفترة، أي القرن التاسع عشر، على كل من درس علوم الفقه والشريعة، وتخرج من جوامع العلم والمعرفة ، مثل الزيتونة، أو القيروان، وتحصّل على شهادةٍ علميَّةٍ تؤهله لتولي المناصب الدينية ، والقضائية ، و التعليمية ،حيث يسمح له بالتدريس في جامع الزيتونة وفروعه ، وبعد ذلك يتخرج حاملاً شهادة علمية تؤهله للدخول في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ولهذا نادراً ما حظى أحد بلقب عالم وهو خارج هذه الميادين، أى لم يحظ بمنصب دينى أو تعليمى .

وفي الواقع إن لفظة عالم هي أشمل وأعم ، حيث تضم الفقيه الشيخ ، والمدرس العادي في الكتاب ، وإمام وخطيب الجامع، والمفتي، والقاضي، وعالم اللغة، والشاعر، والمتصوف، وبالتالي فإن هيئة العلماء اضطلعت بالوظائف العلمية، والقضائية، والإفتاء، وتأليف الكتب والشعر، وكانوا متواجدين في بلاط البايات على مرّ تاريخهم، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي نوعية العلاقة بين رجال الدين و السلطة الحاكمة فى تونس؟ وهل كانت مؤسسة الزيتونة تعمل بمعزل عن السلطة الحاكمة ؟ وما هي وظيفة جامع الزيتونة ؟ وهل كان

تقديرهم للعلماء وأهل الدين ناتجاً عن تأثرهم بما كان يحصل في عاصمة الدولة العثمانية من احترام متبادل بين شيخ الإسلام والهيئة الدينية مع السلطان العثماني ؟.

و حتى تعم الفائدة، فلا بأس من التعريف ببعض العلماء المشهورين الذين كان لهم دورٌ بارزٌ في حركة الإصلاح ، ومنهم الشيخ محمد بيرم الرابع (1805 – 1861) م والذي له الكثير من المؤلفات مثل(الروضة السنية في الفتاوى البيرمية) .

و الشيخ إبراهيم الرياحي (1768 – 1850 م)، وهو أحد العلماء المشهورين، له الكثير من المؤلفات مثل ،(حاشية على شرح الخزرجية في العروض)،والشيخ العالم الطيب بن سلامة 1801– 1850 م) ومن أهم مؤلفاته كتاب(العقد المنضد في أخبار المشير أحمد)،والعالم المؤرخ أحمد ابن أبي الضياف (1802 – 1874 م) ، و من أهم مؤلفاته(إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان).

والشيخ سالم بوحاجب (1828 – 1924 م) وهو من أعلام عصره خاصة في اللغة العربية والشعر، ومن أشهر مؤلفاته(تقارير على شرح الألفية لابن مالك)،و(تقارير على شرح صحيح البخاري) .

وقد كانت وظيفة رجل الدين إصدار الفتاوى ،وتعليم الناس فروض دينهم ،و إسداء النصائح، وتوضيح رأى الدين في كثير من المسائل المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية للدولة،وهناك بعض الأمثلة توضح مدى احترام الأسرة الحسينية للعلماء، و ذلك في عهد أحمد باي (1837 – 1855 م) حيث طلب الشيخ إبراهيم الرياحى ،و أحمد بن الضياف من الباي كف أيدي بعض الوزراء، الذين كانوا يحتكرون سلعاً بعينها، ويضايقون التجار فى الأسواق ، ولا يسمحون لأحد بأن يتاجر فى سلع بعينها ، مثل الجلود، و الدخان ،والزيت وغيرها،كما شكوا له من سوء معاملة بعض جباة الضرائب القساة، وقد طلب الشيخان ذلك من الباي مراراً وتكراراً لدرجة أن الباي ضاق بهما ذرعاً.

وفي الحقيقة إن رجال العلم والثقافة ورواد الفكر الإصلاحي في تونس كانوا في القرن التاسع عشر متصلين ،ومطلعين على أهم مايجري بالعاصمة العثمانية، وقد كانت وسائل اطلاعهم مختلفة، فمنها المكاتيب الواردة على تونس من الباب العالي، أو المبعوثون الرسميون في المناسبات الهامة، ومنها أيضاً مكاتيب نواب البايات في اسطنبول، الذين كانوا حريصين على إطلاع من ينوبون عنهم بما كان يجرى بالعاصمة ،ومن وسائل الاتصال الأخرى الصحف التى كانت تصدر في اسطنبول، وهي كثيرة مثل جريدة(الجوائب)التي كان يرأسها (أحمد فارس الشدياق)و الذي كانت له علاقات وطيدة ببايات تونس و بعض وزرائها.

ومن مظاهر التعامل الثقافي والفكرى في القرن التاسع عشر بين تونس والدولة العثمانية تتبع رجال السياسة والفكر في تونس لسياسة التنظيمات التي شرعت فيها الدولة العثمانية، وقد كانت هذه التنظيمات في تركيا بين مد وجزر،حيث بدأ اهتمام الساسة في تونس بالتنظيمات الخيرية في صورة التخوف من فرض مقتضياتها عليهم، من تبعية إدارية وتحويرات في هياكل الحكم، وذلك أيام أحمد باي (1837 – 1855) وفي بداية دولة محمد باي (1855 – 1859م)، لكن الباي محمد الصادق اضطر بدوره لأسباب محلية، وبحكم علاقاته بالدول الأوروبية إلى إدخال إصلاحات هامة على نظام الحكم المتبع في تونس، وذلك بإصدار ما سمى (وثيقة عهد

الأمان)، وهو قانون يضمن لجميع المتساكنين بالبلاد التونسية الحقوق الأساسية التي تضمنها الدساتير العصرية من حفظ المال والنفس والعرض .

كما ظهر في تلك الفترة(1837 -1877) تحول في تفكير قسم من رجال الدولة المثقفين والإصلاحيين، فأصبحوا من أنصار ما سماه المؤرخ أحمد بن أبي الضياف (بالملك المقيد بقانون) أي الحكم الدستوري، وقد كان من أكثر المعبرين عن تلك الأفكار الوزير خير الدين.

وحين يمر الإنسان بهذه الحركة الإصلاحية، وينفذ إلى تعاليمها وآرائها، ويتعرف إلى دعاتها وأصحابها يشعر أن هذه الحركة التي شهدتها تونس تتفق في كثير من جوانبها وأفكارها مع ما جرى فى بعض أقطار العالم العربى والإسلامي من حركاتٍ إصلاحيةٍ، حيث كان محمد بن عبد الوهاب فى الجزيرة العربية الذي أعلن ثورته سنة1782م على أساس دينى ، وكذلك كان في تونس خير الدين 1873م، ومحمد بيرم الخامس ، وأحمد بن أبي الضياف، وغيرهم، وفي مصر الأفغاني، ومحمد عبده .

كما تنوعت برامج الإصلاح في العالم العربي من التركيز على الجوانب العسكرية، والسياسية إلى الجوانب العلمية ، والقضائية الاقتصادية، والإدارية، و إننا إذا قارنا بين تلك الحركات نجد أن بعضها قام به الحكام والولاة مثل مدحت باشا في تركيا، ومحمد على فى مصر، وخير الدين في تونس، وقد ساعدهم كثير من رجال العلم والفكر على تنفيذ هذ ه الإصلاحات .

إن الاتصال الذي حدث بين العالم الغربي والعربي سنة 1798م، فى مصر كان على وقع أقدام جيش نابليون، وهو يدخل مصر غازياً في زمن لم يتهيأ فيه العرب لتقبل هذه الصدمة، بفعل تراكم عوامل تاريخية عديدة، أغرقتهم في شبه غيبوبة فترة من الزمن، و كان من ثمار هذا الغزو دخول أولى المطابع للعالم العربي مع جيش نابليون،ولئن سلمنا بأن إدخال المطبعة سيوفر إمكانيات لتقدم الفكر العربي، فإن الوجه الآخر للغرب، لم يكن بمثل هذا الإشراق ،إذ أن القرن التاسع عشر سوف يشهد حركة استعمارية منظمة لشمال أفريقيا، وهو أمر سيضعف قوة السلطنة العثمانية.

وفي الحقيقة كانت بعض الولايات العربية تعاني من استبداد حكامها، وتخلف أوضاعها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية ، مما سبب الهبات الشعبية التي كانت تندلع بين الحين والأخر بسبب إثقال كاهل الشعب بالضرائب المتوالية والمجحفة ، والحكم الفردى المستبد ، كما لعبت الجاليات الأجنبية الموجودة بتونس دوراً سلبياً على الاقتصاد التونسي، حيث كانت تسيطر على نسبة كبيرة من الأسواق والصناعات، كما تولى بعض أفرادها مناصب مهمة في الدولة ،مثل عائلة نسيم شمام ، وزير المالية، وعائلة بن عياد ، وهى عائلات أجنبية،ورطت البلاد في القروض الأجنبية التي أسهمت فى وقوع تونس تحت الاحتلال الفرنسي.

إن الأفكار التي طرحها المصلحون تقوم على ضرورة إصلاح مثل هذه الأوضاع المتدهورة،فى البلاد من خلال إعادة النظر في الأفكار الموروثة، والتي بعضها لم يعد يتماشى مع الوضع الحضاري، مثل تنظيم الإدارة والاقتصاد ، ونشر العدالة والحرية والمساواة.

لقد كان لبعض العلماء التونسيين صلات بشخصيات علمية هامة منادية بالإصلاح مثل شيخ الإسلام بأسطنبول (عارف بك) ،وفي الوقع إن رجال الإصلاح في تونس أمثال الجنرال خير الدين،و بيرم الخامس ، والشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، وأحمد بن الضياف ، وسالم بو حاجب ، وعمر بن الشيخ ، وغيرهم ممن لا يرون بأساً فى تبني النموذج الأوروبي في التمدن والتحديث وإصلاح أوضاع البلاد، على أن يكون ذلك في إطار الخلافة العثمانية، وليس بمعزل عنها وعن العالم الإسلامي، وأيضاً بما يتماشى مع أصول الشريعة الإسلامية .

وفي الحقيقة لقد مكن السفر إلى أوروبا الإصلاحيين من الإطلاع على مدى الرقي والمدنية التى فى أوروبا ، مثل أحمد بن أبى الضياف، الذين سنحت له الظروف بالسفر الى فرنسا مع المشير أحمد باي سنة 1846م، و خير الدين لمشاركته في قضية الوزير السابق بن عياد، فيما بين سنتي (1853 – 1856م) والذي تورط في قضية فساد واختلاس من أموال الدولة أثناء توليه منصب وزيرا لمالية في تونس ، حيث أطلع خير الدين على نظام الحكم السائد في أوروبا،من مجالس،وبرلمانات، وأجهزة تكفل حياة سياسية متوازنة بعيدة عن الاستبداد والحكم المطلق.

إن رجال الإصلاح لا يدعون إلى الاقتباس المطلق من أوروبا، بقدر ما يدعون إلى معرفة الأسباب التي مكنت أوروبا من التقدم والرقى ، وهي بلا شك أسباب علمية و اقتصادية، وسياسية، وكذلك عدم مشاورة أهل الرأي والعلم ،والمطلوب هو نظام حكم يشارك في أعبائه أهل الرأي من العلماء، والوزراء، والأعيان يستشيرهم الباى، ويطلب نصيحتهم، مما يقلص هامش الخطأ عند الحكام ويخفف المسؤولية عليهم ، وهذا ما يتفق مع مبدأ الشورى في الدين الإسلامي ، وهو من أهم أصول الشريعة الإسلامية ، وفي واقع الأمر، فإن هذه الدراسة تحاول أن تجيب على عدد من التساؤلات، منها : هل شكل العلماء فى تونس أي عائق في وجه الإصلاح ؟ وإذا كان دورهم إيجابيا، فكيف لعبوا هذا الدور؟ وما هو السبب الذي دفع بايات تونس إلى تبنى الإصلاحات على اختلاف أنواعها؟ ومن هم أهم العلماء الذين تزعموا تلك الحركة الإصلاحية ؟ وأخيراً ما هو سبب توقف تلك الإصلاحات في سنة 1877م؟ وما هي نتائج ذلك التوقف ؟ وما هي ردة فعل العلماء على ذلك؟ وعموماً فإن هذه الدراسة سوف تحاول أن تجيب على مثل هذه التساؤلات .

وختاماً المعذرة عن أي قصور أو خطأ أو تقصير، فالكمال لله وحده ، والعصمة لأنبيائه ورسله ، ولا شك أن النقص صفة البشر ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله الطيبين الطاهرين وصحبه وسلم .

الفصل الأول

الأوضاع العامة في تونس قبيل بداية الإصلاحات من الفترة 1591 – 1837م

1- الأوضاع السياسية والعسكرية .

- عهد الباشاوات.
- عهد الدايات .
- أهم ما تميز به عهد الدايات من سنة 1591-1705م .
- عهد البايات من سنة 1705-1837 .
- أبرز مميزات عهد البايات .
- الأوضاع العسكرية فى فترة الدايات 1591 .

2- المظاهر الاقتصادية والاجتماعية .

- الحياة الاقتصادية .
- الحياة الاجتماعية .
- التركيبة السكانية للمجتمع .
- مظاهر الحياة الاجتماعية فى تونس 1591- 1837 .

3- الحياة الثقافية.

- المؤسسات الدينية .
- المدارس.
- بعض مظاهر الحياة الثقافية خلال العهد المرادى والحسينى الأول .

4- منصب القضاء فى تونس قبل الإصلاحات من 1591- 1837 .

أولاً : الأوضاع السياسية والعسكرية :

لقد تأسست دولة بني حفص سنة 1228 هـ ، وتتابع على حكمها خلال ثلاثة قرون سلسلة طويلة من الأمراء إلى أن جاءت سنة 1525 م، حيث تسلم الحكم في تونس الحسن الحفصي الذي وصلت أوضاع البلاد في عهده إلى درجة كبيرة من الضعف والاضطراب بسبب التصارع بين بعض أفراد الأسرة الحاكمة [1].

ولما علم العثمانيون بما آلت إليه أحوال المملكة الحفصية قرر السلطان العثماني سليمان القانوني احتلال تونس ، حيث تمكن (خير الدين) سنة 1528 من احتلا لها بعد هزيمة الحفصيين في عدة معارك جرت بين الطرفين ، غير أن الحسن الحفصي لم ييأس، وجدد تحالفه مع بعض قبائل البادية، مثل أولاد سعيد، وقبائل دُريد، وغيرهم والتقى هذا الجيش مرة أخرى مع الأتراك، إلا أنه هزم كذلك، لكنه الحسن الحفصي لم يستسلم، وطلب المساعدة العسكرية من الأسبان ضد العثمانيين ، فلبى شارل الخامس طلبه، وقاد حملة عسكريه بنفسه ، نزل بها في ميناء(حلق الواد) بعد أن هزم العثمانيون في بعض المواقع، ودخل تونس سنة 1535م، ونصّب الحسن الحفصي على عرش البلاد، كما أشرك معه أحد القادة الأسبان في الحكم ، وقد ارتكب الأسبان منذ احتلالهم تونس فظائع كثيرة ، من بينها استباحتهم مدينة تونس ثلاثة أيام، عم فيها القتل والسبي خلقا كثيرا ،و لم يسلم جامع الزيتونة ايضاً من الأذى حيث ربطت الخيول داخل المسجد وعبثت جنود الأسبان بمحتوياته من الكتب، خاصة الموجودة في المكتبة العبدلية وقبل أن يغادر شارل الخامس تونس سنة 1535م وقع معاهدة مع الحسن الحفصي تنص على أن للأسبان الحق في سكنى جميع أنحاء البلاد، ولهم الحرية في إقامة جميع الشعائر الدينية في تونس ،كما نصت في الماضي على التنازل للأسبان عن بعض المدن المهمة مثل (عنابة – بن زرت – وميناء حلق الواد) لأجل استخدامها كمواقع عسكرية ، وبموجبها أيضا تعهد الأمير الحفصي بدفع مبلغ سنوي للأسبان يقدر 12000 دوكة أسبانية وقد أدت هذه الشروط المجحفة والمذلة إلى نقمة السكان على الأمير الحسن بن عبد الله محمد الحفصي وحلفائه الأسبان، والتفافهم حول ابنه الأمير أحمد بن الحسن الحفصي، حاكم منطقة عنابه، الذي انتهز فرصة سفر والده في سنة 1543م في أسبانيا لطلب العون العسكري لمواجهة الانتفاضة التي قامت ضده في القيروان وبعض المدن الأخرى [2]، و حشد الحسن الحفصي حوالي سبعة الآلف من المرتزقة الأوروبيين بقيادة القائد الإيطالي (يوفنتسي) لمواجهة التمرد الذي قام ضده، إلا أنه تعرض للهزيمة على يد ابنه الأمير أحمد الذي قبض على أبيه،وسمل عينه [3] .

وقد وصلت البلاد إلى درجة كبيرة من الضعف في عهد الأمير أحمد الحفصي ،حيث تمكن الأسبان من احتلال عدة مواقع في تونس ، ومن جهة أخرى زحف الجيش العثماني على تونس من جهة الجزائر، والتقى

1- الفونصو روسو ، الحوليات التونسية من الفتح العربي وحتى احتلال فرنسا للجزائر ، ت ، محمد عبد الكريم الوافي بنغازي، منشورات جامعة قار يونس ط 1 سنة 1992 ، ص 83 .
2- حسن حسني عبد الوهاب . خلاصة تاريخ تونس ، تونس ، دار الجنوب ، ط 5 ، سنة 2002 ص ، 106-107 .
3- الفونصو رو سو ، مصدر سابق ، ص ، 92 .

مع جيش الأمير أحمد بباجة 1569 م، ودارت معركة عنيفة، هُزم على إثرها الحفصيين وتقدم قائد الجيش العثماني على باشا، ودخل العاصمة تونس، عندها استنجد الأمير الحفصي بملك الأسبان الذي اشترط عليه فرض الحماية الأسبانية على تونس ومقاسمته الحكم والموارد المالية و غير ذلك مما جعل الأمير أحمد الحفصي يرفض الشروط، ويختار المغادرة إلى صقلية 1573م، وبقي بها إلى أن توفي غير أن أخاه الأمير محمد بن الحسن قبل بهذه الشروط وتقاسم الحكم مع الكونت (سربلوني)، وبمجرد استيلاء الأسبان على البلاد أسرعوا إلى إقامة التحصينات، وترميم القلاع والحصون مثل قلعة (الباستون) وقلاع (حلق الواد) أما الجنود العثمانيون فقد كانوا في القيروان بقيادة درغوث باشا ووالبها حيدر باشا يراقبان الوضع من بعيد ويعيدان ترتيب قواتهما التي انضم إليها على باشا والي الجزائر ومصطفى باشا والي طرابلس الغرب ،و بعد إتمام الاستعدادات، قرروا الهجوم على تونس العاصمة سنة 1574م عقب وصل الأسطول العثماني إلى المنطقة بقيادة سنان باشا ومساعده القائد على قبودان باشا رئيس العمارة البحرية ، وما كادت سفن الأسطول العثماني تلقي مراسيها أمام حصون الأسبان حتى قويت نفوس الجيش العثماني ، الذي شدد حصاره على تونس، بعد ذلك قام الأسطول العثماني بإنزال قواته من البر واشتبك مع القوات الأسبانية ، حيث تكمن من احتلال قلاع بن زرت وحلق الواد، كما ثار الأهالي في تونس، وساعدوا العثمانيين على احتلال قلعة تونس،فهزم الأسبان وسقط جنودهم بين قتيل وجريح، وكان من بين الأسرى الكونت سربلوني نفسه، أما الأمير الحفصي محمد الحسن فقد وقع في الأسر حيث نقله سنان باشا إلى الآستانة، وبقي في السجن هناك حتى توفي [4] .

وقد مر الحكم العثماني في تونس بثلاث فترات هي :-

- فترة الباشاوات وهي من سنة 1574- 1591 م .
- وفترة حكم الدايات و قد امتدت من سنة 1591 – 1705 م.
- ثم فترة حكم البايات التي امتدت من سنة 1705- إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى

أولاً : عهد الباشاوات :

إن أهم الأحداث التي شهدتها تونس خلال تلك الفترة تتلخص في محاولة العثمانيين تنظيم شؤون البلاد ، وتمثل ذلك في إحداث ديوان بالقصبة مكون في أغلبه من قادة الجند وبعض أعيان البلاد [5]، كما تم تعيين قاض للإشراف على تطبيق الأحكام والأمور المتعلقة بالشريعة، وكان أول من شغل هذا المنصب القاضي (حسين أفندي) كما ترك الأتراك في البلاد قوة تعدادها أربعة آلاف رجل ، مقسمة إلى عدد من السرايا كل منها يرأسها داي ، كما صيغت قوانين ولوائح مختلفة، تحدد رواتب العسكر وكبار الموظفين ،وقد

4- حسن حسني عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 –110 .
5- علي سلطان ، تاريخ العرب الحديث ، طرابلس ، منشورات المكتبة العلمية العالمية ، ط ، 1 ، ص 514- 515 .

كان أول من تسلم حكم تونس (حيدر باشا) سنة 1574 م [6] غير أنه في أواخر سنة1590 م،وبعد حدوث الصراعات بين بعض الضباط من الجيش العثماني خاصة من ذوى الرتب الصغيرة الذين ثاروا على كبار الضباط (البكباشية) و قد أدى ذلك الصراع إلى إضعاف مكانة الباشاوات في تونس[7]، وبروز مكانة الدايات الذين أصبحوا بمرور الوقت هم الحكام الفعليين للبلاد .[8]

ثانيا : عهد الدايات :

بدأ عهد سيطرت الدايات فى أواخر القرن السادس عشر، والداي هي رتبة عسكرية ،و كان عدد الدايات في تونس 1590م حوالي أربعين دايا، كل منهم يرأس سرية في الجيش [9] وبالتالي فهم أكثر احتكاكا بالجنود، عكس الباشاوات أو كبار الضباط مما مهد لهم للتقدم لتسلم السلطة في البلاد سنة 1591 م [10] ومن أبرز الدايات الذين شهدت البلاد في فترة حكمهم بعض التغييرات الداي (عثمان) 1598 م – 1610م ،والذى بدأ في تنظيم الدولة وسن القوانين التي منها ما عرف با سم (بالميزان) [11]، أو باسم قوانين عثمان داى [12]،استعان في كتابتها ببعض عقلاء الجند وأعيان البلاد ، لينظم بها العلاقات بين طبقات الجند المختلفة كما استطاع ضبط أحوال البلاد وإخضاع قبائل الدواخل لسيطرة الحكومة، مثل قبائل سدادة، وبني عياش و غيرها، واهتم بتنظيم جباية الضرائب فقسم البلاد إلى أقاليم لتسير جبايتها ، وعمل على تطوير الاقتصاد والزراعة [13]ومن أمثلة حرصه على تشجيع الزراعة أنه عيّن فرقاً من الجنود تقوم بحراسة أصحاب المزارع أثناء جنيهم لمحاصيلهم وذلك حماية لهم من اللصوص [14] .

وعلى الصعيد العسكري كان أول من أهتم ببناء أسطول، واتخذ السفن الكبيرة للغزو البحري[15] حيث ذاع صيت البحرية التونسية في عهده كما أنه أدخل أنواعا حديثة من السفن على الأسطول التونسي عرفت باسم ، البطاشات، وذات المجاديف [16].

أما عن علاقة تونس مع الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر فقد كانت تونس تخضع مباشرة لحكم الدولة العلية،حيث لا يتم تعيين أشخاص في المناصب العليا في تونس إلا بعد موافقة الباب العالي ، و كانت تونس تلتزم بتقديم المعونات للدولة العثمانية أثناء الحروب [17] .

6- نفس المرجع ، ص 514 .
7- الفونصو رو سو . مصدر سبق ذكره . ص 105- 106 .
8- أحمد بن أبي الضياف . إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان . تونس ، ج ،2 الدار التونسية للنشر ط 2 ، 1989 . ص ، 32
9- محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس ، تونس ، دار السراس للنشر ، ط ا ، 2001 ص ، 70 .
10- علي سلطان ، المرجع السابق ، 514 .
11- حسن حسني ، خلاصة تاريخ تونس ، ص 113 .
12- ابن أبي دينار ، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس ، تونس ، دار المسيرة ، ط 2 ، 1993 ص ، 227 .
13- علي سلطان ، المرجع السابق ، 515 .
14- ابن أبي دينار ، المصدر السابق ، 226 .
15- أحمد ابن أبي الضياف . ج 2 ، المصدر السابق ص ، 33 .
16- ابن أبي دينار . ص ، 115 .
17- الوزير السراج . الحلل السندسية في الأخبار التونسية . ج 2 . بيروت . دار الغرب الإسلامي . ط ا ، 1985. ص ، 346 .

أما الشكل الآخر من أشكال العلاقات العثمانية التونسية فهو تبعية المؤسسة الدينية في تونس للدولة العثمانية، فمنذ دخل العثمانيين إلى تونس أواخر القرن السادس عشر تم اعتماد المذهب الحنفي كمذهب رسمي للبلاد ، حيث أصبح القضاة يعينون من قبل شيخ الإسلام باسطنبول، وكان أول قاض عُين لهذا المنصب هو حسين أفندي 1575 م إذ شمل نفوذه ا لقضاء المدني والعسكري واهتم بالخصوص بالقضايا الشرعية مثل القصاص وإقامة الحدود والمعاملات والنظر فيما يخص شؤون الأيتام إلى غير ذلك[18] وفي عهد عثمان داي قدم إلى تونس عدد كبير من الأندلسيين الفارين من اضطهاد الأسبان بعد سقوط غرناطة 1492م في يد فرناندو ملك الأسبان ، حيث هاجر عدد كبير من المسلمين الأندلسيين إلى بلدان المغرب العربي كما بقى بعضهم في الأندلس حتى القرن السابع عشر ،وحين ازدادت مضايقات الأسبان لمن تبقى من المسلمين و ساموهم سوء العذاب فيما عرف بمحاكم التفتيش، كما اكرهوهم على اعتناق الدين المسيحي مما دفع اغلبهم إلى الهجرة سنة 1607 م، فتوجهوا على شكل أفواج استقرت في د ول المغرب العربي، ومنها تونس التي وصلها حوالي 30000مهاجر [19]، فاستقبلهم عثمان داي و أحسن إليهم وسمح لهم بسكنى بلاده واقطعهم الأراضي الزراعية [20]فبنوا الكثير من القرى والبلدان (سليمان – وبلي – الجديدة زغوا ن- السلوقية – تستور- قريش – طبربة) [21] وأسهموا في تطوير الزراعة وخاصة زراعة الزيتون والكروم والتوت كما استحدثوا تربية دودة القز المنتجة لخيط الحرير .

كما أقاموا العديد من المؤسسات ذات النفع العام وخاصة في العاصمة مثل حومة الأندلسيين, والمدرسة الأندلسية قرب منطقة سيدي يوسف ،هذا وقد أسهموا أيضا في تطوير بعض الصناعات، مثل صناعة الشاشية .

أما من الناحية العلمية فقد نبغ منهم العديد من العلماء والأدباء ممن كان لهم أعظم الأثر في الحياة الثقافية، ومن أشهرهم الشيخ شعبان الأندلسي، وهو من أعيان الأندلس وأول شيخ للمدرسة الأندلسية ؛ وكذلك الشيخ حميد الهزمير، خطيب جامع زغوان والمدرس بمدرسته، والشيخ منصور النشار والذي كان من كبار الصوفية في عصره ، ومحمد بن عاشور, وغيرهم الكثير ممن ساهموا في الحياة الثقافية في تونس [22].

وبعد وفاة عثمان داي 1610 م تولى الحكم بعده يوسف داي (1610 –1637 م) والذي شهدت فترة حكمه تطورا في بعض الجوانب منها الناحية الاقتصادية، حيث أهتم بتشجيع التجارة وبناء العديد من الأسواق منها سوق الترك وهو من أروع وأكبر الأسواق في تونس، كما بنى حماما بجواره كذلك قام ببناء سوق خاص لبيع الرقيق يسمى البركة ، وبنى سوقا آخر لبيع الغزل والصوف ، كما أهتم ببناء بعض الفنادق وسط البلاد ومن بين أهم أعماله بناؤه قنطرة على وادي مجردة من ناحية بلدة طبربة [23]

18- الشنيتي بتلغيث ، النظام القضائي في البلاد التونسية ،تونس ، مكتبة علاء الدين ، ط 1 ، 2002 ، ص: 32 ، 50 .
19- حسن حسني ، المرجع السابق ، 114 .
20- الوزير السراج ج 2 ، المصدر السابق ، ص ، 344 .
21- ابن أبي دينار ، المصدر السابق ، ص ، 228 .
22- الوزير السراج ، ج 1 ، ص 55 ، وانظر حسن حسني ، شهيرات التونسيات ، تونس مكتبة المنار ط 2 ، 1965 ، ص 129 .
23- ابن أبي دينار ، المصدر السابق ص ، 229 – 231 .

أما من حيث اهتمامه بالمؤسسات الدينية، فقد بنى العديد من الجوامع، مثل الجامع الذي بناه بالقرب من سوق الترك وتم افتتاحه سنة 1612 م وسمي بجامع يوسف داي ، وكان أول إمام به الشيخ أحمد أفندي .

ومن ناحية اهتمام بالمدارس فقد بني العديد منها مثل المدرسة اليوسفية والتي كان أول مشايخها الشيخ رمضان أفندي، وهو أول مفت حنفي بتونس وكان يساعده في التدريس بالمدرسة اليوسفية الشيخ أحمد الشريف ،وقد خصص لهم يوسف داي رواتب تصرف لهم ولغيرهم من المدرسين ومعلمي الصبان بالكتاتيب حيث كان يصرف لكل شيخ منهم ريالا في اليوم، كما صرف للمؤذنين بالمساجد و الفرق التي تحيي المناسبات الدينية نصف ريال في اليوم [24]

وبعد وفاة يوسف داي سنة 1637 م تولى الحكم عدد من الدايات الذين لم يستمر بعضهم في السلطة إلا بضعة أشهر أو سنوات ، و لم تحدث خلال فترة حكمهم أحداث تستحق الذكر ومنهم اسطي مراد (1637- 1640) ثم الحاج مصطفى لاز (1653-1665) يليه الداي مصطفى قار كوز (1665- 1666) الذي خلفه الداي محمد الحاج اغلي (1666- 1669) ، ويستمر بعد ذلك مجيء الدايات وذهابهم بسرعة، إلى أن أ ستتلم الحكم الداي إبراهيم الشريف سنة1702 م فقرر ضم كل من منصب الداي والباي إليه .[25]

ومن أهم أعماله العسكرية ترميمه لبعض الحصون والقلاع في القيروان سنة 1703م ، كما أصلح بعض أبراج مدينة المهدية والمنستير واشترى عددا من المدافع ونصبها حول حصون مرسى بن زرت وغارة الملح [26] وبنى عددا من المراكب الحربية في حلق الواد.

وفي أواخر أيام حكمه وقعت بينه وبين الجزائر حرب بسبب تنازع على مناطق الحدود بين البلدين ، وقد نتج عن تلك المعارك هزيمة الداي إبراهيم سنة1705 م بسبب خذلان جنوده له ووقع في أسر الجزائريين عندها تقدم لحكم البلاد الباي حسين بن علي .

أهم ما تميز به عهد الدايات من سنة 1591 م - 1705 م

إن أهم ما تميز به هذا العهد هو تخلص تونس نهائيا من السيطرة الأسبانية المباشرة ،حيث أصبحت دولة موحدة قوية قادرة على الدفاع عن سواحلها ، كذلك امتاز هذ العهد بفرض الانضباط والنظام على الجنود ، وبخاصة العساكر القادمين من الدولة العثمانية حيث أن عدم الانظباط والفوضى[27] أدت إلى اضطرابات و مقتل عدد كبير من الظباط العثمانيين سنة 1591م ، مما أفسحت المجال للدايات للتقدم للحكم[28]

24- الوزير السراج ،ج2 المصدر السابق ، ص 352-355 .
25- الشنباني بنبلغيث ، أضواء على التاريخ العسكري في تونس تونس مكتبة علاء الدين ط 1 ، 2003 . ص 80 ، 18 ، والنظر الفونصو روسو المصدر السابق ، ص 122 .
26- أحمد بن أبي الضياف .ج 2 ، ص 99 -100 .
27- محمد الهادي الشريف . تاريخ تونس ، ص. 71- 72 .
28- أحمد بن أبي الضياف ، ج2 ص 32 .

،ولذلك استلزم الوضع وجود شخصية قوية تقضي على الفوضى لتنظم أوضاع العسكر وهذا ما تمثل في شخصية عثمان داي .

كما حاول الدايات العمل على إحلال الأمن والنظام في البلاد وحماية الناس وممتلكاتهم من السرقة والنهب وتعديات اللصوص [29]، من أجل ذلك امتد نفوذ الدولة إلى الدواخل حيث تم تنظم جباية الضرائب وإخضاع مناطق القبائل لسيطرة الدولة و تميز عهد الدايات أيضا باهتمامهم بالنشاط الاقتصادي مثل الزراعة والتجارة كما اهتموا بصناعة الشاشية وأقاموا لها المصانع [30] وقد ا كان من أبرز سمات عهد الدايات هو العلاقة الحسنة مع الدولة العثمانية وإظهار الخضوع والطاعة التامة لما يصدر من الباب العالي، وعدم التمرد على أوامره في أغلب الأحيان ، رغم أن اختار الدايات كان يحدث دون تدخل الدولة العثمانية المباشر لكن رغم ذلك فقد كان الدايات فى حاجه إلى الشرعية لضمان تأييد الرعية لهم وتلك الشرعية تتمثل في فرمانات الولاية التي تصدر من الباب العالي [31].

ثالثا عهد البايات من سنة 1705 – 1837 م

إن من أشهر البايات في تلك الفترة حمودة باي 1782– 1814 م ،الذي شهدت البلاد في عهده بعض التغيرات منها اهتمامه بالناحية العسكرية ،حيث بنى الكثير من القلاع والأبراج، ورمم بعض الأسوار المحيطة بتونس العاصمة،ومن أوجه اهتمامه بالجيش أنه بنى عددا من الثكنات الخاصة بإيواء الجنود،حيث بلغ عددها خمس ثكنات ، كما أهتم بمعمل صب المدافع في الحفصية ، وكان يشترى بعض الأسلحة من الدول الأوروبية,كما حصّن قلاع وأبراج ميناء حلق الواد،وجدد بعض أبراج منطقة الكاف القريبة من الحدود الجزائرية [32] ، ومما يدل على اهتمام الباي حمودة بشراء الأسلحة تلك الرسالة المؤرخة 15 أبريل سنة 1801م، والتي بعث بها إلى رئيس الولايات المتحدة جون آدمز يطلب فيها منه بإلحاح إمداده ببعض الاسلحه وخاصة مدافع من عيار 24 ملم [33] .

وكان من الأشياء المهمة في عهده اهتمامه بتنظيم الضرائب وتخفيضها بقصد تشجيع الاقتصاد المحلي،حيث خفض بعض الضرائب على المزارعين، لحثهم على زراعة أراضيهم وتنمية إنتاجهم ، كما منع التجار الأجانب من شراء المحاصيل الزراعية مسبقا قبل موسم الحصاد بأ سعار زهيدة،مما شجع الناس على الزراعة كذلك شجع الصناعات المحلية، وخاصة صناعة الشاشية والبرنوس، وكان يرتديهما في بعض المناسبات

29- محمد الهادي الشريف ، ص 72 .
30- الفونصو رو سو ، ص ، 110 .
31- نفس المصدر ، ص ، 152 .
32- محمد السنوسي . مذكرات الطريف بحسن التعريف ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ،ج1 ، ط 1 ، 1994 ص: 118 –120 .
33- منصور عمر اشتيوي ، حرب القراصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة ، طرابلس . مؤسسة الفرجاني ، ط 1 ، 1970، ص 128-129 .

تاركا لبس الأقمشة الحريرية أو القماش الكشميري وقد بلغ من تشجيعه للصناعات المحلية أنه كان يقدمها في بعض الأحيان كهدايا لمندوبي الدول الأوروبية [34]

كما اهتم بالعلم والعلماء،وتمثل ذلك في بنائه العديد من المساجد والمدارس التي من أشهرها مسجد حمودة باي ، وقد كان يجل العلماء ويقدرهم، ويدعوهم إلى مجلسه، ويتناقش معهم في أمور الشعر والتاريخ والسياسة ، وكان يساند بعض آراء أهل العلم وفتواهم، ومن أمثلة ذلك الفتوى التي أصدرها العلماء سنة 1800 م، والتي تأمر بإزالة الخيام الصغيرة التي تُقام أمام الحوانيت في الأسواق ، وذلك أن أصحاب هذه الخيام والمصطبات الصغيرة اتخذوا جانبا من الطريق العام،كي يعرضوا عليه بضاعتهم، ويجلسون هناك، مما ضيق الأسواق، عند ذلك أمر الباي حمودة بإزالتها من الأسواق ، وتغريم من يتأخر عن الإزالة .

ومن مآثره أنه قام بإبطال عادة مستهجنة تقع في ليلة عاشوراء، وهي أن بعض الرعاع من العامة يحملون شبه رأس إنسان، ويطوفون به في الأزقة والحارات،ومعهم المشاعل وهم يكون ويصرخون، فأفتى بعض العلماء بأن هذا من فعل الشيعة وأهل البدع، وأمر الباي بأن تُمنع هذه العادة .

وقد كان الباي حمودة يهتم بأمر إمامة جامع الزيتونة والقائمين عليه، حيث انه في سنة 1812 عندما توفي الشيخ البكري إمام جامع الزيتونة وترك ابنا صغيرا يسمى أبا الغيث ،فتكلم الناس في أمر تقديمه لإمامة جامع الزيتونة لأن الإمامة كانت محصورة في بيت البكري لأكثر من مائة سنة وقدكان أول الأئمة من تلك الأسرة الشيخ (تاج العارفين البكري) تولى إمامة جامع الزيتونة عام 1624 .

وعندما كثر اللغط في هذا الأمر تدخل الباي حمودة، وقال : (لا تبق إمامة جامعنا الأعظم ملعبه بين الجهال والأطفال ، وأقدم من لا يتكلم في تقديمه مسلم) يقصد الشيخ أبا محمد حسن الشريف؛[35] إلى جانب ذلك فقد اهتم الباى حمودة بتشجع العلماء على تأليف الكتب، فنشطت الحياة الثقافية في عهده وترك لنسا بعض العلماء مؤلفات قيمة، مثل (المشرع المالكي في سلطنة أولاد حسين بن على تركي) وهو لصاحبه محمد بن محمد بن يوسف الباجي ألفه فيما بين 1764- 1769م وكتاب (الباشي) للأديب ورجل الدولة حمودة بن عبد العزيز، ألفه فيما بين 1775- 1778م[36] ،والشيخ حمودة بن عبد العزيز هذا من أحد العلماء الذين أوكلت لهم مهمة تعليم حمودة باي في صباه [37].

وقد كان يطلب الباي أحيانا من بعض العلماء والمشايخ أن يؤلفوا له كتابا أو رسالة في أحد فروع العلم، ومثال على ذلك ما ألفه الشيخ محمد بيرم من كتاب في السياسة الشرعية

كما اهتم بالأوقاف التي هي في الغالب تكون على شكل عقارات ،أو مزارع أو حوانيت وغيرها، يوقف ريعها على المدارس أو المساجد والزوايا،ومن أشهر هذه الأوقاف كان أوقاف الحرمين الشريفين ، حتى

34- علي المحجوبي ، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر لماذا فشلت في مصر وتونس ونجحت باليابان ، تونس ، منشورات مراس ط ١ ، 2001 ص76 .
35- أحمد بن أبي الضياف ، ج3 ، ص 48 ، 50، 44 ،77 .
36- محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس ، ص 92 .
37- محمد المنوبي ، ج ١ ، ص 118.

إن الدولة عندما تكون في ضائقة مالية، فإن الباي لا يجرؤ حتى على الاقتراض من أوقاف الحرم رغم وفرتها وعندما كان يكلمه بعض الوزراء في أمر الاقتراض، كان يرفض بشدة .

أبرز مميزات عهد البايات :

امتاز عهد البايات بذلك التطور الذي طرأ على النظام السياسي في البلاد، حيث نجحت الأسرة الحسينية في تثبيت أركان حكمها، وأوجدت لها شارات ورموزا ملكية خاصة بها، ومن هذا المنطلق أصبحت تبرز احتفالات تنصيب وارتقاء الباي الجديد للسلطة بشكل كبير من الأبهة والفخامة ،حيث كانت تقوم ترتيبات البيعة على تنظيم موكبين الأول لتلقى البيعة الخاصة؛ وهي من العلماء والمشايخ والمفتين والأمراء، والوزراء، أما البيعة العامة فهي من عامة الرعية.

ومن مميزات حكم البايات اتخاذهم قصر (باردو) كمقر دائم للحكم، وهو من قصور بني حفص الأوائل، يقع في أطراف العاصمة تونس ،وقد كان مهملا فترة من الزمن حتى مجيء حسين بن علي تركي مؤسس الأسرة الحسينية 1705م الذى اتخذ منه مقرا لحكمه [38].

كما اهتم البايات بإظهار استقلاليتهم، والدفاع عنها بكل قوة، وجعل تبعيتهم للباب العالي في أضيق نطاق وقصرها على النواحي الشكلية .

كذلك تم التخلص نهائيا في عهد البايات من النفوذ والتدخل المستمر من قبل دايات الجزائر ، حيث كانت تونس فيما مضي تدفع ما يشبه الإتاوة متمثلة في كمية كبيرة من الزيت تقدم إلى الجزائر كل سنة .

واهتم البايات أيضا بالناحية العلمية، وذلك منذ تولى حسين بن على تركي الحكم سنة 1705م ، الذي عزم على الرفع من مكانة العلماء، لما فيها من تدعيم لمكانته في قلوب الناس، ومن أشهر المدارس المؤسسة في عهد البايات(المدرسة الحسينية) التي خصص لطلاب العلم والمشايخ فيها أموالا تصرف لهم من ريع الأوقاف [39] ،وأيضا مدرسة النخلة التي أنشأها حسين بن على 1714م،وأسند مشيختها إلى العالم أبو عبد الله محمد بن محمد الخضراوي ، وأيضا المدرسة الحسينية الصغرى، وكان المسؤول عنها العالم أبا عبد الله محمد جعيط، ومدرسة حوانيت عاشور والتي أسسها على باي الأول 1746م وتولى رئاستها محمد حسن الشريف [40]، ومدرسة الزاوية الباهية سنة 1747م و أسسها الشيخ أحمد الباهي ،والمدرسة الباشية 1752م أسسها على باشا الأول؛ و مدرسة صاحب الطابع أسسها الوزير خوجة صاحب الطابع سنة 1813م [41]

38- رضا الضيف، الحياة اليومية في البلاط الحسيني في عهد أحمد باشا، شهادة في الدراسة المنسقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تونس. 2001 ص 49 ، 101 – 102 ، 116 .
39- محمد العزيز بن عاشور ، التطهير الزيتوني ، المجلة التاريخية المغربية ، السنة الثالثة عشر ، العدد 41-42 ، 1986 ، ص 7 .
40- محمد بن الخوجة تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد . بيروت دار الغرب الإسلامي ط 2 ، 1985، ص 106 ، 310 ، 314 .
41- المصدر نفسه ، ص 283 – 284 .

أما بخصوص الأوضاع العسكرية، فإن المتتبع لتاريخ إيالة تونس الحديث يجد أن الطابع العسكري العثماني هو السمة الغالبة والمهيمنة على نظام الحكم والإدارة في تونس ، فالقوة العسكرية كانت هي الأساس في دعم سلطة الباشاوات، والدايات، والبايات ، حيث تميز حكم الباشاوات سنة 1574- 1590م بأن الدولة تعتمد كثيرا على الجنود الإنكشارية ، و لأدل على ذلك من أن سنان باشا بعد إتمامه فتح تونس أبقى أربعة آلاف جندي إنكشاري ، بغرض حماية البلاد وحفظ الأمن ، أما بالنسبة للتحصينات وبناء الأسوار والأبراج فلم يتم ترميم سوى بعض الحصون والقلاع المتداعية والقريبة من العاصمة تونس أو في ميناء حلق الواد ، وكان ينقسم الجيش إلى عدد من الفرق يصل عدد أفرادها مائة جندي يقودهم شخص، يسمى (آغا) كما خصص لجباية الضرائب موظف يسمى (الباي) ومهمته قيادة المحلة الخاصة بجمع الضرائب من الدواخل ، أما الداي فهي رتبة عسكرية من رتب الجيش [42]

الأوضاع العسكرية في فترة الدايات 1591م :

إن الأوضاع العسكرية أيضا لم تشهد كثيرا من التطور، فقد كانت تشكيلات الجيش التونسي في فترة الباشاوات والدايات تعتمد على نفس نمط التشكيلات العسكرية العثمانية، إذ ارتكزت القوات في مجملها على الفرق الإنكشارية كقوة رئيسية يضاف إليها نظام المحلة، وهو مصطلح عسكري وجد في تونس منذ العهد الحفصي، ويقصد به ذلك الجيش المختلط الذي يجوب البلاد من الشمال إلى الجنوب مرة أو مرتين؛ بقصد استخلاص الضرائب، والطابع العام للمحلة مزدوج فهو مدني وعسكري وتهدف المحلة في الأساس إلى تأمين وحماية الطرق ومراقبة الحدود وإخماد الانتفاضات الداخلية والمساعدة في جباية الضرائب.

وتتكون المحلة في الأساس من قوة عسكرية مستعدة للحرب والقتال تتكون من المشاة وفرق الخيالة والمدفعية ، وفي أثناء توجه المحلة إلى الدواخل يكون معها قاض لحل المنازعات التي قد تنشب بين أفرادها، كما يصحبهم إمام، ومحاسب وطبيب [43] .

أما عند الحديث عن البحرية والأسطول التونسي فيمكننا القول انه منذ وصول حمودة باي للحكم 1782م؛ سعى إلى تطوير القوات البحرية بكل قوة حيث بدأ ذلك بإصدار قانون يُعفي بموجبه جميع أنواع الأسلحة المستوردة من الرسوم الجمركية ، كما أنه أعلن بعد توليه العرش عن رفضه أية هدية من الدول الأوروبية إلا المتكونة من أسلحة أو ذخيرة ، كما قام في نفس الوقت بتطوير دار صناعة السفن بحلق الواد ، وأنشأ بها ميناء حديثا وقد بلغ الأسطول التونسي سنة 1791 م حوالي خمسين سفينة مجهزة بمدافع مختلفة الأحجام، و كانت هذه الوحدات البحرية تحت قيادة مصطفى ريس ، كما كان هناك عدد من الموانئ

42- أحمد ابن أبي الضياف ، ج2 ، ص31 .
43- الشنيتي بشلغيث ، أضواء على التاريخ العسكري في تونس ، ص 72-73 .

تستخدم في رسوا السفن مثل ميناء(حمام الأنف – غارة الملح – بن زرت – سوسة – المهدية – جربه – حلق الواد)، هذا وقد شهدت البحرية التونسية تطورا كبيرا في عهد المشير أحمد باي 1837م .

ثانيا : المظاهر الاقتصادية والاجتماعية :

أ - الحياة الاقتصادية :-

اعتمد الاقتصاد في تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اعتمد في أغلبه على الزراعة والتبادل التجاري مع بعض الدول العربية المجاورة، وبعض الدول الأفريقية .

أما الصناعات فقد كانت بدائية، متمثلة في الغزل والنسيج، وصناعة الشاشية و بعض المشغولات اليدوية مثل الفخار، والقيشاني ،والجبس وغيرها أو بعض الصناعات الثمينة مثل الذهب والفضة, وبعض الحرف الأخرى مثل الحدادة ،وصناعة بعض الأسلحة، إلى جانب حرف أخرى مثل الدباغة والصباغة ، وفي واقع الأمر فقد كان المجتمع التونسي في بداية الفتح العثماني 1574م يعتمد اقتصاده على الاكتفاء الذاتي ؛ حيث يغلب على إنتاجه المواد ذات الاستهلاك المحلي ؛ إذ لم يكن المجتمع ينتج إنتاجا كبيرا غايته التصدير للخارج .

غير أن الظروف قد تغيرت نسبيا في فترة حكم الدايات والبايات 1591- 1837 ؛ حيث حاولت تونس أن تستفيد من موقعها الجغرافي المتميز،وتنوع منتجاتها الفلاحية ، وحاولت أيضاً تعزيز علاقاتها التجارية مع بعض الدول الإسلامية، والأوروبية على حد سواء، حيث أدى دخول البلاد التونسية تحت النفوذ العثماني إلى ظاهرتين : الأولى، تعزيز العلاقات التجارية مع الشرق بعد ضعفها خلال العصر الحفصي ، والثانية، ظهور التجار الأوروبيين المتمتعين بنظام الامتيازات القنصلية التي تم الاتفاق عليها بين السلطان العثماني و بعض ملوك أوروبا من خلال معاهدات معينة، مثل معاهدة منح الامتيازات التجارية بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا التي وقع عليها سليمان القانوني مع فرنسو الأول سنة 1535 م والتي منحت امتيازات للتجار الفرنسيين في مختلف البلدان التابعة للدولة العثمانية ،

وقد سهل هذا النظام قدوم التجار الأوروبيين إلى تونس ، ودعم هذا النظام وجود قناصل موفدين من بلدانهم يمثلونها لدى الباي (44).

44- علي الزواوي ، دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا ، المجلة التاريخية المغاربية تونس ، السنة 12 العدد 37 –38 ، 1985 . ص 19- 21 .

إن اغلب المواد التي كان يتاجر بها التونسيون في مجملها كانت من الإنتاج المحلي، وبخاصة الإنتاج الزراعي مثل القمح ،والشعير ،وزيت الزيتون، والأسفنج وهناك مواد أخرى مثل الصوف والجلد والحرير ، أما أهم المنتجات المصنعة محلياً فهي الشاشية وهي غطاء الرأس الذي اشتهرت بصناعته تونس.

أما البضائع المستوردة فكانت الأخشاب ،والسكر، والقهوة ،وبعض التوابل والعقاقير الطبية، والعطور، وبعض الخمور، والأسلحة ، [45] .

كما قام حمودة باي 1782-1814م بمحاولاته هو الآخر في سبيل تطوير الاقتصاد التونسي ،حيث عمل على تشجيع النشاط الاقتصادي بتخفيض الجباية على المزارعين،لحثهم على زراعة أراضيهم وتنمية إنتاجهم، و عمل على ضمان أسواق لمنتجات بلاده في الخارج، ومنع التجار الأوروبيين من شراء محاصيل الحبوب مسبقا قبل موسم الحصاد بأسعار زهيدة، وكان من شأن هذه الإجراءات تشجيع النشاط الاقتصادي .

و يعد الباي حمودة من أشد المعجبين بالصناعات المحلية في بلاده، والأكثر تشجيعا لها، حيث كان يتباهى بنسيج سوسة والحمامات والجريد وجربه حتى انه خرج على أعيان دولته في يوم العيد، وهو يلبس طيلسانا من عمل جربه وهو يقول لهم :(هو عندي أفخر من الكشميري المجلوب، لأن ثمنه لم يخرج من البلاد) [46] وأيضا عمل على حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية, وذلك بترفيع الرسوم الجمركية على واردات التجار الأوروبيين,ولضمان أرباح كبيرة للتجار المحليين فقد حظر على غيرهم اشتراء المحاصيل الزراعية إلا عن طريقهم كما شجع التجار من أبناء البلد على تعاطي التجارة الخارجية، وذلك بمنحهم رخصا لتصدير الحبوب وتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع التي يستوردونها [47] .

وقد كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تبادلا للتجارة مع تونس، حتى انه في بعض السنوات كان الميزان التجاري كما حدث في سنة 1792 على سبيل المثال لصالح فرنسا [48] .

ب- الحياة الاجتماعية :

1- التركيبة السكانية للمجتمع .

لم يطرأ على الحياة الاجتماعية للمجتمع التونسي في العهد العثماني تغيير يذكر عما كانت عليه في العصور السابقة ، حيث ظلت تركيبة السكان على حالها إلى حد كبير .

وفي الواقع أن سكان تونس كغيرهم من سكان الشمال الافريقي ، فهم مزيج من أعراق مختلفة مثل (**العرب – البربر – الأفارقة – الأتراك – اليهود –الأندلسيون– الجاليات الأوروبية**) أما العرب

45- إبراهيم بن جمعة بن بلقاسم ، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية ، شهادة دكتورة كلية العلوم الإنسانية جامعة تونس 1997 غير منشورة . ص: 92-94
46- أحمد بن أبي الضياف ،ج3 ، ص . 101 .
47- علي المحجوبي ،مرجع سابق ، ص. 75 -77 .
48- رضا ضيف، مرجع سابق ، ص. 22- 23 .

فيرجع وجودهم في تونس إلى هجرات قديمة ،وعموما فإن العنصر العربي الموجود حاليا يرجع الفضل لوجوده إلى الفتح الإسلامي ، وأيضا إلى الهجرات العربية المتواصلة مثل هجرة بني هلال وبني سُليم .

وأما البربر، فهم السكان الأصليون للمنطقة ، حيث ينتمون في أغلبهم إلى قبيلتي زناتة وهوارة .

وبالنسبة للأفارقة الموجودين في تونس فهم برابرة امتزجوا باللاتينيين واستقروا في شمال أفريقيا منذ أمد بعيد ، وقد أعتنق بعض هؤلاء الأفارقة الدين المسيحي[49] أما الزنوج فهم يقطنون في الواحات الجنوبية وينحدرون من الرقيق الذي جُلب من أفريقيا لغرض الخدمة في المنازل أو المزارع وكان بعضهم يعمل بنظام الحصة أو مزارعا يمتلك مزرعة صغيرة في أحسن الأحوال [50] .

أما عن الجالية اليهود فيعود أصل أغلبهم إلى سلالة القبائل العبرانية التي استقرت في تونس أثناء الحكم الروماني، كما ينتمي بعضهم إلى أحفاد اليهود الهاربين من حكم الأسبان ، حيث تعرضوا للاضطهاد ، وقد كان أغلبهم يعيش في المدن الرئيسية في تونس، ويمارسون أعمالاً مثل التجارة وصياغة الذهب والفضة[51]، وقد كانوا يحظون بمعاملة حسنة في تونس وتتم الاستعانة بهم في بعض وظائف الدولة, حتى إن بعضهم تقلد مناصب هامة خلال القرن التاسع عشر مثل الوزير نسيم شمام الذي كان يشغل منصب قابض المال أي وزير المالية خلال سنة 1864 م [52].

ومن الفئات المهمة في المجتمع التونسي الأندلسيون ، حيث تميزت العناصر الأندلسية التي هاجرت من أسبانيا إلى بلدان المغرب العربي بأنها جماعات مثقفة ومتعلمة و حرفيه، وقد دخل أوائل المهاجرين الاندلسين إلى تونس في فترات متباعدة، حيث بدأ وصولهم منذ سنة 1492م، وتواصل هذا النزوح إلى بلدان المغرب ومنها تونس بدون انقطاع حتى العهد العثماني الأول، [53]حيث وصلت بعض الهجرات إلى تونس في عهد عثمان داي 1598- 1610 م ،الذي أكرمهم وأسكنهم أفضل الأراضي ، وقد كان من بين أسباب هجرهم من الأندلس ضعف حال المسلمين هناك، والذي انتهى بسقوط غرناطة آخر ممالك المسلمين 1492 م ،على يد فرناندو الكاثوليكي(صاحب قشتالة) ؛ والذي نكل بالمسلمين، واضطهدهم،و أجبرهم على اعتناق المسيحية،فيما عُرف بمحاكم التفتيش ، مما أرغم العديد منهم على الهجرة إلى بلدا ن المغرب العربي .

وقد أسهم الأندلسيون المهاجرون في إثراء الحياة الثقافية, حيث بنوا العديد من المدارس والمساجد في العاصمة،أشهرها مسجد(سبحان الله) بمنطقة باب السويقة ؛ ومدرسة الفتح ، والمدرسة الأندلسية التي كان أول شيخ يدرس بها شعبان الأندلسي [54] ومن أشهر علمائهم أبو عبد الله محمد الأندلسي،وأبو الحسن على بن القاسم الشريف ، والشيخ شعبان الذي كان فقيها وضليعا في اللغة العربية حتى قال عنه الوزير السراج : بأنه سيبويه زمانه [55] .

49- حسن حسني، ورقات من الحضارة العربية بأفريقيا، تونس، مكتبة المنار، ج 3، ط 1، ص 305 .
50- الهادي التيمومي ، تاريخ تونس الاجتماعي ، تونس ،دار محمد علي الحامي للنشر ، ط1 ، 1997، ص: 19 .
51- محمد الحبيب الخوجة ، يهود المغرب العربي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ط1 ، 1973 ، ص 45 .
52- الجنرال حسين ،م م الأداد في نازلة محمود بن عياد ، تحقيق الشابي بلبلغيث، تونس ، منشورات شركة بريزم ، ط 1 ، 2002 . ص37
53- أحمد الطويل ، تاريخ مدينة تونس، الثقافي والحضاري ، تونس الشركة التونسية للنشر، ط 1 ، 2002 ، ص 130، 131 .
54- محمد بن الخوجة ، المعلم السابق، ص.297 .
55- أحمد الطويل ، تاريخ مدينة تونس، الثقافي ، ص 130 – 131 .

أما الأتراك فكانوا يمثلون طبقة سياسية عسكريه هامة في المجتمع التونسي حيث كان الباشاوات والدايات والبايات وقادة الفرق العسكرية كلهم من الأتراك ، غير أن الأتراك بعد أن طال بهم المقام في تونس؛ اندمجوا مع الأهالي، وتصاهروا معهم، وهذا الاندماج أنتج جيلا جديدا يُعرف بأبناء الجند الذين يطلق عليهم القولوغلية ، وهم عناصر من آباء أتراك وأمهات تونسيات ، كما أن هذه الفئة كانت تتمتع بامتيازات سياسية واجتماعية؛ مثل الإعفاء من الضرائب، وتقلد المناصب العليا في الدولة ؛ حيث كانت هذه الفئة محسوبة على الطبقة الحاكمة .

ومن الفئات المهمة الأخرى في المجتمع فئة العلماء، الذين كانوا يتمتعون بمنزله متميزة ، حيث عاملهم البايات معاملة حسنة ،لكي يستفيدوا من مكانتهم الروحية لدى الناس ويظهر البايات بمثابة الحاكم الشرعي المحترم للدين وقواعده .

وقد كانت فئة العلماء تضم كبار الفقهاء والمشايخ والقضاة ورؤساء المحاكم الشرعية ، وبسبب تلك العلاقة بين رجال الدين والهيئة الحاكمة فقد اعتمد ت عليهم في بعض الإصلاحات سنة 1837 م [56] .

2 – فئة التجار .

لقد ضمت هذه الفئة عناصر متعددة في أصولها و انتمائها، فالوسط التجاري المحلي في تونس كان من البديهي أن يتأثر بالتشكيلات الاجتماعية الموجودة في البلاد، وهذه تتألف إلى جانب التونسيين من عدد من الجاليات الأجنبية الأخرى مثل الجاليات الأوروبية.

وتنقسم فئة التجار من حيث النشاط التجاري إلى تجار جملة وقطاعي .

تجار الجملة : – يكثرون في المدن الرئيسية، مثل تونس وصفا قس والقيروان وسوسة ، كذلك يكثرون في المناطق التي بها موانئ مثل حلق الواد ، ورادس بوصفها مراكز للتصدير والاستيراد، مما أدى إلى بروز مجموعة من التجار الكبار مثل عائلة (آل الجلول، وآل بن عياد، وعائلة يونس بن يونس الحربي) [57] الذين سيطروا على تجارة بعض السلع كـ (الملح – الفحم – الجلود – الصوف – الدخان – زيت الزيتون) وغيرها من السلع ذات القيمة النقدية العالية [58] .

تجار القطاعي: – وارتبط هذا النوع من التجارة بتوفير متطلبات الأهالي اليومية ، ويدل على ضآلة حجم تجارتهم صغر الأوزان والمكاييل المستخدمة في معاملاتهم التجارية .

56- ارنولد هزبن ، العلماء التونسيون ، ت حفناوي عميرة ، تونس دار سحنون ط 1 ، 1995 ، ص. 157 .
57- محمد الهادي الشريف ، المرجع السابق ، ص. 92 – 93 .
58- محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار لمستودع الأمصار والأقطار ، تونس ،بيت الحكمة ، ج2 ، ط2 ، 1999 ، ص. 692 .

3 – فئـــة الفلاحيـــن .

تُعد أرض القطر التونسي من أخصب الأراضي في المغرب العربي،وذلك بسبب كثرة سقوط الأمطار عليها ، ويعتبر المجتمع التونسي مجتمعا زراعيا ، حيث إن أغلبية أفراده يشتغلون في الزراعة، وحتى من كانـــت لديه مهنة أخرى مثل التجارة أو الصناعة، كان يملك قطعة أرض للعمل بها في أوقات المواسم ، ولذلك, فليس من المستغرب أن نجد بعضا من رجال الدين والعلماء يمتهنون هذه الحرفة [59] ، بل إن بعضهم كانت هـــذه حرفة أهله، مثل الشيخ عثمان بن المالكي ، ووالد الشيخ المشهور سالم بوحاجب وكان كل هؤلاء يملكـــون بعضا من الأراضي الزراعية تساعدهم في توفير بعض متطلبات الحياة .

ويمكن تقسيم فئة الفلاحين من حيث ملكيتهم للأراضي والعمل بها على النحو التالي:-

أ – الفلاحون المالكون للأراضي و يعملون في أرضهم بأنفسهم ويستأجرون عمـــالا لمســـاعدتهم في جـــني المحاصيل.

ب– الفلاحون الذين يعملون في أرض غيرهم ، ويعيشون فيها بصفة دائمة بموجب اتفاقية بينهم وبين أصحاب الأرض ، تحدد أجورهم من المحصول،كأخذ نصفه أو ربعه أو خمسه .

ج – العمال وهم موسميين، ويكونون في العادة متنقلين، ولا يعملون إلا في أوقات المواسم الزراعية، كموســـم الحرث أو الحصاد أو الدراسه، ويعطون أجراً مقابل جهدهم ؛ وكثيرا ما تأثر المزارعـــون بســـنوات القحـــط والجفاف، خاصة الذين لا يملكون أراضي زراعية [60] .

4 – فئـــة الحرفييـــن .

إن أغلب الحرفيين كانوا يمارسون حرفهم في دكاكين صغيرة، ولهم أسواق خاصة بهم تأخذ أسماء تلك الحرف التي يمتهنونها مثل سوق النساجين ،والسراجين، وأسواق الذهب، والحدادين، والجزارين ، وكان بعض هذه الأسواق مكشوفاً وبعضها الآخر مغطى، وهذا النظام يعتبر سائداً في أغلب ولايات الدولـــة العثمانيـــة ، حيث أن مثل هذه الأسواق كانت تنتشر بكثرة في أغلب الولايات ، كما أن هناك بعض الحرف تقـــام لهـــا أسواق خارج المدن مثل الدباغة الصباغة والحدادة ، وهناك حرفا أخرى في يد الأعيان وبعض العلمـــاء مثـــل صناعة الشاشية[61] وبعض الصناعات الحريرية ، وتعتبر الشاشية من أشهر الصناعات المحلية في تونس ،اكتسبت بها البلاد حضورا كبيرا في بعض أسواق العالم الإسلامي، وهي صنعة في الغالب لا يشتغل بها إلا الأعيان مـــن

59- المصدر نفسه ، ص. 93 .
60- المصدر نفسه ، ص . 703 .
61- الهادي التيمومي ، ص 19

أكابر البلد, وأصلها من صناعات أهل الأندلس وتصنع من الصوف الناعم ويغلب على ألوانها اللون الأحمر[62]، ومن الملاحظ أن العديد من المهن والحرف كان يزاولها بعض العلماء ورجال الدين, فأتقنوا الصنعة بكل أمانه وهي مهنة متوارثة عن الآباء ,حتى أصبحت سمة لبعض العائلات ، مثل عائلة عثمان بن خوجة ،وحسن القاضي، والشاذلي بن القاضي ، وأسرة النفير والتي كانت تشتغل في هذه التجارة منذ سنة 1838 م كلهم كانوا يشتغلون بصناعة الشاشية ، إلى جانب كونهم اسر ذات علم يدرسون في جامع الزيتونة وبعض مدارس تونس العاصمة ،ومن العلماء الذين كان أهلهم شوا شين أيضاً (صالح قاجي، مصطفى بن خليل،وعثمان بن الخوجة،والصادق بن القاضي، وصالح المالقي، والشاذلي المونلي).

و لم يقتصر نشاط العلماء على حرفة الشاشيه فقط ،بل تجاوزوها إلى غيرها فقد كان الشيخ محمد النخلي من عائله تشتغل بصناعة العطور، وكان الشيخ عمر بن عاشور تاجر توابل, وله حانوت في السوق ،أما أبو مصطفى رضوان والشيخ محمد الخضرى بن حسن، فهما علاوة على كونهما مالكين لبعض العقارات وينتفعون من ريع إيجارها كانوا يشتغلون في صناعة بعض الأسلحة، البسيطة كما يترأسا مشيخة زاوية الرحمانية بتونس وأيضا كان العالم محمد بيرم الخامس،والطاهر النفيرى الأول،وابن عاشور كلهم كانوا يمارسون أنشطه مثل تأجير بعض العقارات التابعة لهم ، أو كانوا مزارعين ، يزرعون أراضيهم ، وهكذا لم يجد العلماء من حرج في ممارسة بعض الحرف والأنشطة التجارية[63] .

مظاهر الحياة الاجتماعية في تونس 1591-1837م

- الاحتفال بالأعياد الدينية :

كان المجتمع التونسي كغيره من المجتمعات الاسلاميه التابعة للإمبراطورية العثمانية، حيث كانت تتشابه تلك المجتمعات في طريقة الاحتفال بألمنا سبات الدينية،مثل قدوم شهر رمضان، و عيد الفطر، وعيد الأضحى والمولد النبوى الشريف، غير أنه كان لكل مجتمع خصوصية تميزه عن غيره، ففي يوم المولد مثلا : تعم الأفراح في تونس، ويتصدق الناس على الفقراء ويظهرون السرور، وتنار بعض مآذن الجوامع والطرقات، وتفوح روائح الطيب وتطلق مدافع القلعة عدة طلقات إظهارا للفرح ، كما يختم القران في المساجد وتنشد الأناشيد والمدائح النبوية الشريفة في هذه أليلة السعيدة[64].

ويذكر المؤلف ابن أبي دينار في كتابه (المؤنس في أخبار أفريقيه وتونس)إن أول من احتفل بالمولد النبوى الشريف في تونس هم بنو حفص ، سنة837 هجري واستمر ذالك إلى مجيء الأتراك 1574م الذين

62- محمد عثمان الحشائشي ، العادات والتقاليد التونسية ، تونس منشور اسراس ، ط1، 1994 م ، ص103

63- ارنولد توين ، ص 99 - 114 -155..

64- احمد الطويل ، المواسم و الأعياد بتونس ، تونس ، دار الطباعة والنشر اسود على ابيض ، ط ، سنة 1997 ص17- 18

استمروا على تلك الاحتفالات ،حيث يقام في تلك أليلة احتفال بدار نقيب الأشراف،يحضره بعض العلماء والوزراء وسط إنشاد الأناشيد الدينية والمدائح النبوية،كما تقوم الزوايا هي الأخرى بإقامة الاحتفالات مثل زاوية (القشاش- و البكرى) حيث يتلى فيها القران الكريم، وتنشد الأناشيد الدينية، وتقدم ألا طعمة للفقـــراء والمحتاجين [65]وفى كل ذالك تكون بصمة العلماء والمشايخ واضحة، ولها تأثيرها على الناس من خلال إشراف بعض العلماء على تلك الاحتفالات أو الخطب والمواعظ الدينية التي يلقيها العلماء في أثناء تلك الاحتفالات، مما يقع تأثيره في النفس بشكل كبير.

أما الاحتفالات بالأعياد الدينية الأخرى كعيد الفطر والأضحى المباركين فكانت تتجلى فى ذهاب الناس لأداء الصلاة وليس أفخر ما لديهم من ثياب،ولاسيما الملابس التقليدية ، مثل البرنوس، وإذا كان عيد ألا ضحى، فإنهم بعد الصلاة يقومون بواجب الأضحية [66]، وقد كان الباى يشهد تلك الاحتفالات الدينية كعيد المولد النبوى الشريف، حيث يخرج ليلتقى العلماء ورجال الدين وأعيان البلاد بجامع الزيتونة يمشى راجلا من قصر باردو إلى الجامع بكل فخامة وسط عسكرة ويدخل من باب العطارين حتى ينتـــهي إلى المحـــراب, فيجلس حذو إمام جامع الزيتونة؛ ليستمع إلى قراءة القرآن و بعض من كتاب صحيح البخـــاري ، ثم يلـــى ذالك إلقاء بعض الأذكار و الأناشيد الدينية من قبل رجال الدين، والتي تتحدث عن فضائل النبي صـــلى الله عليه وسلم أما فى أثناء أعياد الفطر والأضحى؛ فبعد أن يؤدى الباى الصلاة فى جامع الزيتونة يـــذهب ا إلي قصر باردو؛ حيث يجلس فى قاعة الاستقبال محاطا بخدمه وخاصته وأفراد عائلته ثم يدخل عليه أصحاب الرتب من العسكر والأعيان والتجار أما أهل المجلس الشرعي والمفتون والعلماء والقضاة،فاءن الباى يجلسهم مجلســـا خاصا قريبا منه؛ وبعد أن تكتمل مراسم المعايدة يقرأ المشايخ بعضا من آيات القران الكريم؛ ثم يختم المجلـــس بقراءة الفاتحة قبل الانصراف[67].

- زيارة أضرحة الأولياء والصالحين :

وهذه العادة لاتزال مستمرة حتى وقتنا الحاضر، ومن المعروف أنه لاتوجد مد ينه فى تونس إلا وفيها قبر لولى صالح، اتخذه الناس كمزار

وزيارة الأضرحة كانت متنفسا روحيا، ومنا سبه للتصدق على الفقراء،كذالك فهى مكـــان لعقـــد المصالحات، ونبذ الخلافات والأحقاد.

وكان الأولياء والصا لحون ينقسمون إلى عدة أقسام، فمنهم الولى الكامل المعترف بفضله والمتفق على كراما ته، والشيخ المتدين المعروف بالعبادة والتصوف وملا زمته للمسجد، وهناك شيخ الطريقة أو المشـــرف

65- ابن أبى دينار ، المصدر السابق ، ص 9-12

66 - أحمد الطويل ، المرجع السابق ، ص 9-12

67- محمد بيرم الخامس ،صفوة الاعتبار ، ج2، ص723. وانظر محمد عثمان الحشائشى ، العادات والتقاليد التونسية ، ص353-354

على الزاوية، وغالبا ما يكون من سلالة أحد الأولياء، وقد كان من عادات البايات وبعض رجال الدولة في تونس زيارة قبور الأولياء، بل وحتى الإقامة عندهم مع ما يتخلل ذلك من إقامة الولائم وذبح النذور، وكل ذلك لما للأولياء من مكانة في قلوب الناس، وإكرامهم يعطى الباى احتراما إضافيا عند رعيته،[68] وقد يكون ذلك ناتجا إما عن اعتقاد حقيقي من بعض البايات في الأولياء، أو محاولة لتأليف قلوب الرعية، حيث نراهم يشرفون على بناء بعض المقامات للأولياء والزوايا ومن أمثلة ذلك ما قام حسين باى ما بين (1705-1735) من بناء قباب على قبور عدد من الأولياء والعلماء، منهم الإمام ابن عرفة – وأبو عبد الله محمد الكوفي- كما بنى مقاما للعالم ابي مهدى عيسى الغبرينى بجبل منارة وكذالك بنى عددا من القباب على قبر الولى محرزبن خلف، وضريح الإمام قاسم الجليزى [69] وفى عهد حمودى باى 1782-1814م وأثناء حربه مع الجزائر, خرج هو ومعه بعضا من رجال دولته سنة 1807م أمثال يوسف صاحب الطابع – وسليمان كاهيه-والحاج مصطفى انقليز ، ورياس البحر عزيز وغيرهم خرجو لزيارة بعض مقامات الصالحين بتونس وجبال المنار ومقبرة الأشراف بمرسى الجراح، ومقام العالم الجليل الشيخ محمد بيرم الثاني،وأبى عبد الله محمد المحجوب وقد كان يرافق الباي عدد من العلماء وأصحاب الزوايا كالشيخ أبي الحسن علي بن صالح، والشيخ أبى الحسن علي المرغني,ويوسف أبو حجر، والشيخ عبد المالك الحمادي [70] .

موقف العلماء في تونس من زيارة القبور :

لقد كان موقف أغلبية العلماء جواز الزيارة ، حيث كانوا يجلون هؤلاء الأولياء، ويتحدثون عنهم بكل احترام وإكبار ، وقد أفرد لهم بعض العلماء أجزاء من كتبهم في الحديث عن فضلهم وكراماتهم ؛ حيث ذكرهم أحمد بن أبي الضياف في كتابه (الإتحاف) الجزأين السابع والثامن بكل احترام وإكبار فذكرهم بألقاب مثل (الولي العارف بالله – سيدي – الشيخ – الحجة – البركة).

أما موقفه من الذين يحاولون منع الناس عن الأولياء، ويرون ذلك محرما فإنه لا يرى صحة قولهم فقد رد على الرسالة التي بعثها الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى الباي يدعوه فيها إلى منع الناس من زيارة القبور، حيث رد عليه بن الضياف في رسالة مطولة حاول أن يفند فيها أدلة محمد بن عبد الوهاب في تحريم الزيارة واظهر أن زيارة القبور هي واجب شرعي، تسمو بروح الإنسان، وتطهر قلبه وتذكره باليوم الآخر لكي يستعد له بالعمل الصالح، وهذا كان موقف أغلب العلماء التونسيين، أمثال بيرم الخامس ومحمود قابادو [71] .

---

68 - رياض العرزوقي ، الأولياء والصالحين ، مجلة الفكر، تونس ، السنة20- ، العدد 1، 1974م ص33-53

69 - احمد ابن أبى الضياف ، ج2 ، ص 127

70- رياض العرزوقي ، ص ، 36.

71- أحمد بن أبي الضياف ، ج ، 5 ،61.

- مـــواكـــب الحـــج :

عقب صلاة عيد الفطر المبارك من كل عام تجتمع القوافل والمواكب المتجهة نحو الحج ، ومعهم شيخ الركب ومجموعة من الفرسان الذين يختصون بحماية القافلة، ثم يأتي أمير الحج إلى قصر باردو، لكي يهنئ الباي بمناسبة عيد الفطر حيث يعطيه الباى سيفا، وفرسا، وبرنوساً، ومقدارا من المال ،ويمنح أمير الحج (التارية) * (*) يطوف بعدها الموكب في بعض أحياء مدينة تونس وحول جامع الزيتونة وبعض مـــن مقامـــات الأوليـــاء والصالحين وسط حضور كبير من رجال الدين والعلماء الذين تفيض أعينهم شوقا للأماكن المقدسة، ثم يخرج الموكب وسط التكبير والتهليل والأناشيد الدينية إلى خارج المدينة، حيث يعسكر هناك بضعة أيام،ينتظر وفود الحجيج القادمين من مختلف نواحي البلاد ، ومن ثم تنطلق القافلة وتصبح تتعاظم أثناء سيرها حتى تصـــل إلى شرق تونس أي مدينة صفا قس والمناطق المحيطة بها، وتنضم إليها وفود الحجيج، ثم تتابع سيرها: ومن نافلـــة القول أن نعلم أن خروج قافلة الحجيج يعد من أهم المظاهر الثقافية والاجتماعية ليس في تونس فقط بـــل في أقطار المغرب العربي كله ، حيث كان يتم توديع تلك القوافل والمواكب وسط احتفالات شعبية ورسمية مهيبة، فهذه القوافل كانت تضم في معيتها علماء ومشايخ أفاضل، تسند إليهم إمارة قوافل الحج في كثير من الأحيان لما لهم من علم وفضل وقبول لدى الناس، وهم كذلك خير سفير يمثل الباي في الدولة التي تمر بها القافلة، و لا أدل على ذلك من اختيار علي باشا الشيخ عمر المرابط أميرا للحج سنة 1766 م [72].

اختيار الباي محمود الشيخ العالم محمد بن عبد الملك العوني القيرواني سنة 1823 م أميرا لقافلة الحج، كما خرج صالح زيد أميرا للحج من تونس،وخرج معه العالم حمودة بن عبد العزيز قاضيا وهكذا فقد كـــان العلماء يخرجون في قوافل الحج قضاة أو مفتين أو أئمة، يتبادلون العلم مع نظرائهم في الدول التي يمرون بهـــا ومنهم من يبقى هناك في الأراضي المقدسة أو في مصر، لكي يستزيد من العلم والفقه ، كما كـــان العلمـــاء يدرسون الناس العلوم أثناء استراحة القافلة، وهي في طريقها إلى الحج ،حتى يفهم الناس مناسكهم، ويسألون فيما أشكل عليهم .

(*) - التارية هي طبل من النحاس تضرب بعقال البعير فتعطي ترنيمة خاصة وسط بعض الأشعار الحجازية في التشويق إلى بيت الله الحرام وقبر رسوله (صلى الله عليه وسلم)

72- أحمد ابن أبي الضياف ، ج3 ، ص – 185 .

ثالثاً: الحيـــاة الثقـافيـــة

إن الحياة ا لثقافية في تونس كبلد إسلامي لا تختلف كثيرا عما كـان سـائدا في الـبلاد العربيـة والإسلامية،فمظاهر الحياة الثقافية وتلقي العلم في أي من تلك البلدان بما فيها تونس كانت تتركز على العلوم الدينية الإسلامية، ودراسة اللغة العربية،بالإضافة إلى بعض أنشطة الطرق الصوفية ، وقد كانت الحيـــاة الثقـــافية في تونس خلال الفتـــرة (1591- 1837) ترتكز على عدة مظاهر أهمـا مـاتقوم بـه المؤسسات الدينية، مثل المساجد ،والزوايا، والكتاتيب، والمؤسسات التعليمية كالمدارس .

1- المؤسسات الدينية :-

كانت هذه المؤسسات تلعب دورا بارزا في حياة المجتمع التونسي فيما يتعلق بنشر المعرفة والثقافـة العربية الإسلامية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، والجدير بالذكر أن هذه المؤسسات كان يشرف عليها رجال الدين من العلماء والفقهاء تحت رعاية الدولة ومن بين تلك المؤسسات :

أ- الكتاتيب :-

وكما هو معروف فالكتاب هو مدرسة قرانيه ملحقه بالمساجد في أغلب الأحيان، ومهمتها تحفـيظ القرآن الكريم للنشىء وتعليمهم القراءة والكتابة في المقام الأول، ويتخلل ذلك دراسة بعـض المختـارات اللغوية والشعرية والمدائح والأذكار و الأدعية وما فى حكمها .

أما المعلمون في الكتّاب فيسمون بالمؤدبين[73] وأساليب التعليم فيها تتمثل في دخـول الطفـل إلي الكتاب عند بلوغه ست سنوات، وربما أقل من ذلك ، وتتم عملية تعلم الكتابة فى البداية بأقلام تصنع مـن القصب حيث يقوم المؤدب برسم حروف الهجاء على اللوح، ويقلد الطفل تلك الكتابة ، وبعد إتقانها تكتب الحروف على حسب حركات الإعراب من الرفع والنصب والخفض والجزم ،و عندما يتمرن الطفـل علـى حفظ الحروف الهجائية، يتعلم كتابة البسملة(بسم الله الرحمنِ الرحيم) ثم يمحو ما في اللوح ويكتب له الشيخ شيئا من قصار السور، ويتدرج في ذلك حتى يصل إلى حفظ ربع القرآن ، وعندها يعطيه المؤدب لوحاً صغيراً، وبذلك ينال اعتبارا بين أترابه وإذا حفظ نصف القرآن يُعطى لوحاً أكبر مما سبقه، ويأخذ إذا خـتم القـرآن

73- محمد عثمان الحشاشي ، العادات والتقاليد التونسية ، ص 83 – 84 .

لوحا يفوق ما ذكر قبله في الحجم ويذهب هذا الطالب إلى أبويه ا للذين يفرحان بذلك، ويولم الطالب وليمة بعد ختم القرآن الكريم، ويقدم لمؤدبه شيئا من الدراهم.

أما بالنسبة للمؤدبين فمنهم من كان حافظا للقرآن، متخصصا فيه فقط، ومنهم من كانت لهم مرتبة علمية عالية كأن يكون إماما في جامع الزيتونة، مثل الشيخ أبو عيسى الغبريني، والشيخ محرز بن خلف، والشيخ محمد بن صالح بن ملوكه (*) ويشرف على المؤدبين شخص مسؤول عنهم يسمى أميناً، ويراقب سير عملهم ، ولم تخصص الدولة للمؤدبين مرتبات ثابتة كل شهر ، بل كان أولياء أمور الطلاب يعطون المؤدبين مبالغ ماليه كل نهاية شهر، على حسب استطاعتهم ، كما كان يتحصل المؤدبون على بعض الهبات من الدولة وخاصة في المناسبات الدينية، مثل المولد النبوي الشريف، ويتعلم الطلاب في الكتاتيب طيلة أيام الأسبوع ماعدا الخميس والجمعة وتبدأ دراستهم من الصباح حتى وقت العصر يتخللها بعض الاستراحة [74].

ب-الزوايا :-

وهي تقام في أغلب الأحيان بالقرب من مقامات الأولياء والصالحين،وتتحول بعد ذلك إلى مراكز لتعليم مبادئ الدين، وتحفيظ القرآن الكريم، و كان لكل زاوية شيخ طريقة يشرف عليها ، وقد كانت الزوايا تنتشر في مختلف أنحاء تونس، وتحظى بامتيازات كبيرة من الدولة، هي ومشايخها المشرفين عليها ، حيث كثيرا ما منحهم البايات الهدايا والهبات، وقدموا لها النذور و رمموا بعضها, كما أعفوا مشايخها من الضرائب ، وكانت هذه المراكز ا مأوى للمسافرين ، وملاجئ يأوي إليها الناس أوقات الحروب [75]

وقد كان لبعض مشايخ الزوايا والطرق الصوفية إسهامات كثير ة من الناحية الثقافية والأدبية ؛ حيث أنتجوا لنا الكثير من الأشعار، والأذكار، والمدائح التي أثرت الحياة الأدبية في تونس ؛ وقد برز عدد من العلماء الذين برعوا في هذا المجال خلال الفترة قيد الدراسة في مقدمتهم الشيخ إبراهيم الرياحي ، ومحمود قابادو [76]

ج - المساجد :-

لعبت المساجد دوراً أساسيا في الحياة الثقافية في المجتمعات الاسلاميه ، منذ بناء أول مسجد في التاريخ الإسلامي ؛ وقد شهدت تونس خلال العهد الإسلامي بناء العديد من المساجد ، غير أن أهمها على الإطلاق هو مسجد عقبة بالقيروان, وجامع الزيتونة في تونس ،الذي بناه عبد الله بن الحبحاب سنة 114هـ 732م.

(*)- محمد بن صالح بن ملوكه ، وهو شيخ وعالم متصوف أخذ عنه العلم عدد من العلماء المعروفين أمثال الشيخ أحمد أبو خريص ، وله العديد من المؤلفات في اللغة والشريعة . توفي 1853

73 -MAHMOAD ABDEL LUNIVERSITE ZAYTOUNIENNE ET LASOCLETE TUNISIENNE TUNIS 1971 . P .P 77- 75

74- نفس المصدر ،ص 85 – 86 .

75- الشابي بلبلغيث ، فصول في تاريخ الأوقاف في تونس ، تونس مكتبة علاء الدين ، ط1 ، 2003 ، ص 21 .

76- رياض المرزوقي، ،من آثار ابن ابي الضياف المخطوطة ، مجلة الفكر ، السنه 20، العدد10 ، تونس لسنة 1997 ، ص 8 .

وقد احتل جامع الزيتونة منذ بنائه مكانة مرموقة بين الجامعات الإسلامية واتخذ منذ تأسيسه شكل المدرسة العلمية ، [77].

وقد كانت العلوم التي تدرس به مثل ما كان يدرس في عامة الجوامع الكبار في البلاد الإسلامية، وهي العلوم الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إلى جانب اللغة العربية، والتاريخ ،والفلك ،والجغرافيا وقد كان المدرس يعطي درسين كل يوم، وفي شهر رمضان يجتمع المشايخ في مسجد الزيتونة وغيره من المساجد حيث يقرأون متن البخاري ؛ وبعضاً من كتب السيرة تبركا بها [78].

وقد تخرج من جامع الزيتونة الكثير من العلماء خلال فترات متعددة و كان لهم دور بارز في الإصلاحات 1837 م،خاصة في مجال إصلاح التعليم الزيتوني، أو التعليم في تونس بشكل عام ، وأيضا في مجال القضاء وغيرها من الإصلاحات التي في نطاق تخصصهم، ومن أمثلة هؤلاء العلماء إبراهيم الرياحي 1768م ،و أحمد بن أبي الضياف 1802 م، وسالم بوحاجب 1828 – 1925م، ومحمود قابادو 1813- 1871م، وعمر بن الشيخ 1822م، وأحمد كريم 1827 – 1897 م،وغيرهم من العلماء الذين تركوا بصمات واضحة في الحياة العلمية والإصلاحات بشكل عام.

أما كيفية التعليم بجامع الزيتونة فإن المدرس كان يشرع في قراءة الكتاب المراد تدريسه، ويبدأ بذكر المتن أولاً، وبعد ذلك يشرح معنى تلك العبارات والتلاميذ يدونون ما أرادوا من الدرس، ويسألون الشيخ فيما استعصى عليهم فهمه، ومدة الدرس في الغالب كانت تستغرق ساعة ونصف، وقد يبقى التلاميذ في الدراسة بجامع الزيتونة لأكثر من سبع أو ثماني سنوات ،بعدها يتحصل المتعلمون على الإجازة العلمية التي تؤهلهم لأن يشغلوا عدة وظائف في الدولة، كأن يكونوا مدرسين، أو أئمة مساجد ،أو شهود عدل.

ويشرف على سير العملية التعليمية بجامع الزيتونة أربعة من علماء المجلس الشرعي، يعرفون بالنظارة، وهم : (شيخ لإسلامي الحنفي – باش مفتي المالكية – القاضيان الحنفي والمالكي) والذين من ضمن وظائفهم: مراقبة سير التدريس بالجامع، وأوضاع المدرسين، وكل ما يتعلق بالطلبة عموما، كذلك مسؤولياتهم اختيار الكتب المناسبة لكي تدرس بالجامع .

أما المدرسون في جامع الزيتونة، فمن أراد أن ينتقل منهم من مرتبة أو طبقة علمية إلى أخرى، فعليه أن يجتاز عدة اختبارات تقام له بالجامع يشرف عليها السادة النظارة ، وإذا اجتاز هذا الاختبار ينتقل من مرتبة إلى أخرى ، ومن القوانين المتبعة في جامع الزيتونة أن لكل طالب دفتراً يتضمن شهادة شيوخه فيه، من حيث الحضور، والمستوى العلمي، وعدد الدروس التي أخذها، وأسماء المواد التي درسها [79].

وللتوضيح نورد أسماء بعض المشايخ الذين درسوا ودرّسوا في جامع الزيتونة خلال القرون السابع عشر ، والثامن عشر، والتاسع عشر، ومنهم (الشيخ محمد الأندلسي المتوفى سنة 1608م، والشيخ أبو الغيث

77- محمد الشاذلي النيفر، الزيتونة في التاريخ ، المجلة الصادقية ، تونس سلسلة جديدة ، العدد5 ، السنة 1997، ص 7- 8 .
78- طاهر الحداد، التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة ، تونس الدار التونسية للنشر ، ط 1 ، 1981 ، ص 36 .
79- محمد بن عثمان الحشائشي ، العادات والتقاليد التونسية ، ص. 88 – 91 .

ابن ابي بكر البكرى المتوفى1699م، وحمودة الريكلى توفى 1748م، ومحمد بن عبد الكبير الشريف ا لمتـوفى 1818م، والشيخ إبراهيم الرياحى المتوفى 1850م،وصالح النفير المتوفى1873م،[80] .

كذلك أهتم بعض الدايات والبايات الذين توالوا على حكم تونس ببناء بعض المساجد خاصـة فى العاصمة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مسجد يوسف داى بناه سنة 1612م ، ومسجد حمودة باشا باى ابن مراد باى الأول وتم بناءه 1655م، وأول خطيب به الشيخ محمد الأزهري أحد مشايخ جامع الزيتونة [(*)]، ومسجد الجديد بناه حسين بن على باى 1726م،ومسجد يوسف صاحب الطابع مـن رجـال دولـة حمودى باى تم إنشاؤه 1813م[81] .

2- المـدارس :

من بين المظاهر الثقافية والتعليمية التى تميزت بها تونس خلال هذه الفترة هى ظاهرة تأسيس المـدارس العلمية، إلى جانب الكتاتيب، والمساجد، وتلك المدارس موجودة في تونس منذ العهد الحفصي ، حيث كان أمراء بني حفص يهتمون بإنشاء المدارس، وتزويدها بالكتب ، واستدعاء أفضل العلماء للتدريس بهـا، مثـل المدرسة الشماعية التي أسسها الأمير أبو زكريا بن أبي محمد سنة 633 هـ - 1235 م.

وبعد أن جاء العثمانيون لحكم البلاد سنة 1574 م اهتموا أيضا بتشييد الكثير من المدارس خصوصا في عهد الدايات والبايات حيث أنفقوا على مشايخها وطلابها الكثير من الأموال، وشجعوا الطلاب من مختلـف نواحي البلاد إلى المجيء للعاصمة لطلب العلم ، وذلك عن طريق بناء النُزل للطلاب في المدارس والإنفاق عليهم [82] .

وسنحاول أن نتناول أهم وأبرز المدارس التي كانت موجودة قبيل فترة الإصلاحات .

• المدرسة الشماعية :-

سميت بهذا الاسم نسبة لسوق الشماعين، الذي كان حولها في الفترة الحفصية 1235 م [83]، وهـي تقع بالقرب من جامع الزيتونة ، وقد كانت تُدرَّس في هذه المدرسة مختلف العلوم الدينية واللغوية، ويؤمها عدد كبير من الطلاب ،غير أن نشاطها تقلص في أواخر العهد الحفصي بسبب انشغال أمراء بني حفص في صراعهم على الحكم إلى أن احتل الأسبان تونس 1535 م، و دمروا لكثير من معالمها العلمية والحضارية، من بينها حرق المكتبة الاحمديه بجامع الزيتونة [84] .

---

80 - محمد ابن الخوجه ، ص 64- 38-74

81- المصدر نفسه ، ص 141، 177، 581، 181، 210، 221 .

(*) - وفي الحقيقة أنة كان إلى جانب جامع القيروان ، وجامع الزيتونة العديد من المساجد الأخرى المنتشرة في مختلف أرجاء القطر التو نسى ، وكان اغلبها يؤدى نفس المهام التعليمية والثقافية تقريبا لجامع القيروان والزيتونة .

82- المصدر نفسه ، ص 219 ، 279 – 280 .

83- عبد الحميد زين ، مدارس التعليم الإسلامي في القرن التاسع عشر ، شهادة الكفاءة في البحث ، جامعة تونس ، بدون تاريخ ، ص 21 .

84 - حسن حسني ، خلاصة تاريخ تونس ، ص 106 .

وقد كانت المدرسة الشماعية تمارس نشاطها في عهد الدايات، وبالتحديد في عهد الداي أحمد خوجة الذي أمر بترميمها وتجديد عمارتها سنة 1647م، وتولى إدارة هذه المدرسة في القرن الثامن عشر، والتاسع عشر عدد من المشايخ من بيت آل خوجة ومن بينهم الشيخ العالم أحمد بن الخوجة الأول .

وقد كانت تدرَّس بالمدرسة أمهات الكتب في الفقه واللغة، وقد احتوت على سكن للطلاب والمدرسين ، والمدرسة الشماعية استمرت تؤدي رسالتها العلمية حتى فترة حكم البايات سنة 1705 م, وهذه الفترة شهدت إضافة بعض المواد على منهجها في علوم الطبيعة، والحساب، واللغات، والجغرافيا، وتاريخ الدول الأوروبية، وخاصة الجوانب السياسية والعسكرية، وقد خصص المشير محمد الصادق باي (1859 – 1882) م أموالاً تصرف على طلاب المدرسة ومشايخها [85].

ومن بين المشايخ الذين درّسوا بها الشيخ إسماعيل التميمي الذي توفي 1832 م، والشيخ محمد البارودي المتوفى سنة 1850 م [86] .

• المدرسة المرادية : –

أسسها مراد باي سنة 1673 م بالقرب من جامع الزيتونة، وعيّن لها إماما ومدرسين بها، وصرف لطلابها ومشايخها راتبا كل شهر ، و كان بالمدرسة شيخ معين لتجويد القرآن و القيام على شؤونها، من حيث إضاءة السروج وأعمال التنظيف وغير ذلك .

ولا ليس ثمة اختلاف كبير في مناهج هذه المدرسة عن بقية المدارس الأخرى، فكلها تدرس تقريبا نفس المواد الشرعية واللغوية ، والاختلاف الوحيد الذي يمكن ملاحظته هو المذهب فالمدرسة المرادية كانت تدرس علومها على المذهب الحنفي [87]، وأول من تولى إدارة هذه المدرسة الشيخ العالم محمد الغمادي [*] والذي يعد من رجال دولة حمودة باي ، حيث استلم التدريس في المدرسة سنة 1674 م وحتى وفاته سنة 1726 م، واستلم بعده الشيخ محمد زيتونة، وقد استمرت هذه المدرسة حتى بداية الإصلاحات، إذ جرى لها بعض التطوير في مناهجها بإضافة بعض المواد مثل الطبيعة، والحساب، واللغات ،[88] .

• المدرسة الباشية :–

قام بتأسيسها علي باشا سنة 1752م، وهي بالقرب من جامع الزيتونة تم بناؤها بإتقان كبير حيث تم استجلاب بعض مواد بنائها من خارج البلاد مثل الرخام، وقد نقش على بابها الكثير من أبيات الشعر منها: –

تأمل بديع الحُسنِ منْ صُنعة الأيادي ❁❁❁ وشاهد جمال السر في وضع من بعدُ

85- محمد بن الخوجة ، ص ، 287 .
86- عبد الحميد زين ، ص ، 21 .
87- محمد بن الخوجة ، ص ، 300 . وانظر الوزير السراج . ص 59 .
(*) - وهو محمد بن الشيخ حميد الغمادي . من عائلة مرموقة تقلد أفرادها العديد من المناصب، وهو من علماء الزيتونة المشهورين. توفي سنة 1726م .
88- عبد الحميد زين - ص 28 .

ولما تم بناؤها زوّد مكتبتها من نفائس الكتب في علوم الشريعة واللغة والتاريخ ليستفيد منها طلبة العلم ، وقد أوقف عليها علي باشا الكثير من الأوقاف التي تمثلت في ريع إيجار عدد من العقارات، بلغت أربعين عقارا بين منازل وحوانيت ومزارع ، وقد خصص لطلابها مقداراً من المال ثلاث نواصر في اليوم ، تعطى لهم ، أما لمشايخها فنصف ريال يعطى لهم في اليوم؛ وهي مدرسة حنفية المذهب لذلك بقيت مشيختها في يد الأحناف وخاصة من أسرة بيرم الذين توارثوا مشيختها وجدير بالملاحظة أن نعلم أن أغلب المدارس التي كانت في ذلك الوقت كان يدرّس بها عدد قليل من المشايخ،قد يصل عددهم إلى اثنين ، أما الطلاب فبلغ متوسط عددهم من خمسة عشر إلى خمسين طالبا ، ولا يؤثر اختلاف مذهب شيخ المدرسة على نوعية الطلاب بها؛ فكما هو معلوم إن مذهب غالبية التونسيين هو المذهب المالكي رغم أن مذهب الدولة كان المذهب الحنفي إلا أن ذلك لم يمنع أن تكون أغلب المدارس المقامة من الدولة تسير على المذهب المالكي ؛ وما كان منها على المذهب الحنفي فاءنة يقبل بتدريس الطلاب مختلف العلوم الفقهية على مذهب الإمام مالك .

وقد كان عدد الطلاب في الباشية مرتفعا نسبيا بسبب توفير بعض التسهيلات؛مثل السكن المريح والطعام المجاني، أما نوعية الدروس فلا تختلف عن بقية المدارس [90]

ومن أشهر العلماء الذين درّسوا بها خلال القرن التاسع عشر، الشيخ محمد بيرم الثاني المتوفى سنة 1831 م، والشيخ محمد بيرم الرابع الذي توفي 1861 ، ومصطفى بيرم المتوفى 1870 م،ومن المعلوم أن عائلة البيارمة هي من العائلات المرموقة والتي كثيرا ما توارث أفرادها منصبي الإفتاء والقضاء الحنفي ، وبعد قيام الإصلاحات قام الوزير خير الدين بجمع ما تبقى من كُتبها وكتب بعض المدارس الأخرى وضمها إلى المكتبة العبدلية بجامع الزيتونة ،[91]

* المدرسة الحسينية الكبرى الجديدة :

أسسها على بن حسين تركي سنة 1776 م، وتقع بالقرب من نهج الفارسي في العاصمة تونس، وهي من أفخم مدارس العصر الحسيني؛ إذ احتوت على مكتبة كبيرة تضم أنفس الكتب في علوم اللغة والدين[92]، وهي مدرسة على المذهب المالكي لا تختلف مناهجها عن غيرها من المدارس [93] حيث تدرّس مختلف العلوم الدينية، واللغة العربية، وكان يختم فيها القرآن الكريم وصحيح البخاري في شهر رمضان .

ومن أشهر المشايخ الذين درّسوا بها محمد بن حمودة بن محمود المتوفى 1786م ، والشيخ أحمد البارودي المتوفى 1814م، والشيخ عبد المال العوني الذي توفي 1840م ، والشيخ محمود قابادو الذي توفي 1871م .

---

90 - محمد بن الخوجة ، ص 317 ، 319 .
91 - عبد الحميد زين ، ص 35 ، وانظر أحمد عبد السلام ، المؤرخون التونسيون، تونس، بيت الحكمة ، ط 1 ، 1993 ، ص 68 – 69 .
92 - نفس المرجع ، ص 31 .
93 - أحمد الطويلي ، ص 105 .

واستمرت هذه المدرسة تؤدي رسالتها في نشر العلم والمعرفة حتى بداية الإصلاحات سنة 1873م ثم توقفها 1877م حيث ضمت بعد ذلك إلى وزارة المعارف 1929م [94] .

* مدرسة يوسف صاحب الطابع:

قام ببنائها الوزير صاحب الطابع ، وهو من رجال دولة حمودة باي 1782- 1814م، بجوار جامع يوسف صاحب الطابع بمنطقة الحلفاويين ، وفي واقع الأمر أن يوسف بنى مدرستين لطلبة العلم، واحدة لتعليم العلوم الدينية واللغة العربية،والأخرى لتحفيظ وتجويد القرآن الكريم ، كما جعل بها مقراً لسكنى الطلبة القادمين من أنحاء البلاد المختلفة، وزوّد مكتبة المدرسة بمجموعة كبيرة من الكتب والمخطوطات في علوم الشريعة واللغة ، وبالرغم من أن الوزير يوسف كان حنفي المذهب، إلا أن ذلك لم يؤثر على نوعية طلابها، فقد كانوا من أتباع المذهب المالكي ومن بين الكتب التي كانت تدرّس للطلاب مختصر الخليل، ومختصر الحاجب، وكتاب التهذيب ، وكان أول شيخ أشرف على إدارتها هو الشيخ إبراهيم الريا حي الذي توفي 1850 [95] .

أما بالنسبة للموا د التي تدرس بالمدارس،بشكل عام فهي في جملتها لا تختلف عما كان يدرس في جامع الزيتونة مثل:(علم المعاني ، علم البيان ، علم البديع ، النحو ، الصرف ،العروض والقافية) إلى جانب المواد الدينية مثل(القرآن الكريم ، أحكام التلاوة ، التجويد ، الفقه ، علم التوحيد ، علم الحديث ، مصطلح الحديث ، العقيدة ، الميراث ، السيرة النبوية الشريفة) ، ولو سلطنا الضوء على المصادر التي اُعتمد عليها في تدريس هذه المواد لوجدنا مثلا أن مادة الحديث كانت تعتمد في تدريسها على كتاب صحيح البخاري ومسلم وعمدة الأحكام أما الفقه فيعتمد على مختصر الخليل, وملتقى الأبحر ، ومختصر بن الحاجب[96] .

---

94 - عبد الحميد زين ، ص 38 ، وانظر محمد بن الخوجة ، ص 328 – 329 .
95 - نفس المرجع ، ص 38 – 39 . وانظر أحمد بن أبي الضياف ،ج7 ، ص 91 .
96 - محمد عثمان الحشائشي ، العادات والتقاليد ، ص 88 ، 96.

قائمة بأسماء بعض المدارس التي تم إنشاؤها خلال عهد الدايات والبايات .

أسم المدرسة	تاريخ إنشائها	المؤسسون لها
الشماعية	1633 م	الأمير أبو زكريا يحيى بن عبد الواحد بن حفص ثم جـــددها الداي أحمد خوجة 1647
المرادية	1673 م	الأمير مراد باي الثاني
مدرسة القائد مراد	1682 م	القائد مراد بن عبد الله المملوك
اليوسفية	1710 م	الأمير يوسف داي
النخلة	1712 م	حسين بن علي التركي
الحسينية الصغرى	1715 م	حسين بن علي التركي
الجامع الجديد	1726 م	حسين بن علي التركي
المتيشية	بين ا لسنوات 1735-1747م	الأغا أحمد بن متيشية ,وهو من رجال دولة علي باشا الأول
حوانيت عاشور	1746 م	علي باشا باي الأول
الباشية	1752 م	علي باشا باي الأول
السيلمانية	1754 م	علي باشا باي الأول
بئر الحجار	1756 م	علي باشا باي الأول
صاحب الطابع	1813 م	الوزير يوسف صاحب الطابع
البشيرية	1824 م	الباي حسين الثاني [97]

97- محمد بن الخوجة ، تاريخ معالم التوحيد ، ص 282 -283-284 .

بعض مظاهر الحياة الثقافية في تونس خلال العهد المرادي والحسيني الأول:

كانت الحياة الثقافية في تونس كغيرها من بلدان العالم الإسلامي تتجلى في بناء المساجد، و المدارس، وانتشار العلم والعلماء،وكثرة المؤلفات العلمية التي تتنوع بين العلوم اللغوية، والشرعية،كذلك بروز عدد من الشعراء والأدباء الذين أثروا الحياة الثقافية في تونس،وكان لهم حظوة كبيرة عند الدايات والبايات ، الذين ساعد بعضهم في تطوير الثقافة والأدب في تونس ،عن طريق بنائهم للمدارس، وإنفاقهم عليها وعلى مشايخها؛ وتشجيع العلماء على التأليف ، وكما كان لكل بلد إسلامي له خصوصيته الثقافية والعلمية، فإن الحياة الثقافية في تونس تميزت ببعض المظاهر،التي من أهمها :-

1. كثرة العلماء والفقهاء،وغزارة إنتاجهم العلمي، ومن أهمهم العالم (أحمد منلا), الذي تصدر للتدريس بجامع الزيتونة، وكان عالماً بالفقه والنحو وعلم المعاني والبيان والمنطق ،و تخرج على يديه عدد كبير من العلماء المشهورين، أمثال الشيخ محمد الغمادي ، وأبو يحي الرصاع .

كذلك من العلماء الذين برزوا خلال تلك الفترة الشيخ رمضان أفندي الذى جاء إلى تونس في عهد الداي يوسف 1612م، ثم عُين خطيبا بجامع يوسف داي ومشرفا على مدرسته [98] .

ومن الشيوخ الذين ظهروا في تلك الفترة (أحمد الشريف)،وهو تونسي بالولادة؛ تولى الإفتاء والخطابة بجامع يوسف داي ، وكان أيضاً مدرسا بجامع الزيتونة ، ومن المشايخ أيضا (محمد قويسم) وهو ضليع في علم الحديث والسيرة، عينه محمد بن مراد باى1675م مدرسا بجامعه، الذي يقع قبالة مقام الولي محرز بن خلف توفي 1702م ، ومن العلماء المعروفين خلال تلك الفترة (محمد فتاته)؛ الذي درس على يد علماء أفذاذ، مثل (تاج العارفين البكري ، محمد براء ،أبو الفضل المصراتي)؛ وقد كان الشيخ محمد فتاته متمكنا في الفقه والنحو وعلم الأدب والحديث؛ وهو من مدرسي جامع الزيتونة المشهورين ، تولى منصب الإفتاء 1631م،وله بعض المؤلفات مثل(شرح الدرة البيضاء) وهو كتاب يختص بالفقه توفي 1704م؛ وممن برزوا في تلك الفترة الشيخ محمد زيتونة، وهو من مواليد 1671م وكان كفيف البصر منذ صغره؛ حفظ القرآن الكريم؛ مكث في مدينة القيروان يتلقى العلوم على يد علماء أفاضل،مثل محمد عظوم، والشيخ علي الغرياني؛ وأحمد البرجيني ثم قدم بعد ذلك إلى تونس حيث درس في الزيتونة على يد مشايخ أمثال (محمد فتاتة ،محمد الغماد)؛ وبعد أن أجازه علماؤه عُين مدرساً بجامع الزيتونة وأيضاً مدرساً بالمدرسة المرادية ، حج مرتين حيث التقى بالعديد من علماء مصر، والحجاز و تبادل معهم النقاش حول بعض المسائل الفقهية والشرعية.

98- أحمد بن أبي الضياف ، ج 2 ، ص 37 .

من مؤلفاته : (شرح منظومة البيقوني الدمشقي الشافعي)، وهي في مصطلح الحديث،وشرح لخطبه المطولة في عدد من الكراريس ، وحاشية على تفسير أبي السعود، وعنوانها (مطالع السعود وفتح الودود في تفسير أبي السعود) ، كما تولى الخطابة بجامع باب البحر توفي 1726م [99] ،ومن العلماء الذين برزوا في العهد المرادي أيضا العالم ابن أبي دينار وهو محمد بن أبي القاسم الزعيني القيرواني، من علماء تونس المشهورين، تتلمذ على يد علماء أفذاذ مثل (الشيخ أحمد نجل العالم محمد فتاتة، ومحمد بن الشيخ،وأبي الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري).

تولى القضاء بسوسة، ثم القيروان في عهد الأمير مراد بن حمودة باي 167 وله مؤلفات عديدة منها (المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس) ورسالة في الأدب عنوانها (رضاب العقيق في الروض الأنيق في مجاراة الإخوان وأحوال الصاحب والصديق) [100].

2. بروز عدد من الشعراء،الذين ألفوا الكثير من القصائد، ونظموها في دواوين تخص أغراضا شتى في المدح، والغزل، والحماسة ،والأذكار، والمدائح الدينية .

3. اهتمام البايات الحسينيين الأوائل بتشجيع العلوم، وتأليف الكتب، وعقد المجالس العلمية والأدبية ،في الجوامع أو المدارس أو حتى في قصورهم، كقصر باردو، حيث كان الباي حسين بن علي، وعلي باشا الأول، وحمودة باي يشجعون العلماء على تأليف الكتب، وكتابة الشعر، مما أثرى الحياة الثقافية والأدبية في البلاد .

4. كثرة إنشاء المدارس والجوامع، وبناء الزوايا، وترميم بعضها ساهم في وجود نوع من الزخم العلمي في البلاد .

5. تنظيم التعليم بجامع الزيتونة في العصر الحسيني الأول، تمثل ذلك في تنظيم الدراسة بالجامع، من حيث مواعيدها، وعدد الدروس، وترتيب رواتب العلماء والمشايخ وطلبة العلم، زيادة على توفير الكتب داخل خزائن الجامع .

6. ازدياد عدد الناسخين ، وانتشار بيع الكتب والمخطوطات، وعمل أسواق لها، وتكوين مكاتب كبيرة مثل مكتبة الأمير حسين باي 1705م، ومكتبة علي باشا الأول 1735م في قصر باردو ، مما شجع طلاب العلم والعلماء على طلب العلم والمعرفة .

وفي الواقع ,أن هناك الكثير من البايات الحسنيين الذين شغفوا بجمع الكتب والمخطوطات من مختلف مناطق العالم الإسلامي، حيث كانوا يجلبون الكتب من القاهرة، ودمشق ،ومكة، وفاس، واسطنبول [101] .

ومن العلماء الذين برزوا في العهد الحسيني الأول محمد سعادة، الذي ولد بتونس 1678م، و تعلم على يد علماء أفذاذ أمثال محمد فتاتة، والشيخ محمد الأندلسي ومحمد الغمادي وقد رحل إلى كثير من بلدان العالم الإسلامي يطلب العلم فزار اسطنبول، والقاهرة، ودرس في الأزهر الشريف، وعند رجوعه عين مدرساً

99- أحمد الطويل . ص 99 – 102 .
100- ابن أبي دينار . ص 7 – 8 .
101- أحمد الطويل . ص 103 –105 .

بجامع الزيتونة[102] ، ومن العلماء والأدباء المشهورين حمودة بن عبد العزيز،الذي يعد من أشهر الشعراء في العهد الحسيني الأول، حيث كان يحتل منصب رئيس ديوان الإنشاء في عهد علي باي 1735 وهو مؤلف كتاب(الباشي) الذي يتحدث فيه عن تاريخ تونس، وخصوصا فترة حكم علي باشا، وقد تعلم في جامع الزيتونة على يد علماء أفاضل أمثال محمد الشحمي، ومحمد الغرياني، وقاسم المحجوب،ومحمد بن حسين بيرم، وتصدر للتدريس بجامع الزيتونة.

واختاره علي باشا لتعليم أولاده فاختص بتعليم ولده حمودة باي، الذي تولى الحكم فيما بعد، وقد زار الكثير من مناطق العالم الإسلامي كا المغرب، ومصر وتركيا، وعند زيارته لمصر تتلمذ خلالها في الأزهر على يد بعض العلماء هناك ولاحظ أثناء وجوده بأنه لا يوجد فرق في نوعية الدراسة بين جامع الزيتونة والأزهر،بل إن حمودة بن عبد العزيز كان يعتقد أن الدروس ومجالس العلم في الزيتونة تتفوق أحيانا على ما يدرس في الأزهر، وأن طلبة العلم فيه مثابرون على كتابة كل ما يتلفظ به الشيخ، يقيدونه في دفاترهم، وهم أحذق الناس في ذلك، مما يشغلهم في النظر والبحث في أصل المسائل الشرعية وتحليلها، وإعمال العقل بها .

ومن الأبيات التي مدح بها حمودة بن عبد العزيز الباي علي، وهو يثني عليه بسبب تقريبه لأهل العلم والعلماء قولة : -

وقربتَ أهل العلم حتى غدا لهم ❁❁❁ منازل مجدٍ دونهنّ الكواكب [103] .

منصب القضاء في تونس قبل الإصلاحات من 1591- 1837م

القضاء في اللغة هو(إتمام الشيء، أو فض الخصومة وإصدار الحكم) ، أما اصطلاحا فهو قول ملزم يصدر عن ولاية عامة، فيقال (قضى القاضي) أي ألزم الحق أهله.

ونظرا لأهمية هذه الوظيفة ، فقد خضع تعيين القاضي للسلطة الحاكمة ،

وتتمثل وظيفة هذه المؤسسة في تحقيق العدل، وتوفير الأمن لحياة الناس ومعاشهم، وأموالهم، وأعراضهم، وعباداتهم، مما جعل القاضي يحتل مكانه متميزة سواء بالنسبة للدولة أو للأفراد .

وقد تبلور القضاء في الإسلام في شكل مؤسسة إسلامية خالصة، ارتكزت قواعدها على فقه الشريعة الإسلامية، وطبقها المسلمون دون اقتباس أو تقليد، مصدرهم في ذلك القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، ونظرا لأهمية وظيفة القاضي الاجتماعية والدينية، فإن اختياره لا يتم إلا بشروط دقيقه، لا يمكن التساهل فيها، وتتلخص في (العلم، والاجتهاد، العدالة، والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية، بعيداً عن كل ما

102- المرجع نفسه ، ص. 112 ، 102 .
103- المرجع نفسه ، ص 128 ، 129 ، 103

يجرح مروءته ؛كما يستحسن له أن يتجنب شؤون التجارة ، وقبول الهدايا) ، وبسبب طبيعة مهنة القضـــاء فاءن القاضي لا يتم عزله لمجرد اتهامه .

ويمكن القول انه بعد دخول تونس تحت الحكم العثماني 1574م، أُسّس نظام قضائي جديدا حيث عين قضاة يمثلون المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة العثمانية ؛وقد شمل اختصاص القاضي النواحي المدنية والعسكرية،غير أنه اهتم بالخصوص بالقضايا الشرعية؛ كا القصاص والمعاملات والنظر فيما يختص بالأيتـــام والمحجور عليهم، والأحباس (الأوقاف) والمواريث.

ومن ناحية أخرى فان هناك أدلة على تطبيق قوانين(نامة)، وهي قوانين عثمانية طبقت بمصـــر ، والعراق وغيرها من المناطق زمن السلطان سليمان القانوني وهي تهتم بالدرجة الأولى بتنظـــيم الحاميـــات العسكرية، والتنظيم الإداري والمالي للبلاد المفتوحة، وقد ذكر الوزير السراج في كتابه (الحلل السندسية في الأخبار التونسية) إن قائد الأسطول العثماني سنان باشا قد"وضع بلطيف القوانين دفاتر ، فضبط للعســـكر القوانين "؛ والوزير السراج لا يقصد قوانين الشريعة الاسلاميه حيث أنها كانت مطبقه بتونس،[104]، ويؤكد الوزير السراج عند حديثه على عثمان داى 1598م أنه " جعل قوانين الرعية بأسلوب لطيف، وقيدها بد فتر عظيم؛ يسمى عند أرباب الدولة بالميزان، يرجعون إليه في المهمات [105].

وكان القضاة في تونس يعينون من قبل شيخ الإسلام باءسطنبول وأول من عين لهـــذا المنصـــب في تونس هو حسين أفندى 1574م ،[106] واستمر الأمر كذلك بإرسال القضاة الأحناف من الدولة العثمانيـــة إلى أن أصبح الناس والعسكر يتململون منهم، فطلبت السلطة في تونس من الباب العالي السماح لها بتعـــيين قضاة من بين صفوف الأتراك المولودين بتونس، وقد وافقت الدولة العثمانية على ذلك.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو، ما هي الأسباب الحقيقية وراء اتخاذ مثل هذا القـــرار ؟ ولعـــل الجواب يكمن في أن هناك العديد من الأسباب، منها أن القضاة الذين كانوا يرسلون من تركيا كانوا هـــم أشبه بالجنود منهم بالعلماء، مما جعل بعضاً من عساكر الديوان العثماني لايتقاضون أمام القاضـــي الحنفـــي، ويعزون ذلك إلى قصور القضاة المرسلين من تركيا من ناحية العلم [107].

وأول من تسلم هذا المنصب من القضاة المولودين في تونس القاضي عبد الله محمد برناز [*]، وتدرج الأمر بعد ذلك إلى أن أصبح البايات في تونس يعينون القاضي بأنفسهم دون الرجـــوع إلى شـــيخ الإســـلام باسطنبول، وقد تم ذلك في عهد علي باشا الأول 1735- 1756م، وأول من عينه البايات في هذا المنصب هو الشيخ أحمد الطرودي 1744م ، وجدير بالذكر أن كل هؤلاء القضاة على المذهب الحنفـــي أمـــا القضـــاة المالكية، فقد كانوا طيلة عهد الأسرة المرادية 1631- 1702م والنصـــف الأول مـــن العهـــد الحســـيني

104- الوزير السراج ،ج1 ص 338 .
105- أحمد ابن ابي الضياف ، ج 2 ص 33 .
106- المصدر نفسه ، ص 31 .
107- المصدر نفسه ، ص 31- 32 .
(*) - محمد بن برناز . من مواليد 1604 م كان من أبرز علماء الزيتونة المشهورين وهو ضليع في اللغة العربية والتركية وهو أول قاضي حنفي من مواليد تونس تولى القضاء ، توفي 1673م .

1705- 1837م نواباً للقضاة الأحناف غير أن هذا الوضع تغير، وأصبح القضاة المالكية مستقلين وأول من تولى هذا المنصب من شيوخ المالكية الشيخ محمد سعادة 1744م، حيث إن العلماء المالكيين كانوا يستنكفون من أن يكونوا نوابا للقضاة الأحناف،الذين اعتبروهم خلال تلك الفترة أقل علماً منهم ومثالاً على ذلك أن الشيخ ساسي نوينة أمتنع عن قبول نيابة القاضي الحنفي علي أفندي 1598- 1610 م،وعندها هدده القاضي علي أفندي ،وقال له : " إن لم تتول النيابة لأفتينّ بقتلك على مذهبك " عندها ما كان من ساسي نوينة إلا أن امتثل للأمر و استلم نيابة القاضي الحنفي .

ومن الأسباب التي دعت البايات إلى المساواة بين مكانة القضاة الأحناف والمالكية عندهم،هو أنهم يعلمون جيدا أن السواد الأعظم من الشعب في تونس على المذهب المالكي وأن أي إهانة أو استنقاص من حق القضاة المالكية، سوف يكون له تأثير سلبي على مكانة الباي في نفوس الناس، ولكي يثبت البايات حسن نيتهم تجاه القضاة المالكية عين حسين باي 1705- 1735م قاضيا مالكيا بقصر باردو، وقاضياً مالكياً للمحلة، وآخر لعمل الفرائض في بيت المال، يسمى قاضي الفريضة [108].

ورغم استلام الأسرة الحسينية للسلطة في بداية القرن الثامن عشر إلا أن أحوال البلاد لم تستقر، حيث نشبت فتنة عارمة عام 1728م بين حسين بن علي باي، و ابن أخيه علي بن محمد باي، ولكن على الرغم من ذلك فقد اهتم حسين باي بأمور القضاء، وحاول إصلاح أوضاعه، ومن أجل ذلك استعان بأبرز العلماء في أمور الشرع والفقه، لضبط الأحكام، وفصل المنازعات، ومن أمثالهم الشيخ محمد سويسي، وعبد الرزاق النابلي، وأبو عبد الله محمد زيتونة ،الذي كان من أكثر العلماء مكانة عند الباي الذي كان يجله، ويحترمه ويستشيره في بعض الأمور[109]، كما كان الباي حسين يجلس بنفسه في قصر باردو لاستقبال الشاكين، وسماع دعواهم ،أما قضايا المعاملات والقصاص، فقد تركت للمجلس الشرعي، ومجلس التجارة، ومجلس الأحباس (الأوقاف) كل حسب نوع قضيته،ورغم أن منصب القضاء مهم وله هيبته، ولا يتم عزل القاضي إلا في أضيق نطاق، وبمشورة المجلس الشرعي، والمفتين إلا أنه حدث في عهد حسين باي الثاني 1824- 1835م عزل القاضي سالم المحجوب، وذلك بمشورة من المجلس الشرعي الذي طلب من الباي حسين عزله بسبب عدم رجوعه إلى أقوال العلماء والمفتين، وتصميمه على ما يظهر له، وإن خالف النص، وهذا نص شكاية المجلس إلى حسين باي الثاني بحسب ما ورد في الإتحاف "هذا وإن قاضيك الذي قدمته لفصل الخصام قد غير الأحكام تارة عمداً، وأخرى لإتباع الأوهام ، وحسبنا إلهاء ذلك لحضرتكم والسلام) وقد استجاب الباي لمطلبهم، وعزل القاضي سالم المحجوب 1826م [110] .

وقد اختلف البايات الحسينيون عموما في اهتمامهم بشؤون القضاء فمنهم من باشر شؤون الشكاوى بنفسه، ومنهم من زهد في الجلوس بالمحكمة مثل حمودة باي 1782- 1814م ونظرا لأهمية وظيفة القضاء فإن

108- محمد السنوسي ، ج 3 ، ص 70 . وانظر محمد بن الأصغر المعماسي ، القانون الوضعي في دولة إسلامية مثل تونس، مجلة الإتحاف ، تونس السنة 12 ، العدد 21 ، 1996 ، ص 9 .
109- أحمد بن أبي الضياف ، ج 2 ، ص 109 - 130 -131 .
110- أحمد ابن أبي الضياف ، ج3 ، ص 201 .

البايات من البداية حاولوا التحكم فيها،وتعيين القاضي دون الرجوع إلى شيخ الإسلام في إسطنبول، وذلك لأن القضاء ومؤسسته تشكل مرجعية دينية مهمة بالبلاد وخروجها عن سيطرة البايات سوف يشكل تهديدا لهم، ونظرا لصعوبة هذه الوظيفة على القضاة فقد تهرب منها عدد كبير من العلماء،إما لشعورهم بالعجز،أو خوفا من الوقوع في الخطأ عند إصدار الأحكام، ومن أمثلة الذين رفضوا مثل هذا المنصب الشيخ إبراهيم الرياح الذي عرض عليه حمودة باي 1806م أن يتولى منصب القضاء،ولكنه رفض بشدة،رغم إلحاح الباي عليه: فعوضه بالشيخ إسماعيل التميمي [111].

ولقد تطور نظام القضاء بعد تدخل المفتي في إعانة القاضي،حيث برزت وظيفة المفتي في تونس منذ القرن التاسع الهجري،ثم صارت أرفع درجة من القاضي خلال العهد العثماني: حيث انه إذا صعب على القاضي شيء بعث به إلى المفتي، يستشيره فيه، وكان ذلك دارجاً في بداية العهد العثماني في تونس ،وذلك لأن القضاة الذين يرسلون من الباب العالي تغلب على بعضهم العجمة وهم على مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، و أغلب أهل تونس على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه [112].

ويلقب المفتي في تونس بكبير المفتين ؛ أو المفتي الأكبر، ثم منح لقب شيخ الإسلام رسميا في عهد محمد باي 1877م، ورغم وجود التعاون بين الإفتاء والقضاء علميا وإداريا، فإن هناك فروقاً كبيرة بين عمل كل منهما فالقاضي يعطي حكما له قوة التنفيذ، وتلزم الدولة المتقاضين به أما المفتي فيعطي القول الفصل في القضية التي بين يديه والتي هومسؤول عنها، وليس له قوة الإلزام، وتصلح فتواه للعموم ، وتنطبق على كل المسلمين في تونس ، أما حكم القاضي فيسري على قضية بعينها، ويختص بالأمور المتعلقة بالحق المدني والعقوبات، وهو ملتزم بمهام الدولة الرسمية أما الفتوى فتتطرق لكل المسائل دون تقييد ، وعلى هذا الأساس فقد ازدادت مكانة المفتي، وأوجدت الدولة مفتيين أحدهما للمذهب المالكي, والثاني للحنفي [113].

وقد اختلفت مرجعية النظر في القضايا بين أنواع المحاكم،وفي عهد حمودة باي وجدت جهات عديدة أصبح لها النظر في أنواع مختلفة من القضايا وهي كما ذكرها ابن أبي الضياف في كتابه، الإتحاف على النحو التالي :-

- الباي يجلس لسماع الشكاوى في العمّال،وقضايا الاعتداء على الأنفس، وقطع الطريق والسرقة وغير ذلك .
- يهتم القضاة الشرعيون بقضايا المعاملات، كما يهتم المجلس التجاري بالمشاكل التجارية، ويهتم أمناء الفلاحة بمشاكل الفلاحة [114] .

وفي واقع الأمر أنه منذ بداية العهد الحسيني 1795م استحدثت وظائف قضائية أخرى مستقلة، سنحاول أن نورد بعضها:-

---

111- الشيتاني بشلغوث ، النظام القضائي ، ص 25 - 26 ، 32 .
112- ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 316 .
113- الشيتاني بشلغوث ، النظام القضائي ، ص . 29 .
114- أحمد بن أبي الضياف . ج 3 ، ص، 106 -107 .

1- **قضاء باردو** : وهي وظيفة خاصة بمقر الحكم، ومنصب له أهميته الدينية والسياسية، وكانت بدايته في عهد حسين باي 1705- 1735م، وأول من تولى هذا المنصب في باردو الشيخ علي شعيب [*] الذي يحق له أن يحضر اجتماعات المجلس الشرعي لعرض القضايا .

2- **قضايا المحلة** : المحلة تعني الفرقة العسكرية المتكاملة، حيث يوجد بها مختلف قطاعات الجيش ، ومن ضمن مكوناتها الإمام ، والمفتي ، والقاضي والطبيب ، وهي موجودة منذ العهد الحفصي و وظيفتها جمع الضرائب من الدواخل، يرأسها شخص يلقب بالباي . [115] ووظيفة القاضي الموجود مع المحلة فض المنازعات التي قد تنشب بين أفرادها، أو المنازعات بين بعض القبائل في الدواخل حيث يتدخل القاضي لحل تلك المنازعات ولقاضي المحلة أهميته الخاصة مثل قاضي باردو ، لذلك لا يُختار لمثل هذا المنصب إلا من كان له علم وافر ومعرفة واسعة

3- **قاضي الفريضة** : ووظيفته الإشراف على حسابات بيت المال، والمعاملات المالية للدولة، والمواريث، وأول من تولى هذه الوظيفة الشيخ أحمد الرصاع 1146هـ غير أن هذا الاهتمام بالقضايا غلب عليه في بعض الأحيان طابع الفردية وعدم الاستمرارية في الاهتمام بهذه المؤسسة،وذلك لأنها ارتبطت بشخص الباي ، أو بعض وزرائه فلم يكن الهدف هو تطوير هذه المؤسسة وجعلها قوية ، ورغم الازدواجية في المذهب في تونس فإن ذلك لم يشكل أي أرضية لنزاع مذهبي، أو عائق أمام إصلاح القضاء، أو حتى أمام المتقاضين, بل شكل في بعض الأحيان حلا للعديد من القضايا المستعصية ومثال ذلك ما كان يحكم به علي باشا 1735م من استعمال الرأفة مع من يستحق الشدة تخفيفا لسفك الدماء فعدل بذلك من الحكم بالمذهب المالكي إلى المذهب الحنفي في المسائل الفقهية , أو القصاص [116] مما جعل أهل البادية والسفهاء يقولون (اقتل والله ينصر المذهب الحنفي) مما حدا بالباي علي بعد استشارته العلماء أن يرجع الأمر إلى سابقه، ويحكّم المذهب المالكي في أمور القتل والقصاص ، وهكذا نلاحظ أن القضاء قبل الإصلاحات لم يكن منظما بشكل كبير، بل هو عرضة للأهواء، الأمزجة، وهذا لم يفسح المجال لقيام مؤسسة قضائية ثابتة، ومستقلة بعيدة عن تدخل السلطة الحاكمة التي كان تدخلها يؤدي إلى كوارث ، مما أوجب إصلاح هذه المؤسسة التي سيلعب فيها العلماء ورجال الدين دوراً في الإعداد والإشراف على تطبيقها،ومن أجل ذلك را يت أنه يجب تقديم ولو ترجمة بسيطة عنهم ، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثاني .

(*) - علي شعيب ، ولد ببباجة 1698م تعلم في الزيتونة كان عالما فقيها بارعا في علم التوثيق والنوازل أي ما استعصى من مسائل الفقه وهو من مدرسي جامع الزيتونة تقلد منصب القضاء بمحكمة باردو في عهد حسين بن علي باي 1795 م .

115 - ابن أبي دينار ، المصدر السابق ، ص 262 .

116- أحمد بن أبي الضياف ، ج 2 ، ص. 112.

قائمة بأسماء بعض القضاة الذين تولوا هذا المنصب خلال السنوات من 1744- 1837م

اسم القاضي	مذهبه	تاريخ توليه منصب القضاء
الشيخ أحمد الطرودي	حنفي	1744م
الشيخ محمد سعادة	مالكي	1744م
الشيخ يوسف القفال	حنفي	1748م
الشيخ حمودة الريكيلي	مالكي	1748م
الشيخ مصطفى الطرودي	حنفي	1753م
الشيخ محمد الوافي	مالكي	1754م
الشيخ علي بن الجوبي بن عمر	حنفي	1757م
الشيخ إبراهيم المراج	مالكي	1748م
الشيخ عمر بوشناق	حنفي	1752م
الشيخ القاضي الكافي	مالكي	1757م
الشيخ محمد بيرم الثاني	حنفي	1778م
الشيخ عمر المحجوبي	مالكي	1802م
الشيخ حسين الترجمان	حنفي	1779م
الشيخ إسماعيل التميمي	مالكي	1805م
الشيخ محمد بيرم الثاني "مرةأخرى"	حنفي	1780م
الشيخ أحمد أبو خريص	مالكي	1814م
الشيخ مصطفى دنقزلي	حنفي	1813م
الشيخ محمد البحري	مالكي	1827م
الشيخ علي الدرويش	حنفي	1816م
الشيخ السنوسي بن مهمية	مالكي	1838م [117]

117- الشيباني بلحديث ، الانظام القضائي ، ص35 .

الفصل الثاني

هيئة العلماء في تونس خلال الفترة (1837-1877) م

1- إبراهيم الرياحي (1760 - 1850)
2- أحمد بن أبي الضياف (1802 - 1874)
3- محمود قابادو (1815 - 1871)
4- عمر بن الشيخ (1824 - 1911)
5- سالم بوحاجب (1828 - 1924)
6- محمد بيرم الخامس (1840 - 1889)

هيئة العلماء وعلاقتها بالسلطة السياسية في تونس خلال الفترة(1837-1877) م

أشرت بإيجاز في الفصل الأول إلى المؤسسات التعليمية والثقافية في تونس خلال مرحلة حكم الدايات والبايات ، وفي مقدمة تلك المؤسسات بطبيعة الحال جامع الزيتونة الذي ظل يشكل المحور الرئيسي لنخبة العلماء في هذا البلد .

وقد شهدت تونس خلال القرن التاسع عشر ظهور العديد من العلماء الذين تميزوا بمكانتهم العلمية، ونشاطهم ومشاركتهم المختلفة في مناحي الحياة الثقافية ، وخاصة في مرحلة التجديد والإصلاح التي اطلعت بها الحكومة التونسية ،وفي هذا الفصل سأتناول بالدراسة والتحليل أبرز آراء وأفكار العلماء الذين كان لهم دور بارز في تلك الإصلاحات أو تقلدوا مناصب مهمة في المؤسسة الدينية أو التعليمية ، كما سأركز النقاش علي خلفياتهم الاجتماعية ، واهتماماتهم العلمية، وأشهر مؤلفاتهم ، مع إبراز الدور الفعلي الذي ساهموا به في الحياة العامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية، والعسكرية .

وفي حقيقة الأمر أن تونس كانت مثل غيرها من مقاطعات الدولة العثمانية،تعاني من انتشار الفساد الإداري،والرشوة، وزيادة الضرائب المقررة على الناس، مما استلزم وجود رجال مصلحين يقاومون هذا الفساد، وقد كان في طليعة هؤلاء رجال الدين والعلماء الذين اخذوا هذا الأمر علي عاتقهم وقد ظهرت نخبة من العلماء المصلحين في مختلف ولايات الإمبراطورية العثمانية، مثل الطهطاوي والكواكبي في مصر، ومدحت باشا وغيره في تركيا ، وخير الدين ويبرم الخامس وأحمد ابن ابي الضياف في تونس، فكل هؤلاء كانوا يدعون الحرية،والمساواة، ومحاربة الفساد الإداري، والرشوة، وزيادة الضرائب علي كاهل الناس، خصوصاً بعد أن سافر بعضهم إلى الدول الغربية، ورأوا بأم أعينهم ما أصبحت عليه تلك الدول الأوروبية من تقدم ورقي، وقارنوا هذا التقدم مع ما كان سائداً في بلاد الإسلام من تخلف فأيقنوا بضرورة إحداث إصلاحات شاملة في بلدانهم، وقد رأي علماء الإصلاح أن الرجوع إلى الإسلام الصحيح الذي كان عليه سلف هذه الأمة ؛ مع محاولة الاقتباس من الغرب الأوربي أشياء تعود بالفائدة علي الأمة الإسلامية، هي خير رد علي محاولات التوسع الاستعماري الغربي، وتدخله في شؤون الدول الإسلامية، كذلك هو سبيل للنهوض بالأمة، وانتشالها من براثن الجهل والتخلف، وقد نادي بهذه الأفكار عدد من علماء المسلمين، أمثال الأفغاني ، والكواكبي ، والطهطاوي ، والإمام محمد عبده، كلهم نادوا بضرورة إصلاح أوضاع البلدان الإسلامية من الناحية الاقتصادية ، والاجتماعية ، ومحاربة الفساد الإداري، وتخلف المؤسسات الدينية والتعليمية، وضعف القوة العسكرية .

وقد كان العلماء ورجال الدين في تونس مثل غيرهم من علماء العالم الإسلامي سباقين إلى كل إصلاح يقام في بلادهم، خاصة بعد مشاهداتهم للتقدم الحاصل في أوروبا عن طريق سفرهم و اطلاعهم على ما يصدر من كتب ومجلات، كل ذلك فتح أذهانهم على مدى تخلف بلدهم في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية والتعليمية والعسكرية، وجعلهم ينظرون إلى الإصلاح علي أنه ضرورة، بدونها تضعف البلاد ويسهل

السيطرة عليها من قبل الدول الأوربية ، وهذا ما جعل علماء الزيتونة في تونس من أوائل الأشخاص الـــذين ساعدوا أحمد باي في إصلاحاته عند بدايتها 1837، وانضموا إلى كل مشاريعه الإصلاحية التي أقامها، مثـــال المدرسة الحربية ببار دو 1840 و إصلاح أوضاع المؤسسة التعليمية الكبرى في البلاد مثل جامع الزيتونة،وقد كان في مقدمه هؤلاء العلماء أحمد بن أ بي الضياف.و، محمود وقبادو ويبرم الخامس، وسالم بو حاجب، كما إنهم انضموا إلى إصلاحات خلفه محمد باي 1855 ، الذي بلغت في عهدة ذروتها بإصداره قانون عهد الأمان 1857 الذي يعد بمثابة الدستور للتونسيين ، وقدكان لعلماء الزيتونة الفضل في شرح وتفسير بنود وثيقة عهد الأمان ، وانضمامهم أيضا إلى إصلاحات الوزير خير الدين عندما استلم الوزارة 1873 وبالتالي فقد كـــانوا عموماً يؤدون واجبهم من حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وسأحاول أن أسلط الضوء علي نخبة من العلماء الذين برزوا خلال فترة الإصـــلاحات مـــن1837-1877 م ، أو تقلدوا مناصب مهمة، حاولوا من خلالها تطبيق الإصلاحات .

1- الشيخ إبراهيم الريا حي :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد القادر أحمد إبراهيم الريا حي ولد بتونس بمنطقـــة تســـتور ســـنة 1766، وبهذه المنطقة نشأ و تعلم حيث حفظ القران الكريم، ثم بعد ذلك انتقل إلى العاصمة تـــونس، لكـــي يستزيد من العلم والمعرفة في مؤسسة الزيتونة، ويستفيد من المزايا والمساعدات التي تقدم للطـــلاب [1] وقـــد أظهر اجتهاداً كبيراً في طلب العلم، وتفوقاً علي أقرانه ، وبعد أن أكمل مدة دراسته في جامع الزيتونة، أجازه مشائخه ليكون مدرساً بجامع الزيتونة، فأصبح من أهم المدرسين به ، حيث أزد حمت فترات تدريسه بأعداد غفيرة من الطلاب ، يدرسهم مختلف أنواع العلوم الشرعية .

وقد تميز بسرعة الحفظ، وحضور الذهن، لم يكتف بسرد المعلومة فقط، بل يحاول تحليلها، والتعمق في معانيها [2].

الوظائف التي تقلدها في الدولة :

ومن أهم الوظائف التي تقلدها تدريسه في جامع الزيتونة، بعد أن حصل علي الإجازة العلمية مـــن مشائخه ، عرُض عليه منصب القضاء سنة 1806، لكنه اعتذر عن قبوله، وذلك بسبب حساسية هذه الوظيفة، فالخطأ فيها قد يؤدي إلى ظلم إنسان برئ ، وأيضاً لكونها وظيفة تحتاج إلى رجل متفرغ لها بشكل كامـــل، والشيخ إبراهيم الرياحي كان يفضل التدريس بجامع الزيتونة، والتفرغ لطلبته .

ثم عين 1832 مفتياً ورئيساً لأهل الشورى بعد وفاة الشيخ إسماعيل التميمي،ورقي ســـنة 1842 إلى مدرس من الفئة الأولى في جامع الزيتونة [3] .

---

1 - عمر بن سالم ،ديوان قبادو ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، ج 2 ، ط1، 1984 ، ص 280

2 - أحمد ابن أبي الضياف ، ج7 ، ص 74 .

3 - عمر بن سالم ، ديوان قبادو ، ج2 ، ص 280 .

حيث إن المدرسين ينقسمون إلى ثلاث مراتب أو أصناف: مدرسين يسمون متطوعين، وهم الذين يعدون أنفسهم للحصول علي الإجازة للمرتبة الثانية، ثم مدرسي الرتبة الثانية، يليهم مدرسو الفئة الأولي، وهم صفوة العلماء.

وجدير بالملاحظة أنه لا ينتقل أي مدرس من فئة إلى أخرى إلا بعد اجتيازه امتحانا يقوم به نخبة من أساتذة جامع الزيتونة [4] .

وبالإضافة إلى مهنة التدريس فقد عُين سنة 1842 إماما لجامع الزيتونة[5] علاقته مع السلطة :

في الواقع،لقد كانت علاقته مع البايات حسنة، وخصوصاً مع الباي أحمد (1837- 1855) مع أن كان صريحاً معه، وبعيداً عن التزلف والمجاملات ، ورغم ذلك فقد هذا فقد اعتمد عليه البابات كثيراً في بعض المهام الاجتماعية أو السياسية،حيث كلفه الباي برأسه وفد ذهب لمقابلة السلطان العثماني محمود الثاني ليطلب منه إعفاء تونس من دفع الضريبة السنوية المترتبة عليها ، وتعلل إبراهيم الريا حي عند السلطان العثماني بأن تونس لا تستطيع توفير مثل هذه الإتاوة ، بل هي تحتاج العون والمساعدة من قبل الباب العالي ، واقترح إبراهيم الريا حي أن تتحول الضريبة السنوية إلى هدايا تقدمها تونس في المناسبات ، وقد نجح في سفارته حيث وافق السلطان علي طلبه وأكرمه ،و لم يملك الشيخ إبراهيم الرياحي نفسه حتى أنشد شعراً أمام السلطان محمود، حيث قال :-

العز بالله للسلطان محمود – ابن السلاطين محمودٌ فمحمودِ

خليفة الله ما أعلاه من شبة – بالصالحين وبالنبي داوود [6] .

وكانت له علاقة متميزة مع شيخ الإسلام في العاصمة العثمانية ، أحمد عارف بك ، وكان بينهم زيارات، ومجالس علم وأشعار متبادلة ،وكثيراً ما استفاد الريا حي من تلك العلاقات في خدمة بلاده وأصدقائه من العلماء التونسيين الذين يذهبون إلى اسطنبول حيث يحملهم توصية خطية منه إلى معارفه هناك، مثل ما حصل مع أحمد بن أبي الضياف 1842 والذي كان في مهمة إلى اسطنبول، يرافقه الكاهية خير الدين من أجل الدفاع عن أحمد باى في مسألة عدم تطبيق التنظيمات التي أمر بها السلطان عبد المجيد ، وقد كانت التوصية موجهة إلى شيخ الإسلام أحمد عارف بك [7] .

---

4 - محمد عثمان الحشائشي، العادات والتقاليد التونسية ،ص 91.
5 - عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج2 ، ص 280 .
6 - أحمد بن أبي الضياف ، ج7 ، ص 78- 79 .
7 - أحمد الطويلي ، ديوان احمد ابن ابي الضياف ،ص 57 .

- بعض مواقف إبراهيم الرياحي الإصلاحية والاجتماعية :

إن إبراهيم الرياحي كثيرا ما استفاد من مكانته الدينية والاجتماعية عند البايات الذين عاصرهم من حمودة باي(1782- 1814)م وحتى المشير أحمد(1837- 1855)م في تخفيف وطأة المظالم التي يتعرض لها الناس، وخاصة المتعلقة بطريقة جمع الضرائب والقسوة في جمعها ؛ أو في إحقاق الحق بين الناس عن طريق الخطب والمواعظ التي كان يلقيها ؛ كما أنه عاصر بداية الإصلاحات في عهد أحمد باي،وأيدها، وساعد في تنفيذ بعضها ،إما عن طريق ألمساهمه فيها، أو التأيد المعنوي لها والمتمثل في قول الشعر المؤيد للإصلاح ،مثال ذلك موقفه من التسوية بين علماء المذهب المالكي والمذهبي الحنفي سنة 1840 ،حيث كان علماء المذهب الحنفي يحظون بميزات كثيرة ليست موجودة عند نظرائهم المالكية من حيث المرتبات و الترقية في الوظائف الهامة بالدولة ، كما كان أبناء العلماء الحنفية يقيدون في دفاتر خاصة ،تصرف لهم مرتبات من الدولة .

غير أن الباي أحمد قرر سنة 1840 إلغاء تلك الفوارق،فجمع أهل المجلس الشرعي من الحنفية والمالكية بجامع الزيتونة وأخبرهم بأنه أصدر قراراً بإلغاء هذا التميز الذي كان يحظى به مشايخ الحنفية وبتلك المناسبة أنشد إبراهيم الرياحي شعرا يستشف منه أنه يؤيد هذا القرار ,حيث قال :

جبرتَ بإحسانٍ لمذهب مالكٍ ❁❁❁ قلوباً كواها الكسرُ يا خيرَ مالكِ

وما جبرها نيلُ الحطامِ ❁❁❁ بتنوير ليلٍ من دجى الحيفِ حالكِ [8] .

ومن مواقفه الإصلاحية أيضاً أنه عندما قرر الباي أحمد 1845 ترتيب أوضاع اللزمة [*] وذلك بسبب الضائقة المالية التي مرت بها الدولة خلال تلك السنوات، نتيجة صرفها أموالا كثيرة على الإصلاحات،خاصة بعد أن قررت الدولة زيادة عدد الجيش ، حيث حجرت الدولة على أصحاب السلع أن يبيعوا سلعتهم إلا لها، أو عن طريق الموظف المخول من قبلها، وكل ملتزم ، يختص بسلعة معنية،أو يحتكرها، ومن يخالف ذلك كان يعاقب ، وقد أوجد هذا النظام الكثير من المظالم، والتي من بينها أنه يلزم المزارعين ببيع محصولهم بثمن بخس للدولة، مما جعلهم يحاولون تهريب منتجاتهم قبل أن تصل إليها أيادي الملتزمين ، أي موظفي الدولة المحتكرين لبيع تلك السلع .

حيث هناك العديد من الوثائق التاريخية التي تشير إلى الكثير من عمليات تهريب السلع، والتي من بينها الوثيقة المؤرخة سنة 1842، و تتحدث عن عملية تهريب ا لدخان من قبل بعض المزارعين لتجار مالطيين [9] .

و كان رأي الشيخ إبراهيم الرياحي في ذلك واضحاً،وهو معارضته إصدار قرار الالتزام :الذي يقضي بأن تحتكر الدولة التجارة في بعض السلع، لما ينجم عنه من مظالم كثيرة في حق المزارعين خاصة، حيث القى

---

8 - الشابي بنطفيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر ،تونس ، مكتبة علاء الدين ، ط1 ، 2001 ، ص 23 .

(*)- اللزمة ، وهو نظام اعتمدت عليه الدولة بكثرة في عهد أحمد باي ويقضي على أن تقوم الدولة باحتكار التجارة في بعض السلع الزراعية وتتحكم في أسعار شرائها من المزارعين ومن ثم تقوم ببيعها إلى التجار الأجانب وقد تمثل ذلك في احتكار بعض السلع مثل بيع الدخان والحلفا ، الزيت ، واللزمة هم موظفو الدولة المخصين بتطبيق هذا الأمر .

9 - الأرشيف الوطني التونسي. تونس. وثيقة رقم 18، صندوق 164، ملف، 811. تتحدث عن عملية تهريب دخان .

الشيخ الرياحي بجامع الزيتونة خطبة حول هذا الموضوع ، واستنكر فيها أفعال موظفي الدولة الملتزمين ،الذين احتكروا المتاجرة في بعض السلع، وقال إن ظلمهم أحرق قلوب العباد، وساهم في إضعاف الزراعة والتجارة ، بل بلغت به الجرأة انه في سنة 1846عندما أراد الباي أحمد السفر إلى فرنسا وأتى إليه المودعون الذين من بينهم أهل المجلس الشرعي، فسلم عليهم، وطلب منهم الدعاء له ،عندها تكلم الشيخ الرياحي وقال للباي : (إن ثواب الجلد ،والدخان اللزامة لا يزالون في تعنتهم وعسفهم لعباد الله ، فكيف يكون الحال في مغيبك) مما جعل الباي يغضب ويأمر أصحاب الالتزام بمراعاة الناس وعدم ظلمهم،وأن يدفعوا أموالا تناسب ثمن السلعة التي يأخذونها من الناس وهذا يظهر مدى حرص الشيخ إبراهيم الرياحي للدفاع عن مصالح العامة [10] .

وهكذا تتجلى لنا وظيفة هذا العالم وهو يقف مع أصحاب الحقوق، وينصح الظالم بالابتعاد عن ظلمه،ومن مظاهر تأييده للإصلاحات أنه كان يرى ضرورة تنظيم أوضاع الجيش وإصلاح التعليم، مثل تنظيم التعليم في جامع الزيتونة من حيث صرف المرتبات المجزية للمدرسين بالمسجد، وإلزامهم بإعطاء دروس في أوقات ثابتة، وتحديد أيام الدراسة، والاهتمام بمكتبة جامع الزيتونة من حيث تزويدها بأهم الكتب في اللغة والعلوم الشرعية ، وكذلك كان من المؤيدين للمساواة بين علماء المذهبين المالكي والحنفي في بعض الأمور الإدارية والمالية، مثل الوظائف والمرتبات .

وقد كان إبراهيم الرياحي دوماً يحث الناس في خطبه على ضرورة الأخذ بالأسباب،والتقدم العلمي ،لأن حقيقة الإسلام تدعو إلى العلم وتعمير الأرض .

غير أنه لم يكن من المحبذين الاحتكاك بالغرب وحضارتهم كثيراً، حتى لا تضعف قيم الإسلام لكنه في الوقت نفسه لم يكن يرى غضاضة في الاستفادة من العلوم والتقنية الأوروبية،حتى تتمكن الدولة من بناء قوة تحمي بها نفسها ،كما كان يصفه بعض العلماء من معاصريه، أمثال احمد ابن أبي الضياف وغيرهم، بأنه شيخ الشيوخ .

وعندما أراد الباي أحمد عتق الرقيق في تونس 1846 أرسل إليه يستشيره ويستفتيه،هو وأهل المجلس الشرعي في ذلك،فرد عليه الشيخ إبراهيم برسالة مطولة خلاصتها تأييده لهذا الإصلاح ، وحثه على تنفيذه [11].

وقد قال عنه أحمد ابن أبي الضياف عندما صدرت وثيقة عهد الأمان 1857: " لو كان إبراهيم الرياحي حاضرا بيننا لكان للأمر شأن آخر أفضل مما وقع " [12] .

ورغم مكانة العلماء الروحية والدينية فقد ظلت الإصلاحات بيد السلطة السياسية، أي البايات ورجال دولتهم ،بينما اقتصر دور العلماء على النصح واستغلال مكانتهم الروحية بين الناس،لحثهم على تقبل الإصلاحات الجديدة، وقد استفاد البايات من مكانة العلماء فا ستخدموهم حتى في الأمور السياسية، مثل

---

10 - أحمد ابن أبي الضياف ،الإتحاف ، ج4 ، ص 40 ،90، 93 ، 125 .
11 - نفس المصدر ، ص 93، 125 .
12 - الشابي بلبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 20 .

إرسال أحمد باي الشيخ إبراهيم الرياحي إلى السلطان العثماني ، لكي يطلب منه إعفاء تونس من الإتاوة السنوية، واستبدالها بهدية تقدم في المناسبات، حيث قبل السلطان وساطته .

وقد كان الشيخ إبراهيم الرياحي ميالا إلى التصوف وهو من مؤسسي الطريقة التيجانية [13] .

أما مؤلفاته فهي عديدة منها (حاشية على شرح الخزرجية) ، و له كتاب في العروض و ديوان خطب ، وديوان شعر من جزئين ؛ وله مجموعة من الأذكار ،ومختصر للمولدية ، وله رسائل في الفقه [14] .

ونستخلص مما سبق أن آراء إبراهيم الرياحي في الإصلاح كانت ترتكز على ضرورة إصلاح أوضاع مؤسسات الدولة المختلفة ، ودفع الظلم عن الناس, المتمثل في إرهاقهم بكثرة الضرائب ، وضرورة ترتيب أوضاع المؤسسات الدينية، وخاصة جامع الزيتونة، من حيث زيادة الإنفاق عليها ،وترتيب أوضاع المناهج فيها ،أما موضوع الاقتباس من الغرب الأوروبي، فقد كان الشيخ يتحفظ عليه إلا فيما يعود علي الدولة بفائدة اقتصادية ،أو يؤدي إلى تطور في التعليم ، أو تقوية الجيش الذي يحمي الدولة .

توفي هذا العالم الجليل بمرض الكوليرا عام 1850 ، وشهد جنازته المشير أحمد باي وجمع غفير من العلماء، وأعيان البلاد، والناس ، ودفن بزاويته الموجودة قرب حوانيت عاشور بتونس [15] .

2- أحمد بن أبى الضياف:

ولد في تونس عام 1802 ، وهو أحمد ابن الحاج بالضياف بن عمر بن أحمد بن نصرا بن محمد بن المجذوب الولي سيدي أحمد الباهي العوني .

وهو من أسرة علم، كان أبوه (أبو الضياف) يشتغل في ديوان الدولة، كاتبا للوزير الأول يوسف صاحب الطابع، وأصله من قبيلة أولاد عون .

وفى ا لحقيقة إن أحمد بن أبي الضياف نشأ نشأة دينية حيث اعتنى والده بتعليمه القرآن الكريم، ومبادئ اللغة العربية فحفظ القرآن الكريم في زاوية سيدي أحمد بن عروس، كما تعلم القراءة والكتابة .

ولما بلغ أشده، شمر عن ساعده في طلب العلم، والتحق بجامع الزيتونة، فتعلم هناك على عدد كبير من علماء عصره،أمثال (أحمد بن الخوجة القاضي الحنفي ، وإسماعيل التميمي مفتي المالكية ، ومحمد بيرم الثالث ،وإبراهيم الرياحي) وغيرهم، و كان سريع الحفظ والبديهة، مجتهداً صابراً علي طلب العلم، وبعد تخرجه من جامع الزيتونة ولاه الباي حسين وظيفة العدالة 1822 م ،وهي من الوظائف عالية الشأن يومئذ،و استمر في هذه الوظيفة حتى عين سنة 1827م كاتباً في ديوان الدولة, ثم كاتباً خاصاً عند الوزير الأول محمد شاكير، فقام بأعباء وظيفته خير قيام،و كان هو أول من حرر كتاباً للدولة العلية باللغة العربية [16] .

13- محمد المنوني ، مسامرات الظريف ، ج1 ، ص 340 – 341 .
14 - عمر بن سالم ، ديوان قلايدو ، ج1 ، ص 280 .
15 - الشنيتي نبلغيث، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 20 .
16 - أحمد ابن أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان ، ج1 ، ص 1-3 .

اختاره أحمد باي ليكون كاتبه الخاص ، واستمر في وظيفته هذه حتى عهد محمد الصادق بـــاي 1859-1882 م، الذي منحه لقب أمير الأمراء، كما عين عضواً في مجلس الشورى، وكان مـــن أشـــد مناصـــري الإصلاح، وهو ذو ثقافة واسعة .

ومن أشهر مؤلفاته كتاب(إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان) الذي ضمنه الكـــثير من أفكاره الإصلاحية والتنويرية، مع نقده لبعض جوانب حكم البايات، كل ذلك في إطار عرضه للأحـــداث التاريخية في البلاد ، وهو يقتدي في كثير من الأحيان بأفكار ابن خلدون في الاجتماع والاقتصاد والسياســـة، كما استفاد من أسفاره الكثيرة إلى اسطنبول وباريس وغيرها [17] .

ومن أهم مواقفه السياسية نقده للحكم الملكي المطلق، حيث يرى أن الحكم مقسم إلى ثلاثة جوانب: ملكي مطلق، أو جمهوري، أو ملكي مقيد بقانون شرعي أو عقلي.

وبعد أن يقر بان الحكم الفردي المطلق لا يصلح كنظام للحكم، يقدم أحمد بن أبي الضياف عرضـــاً وافياً لأفكاره، فيقول : (إن الملك من هذا الصنف, يسوق الناس بعصاه إلى ما يراد منهم بحسب اجتهاده في المصلحة، وهو فرد غير معصوم، يلزمه ما يلزم البشر) .

وفي واقع الأمر إن ابن أبي الضياف لا يتحدث عن أمور خيالة أو طوباوية،بل هو ينطلـــق في نقـــده للحكم الفردي المطلق من تجربة شخصية ،حيث رأى في شبابه دسائس ومؤامرات القصر، من قتل الـــوزير يوسف صاحب الطابع عام 1830م، في عهد محمود باي، وذلك بسبب الدسائس، وحقد أقارب الباي عليه، و بسبب محبه الناس له وتزاحمهم عند باب بيته، وأيضاً لقيامه بأعباء تسيير أمور الدولة بطريقة تقطع أيـــادي الفساد والمفسدين، مما جعلهم يغروا الباي بأن صاحب الطابع خطر، يجب التخلص منه، وكذلك رأي مطاردة أنصار الوزير المقتول،ومصادره ممتلكاتهم، ومن بينهم والده الحاج بضاف، ومن يقرأ الإتحاف يلاحظ تركيـــز المؤلف على نقد على الحكم المطلق, ثم يتطرق ابن الضياف إلى مبدأ طاعة الحاكم، ومتى يجب أن تخلع هـــذه الطاعة ،حيث يورد لنا آراء مختلفة منها ما يوجب طاعة الملوك حتى ولو كانوا ظالمين، وهو رأي المتأخرين من العلماء، كما يورد أقوالا أخرى ا لعلماء كبار يشترطون طاعة أولي الأمر بتقيد هم بأوامر الشرع، ومراعـــاة مصالح الناس .

كما كان يحمل ابن أبي الضياف على بعض العلماء ورجال الدين بسبب تقصيرهم في أداء واجبهم كا لأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وهي وظيفة(الحسبة)،كذلك عدم نصحهم للحاكم ، حتى صار البابات يختارون لهذا المنصب من هم غير مؤهلين أو موالون لهم ، مثال ذلك تعيين محمد باي 1855- 1859م لصهره مصطفي بيرم قائماً بأمر الحسبة واستخدمه في تصفية حساباته مع بعض المقربين من الباي الســـابق، حيـــث اضطهدهم وابتز أرزقهم متعللا بتنفيذ أوامر شرعية صادرة عن صاحب الحسبة [18]. ويســـرد لنـــا ابـــن أبي

17 - أحمد عبد السلام من أعمال احمد عبد السلام تونس، بيت الحكمة ، ط1 ،2003م . ص 292.

18 - حنداوي عمايرية . فجر التنوير العربي الحديث الصلات الثقافية والفكرية بين الشرق العربي 1846- 1881م .دار النفوس العربية ، تونس ، ط 1 ، 1994م ، ص 149 – 152

مقرباً كثيراً من السلطة الحاكمة لدرجة أنه كان يحضر البيعة الخاصة للبايات، مثل بيعة الباي مصطفي 1835م وغيرها.

أما رأي ابن أبي الضياف في الإصلاحات العسكرية ، فقد كان يربط دائماً بين متطلبات الإصلاح العسكري وأوضاع البلاد المادية ولا يخفي على أحد أهمية العلاقة بين هذين العاملين ،لأن عدم اتخاذ الإصلاحات المناسبة لإمكانية البلد سوف تؤدي إلى نقصان كبير في ثروة الدولة وعمرانها ، ويقول أحمد بن أبي الضياف في كتابه الإتحاف :

" وبينما الناس يتعجبون من كثرة أصناف العسكر علي ضيق حال الدولة، ويستغربون" "من أن أكثرهم شيوخ، وقد نسي جميعهم ما يراد من العسكر حتى إن أفراداً منهم تضرر" "بسلاحهم لجهلهم كيفية التوقي من غوائل السلاح أو البارود"

ولكن هذا لا يعني أن أحمد بن أبي الضياف كان يعارض الإصلاح العسكري بمختلف أنواعه، بل على العكس, كان من أشد المتحمسين له ولغيره من الإصلاحات، لكنه كان لا يرى جدوى أو ضرورة من إكثار الجند إلى حد وصل فيه إلى حوالى 30 ألفا جندى ،وهذه الزيادة مبالغ فيها و تؤثر علي ميزانية الدولة مما يؤدي بالضرورة إلى زيادة فى الضرائب ، فه إذاً أراد تحديد عدد الجنود المطلوب انضمامهم للجيش، وانتقاء الاصلاح منهم والأكثر الكفاءة ، والتركيز علي إعطائهم نوع من التعليم، وتوفير الأسلحة الحديثة والمناسبة .

لقد كان ابن الضياف من أبرز المصلحين في تونس، ولكنه في نفس الوقت انبهر بفرنسا ومن ورائها أوروبا، حيث تسني له زيارتها مع الباي احمد 1846م وبرز ذلك من خلال ما نقله صاحب الإتحاف نفسه في كتابة، وتمثل ذلك في تساؤلاته وإعجابه بكل ما رآه أثناء تجواله في فرنسا ؛ وكثيراً ما كان يقارن ما في تونس بما يراه أمامه في فرنسا من ا لعدل والقانون و العمران الكثير المتصل واخضرار الأرض وكثرة المصانع و المسارح، والقصور، وغير ذلك ويقول ابن أبي الضياف متحدثاً عن الباي أحمد ما نصه : -

" ولم يزل مدة إقامته في باريس ينتقل كل يوم من نزهة إلى أخرى ومع ذلك يتذكر" "تونس وعاداتها وأهلها وأماكنها المشهورة عند مشاهد كل شيء يعجبه ويقول ليت مثل" "هذا عندنا بالمحل الفلاني بتونس" [24] .

ولكن في المقابل إن الإعجاب المفرط بفرنسا ربما كان وليد اللحظة فقط و يزول بزوال المؤثرات الخارجية المؤدية له ، وفي موضوع آخر قد يتساءل المرء عن مكانة أحمد بن آبي الضياف بين علماء الاصلاح وعما تميز به عن غيره من العلماء ، وفي الواقع فقد تميز عنهم بقلمه الناصح للبايات وجرأته في قول الحق، والكتابة بأسلوب بليغ؛ يصور به حالة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية مبرزا مشاعره تجاه مشاهد الظلم وقد اتخذ صاحب الإتحاف من كتابه إطاراً تاريخياً سطر فيه مشاعره وأفكاره وأحكامه على قضايا

24 - أحمد جدي ، مواقف ابن أبي الضياف من الإصلاح العسكري في تونس في القرن 19 ، مجلة الحياة الثقافية ، تونس ، السنة 23 ، العدد 93 ، مارس 1998م ، ص 44- 45 .

عصره؛ فهو ليس مؤرخاً فقط، بل مفكراً وعالم دين أيضاً و،هو كذلك شاعر له شعر جميل ضمنه ديوانا يحمل اسمه [25] .

وقد انتقد أحمد بن أبي الضياف بعضاً من العلماء الذين اتخذوا مواقف سلبية ، وتقاعسوا عن أداء واجبهم في النصح والإرشاد، وتزلفوا للبايات، وهو يرى أن من واجب كل عالم أن يقوم بواجبه في الإصلاح ، ورفع الصوت بالانتقاد، وإنكار الظلم .

ويورد لنا ابن أبي الضياف بعضا من نماذج العلماء المتخاذلين والمتخلفين عن المشاركة في ركب الإصلاحات، ومثال ذلك ما جرى في لجنة تفسير قانون عهد الأمان 1857م حيث طلب بعض العلماء إعفاء هم من حضور أعمال هذا المجلس وهو " مجلس لشرح وثيقة عهد الأمان " وتوضيح بنودها ، حيث تقاعسوا في أداء واجبهم وتعللوا بأسباب منها أن منصبهم الشرعي لا يتناسب مع مباشرتهما لأمور السياسية وأيضاً احتجوا لعدم وجود وقت فراغ لهم للمشاركة في أعمال هذا المجلس, بسبب انشغالهم في وظائف أخرى كتدريسهم في جامع الزيتونة, إلى غير ذلك من الأعذار التي قال عنها ابن أبي الضياف " لو لم نرها بقلمهم ما نقلتها " كناية عن استغرابه من هذا الموقف ، وقد قبل محمد باي أعذارهم، وأراحهم من عناء حضور أعمال هذا المجلس بدون أي ضغوط عليهم، وكأنهم أراحوه بهذا الغياب ، وفي واقع الأمر إن هذا تقصير واضح من قبل هؤلاء العلماء الذين كان يجدر بهم استغلال الفرصة لكي يضغطوا علي الباي ويطلبوا منه مزيداً من إصلاح أوضاع هياكل الدولة المختلفة.

وفي حقيقة الأمر فاءن ابن أبي الضياف لم يشأ ذكر أسماء هؤلاء العلماء المتغيبين صراحة، ولكن يمكن أن نستشف أسماءهم من خلال ما ضمنه في كتابه "الإتحاف" وهم علي سبيل المثال : محمد بيرم الرابع ،و أحمد بن حسين باشا مفتي المالكية ،ويوسف جعيط ، والشيخ محمد ألينا " ولكن هذا لا يعني أن هذه الثلة من العلماء كانوا معارضين للإصلاحات جملة وتفصيلاً،بل هم علماء أجلاء اسهموا في جوانب كثيرة من الإصلاحات كل حسب اختصاصه [26] .

ومع أن ابن أبي الضياف انتقد تقصير وسلبية بعض إخوانه من علماء الزيتونة،إلا أنه كان على علاقة وطيدة معهم، ومع أفراد المجموعة الإصلاحية من العلماء و الوزراء في الدولة أمثال "بيرم الخامس ؛ ومحمود قابادرو ، والوزير خير الدين" الذي كان يستشيره في كثير من الأمور العلمية والسياسية, حيث قام أحمد بن أبي الضياف بمراجعة كتاب الوزير خير الدين " أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " قبل طباعته ، أما صاحب كتاب " صفوة الاعتبار " محمد بيرم الخامس فقد استفاد من خبرة ابن أبي الضياف ومعلوماته وأسلوبه

---

25 - أحمد لطويلي ، مكانة ابن أبي الضياف بين دعاة الإصلاح التونسيين ، مجلة الفكر ، تونس ، السنة 26 العدد 8 ، ماي ، 1982 م . ص 48، 50 .

26 - أحمد بن ابي الضياف ، ج 4 ، ص274 - 276

اللغوي الرصين في أنجاز كتابه الكبير " صفوة الاعتبار في مستودع الأمصار والأقطار "الذي خصص فيه مقدمته: والجزء الثاني من حديثه عن تونس [27] .

أما نظرته إلى اقتصاد تونس ، فإنه يرى أنها دولة زراعية في المقام الأول، ومن أجل ذلك يجب الأخذ بيد هذا القطاع ، وإصلاح وتخفيض الضرائب المفروضة على المزارعين، حتى يزدهر الاقتصاد ويزداد العمران .

و يعتقد أن تخلف البلاد الاقتصادي ينتج عن الاستبداد والتفرد بالرأي من قبل البايات، وكثرة الضرائب، مما يؤثر علي سكان المدن والأرياف والبوادي، ويؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية، وحتى الاجتماعية، ومثال ذلك أن أهل البادية وأصحاب الخيام وهم من أهم مصادر تحصيل الضرائب عدل بعضهم عن بناء مساكن ثابتة لهم، أو غرس الأشجار المثمرة، بل وصل بهم الأمر أنهم عزفوا حتى عن تربية الحيوانات التي تعيق حركتهم مثل الماشية والبقر، وتوغلوا في أعماق الفيافي ، كل ذلك خوفاً من بطش البايات، وبعض رجال دولتهم خصوصاً في سنة 1864 بعد اندلاع تمرد "علي بن غذاهم" .

أما عن بعض مواقفه الاجتماعية، فقد كان يغلب عليه استنكاره للحركات الغوغائية التي تنجذب إليها قلة من الناس، سواء من المدن أم القرى، وتأخذ شكل غارات تتخللها أعمال السلب والنهب, ورغم قلة هذه الأحداث وبسط الدولة سلطانها بشكل كامل على البلاد إلا أنه مع ذلك كان يستنكرها بشدة ، كموقفه عندما قاد الطاهر الرياحي [*] أحد معلمي الصبية جمهرة من الغوغاء في تونس 1861م للمطالبة بإيقاف المجلس الشرعي المؤسس على مقتضى دستور 1861م عن العمل ،غير أن ابن أبي الضياف يذكر لنا السبب الحقيقي وراء هذا التحرك وهو أن أحد الأمراء أغراه بذلك لمصلحة له في إيقاف هذا المجلس و في المقابل فقد كان ابن أبي الضياف متعاطفا مع تمرد على بن غذاهم 1864 لأن، السبب الرئيسي وراء تمرد علي بن غذاهم، هو قرار الحكومة التونسية استحداث ضريبة جديدة سنة 1863 تسمى" الأداء " أو "الضريبة التي تدفع على الرؤوس"

وهي ضريبة تجبى من قبل كل سكان البلاد، وبعد مضي أشهر صدر قرار آخر يقضي بمضاعفة الضريبية من 36 إلى 72 ريالا، مما دفع بعض سكان الدواخل وزعماء القبائل إلى إعلان تمردهم [28] .

وقد كان موقف احمد ابن أبي الضياف في هذه المسألة يختلف عن مواقف بعض العلماء الذين التزم بعضهم الحياد ، وقام البعض الآخر بتأييد أعمال الباي محمد الصادق في قمعه للمتمردين والتنكيل بهم؛ حيث تمثل ذلك بالقصائد الشعرية التي كانوا يلقونها أمام الباي، أمثال الشيخ محمود قابادو الذي انبري لتشويه سمعة المتمردين وأسباب تمردهم، وغالى في مدح الباي محمد الصادق وفي حلمه وعطفه على من استسلم منهم، حيث قال :-

---

27 - أحمد الطويل ، مكافة ابن ابي الضياف بين دعاة الاصلاح التونسيين ، ص 51 ، 52 .

(*) - الطاهر الرياحي الذي ورد في النص السابق ليس هو ابن الشيخ الجليل إبراهيم الرياحي ولكنه تشابه في الأسماء فقط بينه وبين ابن الشيخ الرياحي .

28- جان غايناج ، ثورة علي بن غذام 1864 ، ترجمة لجنة من كتابة الدولة ، ص 17 .

سما للعلا يقظان عين حديدها ❁❁❁ فهيهات بعد اليوم تعدي حدودها .

إلى أن يقول:-

فيا ويحها من عصبة قد تهافتت ❁❁❁ علي نار بغي ما سواها وقودها .

كما أن أحمد بن أبي الضياف كان وطنياً، يري ضرورة تقدم أبناء بلده في مناصب الدولة،فهم أحق بها من المماليك وهو يري أن كل من ولد في تونس، علي اختلاف عرقه ودينه هم من أبناء البلد، ومن هنا فقد طالب بتمثيلهم في المجلس الأكبر، خصوصاً بعد صدور وثيقة عهد الأمان 1857 التي تنص بعض بنودها علي المساواة بين أبناء البلاد، وحقهم في تولي مختلف المناصب في الدولة [29] .

وبعد وفاة المشير أحمد باي 1855 وتولي محمد باي الحكم، أحس بعض مشايخ وعلماء الزيتونة بامتعاض كبير من ابن أبي الضياف، بناء على إشاعات أُطلقت في أواخر عهد أ حمد باي، مفادها أن كاتب سره أحمد بن أبي الضياف كان يؤثر عليه في اتخاذ كثير من القرارات سواء في السياسة أو فيما يتعلق بالمؤسسة الدينية ، كما كان يتدخل في أمور التعليم ، وترقية رجال الشرع ، ودللوا علي هذا القول بأنه عندما توفي الشيخ إبراهيم الرياحي ، أشار ابن أبي الضياف علي الباي بتعيين قاضي الكاف " أحمد ابن الحسين " وهو أمر رآه علماء الزيتونة مخالفاً لتقاليدهم في تعيين العلماء لتقلد المناصب العليا بتونس, حيث كان التقليد عندهم يقضي بأن يكون المرشح من علماء العاصمة ، وكذلك عدم تقيد الباي بالسن القانونية لهذا المنصب، كل تلك الأمور، وغيرها أدت في نهاية الأمر إلى تقليص نفوذ ابن أبي الضياف في بداية عهد محمد باي1856 ، واستمر هذا التهميش طيلة عهد محمد باي، وعندما استلم محمد الصادق باي الحكم 1859 أبقي رجال دولة أخيه في مناصبهم, ومن ضمنهم أحمد بن أبي الضياف .

وقد ظهر أول مؤشر علي تغير مكانة ابن أبي الضياف عند الباي سنة 1860 حيث جمع الباي محمد الصادق أعضاء المجالس في قصر باردو و قدم الشيخ محمد العزيز بوعتورة لقراءة خطابه، بدلا من ابن أبي الضياف الذي ألقي خطاب خير الدين، رئيس المجلس الأكبر، وكان ذلك في حضور عدد كبير من وجوه البلد ، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد, بل عُين محمد بوعتورة في وظيفة كاتب سر الباي بدلا من ابن أبي الضياف، الذي أصبح كاتب سر الدولة ، وبعدها عُين ابن أبي الضياف رئيساً للمجلس الوقتي ، وقد وصف هو هذه الوظيفة بأنها متعبة، وهي لجنة استحدثت لفصل القضايا بين التونسيين والأجانب، وقد لخص ابن الضياف حاله مع هذه الوظيفة بأنها "محنة"، وهى كلمة تلخص ما آل إليه حال أحمد بن ابى الضياف، فبعد أن كان كاتب سر الباى أحمد الأمين والمقدم عنده ها هوى يستلم فى هذه الو ضيفه والتى أبعدته عن مصدر القرار فى تونس وهو قصر الباى .

---

29 - حفناوي عمايرية ، فجر التنوير العربي الحديث ، ص 157- 159

وفي عام 1862 استقال خير الدين، وحل محله الوزير السابق مصطفى خزندار في منصب رئاسة المجلس الأكبر، وعين ابن أبي الضياف نائباً له 1862 غير أنه لم يكن علي وفاق كبير مع مصطفي خزندار لأن الأخير لم يكن من المتحمسين كثيراً للإصلاحات في البلد، ولا لمفكريها وأنصارها، وكان مؤيداً لاستبداد الباي الصادق وتفرده بالسلطة خاصة بعد ثورة علي بن غذاهم 1864 .

وفي هذه الظروف كان أحمد بن أبي الضياف يفكر في الاستقالة من منصبه غير أنه في عام 1869 تولى خير الدين رئاسة اللجنة المالية الدولية، وعين معه ابن الضياف مستشاراً له، لكن ابن الضياف لم يستمر طويلاً في منصبه, إذ استقال 1872 من جميع مناصبه معللا ذلك بأسباب صحية، غير انه ما ادخل السرور والفرح علي قلب هذا العالم الجليل هو تولي خير الدين الوزارة الكبرى عام 1873 وبذلك شعر ابن الضياف بإمكانية استمرار الإصلاحات والتحديث في البلاد رغم بعض الانتكاسات التي حصلت في تونس ، توفي الشيخ أحمد بن أبي الضياف سنة 1874 [30] .

أما أهم مؤلفاته فهو كتاب " اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان " وهذا الكتاب يقع في ثمانية أجزاء ،حيث يتناول كل جزء حقبة زمنية معينة، وله أيضا ديوان شعر يحمل اسمه " ديوان أحمد بن أبي الضياف " وهو يحوي عدداً كبيراً من قصائده وأخبار عن أسفاره ورحلاته، خصوصاً إلى بعض دول أوروبا .

3- محمود قابادو :

هو محمود بن محمد بن محمد بن عمر قابادو ، يكنى بأبي الثناء ينتسب للأشراف ، ولد سنة 1815م ، وهو من بين أشهر الشخصيات التي لعبت دوراً مهماً في الإصلاحات ،وأصله من مهاجري الأندلس الذين قدموا خلال القرن السابع عشر إلى تونس، واستقرت عائلته بصفا قس ، فترة من الزمن قبل أن يقرروا الانتقال إلى الحاضرة .

أما تعليمه: فقد حفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ اللغة العربية في الكتاب، وبعد أن بلغ سن الشباب قرر أن يرحل ويطوف ببلاد المسلمين، واستهوته حياة الدراويش، وأخذ يطوف بالبلدان حتى وصل إلى طرابلس، والتي اتجه منها إلى مدينة مصراتة وهناك، وفي زاوية الشيخ " محمد ظافر المدني " تلقي بعض العلوم الدينية واللغوية مما زاد الحماس عنده وحبب إليه الدروس وحلقات العلم ، وفي سنة 1836 قرر العودة إلى تونس، والالتحاق بجامع الزيتونة الذي لم ينقطع عنه، واستمر في تحصيله العلمي بكل جد واجتهاد، حيث تتلمذ على يد علماء كبار، أمثال " بيرم الثالث و، محمد بن ملوكه أحمد بن الطاهر ؛ غير أن نفسه تاقت إلى السفر من جديد ، فسافر إلى اسطنبول 1838م سعياً وراء طموحه العلمي والمادي ، إذ أصبح يدرس في إحدى مدارسها لكي يحصل علي المزيد من الدخل، ثم بعدها قرر الرجوع إلى تونس ، وفي حقيقة الأمر فقد لعب

30 - أحمد عبد السلام ، المؤرخون التونسيون ، ص 402 – 208 .

أحمد بن أبي الضياف دوراً مهما في إرجاعه إلى البلاد ، عندما أقنعه بإمكانية تحصله على وظيفة مهمة في تونس، وساعده في نقل حوائجه وكتبه في بريد الدولة ، ووعده كذلك بأن يتوسط له عند كبار رجالات الدولة ، من أجل أن يحصل على وظيفة ،وفعلاً فقد رجع قابادو إلى بلاده 1842 [31] .

الوظائف التي تولاها :

كانت أول وظيفة اشتغل بها قابادو، هي وظيفة المؤدب بدار "الكاهية " و قد توسط له فيها أحد شيوخه، وهو احمد بن الطاهر، لدي الوزير سليمان كاهية سنة 1837م ،ثم بعد بداية الإصلاحات وافتتاح المدرسة العسكرية بباردو 1840م عين مدرساً بها والتي كان يتولي إدارتها الكولونيل " كاليقارس " [*] و كان الشيخ يعلم التلاميذ قواعد اللغة العربية ,وفنون الترجمة من اللغات الأوروبية وخاصة اللغة الفرنسية ، إذ أشرف علي ترجمة عدد من الكتب الفرنسية إلى العربية [32]حتى أصبح محمود قابادو من أهم رواد حركة الترجمة بالمدرسة الحربية بباردو ، وخاصة في الفترة ما بين 1838- 1855م، ومن الكتب التي أشرف علي ترجمتها " سيرة نابليون ،و أصول الحرب ،و علم الانتخاب " وغيرها [33] .

وبعد وفاة أحمد باي فقد محمود قابادو وظيفته في المدرسة الحربية 1855م ثم توسط له شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع عند الباي الجديد محمد، بشأن تعيينه مدرسا ضمن أساتذة الفئة الأولى بجامع الزيتونة، وبذلك أصبح قابادو من أبرز الأساتذة في جامع الزيتونة ,إذ تولى مهام تدريس العلوم الدينية، واللغوية، وعلم المنطق، وفي سنة 1861م عين قابادو قاضياً في محكمة باردو [34] .

وفي الحقيقة أن منصب القضاء لم يشغله عن أداء واجبه في التدريس بجامع الزيتونة، كما استمر في مواصلة نشاطه الصحفي بجريدة" الرائد" التي كان يعبر فيها عن آرائه المؤيدة للإصلاح، هو وبقية العلماء ،وفي عام 1868م رقي إلى وظيفة الإفتاء, وأصبح بذلك مفتياً مالكياً بدار الشريعة في العاصمة [35] .

بعض أفكار قابادو الإصلاحية :

أخذت أفكاره الإصلاحية تتبلور شيئاً فشيئاً، خاصة بعد أن دخلت البلاد في معترك الإصلاحات سنة 1837م ، حيث دشن قابادو عمله في هذا المجال بتحمله مسؤولية التدريس بالمدرسة الحربية بباردو، والتي كان هو المدرس العربي الوحيد فيها عند بداية تأسيسها، وبطبيعة الحال، فقد كانت تدرس هذه المدرسة مختلف العلوم الأوروبية الحديثة، وفنونهم العسكرية، مثل سلاح المدفعية والمشاة ، وطريقة بناء التحصينات وغير ذلك ، أما قابادو فقد كان يدرس لجنة خاصة بالترجمة في المدرسة مكونة من الطلاب المتمكنين من اللغة" الفرنسية ، والايطالية ، والتركية" على وجه الخصوص .

---

31 - عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، ج1 ، ط1 ، 1984م ، ص 9- 10 .

(*) - ولد في مدينة برغاليا في ايطاليا وكان منذ شبابه شغوفاً بالمشرق الإسلامي خدم في الجيش التركي حتى أصبح فرداً من القيادة العليا العثمانية ، وقدم إلى الايالة التونسية 1833 وأصبح مدربا خاصا لجيش الباي ،عينه احمد باي عند افتتاحه للمدرسة الحربية بباردو مديراً للمدرسة . - محمود عبد المولي ، المدرسة الحربية بباردو ، ص50-51 .

32 - عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج1 ، ص10 .

33- محمود عبد المولي ، المدرسة الحربية بباردو ، منشورات NTN ،تونس ، ط1 ، 2003 ، ص 50- 51 .

34 - الجيلاني بن الحاج يحي ، أعلام من الزيتونة ، المحلة الصادقية ، تونس ، سلسلة جديدة العدد 5 ، مارس1997م ، ص 17 .

35 - عمر بن سالم ، ديوان قابادو، ج1 ، ص 10 – 11 .

وفي الواقع فقد كان لهذا الاحتكاك انعكاسات علي الجيل الذي تخرج من هذه المدرسة، وجعل طلابها يعتقدون بضرورة الانفتاح علي الغرب، إذا أريد للبلاد التقدم والرقي .

لقد أقبل محمود قابادو علي العمل في المدرسة الحربية بكل جهد واجتهاد، يشرح الدروس للطـــلاب، ويكد ليظفر بالمفردات والتراكيب اللغوية التي تؤدي المعنى المناسب .

أن احتكاك شيخ الزيتونة محمود قابادو بالعلوم الغربية ،جعله يتبين أن العلم لا يقتصر فقط علي العلوم الدينية واللغوية فقط بل هناك علوم أخرى مهمة مثل الرياضيات، والطبيعة ،والكيمياء ، والعلـوم العســكرية ،وعلم الفلك وغيرها مما كان علماء الدين بعيدين عنها ، وهذا الابتعاد كان من أسباب ضعف المســلمين ، وتتلخص أراء قابادو حول الإصلاح في أن العالم الإسلامي كان متأخراً رغم أنه يدين بأعظم دين يكفل له أن يسود العالم لو طبق كما ينبغي " وهكذا فاء ن سبب التأخر عند المسلمين ليس هو الدين بل هجران المسلمين للعلوم التي تؤدي إلى التطور ، وما من حل أمام المسلمين سوى الأخذ بناصية تلك العلوم، ولا يتم ذلـــك ألا بافتتاح المدارس الحديثة، والتركيز على الترجمة ، ونشر الكتاب بأسهل الطرق، وذلك بافتتاح المكاتب وإنشاء المطابع [36] .

ويمكن تلخيص الأفكار والتطورات التي كان يدعو محمود قابادو إلى حدوثها في بلاده علي النحو التالي :

1- الدعوة إلى الأخذ بالتنظيمات العسكرية الحديثة، والاستفادة من المعدات والأجهزة الأوربية المتطورة التي أثبتت نجاحها .

2- ضرورة الاستفادة من الإرث العلمي العربي، ودمجه مع التجارب والاختراعات الأوربية الحديثة .

3- ضرورة الاهتمام بنشر العلم والمعرفة على نطاق واسع، واستعمال الوسائل العصرية

4- جعل الشريعة مصدر القوانين وذلك لأنها صالحة لكل زمان ومكان ، [37] .

وقد كان يعبر عن مواقفه السياسية، إما عن طريق المقالات التي كان ينشرها في جريدة الرائد التونسية أو من خلال أشعاره وقصائده التي يتحدث فيها عن ضرورة الإصلاح ، وتنظيم إدارة الدولة والقضاء على الفســاد والرشوة وإصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية حيث عبر عن تأييده لخطوات أحمد باي في اتجاه تطوير أوضاع العسكر في البلاد سنة 1837 فقال قصيدته المشهورة معبرا فيها عن رأيه :

ملك رعاياه الملوك وجنده ❁❁❁ ما أوررثته بمجدها الآباء .

ثم قال :

ألفوا السلاح فأنت لو كلفتهم ❁❁❁ إلقاءه لتعسر الإلقاء [38] .

هزوه حتى للتحية بينهم ❁❁❁ وبه غدا إكرامهم إن شاءوا .

وامتدح قانون عهد الأمان وصاحبة محمد باي 1857.

---

36 - محمد الفضل بن عاشور ، أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي، تونس، مركز النشر الجامعي ،2000 ،ص 157-159.

37 - الشابي، بنعثمان ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر ، ص21.

38 - عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج1 ، ص 19 – 22 .

حيث قال:

أليس الذي قد جرد العدل صارماً ❁❁❁ فا ضحت بها هام المظالم تشدخُ .

وأحكم ما بين البغاة وبيننا ❁❁❁ من الحزم عهداً حبله ليس يفسخُ ، [39] .

كما أنه عبر عن تأييده للخطوة التي قام بها الباي الجديد محمد الصادق ، وهي أداؤه القسم عندما تولى الحكم علي احترام وثيقة عهد الأمان ، حيث قال محمود قابادو :

العدل عهد خلافة الإنسان ❁❁❁ ومداد ظل الأمن والعمران .

وتمدن البشر اقتضي إيلافهم ❁❁❁ بتعاضد من دائن ومدان .

حيث بدأ قابادو قصيدته منبهاً إلى ما ذكره ابن خلدون في مقدمته ، من أن الإنسان مدني بطبعه ، وعند ما تختلط مصالح ومنافع البشر، ويعتدي بعضهم علي بعض، فإن ذلك يوجب وجود قوة أو سلطة قانونية، تكف ضرر المعتدين على حقوق الناس ، كما حاول أن يبين أن قوة السلطان ينبغي أن تتحول إلى رحمه بدل البطش بهم .

ومن ذلك قوله .

قانونُ عدلٍ صادقٌ عالٍ سمت ❁❁❁ آساهُه رجباً علي آنسانِ .

هو صادقِ العزمات قرر مجده ❁❁❁ صدقا بذا القانونِ عهد أمانِ

غيران ذلك لا يمنع من أن محمود قابادو كان من أشد المتحمسين للإصلاحات والمساهمين فيها حيث عبر عن امتعاضه من بعض العلماء الذين تخلفوا عن الحضور للجنة تفسير وشرح قواعد عهد الأمان ، معتبراً أن هذا السلوك السلبي، يتنافي مع ما أبدوه من حماس في بداية الإصلاحات، وقد عبر عن رأيه في ذلك بقصيدة طويلة بعث بها إلى أعضاء لجنة تفسير قواعد عهد الأمان .

حيث قال :-

هذي رئاستكم وعز ة مجدكم ❁❁❁ نيطت بكم يا معشر الأعيان .

ثم يقول :

ولتعلموا أن الوفي لنفسه ❁❁❁ يوفي ومن ينكث عليها جان .

وتيقنوا أن الذي غلب الهوى ❁❁❁ والنفس يغلب كل ذي سُلطان، [40] .

وشعر قابادو هذا يبين مدى حرصه على إظهار وحدة صف العلماء ،و ضرورة عدم تخاذلهم و تعاونهم مع البايات، حتى تعم الفائدة على البلاد ، لكن البعض يأخذ عليه كثرة مدحه وتزلفه للبايات بمناسبة

39- المصدر نفسه ، ص 60 .

40 - محمد السنوسي ،مسامرات الظريف بحسن التعريف ، ج 1، 1994م ، ص 403 .

أو بد ون مناسبة ، خاصة مدحه لمحمد الصادق باي، وتحسين أفعاله، حتى يرى البعض أن هذا أضعف من مكانته بين رجال الإصلاح .

حيث كان في أغلب مواقفه وآرائه منحازاً إلى جانب الباي وقراراته السياسية ، ومثال ذلك موقفه من تمرد علي بن غذاهم 1864،حيث استنكر قابادو هذا التمرد، وحمل علي أصحابه بشدة ،ووصفهم بشتى النعوت السيئة و لم يحاول أن يفكر في أسباب تمردهم، أو أن يجد لهم مبرراً .

بل على العكس من ذلك فبعد أن انتصر الباي علي المتمردين، وبدأ ت عمليات الانتقام ضدهم أو مع كل من له علاقة بزعماء القبائل المتمردة أو بعلي بن غذاهم، كان قابادو يجد المبررات والأعذار لعمليات البطش التي قام بها الباي محمد الصادق ويحمل المتمردين مسؤولية ما حل بهم .

وفي الواقع أننا لسنا هنا بصدد الحديث عن تمرد علي بن غذاهم بالتفصيل، ولكن يمكن أن نذكر أهم أسباب هذا التمرد، ألا وهي ضريبة " الأداء" أو الأداء على الرؤوس ، وهي ضريبة فرضها الباي على كل سكان الإيالة، ما عدا العلماء ورجال ا لدولته وقد تضاعفت هذه الضريبة أكثر من مرة حتى وصلت 72 ريالاً في السنة [41] وهذا ما لم يكن في مقدور، عامة الناس تحمله مما فجر التمرد ، و لم يلبث الباي الصادق بعد اندلا ع التمرد أن أعلن توقف العمل بقانون عهد الأمان الذي صدر سنة 1857.

وقد عبر محمود قابادو عن مدى انحيازه للباي ضد المتمردين، والتنديد بهم بأبيات من الشعر، حيث قال :

سما للعُلى يقظان عين حديدها ❁❁❁ فهيهات بعد اليوم تُعْديَ حدودها.

ويندد بالثوار فيقول :

فيا ويحها من عصبة قد تهافتت ❁❁❁ علي نار بَغْيٍ ما سواها وقودها .

ثم يصف محمد الصادق باي بأنه كان حليماً مع المتمردين وأنه قد عفا عنهم، وكان حكيما في تعامله معهم، فيقول :

حلُمتَ ولم تعجل فأرشدها لأن ❁❁❁ تُؤمل عفواً فارتجتهُ وفودها

فجُدتَ به فاستعظمتهُ لذنبها ❁❁❁ إلى غاية يرتابُ فيها شهيدها [42]

وهذا مناف للواقع، فقد تعرض كثير من زعماء المتمردين وأهلهم وقبائلهم إلى القتل والتشريد، والنفي، أو التعذيب، والحبس، ومصادرة الأملاك.

ويبدو أن مواقف الشيخ محمود قابادو السياسية كانت متذبذبة، وعلى حسب الأوضاع السياسية في البلاد، فعندما حصلت ثورة علي بن غذاهم 1864م، وقرر الباي محمد الصادق إيقاف العمل بدستور، أو

41 - جان عقاياج ، ص 17

42 - عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج1 ، ص 95 .

وثيقة عهد الأمان وتعطيل عمل بعض المجالس المنبثقة من عهد الأمان، أيد محمود قابادو خطوة الباي، رغم أنها كانت تعطل الإصلاح، وقد عبر عن هذا تأييده في شكل شعر ألقاه أمام الباي قال فيه :

وفي كونِ أمرِ الناسِ شورى وخيرُهم ❁❁❁ أميرُ شروطٍ قد يعزُّ وجودها.

إلى أن يقول:

فلن يستقيمَ الملكُ إلا لفاردٍ ❁❁❁ قد استنجدَ الآراءُ وهو عميدها ، [43] .

وبالتالي، فإن مواقف قابادو السياسية كانت متضاربة،حيث أرسل قصيدة سنة 1868م بمناسبة اكتمال كتاب الوزير خير الدين " أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " عبر له من خلالها عن مواقف سياسية تؤيد الشورى، وتذم الحكم الفردي المطلق،وتدعو إلى الاستمرار في الإصلاحات، وضرورة تبنيها ،لأنها هي الخيار الوحيد الذي سوف ينتشل البلاد من التخلف إلى التقدم ، حيث قال:

أومآ رأيتَ الفاردين تنوشهُم ❁❁❁ أيدي العوادي بالأذي والهوان .

لاظهراً أبقوا ولا شُقفا طووا ❁❁❁ تنضي قواهم حوماً بوكون .

ركدت حميتهم وهان عليهم ❁❁❁ بيع الفخار بصفقة المغبون .

وكذلك أرسل رسالة أخري إلى خير الدين يقول فيها " هذا، ولما كان العدل نظاماً لعقد العمران وعهدا لخلافة الإنسان .... إلى أن يصل للقول: فالرئيس مفتقر في شد أزره إلى الإشراك في أمره، والمرؤوس مكلف بانشراح صدره، ومن ثم كانت يد الله مع الجماعة، وعصم الإجماع إلى قيام الساعة ،و لم تزل الشورى في كل ملمة ديدن السلف الصالح من قادة هذه الأمة" [44] .

وهكذا, رغم أن قابادو كان من علماء الإصلاح: وساهم في جزء منه سواء، في تدريسه بالمدرسة الحربية بباردو ، أم من خلال عمله كمدرس بجامع الزيتونة، إلا ا أنه كان يفتقر إلى عقيدة ثابتة، ومنهج واضح, ينطلق منهما لرؤيته للإصلاح في تونس ، حيث كان يغشى مجالس الوزراء، وكبار رجال الدولة، فتلتقط أذنه ما يدور في مجالسهم،ويعرف اتجاه الباي أو كبار وزرائه ،ثم ينتظر الفرصة المناسبة، فيمدحهم بقصائده ,أو يتقرب منهم بالكلام الذي يريده، وهو في هذا مختلف كل الاختلاف عن العلماء الآخرين ,مثال إبراهيم الرياحي, وأحمد بن أبي الضياف ، و بيرم الخامس الذين كانت لهم مواقف جريئة ويجهرون بأفكارهم وآرائهم، حتى ولو اختلفت مع ما يراه الباي وقد دفعوا لذ لك أثمانا كبيرة، حيث تعرض الشيخ محمد بيرم الخامس لكثير من المضايقة علي يد الباي محمد الصادق، ووزيره مصطفي خزندار، مما دفعه إلى الخروج من البلاد، والاستقرار في مصر نهائياً ، كما أن ابن أبي الضياف تعرض لتهميش في أيام محمد الصادق باي بسبب جرأته في طرح أفكاره وآرائه .

43- محمد محفوظ ، قابادو وثورة ابن غزاهم ، مجلة الفكرة ، تونس ، السنة 9 ،العدد 9 ،جوان ، 1964م ص 33 – 37 .

44- خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك،الدار العربية للكتاب ،ط2 ، تونس ، سنة 2004 م ، ص 383 ،288- 289 .

أما قابادو فقد كان علي العكس من ذلك, إذ كان قليل النقد للسلطة، كثير المدح لها ولمشاريعها، وربما هذا هو الذى جعل ا السلطة تكافؤه على هذه المواقف، حيث عينة الصادق باي 1860م قاضي باردو وفي سنة 1868م أصبح مفتياً للمالكية .

وبالتالي فإن محمود قابادو يعتبر نموذجا من العلماء الموالين للحكام والسلطة، وبذلك فهو من مؤيدي برامجهم الإصلاحية مهما كانت هذه البرامج وليس لديه أي مواقف مخالفة لها .

- أما بالنسبة لمؤلفاته، فهي عبارة عن ديوان شعري من جزأين: الجزء الأول يتكون في مجمله من قصائد مدح للبايات ،من أحمد باي وحتى محمد الصادق مع وزرائهم, وذلك طبعاً في المناسبات العامة ، ثم هناك جزء آخر مخصص لشعر المراثي فمثلا في رثاء الشيوخ والإعلام، مثل رثائه بيرم الثالث 1843 ؛ ومحمد ابن ملوكه 1860 ، وبيرم الرابع 1861 ؛ ومحمد الخوجة 1862 ، وغيرهم الكثير, كما يوجد في الديوان مراسلات وردود شعرية مع غيره من العلماء والمشايخ أمثال أحمد بن أبي الضياف ؛ بيرم الرابع ، محمد البكوش ؛ بيرم الخامس، أما الجزء الثاني فهو عبارة رسائل وردت إلى قابادو وهي في أغلبها علي شكل أشعار، كما في الجزء الذي قبله .

توفي محمود قابادو سنة 1871م ، ودفن بمنطقة الجلاز في زاوية سيدي يوسف .

4 - عمر بن الشيخ :

هو عمر بن أحمد بن علي بن حسن بن علي بن قاسم والمعروف بن الشيخ ولد عام 1824م، أصله من قرية " الماتلين "ا لقريبة من منطقة غار الملح ،أهتم به والده، حيث أدخله إلى الكتاب كي يحفظ القرآن الكريم،ويتعلم القراءة والكتابة ،وبعد ذلك أدخله أبوه إلى جامع الزيتونة 1842م ليدرس به، حيث تعلم على يد مجموعة من العلماء ، نهم علي سبيل المثال ، عمر القسنطيني الذي قرأ عليه الآجروميّة ، والشيخ محمد بن مصطفى ، والشيخ البارودي ، ومحمد الأبي الأزهرية الذي درس عليه القطر ،ومتن الألفية ، كما تعلم علي يد الشيخ محمود قابادو بعض مواد اللغة ، ودرس على يد إبراهيم الرياحي الموطأ ، وصحيح البخاري ، وقد كان مجتهداً و محباً للعلم والتعلم، حتى ذاع صيته بين اقرأنه ، ونظراً لما أبداه من تفوق عين مدرساً متطوعاً في جامع الزيتونة 1850 ، وبعد تدريسه سنتين متطوعاً عين مدرساً من الفئة الثانية 1852 ثم عين مدرساً من الفئة الأولي سنة 1866بعد اجتيازه للاختبارات [45] .

45 - محمد المنوسي ، مسامرات الظريف ، ج4 ، ص 94- 96 .

الوظائف التي تقلدها في الدولة وعلاقته بالإصلاح :

في الواقع أن عمر بن الشيخ تقلد الكثير من وظائف الدولة، لما كانت له من مكانه علميـــة بـــارزة ، حيث عين مدرساً في جامع الزيتونة من الفئة الأولى ، كما أنه عين 1870م متفقداً للتعليم بجامع الزيتونة وأيضاً عين قاضيا في محكمة باردو 1873م ،وفي سنة 1889م اختير قاضياً بالمحكمة العقارية المختلطة ،وعـــين ســـنة 1890 مفتياً مالكياً في تونس [46]

كما أسندت إليه وظائف أخرى في إطار الإصلاحات, ومنها عضويته في اللجنـــة الخاصـــة بتفقـــد عمليات الإصلاح في جامع الزيتونة 1869 .

وأيضاً ساعد في إنشاء المدرسة الصادقية 1875 مع غيره من العلماء، أمثال الأمـــين ا بـــن الخوجـــة ،وعثمان الشامخ ،والطاهر الرياحي ،وغيرهم [47]

الذين وضعوا القوانين والنظم التي تسير عليها،البلاد كما كان عمر بن الشيخ مـــن المســـاهمين في إصـــلاح المؤسسة القضائية.

أما علاقته مع الوزير خير الدين فقد كانت قوية ومتينة خصوصاً بعد أن أصبح الشيخ عضواً في المجلس الأكبر ومستشاراً للدولة 1861م، ثم في سنة 1862م أصبح رئيساً للمجلس الأكبر

كما كانت له علاقات واسعة مع بعض رموز الإصلاح من العلماء أمثال سالم بوحاجب ، ومصطفي رضوان ؛ احمد الورتاني ،ومحمد بيرم الخامس ،قابادو .

- مساهمات عمر بن الشيخ في مجال الإصلاح :

في واقع الأمر إن إصلاحات المشير أحمد باي التي بدأت منذ سنة 1837م، بـــالرغم مـــن اهتمامهـــا بالتعليم وبمشايخ الزيتونة، وصرف مرتبات لهم إلا أن ذلك كله لم يكن كافياً، ما جعل الوزير خير الدين عند استلامه لمنصبه 1870 يقترح على الباي محمد الصادق إصدار قرار يخص التعليم بجامع الزيتونة، وهو ما حدث بالفعل، حيث صدر قراراً يحض على ضرورة القيام بالواجب التعليمي على أحسن صورة، كما ينبه "الســـادة النضارة" إلى عدم التغافل وضرورة تفقد سير الدروس بالجامع ، وقد شكل خير الدين لجنة من العلماء، مهمتها متابعة سير العملية التعليمية بجامع الزيتونة و كان من أعضائها عمربن الشيخ و الشيخ العزيز بوعتور، وهـــو عضو في المجلس الأكبر ، والجنرال حسين وهو من رجال الإصلاح، وأحد خريجي المدرسة الحربية بـــاردو. ويبدو أن خير الدين كان يقصد باختياره عمر بن الشيخ نائباً أول، ومحمود بن الخوجة نائباً ثانياً في هذه اللجنة الجمع بين المذهبين المالكي والحنفي في عملية التفقد والمتابعة لسير العملية التعليمية في جامع الزيتونة ،حيـــث كانت هذه اللجنة تعد تقاريرها وترفعها للوزير خير الدين .

---

46 - ارنولد هوين ، العلماء التونسيون ، ص329 .
47 - المرجع نفسه ،ص 158 .

أما دوره في تأسيس المدرسة الصادقية 1875م، فقد أدرك خير الدين أن علماء الزيتونة علـى وجـه العموم يحرصون علي إبقاء التعليم الزيتوني على وضعه الموروث دون تغيير يذكر في محتواه وأساليبه ، لـذلك فكر في افتتاح معهد يكمل رسالة جامع الزيتونة، ولا يتصادم معه ،حيث عرض الأمر علي محمد الصادق باي الذي وافق علي الفكرة، لكن مساعي خير الدين تعرضت لبعض المضايقة من الذين كانوا يعملون في الخفـاء لإحباط فكرة مشروعه الإصلاحي ، ومن أمثلتهم الوزير مصطفي خزندار حيث أوحوا للباي أن هذا المعهـد سوف يخرّج بعد فترة وجيزة معارضين له ولسياساته من أبناء البلد الذين سوف ينشئون على الثقافة الأوربية ، لكن خير الدين كان محتاطاً لكل ذلك، فقد استشار في بداية أمره سراً نخبة من العلماء المهمين في البلد أمثال " أحمد بن خوجة ، والطاهر النفيري ، وعمر بن الشيخ ، ومحمد بيرم الخامس " ، الذين أعربوا عن موافقتـهم وتأييدهم له ، وبهذا التأييد قطعوا الطريق على الذين يريدون إفشال فكرة إنشاء هذا المعهد ، وهذا يظهر مدى أهمية هؤلاء العلماء في إنشاء المدرسة الصادقية .

فعمر بن الشيخ لم يكن دوره يقتصر علي التأييد فقط، بل كان منهمكاً في إعداد بـرامج المدرسـة الصادقية ،وذلك لخبرته السابقة، حيث كان عضواً في كثير من لجان الإصلاح التي شكلت سواء لتطوير التعليم بشكل عام ، أو في الإشراف على عملية تطوير التعليم في جامع الزيتونة [48] .

كما كان عمر بن الشيخ فيمن اختيروا من العلماء للمجالس القانونية، مثل أحمد بن أبي الضياف ، سـالم بوحاجب ، محمد الطيب النفيري ، غيرهم عند وضعها سنة 1860, وكان أيضاً عضواً في المجلس الأكبر ، وقد أظهر تفانياً وبراعة، في تطبيق وفهم القوانين كما أنه كان يولي كل وظيفة يتولاها قدرها من الاهتمام والرعاية [49] .

فقد أورد ابن أبي الضياف في كتابه " اتحاف أهل الزمان عندا حديثه عن بعض العلماء الذين لم يحضروا إلى اللجنة التي شكلت لصياغة وشرح وثيقة عهد الأمان ، ذكر منهم ، أحمد بن حسين باش مفتي المالكيـة ، ومحمد بن الخوجة باش مفتي الحنفية ؛ وغيرهم ممن تحججوا بأن منصبهم الشرعي لا يناسب مباشرتهم الأمـور السياسية [50] .

لكن أحمد بن ابي الضياف عندما يتحدث عن علماء آخرين أمثال عمر بن الشيخ ، وسالم بوحاجب ومحمد الطيب النفيري ، فقد امتدحهم، وأثنى على حماسهم في المشاركة بهذه اللجنة والإصلاحات بصـورة عامة .

---

48 - عبد العزيز بن يوسف, عمر بن الشيخ شهادة على عصر مضمول، تونس، الشركة التونسية للنشر، ط1 ،1999، ص85، 86 93

49 - محمد السنوسي , مسامرات الظريف ، ج4 ، ص 96

50 - احمد بن أبي الضياف , الاتحاف ، ج4 ، ص 274 ، 275 .

رغم أن وثيقة عهد الأمان(*) لم تطبيق كاملة خلال فترة العمل بها من سنة 1861 إلى قيام تمرد علي بن غذاهم سنة 1864 ، حيث أنه تم تطبيق بعض بنود هذه الوثيقة فقط والتي من ضمنها ما يخص الجانب القضائي ، كالمجلس الاعتيادي الذي كان عمر بن الشيخ رئيساً له ، وهو يوجد في أعلي الصرح القضائي ، ويضم في عضويته أثنا عشر فرداً هم أعضاء بدورهم في المجلس الأكبر مهمتهم النظر في المشاكل التي تحال إليهم من مجالس الضبطية، أو مجالس الجنايات، أو من الأهالي، وهذا كله يتم عرضه علي المجلس الأكبر الذي يتخذ بشأنه القرار النهائي.

كما كان عمر بن الشيخ علي دراية كافية بالأمور السياسية والإدارية، كما كان من أنصار الاصلاح والتحديث لمؤسسات الدولة؛ لذلك اختاره خير الدين، لكي يعاضده في مشاريعه الإصلاحية.

- محاسبة الوزير مصطفى خزندار:

بعد عزل مصطفي خزندار سنة 1873 قررت الدولة مصادرة ماله، ومحاسبته عن الثروة الطائلة التي اختلسها بطريقة غير شرعية (كأخذه عمولات من شركات أجنبية على تنفيذ مشاريع في البلاد، مثل مشروع ماء زغوان، وعن طريق الرشا التي كان يتقاضها ،وغير ذلك من الأمور التي يستغل فيها منصبه)) لذلك كونت له لجنة لمحاسبته وضمت كلاً من : -

(1) - علي باي ، (ولي العهد) رئيساً .

(2) - أحمد بن الخوجة ،(مفتي الحنفية) عضواً.

(3) - الطاهر النفيري ،(قاضي ا لمالكي)عضواً .

(4) - عمر بن الشيخ،(وكيل الدولة) عضوا .

(5) - محمد خزندار،(وزيراً) عضواً .

(6) - رشيد كاهية ،(عامل الكاف) عضواً .

(7) - الشيخ مصطفي رضوان، كاتب اللجنة.

(8) - المنجي خزندار بن الوزير مصطفى وكيلاً عن أبيه .

وانعقد مجلس المحكمة سنة 1873م، واستمرت المداولات فيه 28 يوماً ، والمحكمة معتمدة علي تقرير حكومي، يد ين مصطفى خزندار باختلاس 50 مليون فرنك الذي رفض هذه التهمة واتهم بها الوزير السابق(نسيم شمام) وهو الآخر كان متهماً باختلاس أموال من الدولة عندما كان وزيراً للمالية ، و فر بها إلى إيطاليا ؛ وقد تكفل بمتابعة قضيته في الخارج الجنرال حسين، والشيخ سالم بوحاجب .

(*) - وهي وثيقة تعتبر بمثابة الدستور عند التونسيين ، وتشمل على العديد من البنود تتلخص في حفظ الأموال، والأنفس ، والأعراض وتتحدث عن الحقوق السياسية للمواطنين .

أما الوزير خزندار فقد كانت التهمة ثابتة عليه و لم يجد معها الإنكار ، وعندما تيقن من ذلك طلب المصالحة مع الدولة ، وحل المسألة بطريقة ودية ، فكلفت الدولة وكيلاً عنها، وهو عمر بن الشيخ الذي استطاع بعد المداولات أن يحكم على مصطفي خزندار بدفع 25 مليون فرنك، خفضت بعد ذلك إلى عشرين مليون فرنك ورغم ذلك فإنه حاول المماطلة وإقناع عمر بن الشيخ بتخفيض المبلغ له أكثر من ذلك .

لكن عمر بن الشيخ أصر على موقفه، وبعد انتهاء المحكمة والحكم بتسديد عشرين مليون فرنك علي خزندار ، أصدر محمد الصادق باي أمراً سنة 1875 فتحولت بموجبه هذه الأموال المسددة لصالح المدرسة الصادقية .

وفى الحقيقة إن عمر بن الشيخ لم يكن عالماً من علماء الإسلام في تونس فقط، بل كان ضليعاً في أمور السياسة والقضاء والقانون، ويبدو ذلك من مساهماته في الحياة العلمية الحافلة بشغله المناصب المهمة في الدولة و مؤسساتها المختلفة.

وإذا قارنا مواقفه الإصلاحية بمواقف بعض العلماء الآخرين،أمثال محمود قابادو مثلاً فسوف نجد اختلافاً كبيراً بينهما، فبينما كان الأخير يتقرب من السلطة الحاكمة، وينشد لها الأشعار، ويتخذ المواقف السياسية التي يميل إليها الباي ووزرائه، نجد أن عمر بن الشيخ كان قريباً من رواد الإصلاح، وعلي رأسهم الوزير خير الدين، حيث كان يعاضده ويبدي حماساً كبيراً في الإصلاح، حتى انه تحمس ليدخل في اللجنة التي شكلت لمحاسبة الوزير مصطفي خزندار، مع ما يتخلل ذلك من خطورة إذ أن مصطفي خزندار لم يكن وزيراً في الدولة فقط، بل كان صهراً للباي، ورغم هذا فإن عمر بن الشيخ مع ذلك لم يتراجع عن مواقفه بل ألزم خزندار بدفع المال الذي اختلسه من الدولة .

وهكذا فإن مساهمات عمر بن الشيخ في الإصلاحات تركزت على وجه الخصوص في المشاركة في إصلاح أوضاع المؤسسة التعليمية، والذي تمثل في المساهمة في افتتاح المدرسة الصادقية 1875م و محاولة إصلاح أوضاع المؤسسة القضائية من خلال عمله في قضاء باردو كقاضٍ.

أما جانب التأليف ، فقد كان الشيخ مقلاً فيه، ربما لكثرة المناصب التي تولاها أولاً بانشغاله بالتدريس في جامع الزيتونة، ولكن علي كل حال فقد ألف بعضا من الرسائل العلمية في اللغة العربية والفقه الإسلامي، مثل رسالته في الفقه " الفوائد المهمة ، والدقائق اللطيفة الجمة توفي عمر بن الشيخ سنة 1911م ودفن في مقبرة الزلاج [51] .

5- **سالم بوحاجب** 1828 – 1924 :

هو سالم بن عمر بن سالم البنبلي، من ذرية الشيخ شبشوب ألمهذبي، والملقب بأبي حاجب، ولد سنة 1828 في قرية بنبلة من قرى الساحل التونسي ، وبعد أن بلغ سبع سنوات انتقل إلى مدينة تونس والتحق

51 - عبد العزيز بن يوسف ، عمر بن الشيخ تحفة على عصر مشمول ، جمعية صيقة مدينة بنزرت ، ط1 - 1999م ، ص 96 ، 98 ، 103- 105 .

بالكتاب حيث حفظ القرآن الكريم وفي سن الخامسة عشرة انظم للدراسة بجامع الزيتونة، وكان ذلك سنة 1842 ،حيث تزود بالعلوم الشرعية، واللغة العربية ،على يد أشهر علماء عصره، أمثال " الشيخ محمد الشنقيطي ؛ ومصطفى البارودي؛ وأحمد الطاهر الجربي ؛ وعبد الله الدراجي ؛ ومحمد السنفيري ؛ والشاذلي المؤدب .

وبعد تخرجه من جامع الزيتونة، أجازة شيوخه وعين مدرساً من الفئة الثانية، وفي سنة 1849 رقي إلى مدرس من الفئة الأولى [52] .

وقد كانت له علاقات متميزة مع العلماء أمثال شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع، الذي قربه منه و دعمه؛ وفتح له مكتبته الخاصة ، كما كان الشيخ سالم بوحاجب على علاقة وثيقة بالشيخ محمود قابادو الذي تأثر به من الناحية اللغوية، حيث كان محمود قابادو من ضمن نخبة العلماء التونسيين الذين عاصروا فترة الإصلاحات التي قام بها أحمد باي 1837.

أما طريقته في التدريس بجامع الزيتونة، فهي تنزع إلى البحث، والنقد ومحاولة التعمق في مقاصد العلوم الشرعية ، كما أنه كان من علماء الدين المتنورين الذين يدعون إلى العودة إلى مقاصد الشريعة، وتطبيقها على الأحوال الحاضرة، مع محاولة تخطيط مناهج التعليم بطريقة كفيلة بإعداد جيل يستطيع التفاؤل مع تطورات العصر الإصلاحية [53] .

ومن أهم الوظائف الأخرى التي شغلها عضويته في المجلس البلدي الذي أسس عام 1858م؛ وفي أثناء عمله بالمجلس البلدي تعرف على الجنرال حسين ، رئيس المجلس البلدي وأحد خريجي المدرسة الحربية ببادو و رائد من ورواد الإصلاح في البلاد ، حيث شارك الجنرال حسين في متابعة مشكلة نسيم شمامه(وزير المالية السابق) الذي اختلس أموالا من ميزانية الدولة التونسية،وهرب بها إلى ايطاليا عند ذلك عينت الدولة التونسية الجنرال حسين محامياً عنها أمام السلطات الايطالية ، وقد كان الشيخ سالم بو حاجب في هذه المهمة مساعداً ومستشاراً للجنرال حسين ، وفي سنة 1860 أصبح سالم بوحاجب عضواً بالمجلس الأكبر الذي استحدث بعد بداية الإصلاحات، وإعلان عهد الأمان 1857 وكان هذا المجلس بمثابة مجلس الوزراء [54] .

كما وقد شارك في لجان إصلاحية عديدة زمن وزارة خير الدين 1873 مثل عضويته في لجنة مراقبة المجالس ، وهي لجنة شكلت من عدد من العلماء لمتابعة سير عمل مختلف المجالس التي استحدثت بعد بدء تطبيق عهد الأمان 1861م ،وفي سنة 1905م عين مفتيا بتونس[55]كما عين إماما بجامع سبحان الله وهو جامع كبير قرب باب اسويقة وكان في نفس الوقت مدير المدرسة المستنصرية [56] .

52- محمد السنوسي ، مسامرات الظريف ، ج4 ،ص 99 – 102 .
53 - محمد الفاضل بن عاشور ، مرجع سابق ، ص 168 – 169 .
54 - حفناوي عمارية ، الصحافة والتجنيد الثقافي في تونس القرن 19 ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، ط1 ، دن ، ص114 – 117 .
55- الشيباني بلبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 36 .
56 - محمود شمام، أعلام من الزيتونة، تونس، منشورات المطبعة الثقافية، ج2، ط1، 2004م ص 29 – 30.

ومن الأعمال التي أداها للدولة خروجه عضواً في الجمعية التي عينتها المجالس القانونية لتفقد أحوال الرعية ومتابعة كيفية سير أحكام مجالس تلك الجهات، وكان خروج هذه الجمعية للتفقد سنة 1862م ، كما سافر في مأمورية هو وخير الدين 1871 لتحسين العلاقات بين محمد الصادق والدولة العثمانية [57]حيث نتج عن تلك الرحلة فرمان 1871 الذي ينص على أن تونس ولاية من ضمن ممتلكات الدولة العثمانية، ولكنها تحكم وراثياً من قبل الأسرة الحسينية، وقد كان لسالم بوحاجب ،و خير الدين دوراً كبيراً في صدور هذا الفرمان ، وكانت وجهة نظريهما تتلخص في أن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين، ويجب على البلاد التونسية آلا تنعزل عن الدولة العثمانية والعالم الاسلامى ، لأن ذلك ما تريده الدول الأوربية وخاصة فرنسا حتى يزداد نفوذها في تونس، ولا شك أن هذه النظرة السياسية المتقدمة عند سالم بوحاجب تدل علي مدى نضوج فكره السياسي [58] .

بعض أفكاره ومواقفه الإصلاحية :

لقد كان هذا الشيخ من أكثر رجال العلم في تونس وقوفاً مع الإصلاح ، إدراكاً منه أن إصلاح المجتمع هو عملية شاملة، تشمل مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، لذلك نراه يركز على الجوانب القريبة من مجال تخصصه، مثل الجوانب التعليمية والدينية و الفكرية والاجتماعية وكمثال علي إصلاحاته الاجتماعية محاولته محاربة ظاهرة السحر والشعوذة، وما يتصل بها من المحتالين والدجالين ؛ وما يتعلق بها من الذهاب للأولياء، والذبح عندهم وطلب الشفاء منهم مما ادخل الناس في عملية الشرك ، وجدير بالذكر أن ا لكثير من مشايخ تونس في تلك الفترة كانت لهم اعتقادات باطلة فيما يخص هذه الأمور ، وبالتالي تنادي بعض العلماء والمشايخ في تونس العاصمة لمحاربة هذه الظاهرة التي أفسدت العقيدة، وجعلت الناس يؤمنون بغيبيات وأشياء باطلة، يتعذر معها بث روح الإصلاح في البلاد لأنها تدخل الناس في عملية تواكل مقيت يصبح معها تخلف البلاد وضعفها قدراً مقدوراً لذلك قاوم سالم حاجب هذه الخرافات بكل الوسائل عن طريق خطبة الجمعة بجامع الزيتونة أو عن طريق دروسه أو شرحه للناس أمور دينهم، وصفاء ووضوح عقيدتهم .

كما كان له مجالس علم خاصة لا يحضرها غير العلماء فقط، حيث يلتقي مع غيره من العلماء أمثال الشيخ عمر بن الشيخ ، والشاذلي بن صالح والذي أصبح فيما بعد كبير أهل الشورى وغيرهم من علماء الدين الإسلامي كانوا يجتمعون في منزل سالم بو حاجب الذى أضحى كالنادى ، العلمي يتباحثون فيه أمور العلم الاسلامى، والثقافة ،ومسيرة الإصلاح في البلاد ، كما كان للشيخ مجلس أخر،وهو خاص جداً يقام في قصر الباي بضاحية سيدي أبي سعيد ، وفيه يجتمع أهل القصر مع الباي والأمراء وأبنائهم، ويلقي عليهم الشيخ

57 - محمد السنوسي ، مسامرات الظريف بحسن التعريف ، ص 104 . وأنظر ، ارنولد توين ، العلماء التونسيون ، ص 78 .
58 - حفناوي عمايرية ، الصحافة وتحديد الثقافة ، ص 115 – 117 .

محاضرة دينية، يختار موضوعها بعناية، مما جعل هذا الشيخ بحق من كبار المصلحين الدينين والاجتماعيين في تونس ، وهو أيضاً يسعى إلى صقل الفكر ويحذر من الجمود والتخلف الفكرى و الحضاري [59] .

وقد كان لسالم بو حاجب الكثير من الخطب ذات المغزى السياسي والتي تدعو إلى نبذ الحكم الفردي المطلق، و وله أيضاً بعض الشعر الذي كان ينشره في الصحف، مثل جريدة الجوائب ، غير أن من أهم أدوار الشيخ سالم بو حاجب سوف يبرز بعد خروج خير الدين من الوزارة 1877م؛ وانفراط عقد أنصار الإصلاح، وضعف شوكتهم خاصة بعد مغادرة بيرم الخامس إلى مصر، وخير الدين إلى تركيا ، وتفرق بقية رجال الإصلاح المتأخرين أمثال الجنرال حسين ، ورستم ؛ والعربي الزروقي ،ومحمد السنوسي ، وغيرهم حتى أنه لم يبقَ من رجال الإصلاح في تونس وله وزن سوى الشيخ سالم بو حاجب؛ الذي بقي متمتعاً بنفوذه الديني ،والأدبي على الشبيبة المثقفة وبذلك أصبح هو زعيم المصلحين والتفت حوله ثلة قليلة من شباب الإصلاح التي انضمت فيما بعد إلى حركة " العروة الوثقى " ومقرها في باريس ويرأسها الشيخ محمد عبده ، وجمال الدين الأفغاني [60] .

وقد مدح الشيخ سالم بو حاجب خير الدين وإصلاحاته فقال :

ولاسيما تدبير مـــا عن نفعـــه ❁❁❁ وما يفتدى خوف الأنام له أمنا .

وحفـــظ حقوق أوجبَ الدينُ حفظها ❁❁❁ وإنصاف مظلوم أتى يشتكي الغُبنا.

وقال وهو يشيد بالتنظيمات والإصلاحات الاقتصادية :

وإذا الصدر قد وفي الصدارة حقها ❁❁❁ من النصح والتسديد أعظم به ركنا .

ويحصل بالتنظيم ما ليس حاصلاً ❁❁❁ بكثرة أعوان ولا شدة إلا عنا .

وقد مدح الدولة العثمانية فقال :

تساعدني فيه القوافي وإنما ❁❁❁ رأيتَ شيوعا الفخر عن نشره أغنى .

ولكـــن ممنونية الوطن اقتضت ❁❁❁ تعاطي شكراً لا يزال لكم دينا.

فتونس لاقت منكم ما تعودت ❁❁❁ من الدولة العليا في سالفٍ إلا هنا.

ولا شك أننا إذا فهمنا القصيدة، فسوف نستنتج منها بعض أرائه مثل معارضته بشدة تقارب تونس مع الدول الأوربية، وخاصة فرنسا, وقد استغل في سنة 1871 هزيمة فرنسا أمام بروسيا ووجوده هو في الأستانة, ليبوح بما في قلبه من حب للدولة العلية من خلال تحدثه مع الصدر الأعظم في حديث خاص، ثم مقابلته للسلطان العثماني هو وخير الدين حيث أكدا للسلطان أن تونس باقية على عهدها الأول كجزء من

59- محمود شمام، أعلام من الزيتونة، ج2، ص 27 – 18 .

60- محمد الفاضل بن عاشور ، أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي ، ص 170 – 171 .

الأمبراطوية العثمانية وان كانت تحكم وراثيا من قبل الأسرة الحسينية، وهذا يظهر مدى حرص سالم بو حاجب على وحدة الأمة الإسلامية، حتى تستطيع مواجهات التحديات.

كما أنه لم يكن مؤيداً للاقتباس من الحضارة الغربية بكل ما فيها؛ لأنه كان يرى أن ذلك يهدد العقيدة الإسلامية، إلا أنه مع ذلك اعتقد بضرورة إصلاح أوضاع المؤسسة التعليمية والاقتصادية والعسكرية، وإن تطلب ذلك الاقتباس من الغرب بعض فنونه ومعارفه لأن الإسلام دين العلم ولا يعارض التقدم أواخذ ا من الغرب ما يفيد وبطبيعة الحال فإن ذلك الإصلاح لم يكن ليتم في ظل وجود حكم الفرد المطلق، وإن التقدم الذي أحدثته الدول الأوروبية في مختلف المجالات كالهندسة والكيمياء،والفيزياء، واختراع العربات والقطارات البخارية، وشق الطرق، كل ذلك لم يتأت إلا بوجود الشورى ، وتقييد الحكم الفردي المطلق، وإفساح مجال أكبر للشعب للمشاركة في السلطة، وإبداء رأيه [61] .

أما مؤلفاته،فإنه كان مقلا فيها، وقد استفاد من الصحافة في نشر أشعاره وأفكاره الإصلاحية؛ مثل جريدة الرائد، " التونسي، والجوائب، والحاضرة" التي ساعد في تأسيسها سنة 1888م كما أنه يعتبر من مؤسسي المدرسة الخلدونية 1896م، وليس لهذا العالم الجليل من إنتاج علمي سوى ديوان شعري، وكتاب جمع فيه بعض خطبه .

ومن الملاحظ على بعض العلماء الذين ساهموا في الإصلاحات أن بعضهم اقتصرت مساهماته على التأييد، دون الدخول أو الانضمام إلى أي لجنة من لجان الإصلاح، وأما البعض الآخر، مثل الشيخ سالم بوحاجب، ومحمود قابادو،وغيرهم فاءن دورهم ومساهمتهم في الإصلاح تمت عن طريق التأييد المعنوي ، وإلقاء الشعر، أو الخطب، والوعظ والإرشاد،ونصح الناس لتقبل الإصلاحات، وأنها لا تخالف الشرع، ويجب عليهم التعامل معها ، وهؤلاء العلماء رغم عدم تقليدهم مناصب حساسة في الإصلاحات إلا أن دورهم التحريضي والتثقيفي لا يستهان به، لما لرجل الدين من أهمية روحية في المجتمع التونسي،توفي الشيخ سالم بوحاجب سنة 1927م ودفن بتونس [62] .

6- محمد بيرم الخامس :

هو محمد بن مصطفي بن محمد الثالث بن محمد الثاني بن محمد الأول بن حسين ا بن أحمد بن محمد بن حسين بن بيرم ، ولد عام 1840 حفظ القرآن الكريم في صغره ، وبعد أن شب التحق للدراسة بجامع الزيتونة ، تدرج بيرم الخامس في تعليمه بالزيتونة حتى تخرج منه [63] .

تلقى العلم علي يد علماء أفذاذ أشهرهم (أحمد بيرم ، والشيخ محمد معاوية ،و الطاهر بن عاشور ؛ والشاذلي ا بن صالح ،ومحمد الشاهد؛ والشيخ علي العفيف ، ومحمود قابادو) حيث تحصل من هؤلاء على

61- حفناوي عمايرية ، الصحافة وتجديد الثقافة ، ص 116 ، 117 ، 120 .
62- ارنولد هرين ، العلماء التونسيون ، ص 345 .
63- محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار ، تونس ، بيت الحكمة ، جـ1 ، ط2 1999م ، ص 85 .

ثقافة دينية ولغوية واسعة [64] وفي سنة1861 عين مدرسا بجامع الزيتونة من الفئة الثانية، كما عين في نفس الوقت مدرساً بالمدرسة العنقية ، وفي سنة 1867م رقي إلى مدرس من الفئة الأولي بجامع الزيتونة .

وبيرم الخامس علاوة علي كونه أحد علماء الزيتونة المشهورين فهو يعد أيضاً من المؤرخين المشهورين في تونس، حيث أن بيرم الخامس توج حبه للتاريخ بتأليف العديد من الكتب والرسائل التاريخية التي من أشهرها(كتاب صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار) الذي ضمنه خلاصة أسفاره ورحلاته حول العالم ، وتحدث فيه عن تونس, وخاصة فترة الإصلاحات بصفته شاهداً على تلك الحقبة ، كما أنه كان ميالاً لمتابعة الأحداث السياسية في العالم .

فكان يتابع تلك الأحداث عن طريق الصحف التونسية, وبعض الصحف العربية والأجنبية التي تصل إلى تونس مثل الرائد ، والجوائب ، والحاضرة ،وبرجيس باريس ،و عطارد [65] .

- الواقع الفكري والتعليمي في عهد بيرم الخامس :

في الحقيقة إن الأوضاع الفكرية، والاجتماعية، وحتى السياسية في أواخر القرن الثامن عشر ، أي قبل الاحتكاك المباشر بالغرب اثر حملة نابليون على مصر 1798 قد وصلت إلى درجة كبيرة من الانحطاط والتخلف، وذلك بسبب تفشي الجهل، وانتشار الأمية بين الناس في مختلف أقطار المسلمين وتعلقهم بالأوهام والخرافات ، أما العلوم العصرية فلم يكن يدرس منها في الزيتونة إلا القليل مثل مبادئ الحساب البسيطة التي يستفاد منها في معرفة المواريث ، أو في دراسة علم الفلك الذي يستدل به على أوقات الصلاة والمناسبات الدينية ، وكان التعليم مجرد عملية حشو لأدمغة الطلبة بمعلومات دينية ولغوية حسب الطريقة القديمة، دون تعليمهم طريقة التفكير، والتحليل الصحيحة ، وهذا الأمر لم يكن مقصوراً على المؤسسات التعليمية والدينية في تونس، بل كان شائعاً حتى في أقطار العالم الإسلامي الأخرى مثل الأزهر في مصر والذي يقول عنه بيرم الخامس : انه لم ير من بين مدرسيه من يدرس شيئاً من العلوم الأخرى الضرورية، مثل الحساب، والطبيعة، والهندسة ، أو الجغرافيا، بل إن كثيرا من نجبائهم يعجز عن انجاز عملية حسابية بسيطة ، على حد قول بيرم الخامس .

أما التعليم في تونس، فقد أشار بيرم الخامس إلى ضعف مستواه ، بحيث أن الكتاتيب وهي المرحلة الأولي قبل دخول الطالب إلى جامع الزيتونة، تعاني من تخلفها وضعف الهيئة المشرفة عليها، إذ يمكن للتلميذ أن تستمر دراسته فيها عشرة سنوات ولا يحصل منها حتى علي قراءة وكتابة مناسبة.

واستمر هذا الأمر إلى أن جاء عهد المشير أحمد باي 1837و الذي بدأت في عهده الإصلاحات في مختلف هياكل الدوله،التي من بينها الجانب التعليمي الذي اهتم به حيث سن القوانين المناسبة له ورغم هذا

---

64 - فتحي القاسمي ، محمد بيرم الخامس حياته وفكره الإصلاحي ، تونس ، بيت الحكمة ، ط1 ، 1990م ص118 -119-120.
65 - محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ، ج1 ، ص 116 .

فلم يشهد التعليم في الزيتونة تغيراً أو تحديثاً جذريا، يواكب التطور الحاصل في العالم ، حيث ظل محتوى المناهج التقليدي كما يعد الطلبة لممارسة الوظائف الدينية والشرعية فقط [66] .

ومن الوظائف التي تقلدها بيرم الخامس إدارة المدرسة العنقية التي زارها الباي محمد الصادق كتشجيع له، بعد ذلك عين 1861 مدرساً من الفئة الثانية بجامع الزيتونة، ثم رقي إلى الفئة الأولى سنة 1867 ، و أنضم بعد ذلك إلى إصلاحات الوزير خير الدين الذي أو كل إليه مهمة رئاسة وتنظيم شؤون الأوقاف 1874م؛ وقد قبل محمد بيرم الخامس هذه الوظيفة بعد ضغوط كبيرة من أصدقائه العلماء، ومع ذلك لم ينفرد بأمر إدارة الأوقاف وحده، بل أشرك معه مجلساً مؤلفاً من ثلاثة أعضاء : أحدهم من رجال الإدارة والآخران من الأعيان والتجار ، كما قسم الأوقاف إلى قسمين: أهلية، وهي الموقوفة علي ذرية الواقف، أو قرابته ، والثانية الأوقاف الخاصة بأعمال البر والإحسان، كبناء الجوامع، والمدارس، وأضرحة الأولياء والصالحين، أو الموقوفة لطلبة العلم، وجعل لكل قسم منها وكيلا خاصا بها، يباشر العمل فيها تحت إشرافه الخاص [67] .

كما كان من بين العلماء الذين أسهموا في تأسيس المدرسة الصادقية 1875 والذين كان من بينهم الشيخ أحمد بن الخوجة ، ومحمد الطاهر النفير ، ومصطفى رضوان وأحمد الورتاني وبيرم الخامس الذي كان من أوائل العاملين بها، والمشجعين لها [68] .

ومن مهامه الإصلاحية الأخرى استلامه إدارة المطبعة الحكومية 1875 ؛ حيث حاول تنظيمها، وإصلاح شأنها، وترتيب عملية إصدار الصحف بها، مثل جديد " الرائد " واستعان بذوي الخبرة للمساعدة في إخراج الصحف والمطبوعات على الوجه المطلوب ولذا طلب مساعدة بعض المتخصصين في هذا المجال أمثال الشيخ حمزة فتح الله المصري ،و محمد السنوسي ، وغيرهم .

ومن مساهماته الإصلاحية الأخرى في مجال التعليم قيامه بتنظيم " المكتبة " بجامع الزيتونة حيث قام بذلك أحسن قيام، وعلي الطريقة الحديثة، مما سهل للعلماء وطلبة العلم الاستفادة منها ، كما أن مساهماته لم تقتصر علي مجال التعليم فقط،حيث أوكل إليه الباي محمد الصادق مهمة إصلاح أوضاع المستشفي ألصادقي علي النحو الحديث، أي كما في أوربا من إتقان واهتمام ونظافة وتنظيم، بحيث يكون كل قسم علي حدة وقد استعان في تنفيذ ذلك بمجموعة من الأطباء والمختصين أمثال الدكتور " ماسكرو" طبيب القصر وقد اثني الباي الصادق ووزيره الأول مصطفي بن إسماعيل علي عمل بيرم الخامس لما كان فيه من إتقان وإخلاص [69] وفي سنة 1879 سافر إلى فرنسا في مهمة رسمية من قبل الوزير مصطفي بن إسماعيل،لكي يطلب من كبار الدولة الفرنسيين، وخاصة السيد(غامبيتا) رئيس مجلس النواب أن يتدخلوا، ويلجموا قنصلهم ويمنعوه من التدخل في

---

66 - علي الطوالي ، الدين والدولة والمجتمع في مرافق وآثار محمد بيرم الخامس ،دار الطليعة الجديدة ، دمشق . ط1, 2003, ص25, 27 .
67- علي الشنوفي ، ترجمة محمد بيرم الخامس في صفوة الاعتبار ، بيت الحكمة ، تونس ، ط1 1989م ، ص 71 ، 73 ، 76 ، 77
68- أحمد عبد السلام ، المدرسة الصادقية والصادقيون ، بيت الحكمة ،تونس ط1 ، 1994 ص 10 – 12 .
69- محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ، ج1 ، ص 129 .

شؤون تونس الداخلية؛والكف عن تعكير جو العلاقات الفرنسية التونسية بإشاعته لأخبار مغلوطة ؛ ويطلب منهم تعويضه بقنصل أخر [70] .

لمحة عن بعض مواقفه السياسية :

عبر محمد بيرم الخامس عن أغلب مواقفه السياسية في كتابه(صفوة الاعتبار) و في كتاباته ورسائله الأخرى ، حيث كان ينتقد الأوضاع السياسية في القطر التونسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو الذي كان شاهداً علي هشاشة وفساد الحكم إذ كانت آراؤه السياسية تنطلق من أن تقدم المجتمعات ؛لا يقوم إلا علي الاهتمام بالعلم والعدل ، فالتقدم العلمي هو الطريق الوحيد إلى محو الجهل في المجتمع ونشر العلم بمختلف أنواعه،حتى يقضي علي التخلف والركود، ذلك أن المعرفة سلاح يغلب قوة الحديد والنار أما الحكم العادل والسياسية الرشيدة يؤديان إلى الأمان والرخاء .

ويقول بيرم الخامس في كتابة صفوة الاعتبار " لا خفاء إن امتداد الثروة مبني على كل من العدل والعلم, فعلي قدر ارتقاء ذلك تنمو الثروة " ويمكن معرفة توجه بيرم السياسي أنطلاقاً من اعتقاده بأن " تونس لا تستقيم بدون تنظيمات " الإصلاحات وذلك لأنها هي الوحيدة القادرة على الحد من تسلط الحاكم ، وهذا ما جعله يستبشر، ويبادر إلى تأيد التنظيمات التي دعا لها محمد باي 1855 ثم إصلاحات محمد الصادق باي 1859م ، كما أنه بادر إلى تأييد الخطوات السياسية والإصلاحات التي قام بها خير الدين

وكثيراً ما كان محمد بيرم الخامس يجهر بمواقفه السياسية أمام الوزراء، وحتى أمام الباي الصادق،وهو في ذلك يحاول أن يكون من الناصحين للباي خاصة في أمور، مثل سياسة التبذير والإسراف عند الباى لميزانية الدولة ، أو معارضته للحكم الفردي المطلق عند الباي

لكن المحيطين بالباي وبعض وزرائه أمثال مصطفى خزندار ، ومصطفى بن إسماعيل الوزير الأول ، الذى كان يكره بيرم الخامس، ويحيك ضده المؤامرات بسبب جرأته في عرض مواقفه، وعدم خوفه، وتزلفه للباي ووزرائه، مثل موقفه من تمرد بن غذاهم 1864، حيث رأي أن سياسة الباي وزيادة الضرائب، هي التي أدت إلى اندلاع التمرد ، كما أنه اعترض على سياسة البطش والتنكيل التي قام بها الباي بعد هزيمة المتمردين، وهذا ما جعله يقابل الباي محمد الصادق ويصرح له بموقفه السياسي.

حيث قال له : إنا نطلب الحرية التي قال سيدنا انه لا يعطيها لنا غيره [71] فقال له الباي : لمن أعطي الحرية ؟ للتجار والحدادين أم لك أو لهذا ؟ " فإن التجار والحدادين إذا أعطيناهم الحرية أساؤوا التصرف بها و لم تبق لنا معهما راحة " فقال له بيرم الخامس : إن الحرية التي يعطيها سيدنا للحداد ين والتجار تصير هما مثلي أنا؛ومثل هذ وأشار إلى أحد الحاضرين في المجلس [72] .

70- علي الشنوفي ، ص 98 . ج

71- فتحي القاسي ، محمد بيرم الخامس ، ص 119 – 122 .

72- محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ، ج2 ، ص 136 .

وقد سببت هذه المواقف وغيرها لبيرم الخامس الكثير من المشاكل مع أصحاب السلطة في البلاد ، لكن الشيخ ظل شديد الإيمان بمعتقداته يحب العدل، ويمقت الاستبداد ولا يرى بدا من تطبيق الإصلاحات في البلاد [73] .

وإذا أجرين مقارنة بين بيرم الخامس، وبعض العلماء الآخرين، أمثال الشيخ أحمد بن أبي الضياف ، وإبراهيم الرياحي، فسوف نجد هناك اتفاقاً كبيرا بينهم في التفكير،وضرورة إحداث إصلاحات جوهرية في مؤسسات الدولة، ومختلف مرافقها ومحاربة الظلم والفساد، لكن الاختلاف يكمن في الأسلوب وفي طريقة التعبير، حيث كان أبن الضياف مقرباً من السلطة في فترات كثيرة ، وكاتب سر الباي، ولكنه مع ذلك ظل يحاول إيصال أفكاره الإصلاحية بطريقة لا تخلو من الذكاء، وعدم التصريح المباشر، كما كان أسلوبه يقوم على تشجيع الباي لتبني الإصلاح، وإظهار فوائده للدولة، ومساعدة الباي على تنفيذ ما يستطيع منها وبذلك كسب محبة الباي أحمد الذي عينه كاتب سره الخاص .

أما بيرم الخامس فقد كان متحمساً كثيراً لأفكاره الاصلاحيه بدرجة لا تخلو من الاستفزاز للباي ووزرائه، وهذا ما وسع شقة الخلاف بينه وبين رجال الدولة الذين ظلوا يعملون علي إبعاده عن التدخل في الأمور السياسية والإصلاحية .

وفي الحقيقة أن أسلوب بيرم الخامس يشبه إلى حد ما أسلوب الشيخ الكبير إبراهيم الرياحي 1766 – 1852م ،الذي كان من أكثر العلماء تأييداً ومشاركة في إصلاحات أحمد باي 1837م كما كان كثيراً ما يراجع الباي، ويدافع عن الناس المظلومين من أبناء البلاد خاصة، ضد إجحاف وظلم جباية الضرائب والملتزمين ؛ وأحياناً كانت انتقاداته قاسية ولكن ما كان يشفع له تقدمه في السن وسابق خدمة للدولة ومكانته العلمية ونسبه ومنصبه كمفتي للمالكية في البلاد .

ومن المسائل الاجتماعية الأخرى التي ركز عليها محاربته الرق ومطالبته بإلغائه، وقد كان رأيه فيه أن هذه الأمر لم يعد موضوعاً فقهيا فقط، بل أصبح مرتبطاً بمدى حضارة الدول من عدمها وبالتالي رأى وجوب إلغاء الرق نهائياً، وعدم التلكؤ في هذا الأمر ، ورغم أن الرق ألغي رسمياً في البلاد سنة 1846 زمن أحمد باي إلا أن بعضه ظل مستمراً ولو في الخفاء .

ولقد زار بيرم الخامس العديد من دول أوربا، واطلع على سير الحياة فيها ، وأعجب بنظامها السياسية، والطريقة الديمقراطية التي تحكم بها تلك البلدان: كما أعجب بازدهار الحياة الثقافية والعلمية هناك، لدرجة انه الحق أبنه بإحدى مدارس " جنيف " ، كما أنه لم يغفل الإشارة إلى دور الصحف، وما لها من تأثير كبير في نشر المعارف والآراء السياسية والمعلومات العلمية، وأوضاع التجارة في مختلف بلدان العالم ، وأعجب

73- فتحي القاسمي ، محمد بيرم الخامس ، ص 123 – 124 .

كذلك بدور النشر في أوربا وذلك لأن الصحف وحدها لا تكفي لنشر المعلومة وتقدم الأمم ، لذا يـــرى أن عملية طبع الكتب بكثرة وبأثمان رخيصة،تؤدي إلى نشر المعرفة، وجعلها في متناول الجميع .

كما لم يفت بيرم الخامس وهو في " توربنوا " الإيطالية أن يجري مقارنة بين إقبال الناس على اقتنـــاء الكتب، والمطالعة في إيطاليا، وما هو سائد في تونس وخلص إلى أن الإقبال علي القراءة في تـــونس والبلـــدان الإسلامية هو أقل بكثير مما هو سائد في أوربا ، ومن الأشياء التي استرعت اهتمامه في أوربا وضع المرأة، حيث أعجب بأناقتها، وحسن أسلوبها، وتعليمها وغير ذلك من أسباب التقدم عند المرأة الغربية، لكنه لم يصـــل إلى مرحلة المناداة باقتباس تلك العادات وتطبيقها على المرأة التونسية، وذلك لأنه ينطلق من خلفية دينية زيتونيـــة، تدعو إلى التمسك بمبادئ الإسلام، وهو في هذا لا يرى ضرورة لتعلم المرأة أكثر من أمور دينها

وهو يتطابق في ذلك مع ابن أبي الضياف [74] وفي الواقع لقد لعبت فكرة التنظيمات والإصـــلاحات عند بيرم الخامس دور الإطار النظري والفكري الذي يوجه الفعل الإصلاحي نحو إعادة تحديث أجهزة الإدارة والحكم في البلاد،غير أن بـــيـــرم لـــم يـــرى الخطر القادم للبلاد الإسلامية متمثلا في التهديـــد العســـكري للقوى الأوربية فحسب ، وإنما أدرك خطر الغزو الحضاري، وأنماط السلوك القادمـــة مـــن الغـــرب الأوربي، والزاحفة بقوة على بلاد المسلمين ، لذلك على الذين يرغبون في المحافظة على وجودهم وإنقاذ حضارتهم من الضياع الاتجاه نحو الغرب، والاقتباس منه بمقدار ما يفيد، ويناسب المجتمع ومؤسساته ، مع الحفاظ فضـــه علـــى التراث الأسلامي [75] .

- أهم مؤلفات بيرم الخامس :

من أهم مؤلفاته عدد من الرسائل ذات طابع ديني، مثل (رسالة في جواز إرسال شعر الرأس ، الروضة السنية في الفتاوى البيرمية،وهي علي المذهب الحنفي ، شرح باب في صحيح البخاري بعنوان بـــاب ترجمـــة الحكام، ورسالة أحكام الأشراف أل الرسول صلي الله عليه وسلم ، التحقيق في مسألة الرقيق ، وملاحظـــات سياسية عن التنظيمات اللازمة للدولة العلية [76] .

لكن أهم أنجاز علمي قام به علي الإطلاق هو تأليفه كتاب " صفوة الاعتبار بمســـتودع الأمصـــار والأقطار " حيث بدأ بيرم يفكر في تأليف كتابه منذ أن سافر لأول مرة إلى أوروبا 1876م،وبـــدأ يســـجل ملاحظاته ومشاهداته وتأملاته في أسباب تقدم و تفوق أوروبا على العالم الإسلامي ،كل ذلك بروح النقـــد والبحث عما يفيد البلاد خاصة، وهي تمر بفترة الإصلاحات ، لكن بيرم لم يؤلف كتابه مرة واحدة، وذلـــك بسبب مشاغله السياسية والاجتماعية، وحالته الصحية في بعض الأوقات، وهكذا فقد كان يفرغ نفســـه في أوقات معينة ويكتب فيها، مثل ما فعل عندما أقام في الآستانة حوالي ثمانية عشر شهراً تفرغ فيها للكتابة [77] .

74- علي العزيزي ، محمد بيرم الخامس بين الشرق والغرب من خلال صفوة الاعتبار ، المجلة الصادقية ، تونس ، سلسلة جديدة ، العدد 6 ، 1997م . ص 70 – 72 .
75- علي عبد العزيز ، ص 72 .
76- فتحي القاسمي ، محمد الخامس حياته وفكرة الإصلاحي ، ص 89 – 93
77- علي الصولي ، الدين والدولة والمجتمع في مواقف وآثار بيرم الخامس ، ص 34- 38 .

وفي حقيقة الأمر فقد دفع محمد بيرم الخامس ثمناً باهظاً جراء مواقفه الواضحة والصريحة؛ والثابتة على منهج التحديث والإصلاح حيث أزدادت مضايقات السلطة له وخاصة من قبل الوزير مصطفى بن إسماعيل الوزير الأول ،ومصطفى خزندار و اللذين أوغرا صدر الباي محمد الصادق عليه، مما دفع بيرم الخامس إزاء أزدياد الضغوط عليه وخوفه على حياته أن يسافر إلى تركيا 1880م ثم إلى مصر، حيث استقر بها نهائياً عند الخديوي توفيق الذي أكرمه، وقدم له كل التسهيلات و عينه قاضياً في المحكمة الابتدائية بمصر ، و عضواً في اللجنة التي شكلت للنظر في تعميم المحاكم الأهلية بالوجه القبلي ،كما أصدر جريدة في مصر 1885م باسم " الإعلام "، توفي الشيخ محمد بيرم الخامس بمدينة حلوان بمصر 18 ديسمبر 1889م [78] .

7- محمد الشاهد:

هو محمد بن محمد بن عثمان الكناني بن عمر بن سلامة الشاهد ولد بتونس 1806 [79]" تربى في كنف والده الذي أولاه الرعاية والاهتمام وأدخله إلى الكتاب، ليحفظ القرآن الكريم و يتعلم الكتابة ، وبعد أن بلغ مبلغ الشباب التحق للدراسة بجامع الزيتونة، حيث تتلمذ على يد علماء أفاضل من أمثالهم الشيخ محمد المشاط الذي درس عليه بعض المواد، مثل الأحكام والتجويد ، أما الشيخ خالد علي، فقد درس عليه الآجرومية، كما درس على عدد من المشايخ الآخرين كمحمد الخضار، والقاضي علي الخزرجية والشيخ أحمد زروق، ومحمد بن معاوية، والشيخ محمد بن الخوجة، وإسماعيل التميمي [80]

وقد أظهر تفوقاً وظهرت عليه علامات النجابة، وبعد إجازته من مشايخه عُين عدلا،أي وظيفة(شهود العدول)سنة 1830 ، ثم كان واحداً من بين الخمسة عشر مدرساً مالكياً الأوائل ، الذين وظفهم المشير أحمد باي 1842 للتدريس بجامع الزيتونة ، وبمرتب ثابت ، وكانت هذه من بدايات الإصلاحات التعليمية، التي قام بها أحمد باي منها إزالة الفوارق بين علماء المذاهب المالكية والحنفية [81] .

كما اختير محمد الشاهد ليكون أمام جامع " الهواء " 1852 ، وأيضاً مدرساً بالمدرسة التوفيقية 1861 ثم لم يلبث أن عين مفتياً للمالكيين 1862 ، ونائبا لرئيس المجلس ألتحقيقي، وذلك بعد أن جرى تطبيق بنود وثيقة عهد الأمان ، حيث استمر في هذا المنصب حتى وفاته .

وهو عالم جليل استطاع أن يوفق بين جميع وظائفه، ويقوم بها على الوجه الأكمل ، وكان يلقي بعض الدروس في المدرسة الشماعية، حيث يحضر دروسه عدد كبير من الطلاب ، وبينهم بعض الأعيان والعلماء ، وهو عالم متواضع بعيد عن التكبر، والعجب بالنفس ، ومن مؤيدي الإصلاح والمساهمين في لجانه المختلفة، سواء التي خصصت لتنظيم التعليم الزيتوني ، أو في لجنة إنشاء المدرسة الصادقية [82]حيث عينه المشير

78- علي الشنوفي ، محمد بيرم الخامس ، ص 142 – 143 ، 171 ، 173

79- ارنولد فرين ، العلماء التونسيون ، ص 360 .

80- عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج2 ، ص 287 .

81- ارنولد فرين ، ص 360 .

82- محمد السنوسي ، ج2 – 3 ، ص 280 – 281 .

الثالث محمد الصادق باي 1861 كاهية لمجلس التحقيق في الأحكام العرفية ، له بعض المؤلفات في الفقه، وعدد من الرسائل الأدبية، توفي هذا العالم الجليل سنة 1894 [83] .

8- الشاذلي بن صالح :

هو محمد الشاذلي بن عثمان بن صالح بن أحمد الجبالي، ولد بتونس سنة 1807، وتربي ونشأ فيها، التحق منذ صغره، بأحد كتاتيب العاصمة تونس، حيث حفظ القرآن الكريم، وتعلم فيه القراءة والكتابة، ثم بعد ذلك التحق بجامع الزيتونة [84] .

فتعلم فيه علي يد علماء أجلاء، أمثال محمد المشاط الذي درس عليه مبادئ النحو ، وألفية ابن مالك ،كما درس على، يد الشيخ إبراهيم الرياحي بعض المواد الفقهية، مثل تفسير القاضي البيضاوي ، وكذلك درس علي يد الشيخ محمد بيرم الثالث ؛ والشيخ فرج التميمي ؛ ومحمد بن ملوكه ، ومحمد بن الخوجة ، وغيرهم من العلماء بجامع الزيتونة .

وبعد إجازة مشايخه له تصدر للتدريس بجامع الزيتونة سنة 1836، حيث عين مدرساً من الفئة الثانية؛ ثم في سنة 1842 ، تم تعينيه من مدرسي الفئة الأولي ، بعد استحداث إصلاحات أحمد باي التعليمية.

وفي سنة 1845 عينه أحمد باي قاضياً بالمحلة ، وكانت له علاقات وطيدة مع محمد باي ولي العهد، حيث كان يسافر معه في المحلة ويحظي بكل إنعامه واحترامه، وهذا يدل على مدى علاقته بمحمد باي؛ وبالتالي بالسلطة ، ثم بعد ذلك قدمه المشير أحمد باي لوظيفة قضاء باردو سنة 1850 فأحسن القيام بها، كما كان هذا حالة مع بقية الوظائف التي أسندت إليه، حيث كان متفانياً في عمله ومجتهداً فيه، ومنظماً إلى كل الإصلاحات منذ بدايتها في 1837 وحتى في زمن وزارة خير الدين سنة 1873 فقد درس بالمدرسة الحربية " بباردو " مبادئ النحو والفقه ، ثم عينه محمد الصادق باي مفتيا مالكياً رابعا سنة 1860 ، ثم تدرج في منصب الفتوى بسبب موت المفتيين الذين سبقاه (المفتي محمد ألبنا) ، و(الطاهر بن عاشور) ، إلى أن وصل إلى رئاسة المفتين سنة1873 ،كما أنه عين نائبا لإمام جامع الزيتونة 1883 وعرف عنه أنه من أتباع الطريقة الشاذلية [85] .

وقد شارك في مختلف جوانب الإصلاحات، إلا أن أهم مجال ساهم فيه، هو مجال القضاء، حيث كان من ضمن اللجنة التي شكلت بهدف تنظيم دور المحاكم الشرعية بالعاصمة وخارجها، وقد صدر الأمر في بدء أعمال اللجنة في 1876 حيث كان محمد الشاذلي أحد أعضاء تلك اللجنة الفاعلين ؛ كما كان من بين العلماء المشاركين في مجلس الشورى, الذي كان في عهد الوزير خير الدين سنة 1873 .

---

83 - عمر بن سالم ، ج2 ، ص 287 .
84- عمر بن سالم ، ديوان قالادو ، ج2 ، ص 231 .
85- محمد المنوبي ، مذكرات الظريف، ج2، ص 272 – 274.

أما مؤلفاته فله عدد من الرسائل الفقهية والفتاوى على مذهب الإمام مالك، كما أن له العديد من النثر والشعر [86] ، توفي هذا العالم سنة 1890 بعد أن انفق عمرة كله في العلم، وتعليمه، والمساعدة في الإصلاحات ما أمكنه ذلك [87] .

9- الشيخ الطيب بن سلامة :

أدخله أبوه الكتاب منذ صغره، وبعد حفظه القرآن الكريم، التحق للدراسة بجامع الزيتونة, حيث تعلم على يد علماء أجلاء، أمثال إبراهيم الرياحي وغيره، وبعد أن أجازه مشايخه في جامع الزيتونة تصدر للتدريس به، كما عين في وظيفة(الشهود العدول) وهي وظيفة ذات ثقل اجتماعي في الحياة التونسية، حيث كان الشاهد العدل هو أقرب شخص يقصده الناس لكتابة أو قراءة الوثائق الرسمية وغير الرسمية، فإذا رغب شخص في إتمام عقد زواج، أو طلاق، أو تقسيم إرث ، أو عقد صفقة، كان يتوجه إلى الشاهد العدل كي ينجز له الوثائق اللازمة ويوقع عليها، كما كانت هذه الوثائق كثيراًما تقتضي توقيع القاضي عليها أيضا [88] .

ثم تولى منصب قضاء المحلة، فقام بأعباء هذه الوظيفة أحسن قيام: وكان مثالا للقاضي العادل والناجح ؛ وقد سمح هذا ا لمنصبه بأن يحتك، ويتقرب من المشير أحمد باي قبل أن يتولي الحكم 1837 ، والذى كان يستشيره ويثق في آرائه حيث ولاه بعد ذلك قضاء باردو 1845 ثم عين مفتيا مالكياً بتونس .

أما عن دوره في الإصلاح، فقد اختاره أحمد باي كأحد النظارة الأربعة، الذين وضعهم للأشراف على ترتيب قانون(دراسة العلوم بجامع الزيتونة)، الذي وضعه أحمد باي 1842 ،عندما شرع في تنظيم وضع المؤسسات الدينية، والتعليمية، وتنظيم المناهج ومتابعة حضور المدرسين وسير عملهم .

ومن مؤلفاته(حاشية علي خطبة القاضي البيضاوي، وله كتاب في تاريخ تونس بعنوان(العقد المنضد في أخبار المشير أحمد) [89] ،توفي هذا العالم سنة1850 ودفن بجوار الولي الصالح سيدي عبد العزيز .

10- محمد البارودي :

هو محمد بن حسين بن إبراهيم البارودي ، ولد بتونس سنة 1824 م، وهو من أسرة علم أنجبت العديد من العلماء، حيث كان والده يشغل منصب مفتي الحنفية، وإمام جامع حمودة باي، [90] تعلم في أحد كتاتيب تونس، حيث حفظ القرآن الكريم، وبعد ذلك أرسله أبوه للدراسة بجامع الزيتونة، إذ تعلم على يد علماء أجلاء، أمثال الشيخ محمد بيرم الثالث ، وبيرم الرابع ، ومحمد بن الخوجة ، و الشيخ محمد معاوية ، ومحمد بن عاشور ومحمد النفيري وغيرهم من علماء الزيتونة .

86- الشبيلي بنبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 56 . ج

87- محمد السنوسي ، ج2 ص 275 .

88- ارنولد فرين ، العلماء التونسيون ، ص 72 .

89- الشبيلي بنبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 22 ، و انظر ابن أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان ، ج8 ، ص 77- 78 ، و انظر أيضا محمد السنوسي ، مسامرات الظريف ، ج2 – 3 ، ص 213 .

90- ارنولد فرين ، العلماء التونسيون ، ص 341 .

وبعد أن اجتاز الاختبارات التي أعدها له مشايخه، تقدم لكي يحظي بشرف التدريس بجامع الزيتونة، حيث تم قبوله كمدرس من الفئة الثانية سنة 1848 ، فقام بواجبه أحسن قيام ، وكان متفانياً في عمله، ثم استدعى لكي يشرف على المدرسة التي أنشئت بجامع الباشي 1850 ، لما ظهر عليه من النجابة، والعلم، ولكونه من أسرة متعلمة اشتغل عدد كبير من أفرادها في مناصب الدولة الهامة،مما جعلهم على علاقة قويه مع السلطة .

وفي سنة 1867 ،عين خطيباً وإماماً لجامع باردو ؛ وفي نفس السنة عين مدرساً من الفئة الأولي في جامع الزيتونة ، واختير أيضاً لعضوية عدد من ا لمجالس في الدولة، مثل المجلس الشرعي سنة 1868 ، وقد باشر عمله بكل تفان وتواضع، وكان يحاول أن يوفق بين مشاغله العامة والخاصة، وفي شهر رمضان سنة 1863 ، حضر المشير محمد الصادق باي ووزرائه ولفيف من رجال الدولة وعلمائها ختم صحيح البخاري, كما كان عادة التونسيين في ذلك الوقت ،وقد أقيم بتلك المناسبة حفل كبير بجامع الباشي حيث مدح الشيخ محمد البارودي الصادق باي بقصيد ته المشهورة التي قال فيها :

سيدنا ومولانا الملك الشهير ❁❁❁ محمد الصادق الباشا المشير .

إلى آخر القصيدة، وظل علي تلك الحال من التفاني في عمله، إذ كان يدرس في أغلب يومه بجامع الزيتونة و كانت له دروس ثابتة فيه، ثم يذهب لمسجد(الباشي) لكي يصلي بالناس فيه، ثم يجلس لتجويد القرآن بالمسجد ، و بعد ذلك يلقي دروسه على الطلاب ، و لم يزل كذلك حتى تقدم لمشيخة الزاوية القادرية بتونس ووجه اهتمامه للقيام بهذه الوظيفة أحسن قيام ،حيث كان يذهب إلى دار القضاء ولا يتأخر عن عمله ، وكان أسلوب عمله يعتمد على استشارة العلماء والفقهاء في المسائل الشرعية، والأمور الفقهية التي تشكل عليه ، و لم يكن من الذين يعتدون برأيهم أو يتكبرون عن النصيحة .

وبعد أن بقي في منصب القضاء لخمس سنوات لم تطب نفسه لهذه الوظيفة ، وقرر اعتزالها ، وطلب من الباي أن يعفيه، لكن الباي رفض ذلك ، ولكن و بعد إلحاح من الشيخ قبل الباي طلبه وعينه مفتياً رابعاً سنة 1873 ، وقد ظهرت عليه أمارات السرور والفرح لخروجه من وظيفة القضاء ، و لازم دروسه في جامع الزيتونة يدرس طلبه مختلف العلوم الدينية واللغوية ؛ مستمتعاً بعمله, ومتفانياً فيه ، أما عن دورد ومساهمته في الإصلاحات: فقد قام بدوره على قدر ما يستطيع، وفي مجال تخصصه [91] .

وقد تمت الاستعانة به في مجال القضاء، وتنظيم المحاكم الشرعية بالعاصمة 1876 ، ونتج عن تلك اللجنة التي اشترك فيها ، إيجاد ترتيب للأحكام الشرعية اشتمل على 60 فصلاً، وإعطاء محكمة العاصمة الحق بالنظر فيما يصدر من بقية المحاكم في المدن الأخرى ، وقد كان محمد البارودي من المتحمسين للعمل في هذه اللجنة ، والفاعلين فيها كما نتج عن تلك اللجنة أيضاً ضبط وظيفة عدول الأشهاد ، وتنظيمها كما تم استحداث وظيفة القضاء المختلط، وذلك على خلفية أن الأوروبيين وقناصلهم لم يكونوا يسمحون بمثول

91- محمد السنوسي ، مسامرات الظريف ، ج2 ، ص 142 – 145 .

مواطنيهم، أو من يمثلونهم أمام القضاء التونسي ، وبالتالي فقد رأى خير الدين أن يشكل مجلساً قضائياً مختلطاً يضم ممثلين تونسيين و نوابا عن كل قنصلية أوروبية موجودة في البلاد وذلك بهدف معالجة المشاكل الجنائية والتجارية، التي تحدث بين التونسيين والرعايا الأوروبيين ، وفي كل هذا كان للعلماء دور بارز في صياغة،وتنفيذ الإصلاحات، والترتيبات، توفي سنة 1876 [92] .

11- الشيخ مصطفي رضوان :

هو مصطفى بن علي بن علي بن مصطفى رضوان ولد عام 1829، بمنطقة سوسة وكان أبوه صانع أسلحة، ومالك عقارات [93] .

حفظ القرآن الكريم، وتعلم القراءة والكتابة على يد مشايخه بسوسة ، منهم الشيخ صالح الغنوشي مفتي سوسة ، والذي تعلم على يديه شرح الآجرومية ؛ غير أنه أراد أن يكمل تعليمة في جامع الزيتونة سنة 1843 ، حيث درس على يد نخبة من علماء الزيتونة الكبار، أمثال الشيخ محمد بن ملوكه ، ومحمد بن عاشور، ومحمود قابادو ، ومصطفي بيرم الذي درس عليه بعضاً من مواد الفقه كما درس علي يد الطاهر بن عاشور ، ومحمد بن الخوجة ، ومحمد النفير .

وقد أظهر تفوقاً في دراسته بالجامع الأعظم ثم عينته الدولة مع الكتبة بديوان سوسة، وذلك بطلب من عامل البلدة محمد خزندار 1849 ، وبعد أن توفي والده قرر الرجوع إلى العاصمة تونس 1863 [94] .

الوظائف التي شغلها :

عمل مدرساً بجامع الزيتونة من الفئة الثانية 1864، ثم أصبح من المقربين، وكاتباً شخصياً للوزير الأول مصطفى خزندار 1846 كما تقلد في حياته العديد من المهام الإدارية والدينية، منها رئيس كتبة المحلة ، وكاتب في اللجنة المالية الدولية ،و عضوا بمجلس الباي الخاص، أي مجلس الشورى وذلك في عهد أحمد باي ، وأيضاً كاتبا بالخزينة العمومية [95] .

أما إسهاماته الإصلاحية فهي كثيرة لكنها تعززت بعد وصول الوزير خير الدين إلى الو زاره ، والذي كان يعتمد كثيراً على العلماء في تنفيذ برامجه الإصلاحية، حيث ظمهم إلى مختلف اللجان الإصلاحية و عين بعضاً منهم في الوزارة الكبرى،و كان من ضمنهم مصطفي رضوان، الذي أدي واجبه بكل إخلاص، كما أنه كان من المساهمين في محاوله تطوير التعليم بجامع الزيتونة ، 1874 وذلك بعد تأسيس لجنة لإعداد خطة لتنظيم الدروس بجامع الزيتونة، وتنظيم ما يتعلق بالمدرسين والطلبة، ومحاولة إنشاء بعض المدارس الجديدة ، لكي تدرس فيها العلوم العصرية ، إضافة إلى علوم الدين واللغة ، وقد شكل خير الدين لجنة بهذا الخصوص

92- الشابي بنبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 65 ، 66 .
93- ارنوك قرين ،العلماء التونسيون ، ص 355 .
94 - محمد السنوسي ، مسامرات الظريف ، ج 4 ص، 118 ، 119 .
95- ارنوك قرين ، ص 356 .

واختار لعضويتها عدد من العلماء من بينهم الشيخ مصطفى رضوان ليكون أحد أعضاء هذه اللجنة، كما أنه كان عضواً بارزاً، ومؤسساً في المدرسة الصادقية [96] .

توفي هذا العالم سنة 1904، بعد أن ترك بصمته الواضحة في كثير من المواقع التي عمل بها، وأثبت بحق أن العلماء ورجال الدين المتنورين، والداعين للإصلاح هم خير سند للدولة في مشاريعها الإصلاحية.

12- أحمد بن الخوجة :

هو أحد بن محمد بن أحمد بن حمودة بن محمد بن علي خوجة، وهو من مواليد تونس 1830 ،نشأ في رعاية والده ودخل في الكتاب، حيث حفظ القرآن الكريم ، كما أخذ عن أبية شيئا من مبادئ اللغة والعلوم الشرعية وقد كان أحمد بن الخوجة من أسره علم حيث كان أبوة محمد بن الخوجة قاضيا ومفتيا حنفيا بتونس، التحق بعد ذلك للدراسة بجامع الزيتونة ؛ لينهل من معين العلم الذي فيه [97] .

وبعد أن اجتاز الاختبارات اللازمة وأجازه مشايخه، عين مدرساً في جامع الزيتونة من الفئة الثانية سنة1851 م، وفي سنة 1853 ترقي إلى الفئة الأولي ، ثم عين مشرفاً على المدرسة الشماعية، وإماما لجامع محمد باي المرادى ، وفي سنة 1860 عين قاضياً حنفياً، ثم في سنة 1864 عين مفتياً ، وفي سنة 1875 أصبح شيخ الإسلام في تونس .

ويعد أحمد بن الخوجة من العلماء البارزين الذين تركوا تأثير ا واضحاً علي الحياة العلمية والسياسية في تونس ، كما أنه كان من رجال الإصلاح البارزين، حتى انه ألف كتاباً عن خير الدين بعنوان " الصبح المبين عن معروض خير الدين " وملخص الكتاب دفاع عن الإصلاحات ورجالها ، وكيف أن الإسلام لا يتعارض مع التطور، والتقدم العلمي، وإن الدين الإسلامي لو طبق كما يجب لما تأخرت الأمة وضعفت وطمع فيها أعداؤها [98] .

لقد كان ابن الخوجة من بين العلماء الذين ساندوا الإصلاح في كافة مشاريعه،وخاصة في أمور التعليم والقضاء ، كما كان من أقرب المشايخ للوزير خير الدين حيث كان بمثابة المستشار له في الشئوون الدينية،ومن أجل ذلك كلفة خير الدين ،بكتابة رسالة تتحدث عن سماحة الإسلام، وتسامحه، وتشجيعه لطلب العلم، والحث علي الأخذ بأسباب التطور، لكي يرد على كل من يعتبر الإسلام دينا جامدا وغير قابل للتطور ومجاراة العصر والأخذ من الحضارات الأخرى .

وقد أعجب القنصل الانجليزي " ريتشارد وود " بأفكار الشيخ أحمد بن الخوجة ونشر نص الرسالة، أو الفتوى الخاصة بالشيخ بن الخوجة في السجل الرسمي للوثائق السياسية لحكومة بريطانيا، المعروف بالكتاب الأزرق، وموضوع هذا التقرير(تفصيل نظر شريعة الإسلام في الإصلاحات التشريعية الدستورية، التي كانت

96- الشيباني بن بلغيث . بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 54 ، 61 ، 62 .
97- عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج2 ، ص 226 .
98- اولاد قرين ، العلماء التونسيون ، ص322 .

الحكومة العثمانية بصدد نشرها في عموم سلطنتها)،وجعل مدار تقريره هذا على فتوى الشيخ أحمد بن الخوجة شيخ الإسلام في تونس [99] ،وهذا يظهر مدى تفاعل رجال الدين من العلماء والفقهاء مع حركة الإصلاح التي شهدتها تونس .

- هيئة العلماء وعلاقتها بالسلطة السياسية في تونس 1837 – 1877 م

لقد كان العلماء ورجال الدين يحظون باحترام أبناء المجتمع التونسي، وذلك نظراً لمكانتهم، وأهمية وظائفهم الدينية في المجتمع ؛ مثل التدريس، والإمامة في المساجد والإفتاء ، والقضاء ، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالشريعة .

وليس هناك من شك أن هيئة العلماء بأكملها كانت من بين الذين يحتلون أعلى المراتب الدينية في المجتمع التونسي،وذلك نظراً للوظائف التي يؤدنها في المجتمع، فإذا رغب شخص ما في الزواج ،أو الطلاق، أو وضع وصية، أو تقسيم ارث ،أو تعيين وصي علي يتيم ؛ أو عقد صفقة ... . الخ ، فإنه كان يتوجب عليه الاتصال بالعلماء، والذين كان من بينهم الشاهد العدل ، والقاضي, والمفتي، وما إلى ذلك من الوظائف التي لا غني للناس عنها .

كذلك من عناصر الهيبة التي تحيط بالعلماء إعفاؤهم من بعض الضرائب، وأيضاً ما كان يتلقاه بعضهم من السلطة في شكل هبات مالية، أو ضياع، أو دور،كما كان لهم بعض الامتيازات الشرفية الأخرى، كتخصيص ألقاب تشريفية لهم، و زي خاص يرتدونه، فيضفي عليهم مزيداً من الهيبة .

ويمكن أن نقول : أن مؤازرة بعض العلماء للسلطة، أو مناوأتهم لها،تتوقف علي نوعية الفائدة، أو الضرر الذي قد يلحق بهم وبمصالحهم ، فإذا شعروا بخطر يهددهم، ويهدد مصالحهم الاجتماعية أو الاقتصادية، فإن ذلك سوف يؤدي بهم إلى أن تسوء علاقتهم بالسلطة ، والعكس صحيح .

ومن المعلوم أن الدين الإسلامي لا يفصل بين الدين والسلطة، ونظراً لاستحالة استغناء أحدهما عن الآخر، أقام العلماء والسلطة تحالفاً ضمنياً بينهما لتسيير شؤون المجتمع.

وكان هذا العقد الضمني في جوهره يملي علي الباي إقطاع العلماء بعض الامتيازات، مثل الرقابة شبه المستقلة علي مؤسسات القضاء، والتعليم، والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ذات الأثر علي المؤسسة الدينية ، وكذلك نيل نصيب من ثروة البلاد مقابل ضمان تأييدهم للسلطة .

كما أن الأنظمة المهتزة دائما في حاجة إلى تعاون العلماء معها، وذلك لكون القيادات الدينية لها القدرة علي إضفاء نوع من الشرعية على أنظمة الحكم ، رغم أن الحكم والمحافظة على العرش في تونس

---

99 - حفناوي عمايرية ، فجر التنوير العربي الحديث ، تونس ، دار تونس عربية ، ط1 ، 1994 ، ص 120 ، 181 ، 182 ، وانظر أحمد ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، ج 8 ، ص 127 – 129 .

كان في الغالب لا يرتكز إلا على القوة ، لكن بعض الحكام الحسينيين كانوا يفضلون أن تقر لهم رعيتهم بشرعية الحكم، وكان العلماء يمثلون مفتاح هذا الإقرار .

والعلماء بفضل خروج بعضهم من بين العامة، وتأثير البالغ عليها يمكن أن يؤدوا دوراً يتمثل في قيامهم بعمليات وساطة بين الحاكم والرعية، لتهدئة العناصر الثائرة أو المتمردة .

وفي الواقع كان العلماء يمثلون منطقه وسطى بين الحكام والرعية، ولهم علاقة فريدة مع كلا الطرفين فمن جهة كان دورهم كمصلحين روحين للأمة يخولهم في نظرهم أن يفرضوا رقابة على الأفكار والأخلاق، ولهذا كان بعض علماء تونس لا يقبلون تدريس بعض أنواع العلوم مثل المنطق، كما ذكر العالم الطاهر بن عاشور ، حيث طلب شيخ الإسلام في تونس أحمد ابن خوجة 1869 بأن تقدم كل الكتابات عن الإسلام إلى المجلس الشرعي للنظر فيها قبل الموافقة على نشرها .

وقد كان القضاة مثلاً يعملون نواباً للحاكم الذي بإمكانه الإبقاء عليهم في وظائفهم، أو فصلهم منها حسبما يشاء ، وكذلك كان المدرسون, والأئمة مع أنهم لا يقيمون بعملهم نيابة عن الحاكم الذي يعينهم ويرفع لهم أجورهم، وبالتالي كان أغلبية العلماء التونسيون عاجزين عن تحقيق نوعاً من الاستقلال عن سلطة البايات .

ومن جانب أخر كانت توجد نوع من علاقة المصلحة بين العلماء والسلطة السياسية في تونس؛ فمن ناحية كان التعين في الوظائف الدينية والإدارية ودفع الأجور المترتبة عليها يقع ضمن صلاحيات البايات وبعض وزرائهم ،وكان من نتيجة هذا الأمر أن يعتمد العلماء علي الوسائل الموصلة إلى تلك المناصب، وبم أن عدد المترشحين دائماً لتلك الوظائف كثير، كان بإمكان الباي أن يجعل من الولاء له معياراً مهماً للحصول علي هذه الوظائف، ومن جانب أخر كان البايات يهتمون أيضاً بوفاء رعيتهم والظهور أمامهم بمظهر الحاكم الشرعي لهم ،لذلك سعوا إلى استمالة العلماء و معاملة معامله حسنة، لعلاقتهم الوطيدة بالشعب، كما اهتموا ببناء المساجد، والمدارس، ومنح الهبات، والأوقاف علي المدارس، وأضرحة الأولياء والصالحين .

ويبرز دور العلماء وعلاقتهم بالسلطة عندما أتخذة الأخيرة قرارات مهمة وذات صبغة اجتماعية كقرار إلغاء الرق 1842، والذي استشار أحمد باي هيئة العلماء قبل اتخاذ هذا القرار المهم، حيث أصدرت الفتاوى المؤيدة لهذه الخطوة من قبل أعضاء لمجلس الشرعي، ومفتي المالكية، إبراهيم الرياحي، وشيخ الإسلام محمد بيرم الثالث [100] .

كما تزداد أهمية العلاقة بين العلماء والسلطة في أوقات الأزمات العسكرية، كالدور الذي لعبه العلماء، في محاولة إنهاء تمرد علي بن غذاهم سنة 1864 [101] .

100- أحمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون، ص 108.

101- الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 15،صندوق رقم 184، ملف 1033، تتحدث عن وساطة يقوم بها بعض العلماء لإنهاء التمرد، بدون تاريخ .

ويمكن القول أن درجة الاستقلال التي تمتع بها العلماء، كانت مكسباً لهم، وللباي أيضاً، ذلك لأنهم لو كانوا منقادين كل الانقياد للسلطة ، لفقدوا نفوذهم ومكانتهم عند الناس، مما يؤدى إلى مضـــرة البـــاي في المحصلة .

كما كان البايات يستشيرون المجلس الشرعي، قبل أن يفصلوا في أهم القضايا، وأيضاً لم يحاول أغلب البايات تعديل أي شيء في المؤسسات الدينية، أو التعليمية ؛ قبل ضمان موافقة علماء الإسلام عليها [102] .

وقد كان العلماء في بعض الأحيان سفراء للباي، يرسلهم لإبلاغ رسائله إلى بعض حكـــام الـــدول الإسلامية ، حيث أرسل محمد الصادق باي سنة 1871 الشيخ سالم بو حاجب، وخير الـــدين ،لإســـطنبول وكان هدف هذه الرحلة هو تحسين العلاقات بين محمد الصادق باي والدولة العثمانية، وقد تنتج عن تلـــك الرحلة فرمان سنة 1871 من قبل السلطان العثماني، والذي ينص علي أن تونس هي ضمن ممتلكات الدولـــة العثمانية ، لكنها تحكم وراثياً من قبل الأسرة الحسينية [103]كذلك أرسل الباي حمودة إبراهيم الريـــاحي إلى المغرب للإشراف علي عملية شراء الحبوب بعد أن عم البلاد القحط وقد عاد من المغرب ومعه المراكب ا لمحملة بالحبوب سنة 1804،[104] أيضاً كانت علاقة أحمد باي والشيخ إبراهيم الرياحي علاقة طيبة وكثيراً ما اعتمد عليه الباي في سفارات إلى دول إسلامية متعددة [105] .

وقد كان بعض العلماء يساندون السلطة، ويقفون إلى جانبها فى أوقات الأزمات، مثل تمـــرد ابـــن غذاهم 1864م ،حيث أنبري الشيخ محمود قابادو يندد بالمتمردين بشعره ويصفهم بأقذع الأوصاف، ويمدح الباي ووزيره مصطفي خزندار، ويحثهم علي قمع التمرد، كما أنه صور بشعره أن الباي كان حليماً معهـــم وعفي عمن أستسلم منهم وهذا ينافي الواقع لأنه بعد انتصار الباي جرت أعمال انتقام واسعة ضد المتمردين حيث قال :

وأعجب منها في عظيم إباقها ❁❁❁ أناة لمولي عن سطاه يذودهـــــا .

ولو نظرت بالسخط أعين عدله ❁❁❁ إليها غدت عصفاً أكيلا حشودها [106] .

ومن بين العلاقات المتميزة بين العلماء ورجال السلطة علاقة أحمد باي ،وأحمد بن أبي الضياف والتي كانت علاقتهم قوية ومتميزة جعلت الباى يعين ابن ابى الضياف كاتب سره الخاص ،و يستشيره في كثير من أمور الدولة ، و اصطحبه معه سنة 1846م عند سفره إلى فرنسا كمستشار له، حيث ســـجل لنـــا ابـــن أبي الضياف في ديوان شعره بعض جوانب الرحلة، و المحاورات الصريحة التي جرت بينه وبين أحمد باي, في فرنسا والتي كان يدور أغلبها حول الإصلاح وضرورته لتونس والمقارنة بين وضع تونس والبلدان الأوروبية الأخرى

102- ارنولد قرين ، العلماء التونسيون ، ص 72 ، 76 – 78 .
103 محمد الصنوسي ، مسامرات الظريف ، ج 4 ، ص 104 .
104- أحمد ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، ج3 ، ص 54 .
105- ارنولد قرين ، ص 78 ، وأنظر أحمد عبد السلام ، المؤرخون التونسيون ، ص 108 .
106- محمد محفوظ ، قابادو وثورة ابن غذاهم ، مجلة الفكر ، تونس ، السنة 9 ، العدد 9 ، 1964م ، ص 32 – 33

، وغير ذلك من الأمور السياسية [107] هذا وقد كان أحمد أبن أبي الضياف من أكثر المتحمسين والمساهمين في إصلاحات أحمد باي 1837 ،كما كانت علاقة علماء الزيتونة بالوزير خير الدين قوية، وكانوا يحرصون علي مساعدة، والوقوف معه في شئون الإصلاح، خاصة عندما تسلم الوزارة 1873م، حيث كانت إسهاماتهم بارزة في إصلاح أوضاع جامع الزيتونة، والمؤسسة القضائية أو في إنشاء المدرسة الصادقية، حيث ساهم عدد كبير من العلماء في إنشائها أمثال بيرم الخامس ،و مصطفي رضوان ؛و أحمد الورتاني ، وعمر بن الشيخ [108] ،كما واستعان خير الدين ببعض أصدقائه من العلماء لمراجعة وتقديم كتابة " أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " ، أ مثال الشيخ سالم بوحاجب ؛ ومحمد بيرم الخامس, كما اقرضه عدد كبير من العلماء شعراً بمناسبة إكمال خير الدين كتابة [109] .

لكن الباحث لا يريد أن يرسخ الانطباع بأن العلاقة بين العلماء، والسلطة السياسية في تونس، كانت علي وفاق دائم، بل أن العلماء ناهم من تقلبات السلطة السياسية الشيء الكثير، وأحياناً كان يجد العلماء أنفسهم بحكم موقع عملهم كقاضٍ، أو مفتٍ، في تصادم مع أحد أطراف السلطة، مثل القضية التي رفعتها الدولة سنة 1873 ضد الوزير مصطفي خزندار، ومحاسبته علي الإثراء غير المشروع، حيث قررت الدولة مصادرة الأموال التي اختلسها الوزير ، فشكلت له لجنة تحقيق لهذا الغرض، وكان من بين أعضائها الشيخ أحمد بن الخوجة مفتي الحنفية، والطاهر النفير قاضي مالكي ، والشيخ مصطفي رضوان كاتب الجلسة ، وعمر بن الشيخ وكيال الدولة ، حيث حكم وكيل الدولة عمر بن الشيخ علي الوزير مصطفي خزندار، بأن يدفع 20 مليون فرنك قيمة ما اختلسه، وهذا سبب للعلماء المشاركين في ا للجنة مشاكل ومضايقات كثيرة من قبل الوزير خزندار،بعد أن استعاد نفوذه وتأثيره على الباي .

وهكذا فلم تكن العلاقة بين العلماء، ورجال السلطة دائماً علاقة ودية بل أحياناً يشوبها بعض التوتر.

ومن الأمثلة الأخرى علي سوء العلاقة بين العلماء والسلطة، موقف الشيخ محمد بيرم الخامس من الوزير مصطفي خزندار، خصوصاً دور الأخير في قمع تمرد علي بن غذاهم ، 1864م بكل قسوة ووحشية، وقد اعتبر بيرم الخامس أن سياسات الوزير مصطفي خزندار هي التي ساعدت علي اندلاع ذلك التمرد بسبب سوء التصرف في ميزانية الدولة، وبسبب السرقات، والرشوة، والاقتراض من الدول الأوربية كفرنسا، كل ذلك أرهق ميزانية الدولة، وهددها بالإفلاس،وأدي إلى إزدياد الضرائب كماً وكيفاً [110] كما كان هناك توتر في العلاقة بين محمد بيرم الخامس رئيس جمعية الأوقاف، والوزير الأول الجديد مصطفي بن إسماعيل،والذي لم يكن من المتحمسين للإصلاح بعكس الوزير خير الدين؛ و اتهم بيرم الخامس مصطفى بن إسماعيل با ختلاس وقف المدرسة الصادقية.

107- أحمد الضرباني، ديوان أحمد بن أبي الضياف ، ص 62 ، 66 ، 67 .
108- عبد العزيز بن يوسف ، عمر بن الشيخ ، ص 93 – 99 – 100 .
109- خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ص 232.
110- علي الصولي، الدين والدولة والمجتمع في مواقف محمد بيرم الخامس ، ص 328 – 329 . وأنظر محمد بيرم الخامس ,صفوة الاعتبار ج1 ، ص 116- 117 .

كما إن مواقف بيرم الجريئة من انتقاده الرشوة والفساد المستشري في دوائر الدولة وبين مسؤليها، قد جرت عليه مشاكل كثيرة ،لكنه عندما استلم بيرم الخامس إدارة الأوقاف 1874م نظم أحواله ورتب الإجراءات والقوانين الإدارية التي تضمن شفافية المداخيل والمصاريف وتسد الطريق أمام كل عمليات الاحتيال والاختلاس ، وكل أنواع الفساد التي أضرت بالأوقاف، [111] إن هذه الإجراءات التي قام بها بيرم الخامس وغيرها لم ترضي كثيراً أصحاب النفوذ والسلطة في البلاد وعلي رأسهم الوزير مصطفي بن إسماعيل , والوزير مصطفى خزندار وغيرهم، حيث أن شفافية ميزانية الأوقاف تمنعهم من اختلاس الأموال مما أدى بالوزير مصطفي بن إسماعيل أن يحيك المؤامرات ضد بيرم الخامس ،الذي نصحه بعض أصدقائه بالخروج خارج البلاد خوفا على سلامته حيث استأذن الباي في السفر إلى الحج سنة 1879م ثم بعد ذلك استقر في مصر نهائياً، ورغم ذلك لم تنته مشاكله مع السلطة لحاكمة في تونس: حيث سعي الوزير مصطفي بن إسماعيل إلى توريط بيرم الخامس في فضيحة اختلاس أموال زائفة من الأوقاف وطلب من الباب العالي الضغط علي مصر حتى تسلمه إلى تونس كي يحاكم فيها لكن الطلب رفض [112] ،هذه بعض الأمثلة عن سوء العلاقة بين بعض العلماء والسلطة الحاكمة في تونس ، مما جعلهم حذرين في التعامل مع الدولة، أو أي شخص من أركان السلطة ، وإذا أرادوا أن يبدوا ملاحظات، أو اعتراضات، فإنه يكون بشكل منمق وغير مباشر وبألين الكلام حتى يتجنبوا إغضاب السلطة الحاكمة في تونس ، [113] .

111- المرجع السابق ، ص 333 – 334 .
112- فتحي القاسمي ، الشيخ بيرم الخامس ، ص 59 – 61 .
113- أرنولد هرين ، ص 79 .

الفصل الثالث

دور العلماء في الإصلاحات من الفترة 1837- 1859 م

1- مفهوم الإصلاحات و دوافعها وأهدافها .

2- مواقف وآراء العلماء من الإصلاحات .

- التعديلات في المؤسسة الدينية والتعليمية.
- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .
- الإصلاحات السياسية والعسكرية

3 - وثيقة عهد الأمان 1857 .

- أسباب إصدار وثيقة عهد الأمان .
- نص وثيقة عهد الأمان .
- بنود وثيقة عهد الأمان .

4- دور العلماء في حركة الإصلاح من حيث:

- مساهمتهم في تحديث النظم الإدارية والاقتصادية .
- دورهم في الإصلاحات العسكرية .
- جهودهم في صياغة وتفسير وثيقة عهد الأمان **1857** .

مفهوم الإصلاحات ودوافعها وأهدافها :

إن مفهوم الإصلاحات التي بدأت في تونس سنة 1837 ،كان ينطلق من مفهوم العمل على خلق تغيرات في نظام الحكم ، والاداره ، والقوانين واعاده النظر في سياسة الحكم الداخلية والخارجية بما يواكب التطورات التي حدثه في أوروبا.

فمفهوم الإصلاح عموما يشير إلى تغيير يحدث في مؤسسة ما من أجل تطويرها والحصول على نتائج أفضل .

وعموماً فأن الإصلاح تحسينات تنجز في المجال السياسي والاقتصادي والعسكرى، لأن الإصلاح عكس الثورة ،ولأنه يعتقد بإمكانية الوصول إلى الأهداف المرجوة بطريقة سلمية وبدون عنف وبأقل تكلفة، فالصلاح تحسين تدريجي لمؤسسات المجتمع[1] .

وكذلك كان الإصلاحيون في تونس يدعون إلى تغيير الأوضاع السياسية بطريقة تدريجية ،على أن يتفق ذلك الإصلاح مع قواعد الدين الاسلامى [2] .

حيث أصبح الإصلاح كماهية أخلاقية تشير إلى ضرورة تجديد المجتمعات الإسلامية ،وذلك بالعودة إلى المنشأ الإسلامي ،لأن قواعد الدين صالحة لكل زمان ومكان[3] .

وينبغي التنبيه إلى أن الحركة الإصلاحية في تونس قامت في مجملها على بادرة من بعض رجال السياسة، ولأسباب سياسية، غير أن العلماء ورجال الدين كان لهم فيها دور بارز ومهم من حيث الإعلان، والإعداد، والتطبيق[4] .

وقد ارتبط معنى الحرية بالإصلاح، وكلمة الحرية ليست بمصطلح جديد، بل ترددت في كتب العرب القديمة وبعض مؤلفاتهم الفقهية . إلا أن هذا اللفظ استعمل بكثرة خلال القرن التاسع عشر ؛ ولعل من أوضح النصوص في التعبير عن المعاني الجديدة التي اكتسبها لفظ الحرية عند العرب ظهر في كتاب " تخليص الإبريز في تلخيص باريز " لرفاعة الطهطاوي " أحد أبرز رواد النهضة والإصلاح في مصر خلال القرن التاسع عشر ، حيث استخدم رفاعة الطهطاوي لفظ الحرية بمعنى يختلف عما كان متعارفا عليه، حيث يقول متحدثاً عن الأوربيين " وما يسمونه الحرية، ويُرغّبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف " وفي مكان أخر من كتابه يقول " وما نسميه بالعدل والإحسان يعبرون عنه بالحرية والتسوية" [5] .

---

1 - رجب بودبوس ، القاموس السياسي ، الدار الجماهيرية ، بنغازي ، 1425هـ ، ص 50 .
2 - أحمد عبد السلام ، من أعمال أحمد عبد السلام ، ص 205-206 .
3- Ali Chehoufi Leministre Knereddine , et ses contemprpins tunisie . foNDatloN NATLONALE 1990 , P ,p , 10 -9
4 - أحمد عبد لسلام ، ص 206 .
5- أحمد عبد السلام ، مواقف إصلاحية قبل الحماية ، الشركة التونسية للتوزيع والنشر ، تونس ، ط 1 1987 ، ص، 128.

كما تردد لفظ الحرية في مقدمة كتاب خير الدين " أقوم المسالك " ما يقرب من خمسين مرة ، إذا كان يدعو إلى الانفتاح على الأوربيين وحضارتهم ، ووجوب إصلاح مؤسسات الدولة، ومحاولة تكييف الشريعة الإسلامية مع التقدم العلمي الكبير الحاصل في العالم ؛ خاصة وأن مبادئ الإسلام وأحكامه لا تتنافى مع الأخذ بالأسباب و علوم الغرب الحديثة [6] .

وجدير بالملاحظة أن رجال الإصلاح التونسين سواء من السياسيين أم رجال العلم لم يكونوا يرو ضرورة الانفصال عن العالم الإسلامي والسلطان العثماني ، بل أرادوا إصلاح أوضاع تونس ضمن وحدة المسلمين ، و كانوا لا يرون أي تعارض بين الإصلاحات الداخلية والبقاء ضمن وحدة منظومة الخلافة العثمانية

ورغم ذلك فقد تأثر رجال الإصلاح في القرن التاسع عشر بما كان يمارس في أوربا الغربية من حريات عامة [7] و تسربت إليهم الأفكار الاوروبيه حول الديمقراطية والإصلاح، من خلال قراءاتهم لبعض الصحف الأوربية، التي كان يصل بعضها إلى تونس مثل ؛ جريدة برجيس ، وعطارد [8] أو من زيارة بعض الوزراء والعلماء إلى دول أوربا ؛كمحمد بيرم الخامس ، و أحمد بن أبي الضياف ، وسالم بو حاجب ، وقابادو مما انعكس على زيادة وتيرة الإصلاحات التونسية خلال القرن التاسع عشر .

لذلك حرصت فئة من علماء الدين على تأسيس دعواهم للإصلاح والتجديد والاقتباس من الغرب الأوربي على ملاحظة مقاصد الشريعة، وحاولوا أن يؤكدوا لعامة الناس أن اقتباس بعض النظم الأوربية التي ظهرت فائدتها لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية

وهكذا، فعلى العلماء الغيورين على مصالح أوطانهم إعانة أرباب السياسة، وذلك بالمساعدة في ترتيب الإصلاحات وتنظيمها بما لا يتعارض مع الشريعة [9] .

دوافع الإصلاحات :

لقد كانت يقظة العالم الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع عشر منبعثة من أعماقه ، وكان سبب هذا الانبعاث هو الاصطدام بين الحضارتين ، والمتمثلة في الاستعمار الأوربي الذي ظهر في بعض صوره بوصول حملة نابليون إلى مصر سنة 1798 ، وأيضاً الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 .

كل ذلك كشف الوجه الحقيقي للاستعمار الأوربي ،واستحث العزائم واستنهض الهمم حتى يحافظ العرب على دينهم وأوطانهم [10] .

6- منذر معالي ، معالم الفكر في عصر النهضة العربية ، دار الرائد، طرابلس ط1، 1986، ص. 37 .
7- أحمد عبد السلام ، من أعمال أحمد عبد السلام ، ص. 216 – 217 .
8- حفناوي عمايرية ، الصحافة وتجديد الثقافة العربية مثل تونس في عهد الصادق باي ، شهادة التعمق في البحث الجامعة التونسية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1986، ص 152.
9- أحمد عبد السلام ، ص، 216 – 217 .
10- رشيد الذوادي ، أضواء على الجنرال حسين ، مجلة الفكر ، تونس ، السنة 29- العدد 7 ، 1984م ، ص 78 .

ولكن رغم ذلك فقد فتح هذا الاحتكاك أذهان وعقول العرب على مدى ما وصلت إليه الحضـــارة الغربية من تقدم وتطور، فمثلاً عندما جاء الاستعمار الفرنسي إلى مصر 1798 جلب معه بعضاً من علومه مثل المطابع ، والصحف ، والأسلحة النارية المتطورة مما جعل العرب يدركون مدى تخلفهم [11] .

كل ذلك أدى إلى ظهور حركات إصلاحية كثيرة في العالم العربي و الإسلامي مثل الحركة الوهابيـــة في شبه الجزيرة العربية ؛ وإصلاحات محمد علي في مصر ، وحركة الاتحاديين في تركيا ، والإصلاحات الـــتي بدأت في تونس خلال عهد أحمد باي 1837 ،حيث تزعمها بعض رجال السياسة والدين أمثال خير الـــدين؛ والجنرال حسين ؛ والشيخ أحمد بن أبي الضياف ؛ وقابادو ، وسالم بو حاجب ، محمد بيرم الخامس وغيرهـــم كلهم حاولوا تطوير أوضاع تونس وانتشالها من براثن التخلف [12] ،وبمعنى آخر فإن دور العامل الخـــارجي كان تحريك الواقع الراكد في البلاد التونسية، وأذن ببداية الإصلاحات

ومثلاً على دورالتأثير الخارجي في تحفيز البايات على تبني الإصلاحات العسكرية وتقوية جيشهم، هي الأطماع الخارجية والمتمثلة في الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، وضم طرابلس الغرب للحكم العثماني المباشر 1835، كل هذا حتم على المشير أحمد باي أن يقوى جيشه إذا أراد أن يحافظ على استقلال بـــلاده، خاصة وأنه أصبح مهددا من الشرق من قبل العثمانيين الذين يهددون بوضع تونس تحت الحكم المباشر وبين أطماع الفرنسيين الذين كانوا يخططون لضم تونس إلى مستعمرتهم في الجزائر [13] .

وهكذا فإن الإصلاحات العسكرية التي أراد احمد باى إدخالها على قواته العسكرية كـــان ســـببها الرئيسي التهديدات الخارجية ، أما العوامل الداخلية فلا تعدو الطموح الذي كان لدى الباي أحمد في إنشاء قوة عسكرية منظمة على الطريقة الأوروبية متأثراً في ذلك بما قرأه وسمعه عن بعض القادة العسكريين ,أمثـــال نابليون ؛ وربما كان متأثراً أيضاً بشخصية محمد علي الذي حاول بناء دولة حديثة في مصر [14].

كما كان بعضا من العلماء التونسيين، ورجال السياسة على علاقة طيبه مع البـــاب العـــالي وشـــيخ الإسلام في العاصمة العثمانية ؛ و كانوا على دراية بما يجرى هناك منذ بداية الإصلاحات والتنظيمات الـــتي قامت بها الحكومة العثمانية ، ومن هنا فانه يبدوا لهم ارادو الاستفادة من التجربة الصلاحية للحكومة العثمانية و أخذ المبادرة والإقدام على تنفيذ العديد من الإصلاحات في هياكل الدولة التونسية، قبل أن تـــودي تلـــك التنظيمات التي تقوم بها الدولة العثمانية إلى إنتاج واقع جديد تصبح بمقتضاه تونس تحت التبعية المباشرة للدولة العلية، وهذا سوف يؤدى إلى الشروع بتطبيق العديد من الإصلاحات في مختلف أجهزة الدولة أيام المشير أحمد باي 1837-1855و كذلك اضطر محمد باى1855-1859 تحت ضغط الدولة العثمانيـــة وبعـــض الـــدول

11- محمد القاضي، الإصلاح والتحديث من خلال رسائله في المرآة لابن أبي الضياف ، مجلة الاتحاف، تونس السنة 11 ، العدد 67. 1996، ص5.

12- رشيد لذ وادي ، ص 79 .

13- أنيول الكسندرو فتشولينا ، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ت، أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ط 1 . 1999 ، ص 146 .

14- Canige (Jean) Les Origines du prot estorat an Tunisise (1861- 1881) 2e edition , 1968 , Tunis. P . 98 .

الأوروبية، مثل فرنسا وبريطانيا إلى إصدار ما عرف فيما بعد " بوثيقة عهد الأمان " ، وهي وثيقة تضمن لجميع الساكنين بالبلاد التونسية الحقوق الأساسية التي تنص عليها الدساتير العصرية ، والمتظمنه الحفاظ على النفس والمال والعرض ، وقد أطلق عليها الشيخ أحمد بن أبي الضياف " الملك المقيد بقانون " أي الحكم الدستوري [15] والذى ينظم صلاحيات الحاكم، ويجعله مسؤول أمام المجلس الأكبر الذي هو بمثابة البرلمان .

ومن أسباب تبني أحمد باى بعض الأفكار الاوروبية للإصلاحات، ومحاولة تطبيقها فى تونس هو احتكاك النخبة الحاكمة والمثقفة بالأفكار الفرنسية، خاصة بعد الزيارة التى قام بها أحمد باي إلى فرنسا 1846 ومعه وفد من المثقفين والعلماء التونسيين، على رأسهم أحمد بن أبي الضياف، والوزير خير الدين ،الذين لم يخفوا إعجابهم بما شاهدوا في فرنسا من تقدم ورقى ،حتى إن الباي نفسه تمنى أن تكون بلاده منظمة على حسب ما رآه [16] خاصة وان فرنسا تعتبر من رواد النهضة الأوروبية الحديثة ، مما جعل البضائع والتقنيات والأفكار الأوروبية الحديثة تنتقل إلى تونس بسهولة مقارنة بالعديد من بلدان المغرب العربي [17] .

كما أن العوامل الداخلية مثل وضع الاقتصاد ، والتخلف الاجتماعي كانت من ضمن الأسباب التي حفزت النخبة على الاهتمام بالإصلاح، ففي ثلاثينات القرن التاسع عشر كانت تونس تمر بأزمة اقتصادية، بدأت بعد وفاة حمودة باي 1814 ، وتحددت معالمها في سنة 1819، فالبحر الذي كان جالباً للخيرات ،أصبح جالباً للويلات والكساد التجاري إن صح التعبير، وذلك بما حمله من سلع أوروبية متقنة الصنع ورخيصة الثمن زاحمت السلع المحلية وأدت إلى إهمال وانقراض بعضها لعجزها عن المنافسة ، مثل بعض صناعات النسيج [18]، وأيضاً أدت إلى تحكم بعض الجاليات الأجنبية في الاقتصاد التونسي أيام محمود باي 1814-1824 ، و مصطفى باي 1835-1837 يضاف إلى ذلك مزاحمة التجار الأوروبيين لنظرائهم من أهل البلد، مما أدى إلى سحب العملة التونسية الخارج عن طريق أرباح التجار الأجانب من جهة ، و عن طريق تهريب الذهب من قبل هؤلاء التجار من جهة أخرى ، وأيضاً لهيمنة التجار الفرنسيين على أغلبية سوق التجارة في تونس، وذلك بحكم الامتيازات الممنوحة لفرنسا منذ سنة 1605(*) ، وبموجب معاهدة سنة 1802 والتي منحت فرنسا فرصه أكبر من غيرها في التجارة مع تونس ، [19]كل ذلك كان يتطلب من الباي الجديد إعادة النظر فيه، بما يتناسب مع مصلحة بلاده حيث أهتم أحمد باي بمعالجة هذه الأمور عن طريق محاولة كسر احتكار بعض العائلات والجاليات الأوروبية للمتاجرة ببعض السلع كالزيت، وجعل أمر احتكاره وتقدير سعره بيد الدولة ، ولا شك أنه كان هناك عدد من العلماء ورجال السياسة التونسيين ممن سمحت لهم الظروف بزيارة أستا نبول كانوا يتمنون تطبيق مثل هذه القوانين عندهم، خاصة بعد صدور خط همايون 1856في استانبول مما جعل

15- أحمد عبد السلام ، تجاوب رجال الإصلاح في تونس مع الأحداث التركية، مجلة الحياة الثقافية، تونس ،السنة السادسة ، العدد 14- 15، سنة 1981م ص4، وانظر الإتحاف، ج4 ، ص 43 .
16- أحمد الطويلي ، تيوان أحمد بن أبي الضياف ، ص 65 – 67 .
17- علي الدعجوبي ،النهضة الحديثة ، ص 84- 85 .
18- مذيحه مشرفية ، ص 12 .
(*)- عقدت فرنسا أول قنصل لها بتونس سنة 1577 أي بثلاث سنوات بعد الاحتلال العثماني .
19- خير الدين ، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ، ص 28 – 29 .

الأوضاع في تونس تكون مهيأة لصدور مثل هذا الإعلان [20]، كذلك لا يمكن إغفال الضغوط الأوروبية على الباي محمد، وخاصة من قنصلي فرنسا وإنجلترا اللذين كانا يلحان عليه باستمرار من اجل القيـــام بـــبعض الإصلاحات؛ ومن البديهي أن ذلك الضغط ليس من أجل إصلاح أوضاع البلاد التونسية بل من أجل أهدافهم الخاصة، والمتمثلة مثلاً في إعطائهم الفرصة للتدخل في قوانين البلاد،وزيادة نفوذهم وتوسيع امتيازات بلادهم التجارية، بحجة الحرية، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان .

وكان الحكم بالإعدام على أحد اليهود في تونسيين من قبل المجلس الشرعي، وبأمر من الباي ، بسبب سبه الإسلام حجة للتدخل من بعض قناصل الدول الأوروبية، وإثارة الدعاية ضد الباي محمد بأنـــه قاســـي وأحكامه جائرة وان تصرفه يعد ضد الحرية، ولم تقف الضغوط الأوروبية عند حد النصيحة، بل وصلت الى ممارسة التهديد المباشر، والتلويح باستخدام القوة لإجبار حكومة الباى على القيـــام بـــبعض الإصـــلاحات، كإصدار قانون أو وثيقة عهد الأمان 1857، والتي تدعو لتأكيد الأمان لسائر السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ،وتأمين أنفسهم وأموالهم وأعراضهم و مساواة المسلم وغيره في الإنصاف [21].

ومن الإصلاحات الاجتماعية التي استحدثت في تونس عتق العبيد أو الرقيق 1846 ،وقد كان لهـــذا الإصلاح أيضاً أسبابه الخارجية، ناهيك عن بعض الأسباب الشخصية المتعلقة بالباي أحمد، والذي كان يعتقد أن المسلمين في تونس لا يتبعون الوجه الشرعي لملكية العبيد ؛ وكذلك ميل الباي إلى الحضارة الغربية وأسلوب حياتها، والتي أصبحت تنتشر فيها محاربة الرق وتجارته ، ومن جهة أخرى إشعار الدولة العثمانية بأن تونس تتبع التنظيمات الخيرية التي أصدرتها سنة 1839م [22] وعليه فقد قامت الدولة العثمانية بإلغـــاء ســـوق العبيـــد باستنبول سنة 1847 م؛ وفي كامل الإمبراطورية سنة 1850 م، أما بريطانيا فقد ألغت الرق في مســـتعمراتها 1833 م؛ وفي الهند 1843 م، وفرنسا ألغت الرق سنة 1848م ، وقد عبرت السلطات العثمانية عن ارتياحها لقرار باي تونس أحمد إلغاء الرق 1846 [23].

وبالتالي فإن هذه الخطوة المتمثلة في منع المتاجرة في الرقيق، ما كان يمكن للباي أن يتخـــذها لـــولا الإجماع الدولي على تحريمها مما شجع الباي أحمد على اتخاذ هذا القرار .

غير أن الإصلاحات لم يكن مسببها دائماً أسباب خارجية ، فهناك منها ما يرجع إلى شخصية الباي منذ عهد الباي أحمد في 1842 ثم استمرت في عهد المشير محمد الصادق باي، والذي أصدر هو الآخر عدداً من القرارات كانت تهدف إلى رفع مستوى التعليم وخاصة بجامع الزيتونة ،حيث أصدر قراراً يقضي بتنظـــيم التدريس فيه سنة 1875م وكان هذا القرار يحتوي على 67 فصل مبوبا نذكر منها على سبيل المثال :

---

20 - أحمد بن أبي الضياف، الإتحاف ، ج 4 ، ص 68 ، 70 ، 171، 272 .
21- الشنيتي بشلغيث ، النظام القنصلي في البلاد التونسية ، ص 77 – 79 .
22- الشنيتي بشلغيث ،بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث ، ص 28 .
23- عبد الجليل التميمي ،عتق العبيد وعددهم في منتصف القرن التاسع عشر لأهالة تونس، المجلة التاريخية المغاربية ،ج2 ، السنة 12 ، العدد 39 – 40 ، تونس 1985 ، ص 595 ، وانظر Knelifa chater.depenaance et mutations precoloniales la regence ae tnnis ae (1815 97857) publicatonsde luniversite de tunis 552 - 553.p.1984

1. العلوم التي تدرس بجامع الزيتونة .

2. شؤون المدرسين والطلبة.

3. أعمال المشايخ النظار (وهم المشايخ المشرفون على سير الدراسة بجامع الزيتونة المفتي الحنفي ونائبه، ومفتي المالكية ونائبه).

4. طريقة تنظيم الامتحانات في أخر السنة الدراسية [24].

إن الإصلاحات في الجانب التعليمي لم يكن سببها في المجمل الضغوط الخارجية، بل جاءت من قناعة الباي وبعض العلماء المحيطين به لأنهم أحسو بضرورة النهوض بأحوال البلاد في مجال التعليم .

كذلك كان يرى مؤيدو الإصلاحات إن المجتمع التونسي بحاجة إلي تنظيم الإدارة ووجود دستور، و قيام مؤسسات منضمة تنتهج العدل والحرية منهجا لها [25]،ولذا استثمر رجال الإصلاح هذه الموجة الإصلاحية التي أخذت تجتاح الكثير من دول العالم الإسلامي، وأصبحت تضغط بقوه من أجل تنفيذ ها في تونس، مما جعل بعض العلماء متحمسين للانضمام إلى لجان الإصلاح المختلفة، مثل لجنة صياغة وتفسير عهد الأمان1857، ولجنه قانون الجنايات العسكرية، ولجنه القانون التجاري، وكذلك المشاركة في المجلس الأكبر [26] .

أهداف الإصلاحات :

إن رجال الإصلاح على اختلاف وظائفهم ومواقعهم كان هدفهم الذي يصبون إليه، هو أن تكون بلادهم متقدمة ومتطورة في مختلف المجالات،حتى يعم الرخاء والاستقرار ربوع الوطن .

وكان من أهم أهداف الإصلاحات في تونس تكوين جيش قوي يحمي البلاد ،وقد أخذ أحمد باي عند تولية الحكم 1837 هذا الأمر على عاتقه فأهتم بالجيش وحاول زيادة عدد جنود ه وتطوير أسلحتهم ، وتجنيد بعض العناصر من أبناء تونس في الجيش ،كما أقام بعض مصانع الأسلحة وافتتح المدرسة الحربية بباردو 1840 لتخريج الضباط الذين يحتاجهم الجيش،[27]كل ذلك بهدف تثبيت حكمه ،و حماية استقلال تونس من التدخل الأجنبي .

ومن ضمن الأهداف السياسية التي سعى إليها رجال الإصلاح ،محاولة تقييد سلطة الباى وجعل حكمه يستند على الدستور ومقيد بقانون وبرلمان, كما جاء على لسان خير الدين ،غير أن البايات لم يقنعوا بتقييد سلطانهم وأجهضوا الكثير من المحاولات المؤدية إلى ذلك ، كما جرى فى عهد محمد الصادق باى والذي

24- عبدالعليل التميمي ، المرجع السابق ص594-595

25- نور الدين العنيزر ،المثاقفه وبناء الذات من خلال أقوم المسالك، مجلة الحياة الثقافية ، تونس العدد60 ، 1991 ، ص88

26- الشبياني بلبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص39- 46 .

27- الشبياني بلبلغيث ، أضواء على التاريخ العسكري في تونس، ص 17 ، وانظر ، Canjage op . p 103 .

أوقف العمل بقانون عهد الأمان ،وعطل الكثير من المجالس المنبثقة عن قانون عهد الأمان بعد تمرد على بـــن غذاهم 1864، وبتالي فقد حاول بعض رجال الاصلاح مقاومة طغيان البايات ونزوعهم الى الحكم الفـــردي المطلق، ذلك لأن العمل بالرأي الواحد مذموم ولو بلغ صاحبه ما بلغ من الكمال والمعرفة [28] ،ويعتقد الشيخ محمد بيرم الخامس إن الحكم ينقسم إلى نوعين استبدادي ، وملكي دستوري يعتمد على الشورى، وقد نسج على منواله ابن أبي الضياف الذي تحدث في كتابه (الإتحاف)على أن الحكم ينقســـم الى نـــوعين الحكـــم الفردي المطلق أ و المقيد بقانون .

وعندما يتحدث بيرم الخامس في كتابه (صفوة الاعتبار) ، عن إيطاليا ونظامها نفهم من خلال كلامه الرغبة في سيادة مثل هذا النظام في تونس، حيث يقول : " إن دولة إيطاليا هي دولة ملكية قانونية شـــورية، وللأهالي الحرية الشخصية والسياسة " [29]،وبالتالي فقد سعى رجال الإصلاح إلى إنشاء دولة ملكية دستورية على غرار ما كان سائداً في أوروبا .

ومن أهداف الإصلاح أيضا ضرورة النهوض بالجوانب الصناعية، والزراعية والتجارية في البلاد ، غير أنه في عهد أحمد باي 1837 كانت الإصلاحات الاقتصادية تهدف في مجملها إلى تجهيز الصناعات الضـــرورية للجيش ،مثل توفير الكساء والطعام والعتاد وإنشاء مصانع لطحن الحبوب، ومصانع النسيج وغيرهـــا ؛ [30] و كانت الإصلاحات العسكرية تهدف إلى التغلب على جملة من المعوقات منها :

- تطوير الزراعة وإدخال طرق حديثة عليها [31].
- مزاحمة الصناعات الأوروبية للصناعة التقليدية مما أصاب بعضها بالكساد.
- انخفاض قيمة العملة التونسية أكثر من مرة, حتى فقد الناس الثقة فيها، وأصبح بعض من التجـــار الأوروبيين والمحليين لا يرضون أن يتعاملوا بها ولا أن يأخذوا ديونهم بتلك العملة [32].
- منع النخب وذوي الامتيازات من استغلال أموال الدولة، واحتكار بعـــض المنتجـــات الزراعيـــة والاقتصادية، ولا يتأتى ذلك إلا بسن القوانين وتنظيم الإدارة .

غير أن رجال الفكر والإصلاح وهم يسعون إلى هذا التطوير لم يكونوا يهدفون إلى الغاءالمؤسســـات الدينية مثل الزيتونة وغيرها من المدارس التقليدية في تونس ، بل سعوا إلى الإصلاح بطريقة الاعتدال: والمحافظة على الموروث الاسلامي، مع إضافة نوع من عناصر الحداثة عليها مثل إدخال الطرق الحديثـــة في التـــدريس، واضافه مواد دراسية غير تقليديه مثل الكيمياء، والهندسة، وعلوم اللغات، والطبيعة، ومن أجل ذلك أقيمـــت

28- خير الدين ، أقوم المسالك ، ص 54-55 .
29- أحمد السماوي ، محمد بيرم الخامس وتصليح النهضة ، وقائع الملتقى القومي المنظم بصفاقس، تونس 1990م ، ص 336-338
30- علي المحجوبي ، النهضة الحديثة ، ص 88.
31- علي الصولي ، الدين والدولة والمجتمع في مواقف وآثار محمد بيرم الخامس ، دمشق دار الطليعة ، ط 1 2003م ، ص193 .
32- الأرشيف الوطني التونسي ، تونس ، وثائق تتحدث عن تذبذب في قيمة العملة التونسية وتنوعها بين الفضة ، والنحاس ، والذهب واختلاف قيمتها وتذبذب أوزانها ، مؤرخة 1862-1870 م ، وثائق تحمل الأرقام 622-619 ، صندوق 119 ، ملف 415 وانظر الشابقي بلغيث ، سياسة الوزير الأكبر ، ص 25-26 .

العديد من اللجان بهدف ترتيب أوضاع التعليم في جامع الزيتونة، وفي المدارس المنتشرة في كافة ربوع البلاد، وبالتالي فإن الهدف هو محاولة إدخال العلوم العصرية والتقنية الحديثة، لتطوير الفكر والثقافة ونشر العلوم ،وكل هذا لا يتأتى إلا بانتشال التعليم من مستنقع الركود الذي فيه، وتنظيم تلك المؤسسات التعليمية التي أصبحت عاجزة عن مجاراة التقدم الحاصل في العالم ، وانتشار المطابع والصحف [33].

لذا وجب تحديث التعليم ؛ باعتباره سيكون البوتقة التي ينصهر فيها الطلاب، ويأخذون على عاتقهم نشر مبادئ وثقافة الإصلاح في المجتمع، [34] ومثال على ذلك المدرسة الحربية بباردو، والتي تم إنشاؤها 1840 ، وكذلك المدرسة الصادقية سنة 1875، والتي تخرج منهما العديد من الطلاب الذين كان لهم الدور البارز في إثراء الحياة الثقافية والعلمية في تونس [35]

وأيضاً كان يهدف الوزير خير الدين عند استلامه الوزارة 1873 إلى تنظيم الأوقاف، حيث أوكل هذه الو ضيفه إلى الشيخ محمد بيرم الخامس ،الذى استطاع أن ينضمها ويحد من الفوضى و الاختلاسات التى كانت سائدة فيها ، وسوف يتم تناول هذ الموضوع بالتفصيل فى الفصل الرابع.

ويمكن تلخيص مجموعة من أهداف الإصلاحات فيما يلي :

1. محاولة تفتيح ذهن الشعب التونسي على مسائل الحرية والعدالة والمساواة، وضرورة تقييد الحكم المطلق في البلاد، حتى يستطيع الشعب مقاومة الأخطار الخارجية التي تحدق البلاد [36].
2. الدعوة إلى تعزيز الترابط مع الخلافة العثمانية، وهذا كان شأنا أغلب رواد الإصلاح سواء من السياسيين أو العلماء.
3. إن من أهداف الإصلاحات محاوله حكومة الباى المحافظة على استقلالية الحكم في تونس، وتوارث الملك في الأسرة الحاكمة التي حاوله مواكبه التطور الذى حدث فى الغرب من أجل المحافظة على سلطتها ، لذلك نرى أن أول بايات الإصلاح أحمد با ى منذ توليته الحكم 1837 سعى إلى تكوين جيش قوي يستطيع أن يقاوم به أطماع الدول الأوروبية، ويسيطر به على الأوضاع فى الداخل ،وبالتالي فإن مصالح الهيئة الحاكمة تقاطعت مع مصالح رجال الإصلاح ،الذين استغلوا فرصة تبني جهاز الحكم للدعوات الإصلاحية مما اعتبر من أقوى العوامل لبلوغ الغايات المرجوة .

ومن بين الأهداف التي سعى إلى تحقيقها رجال الإصلاح من السياسيين والعلماء عدد من النقاط أهمها:-

---

33- أحمد خالد ، فى مئوية خير الدين ، مجلة الحياة الثقافية ، تونس العدد 60 ، 1991م ، ص31 .
34- منور الصايتي ، مفهوم الدستور عند خير الدين ، مجلة الحياة الثقافية ، تونس ، العدد 60 ، 1991م ، ص 104-105 .
35- أحمد عبد السلام ، المدرسة الصادقية والصادقيون ، بيت الحكمة ، تونس ، ط 1 ، 1994 ، ص 9 .
36- رشيد الذاودي ، ص 87 .

1. ضرورة تنظيم مؤسسات الدولة, مثل المجالس المنبثقة عن وثيقة عهد الأمان ومحاربه الفساد والرشوة، وتحسين الأساليب الإجرائية في الإدارة.

2. محاولة إيقاف التدخل الأوروبي في شؤون تونس الداخلية ومنح بعض الامتيازات لصالح الرعايا الاوروبين, بحجة أن الأحكام الشرعية الإسلامية غير كافية لحفظ حقوق الرعايا الاوروبين وإن كراهية المسلمين للنصارى تحملهم على الحيف عليهم .[37].

3. تنظيم الأوقاف والقواعد الإجرائية في المحاكم الشرعية وإصلاح التعليم الزيتوني باعتباره محركاً لتقدم المجتمع .

4. إنشاء المكتبات العامة، وتشجيع الطباعة، والتأليف والنشر وذلك بتوسيع مطبعة الحكومة والتفكير في بناء مطابع جديدة ؛ ومحاولة اقتباس بعض العلوم من الغرب الأوروبي .[38].

5. ومن أهداف الإصلاح عند خير الدين ما كان يختص بالنظم المالية ،وقوانين الظرئب والتخفيف من أعبائها على الناس ،حتى تسهم في زيادة الرقعة الزراعية في البلاد ، خاصة وإن تونس من البلدان التي تعتمد على الزراعة في اقتصادها [39].

37- المنجي عبيده. صورة أوروبا ومسألة التقدم في كتاب " صفوة الاعتبار "، وقائع الملتقى القومي المنظم بصفاقس ، تونس، 1990. ص 88 – 91- 354 . ، والنظر Mongi smida . knereddine . ministre reformateur (1873 – 1877) Tunis . 1971 . PP 381- 83 .

38- نور الدين الصغير ، ص 88-89 .

39- أحمد خالد ، ص 50-51 .

مواقف وآراء العلماء من الإصلاحات :

أولاً - التعديلات في المؤسسة الدينية والتعليمية .

التعديلات في المؤسسة الدينية والتعليمية ، لقد بدأت الإصلاحات في تونس بشكل رسمي في عهد أحمد باي 1837،ولكن قبل الحديث عن تلك الإصلاحات يجب أن نعطيَ ترجمة بسيطة عنه، فهو أحمد ابن مصطفى بن محمود بن محمد رشيد بن حسين بن علي باي ولد سنة 1806 ، وأمه جارية إيطالية .

تلقى منذ حداثة سنه تعليماً دينياً ،حيث حفظ القرآن الكريم على يد الشيخ أحمد السنان كما لازم الشيخ الفقيه الأديب أبا عبد الله محمد الحكيم سيالة، وأيضاً تعلم اللغة التركية نطقاً وشيئاً من الكتابة، واللغة الإيطالية نطقاً فقط .

كما لم يخلُ تكوين هذا الباى من التربية السياسية، لتأهيل الأمير الحسيني للاضطلاع بالحكم،وقد أخذ مصطفى صاحب الطابع على عاتقه هذه المهمة [40].

وعموماً فقد بويع الباي أحمد يوم الثلاثاء من شهر رجب الموافق 10 أكتوبر سنة 1837م، غداة وفاة أبيه مصطفى باي ، وكان أول من بايعه ابن عمه وولي عهده محمد باي, ثم آل بيته ثم الوزراء مثل :أبي الربيع سليمان كاهية ، و الوزير مصطفى صاحب الطابع، ثم بقية الخواص والحاضرين من العلماء والقضاة والمفتين ،الذين عبروا عن تأيدهم للباى الجديد ،وتُنعت هذه البيعة بالبيعة الخاصة، يليها من الغد البيعة العامة[41].

ولبيان نهجه وسياسته جمع أحمد باي رجال دولته وخطب فيهم مؤكداً على منزلتهم عنده : حيث قال " قد ظهر لكم تقديمي على عادة بلادنا، ومنزلتكم عندي هي منزلتكم عند أبي وعمي وأسلافي، ولا معنى للدولة إلا بالرجال، فإذا لم تكونوا معي كما كنتم مع من قبلي فلا ملك ولا دولة " [42]

وهذا يظهر مدى حرص الباي منذ توليته الحكم على مبدأ التشاور مع وزرائه، ورجال دولته، وميله وحبه للإصلاح .

ومن إصلاحات أحمد باي في مجال التعليم محاولته ترتيب أحوال التدريس بجامع الزيتونة، حيث أصدر قانوناً سنة 1842، نظم بموجبه التدريس بجامع الزيتونة، وعيّن ثلاثين مدرساً جديداً نصفهم من الحنفية ، والنصف الآخر من المالكية، وخصص لكل واحد منهم يوماً يلقى فيه دروسه باستثناء يومي الخميس والجمعة والأعياد ،[43] كما أوقف على جامع الزيتونة كل دخل بيت المال، وقد عرف هذا القرار " بالمعلقة "، لأنه علق على جدار جامع الزيتونة .

40- أحمد بن أبي الضياف ، ج 4 ، ص11- 13 .
41- رضا الصيف ، الحياة اليومية في البلاط الحسيني ، ص27 .
42- أحمد بن أبي الضياف ،ج4، ، ص 12-13 ، وانظر عمر بن سالم ، ديوان قبادو ،ج2 ، ص246 .
43- علي الصولي، الدين والدولة والمجتمع في مواقف وآثار محمد بيرم الخامس، دار الطليعة الجديدة ، دمشق ط1، سنة 2003،ص 148

وملخص هذا المرسوم الإصلاحي (بأن يكون كل ريع بيت المال إعانة للعلم ، يصرف منه على التدريس بجامع الزيتونة، والمدارس الأخرى، ثم يتحدث عن اختيار خمسة عشر عالماً مالكياً ،ومثلهم من الأحناف كمدرسين دائمين في مسجد الزيتونة ، وأن يصرف لكل واحد منهم ريالان في اليوم ، ومن يتخلف من العلماء بدون إذن أو عذر شرعي لا يصرف له مرتبه ، وأعطى النظر في هذه الأمور إلى شيخ الإسلام الحنفي ، يساعده في ذلك القاضي المالكي، وعين لمساعدتهما المفتيان الحنفي والمالكي ، ورتب لكل واحد منهما مائة ريال في الشهر ، لكي يشرف على سير الدراسة بجامع الزيتونة .

كذلك من وظائف هؤلاء المشايخ الأربعة تنظيم دخل بيت المال، وما يخرج منه،والإشراف على القائمين عليه، وعرض كل ما يتعلق به بين يدي الباي .

وإذا أراد احد من المدرسين أن ينضم للتدريس بجامع الزيتونة فإن ذلك يكون باتفاق المشايخ الأربعة ، يختارون أكثر الموجودين علماً و مقدرة، وإذا تساوت رتبة الموجودين في العلم فلابد من امتحانهم والذي يتم اختياره يرفع اسمه إلى الباي لكي يوقع له على ورقة يصرف مرتبه بموجبها [44].

وهذا يظهر مدى أهمية العلماء ورجال الدين في أي عملية للإصلاح، وخاصة إذا كانت تخص الجوانب التعليمية ، فهذا القانون الأحمدي الصادر 1842 منذ بدايته كان للعلماء دور فيه،حيث انه من المتعارف عليه عند البايات الحسينيين عامة، إنهم غالباً ما كانوا يستشيرون العلماء ورجال الدين قبل إقدامهم على أي ترتيب في المؤسسات الدينية والتعليمية ، كما أن الذي كتب هذا القانون وصاغه هو العالم أحمد بن أبي الضياف الذي كان من المقربين للباى أحمد وكاتب سره وبالتالي فمن الأرجح أن يكون استشاره حول هذا القانون ،وأيضاً فإن هذا القانون الأصلاحى لمؤسسة جامع الزيتونة الذي بدأ به أحمد باى إصلاحاته , لم يكن ليستقيم لولا مساعدة العلماء والمشايخ في تطبيق بنوده من التدريس بجامع الزيتونة وكذلك الإشراف على إنفاق أموال بيت المال ، مما ساعد على تنفيذ هذا الترتيب .

قائمة بأسماء المشايخ الأربعة النظارة بجامع الزيتونة سنة 1842م

الاسم	الوظيفة	المذهب
الشيخ محمد بيرم الثالث	شيخ الإسلام	حنفي
الشيخ محمد بن الخوجة	قاضي	حنفي
الشيخ إبراهيم الريا حي	مفتي	مالكي
الشيخ محمد بن سلامة	قاضي	مالكي

44- أحمد بن أبي الضياف ، ج4 ، ص 74- 76 .

قائمة بأسماء المدرسين الذين عينوا بجامع الزيتونة بعد الترتيب الأحمدي سنة 1842م

الاسم	المذهب	الوظيفة بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد معاوية	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ حسن بن الخوجة	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد البار ودي	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد قاسومة	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ حسن فرشيش	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ مصطفى بيرم	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ حسن قلاتي	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد بيرم الرابع	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد الآبي	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد الستاري	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ حسين البار ودي	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمود بن باكير	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ حمده عباس	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد بن الرايس	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ علي الدرويش	حنفي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد الشاهد	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ الشاذلي بن صالح	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد الخضار	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ احمد عاشور	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد الشنيقيطي	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ علي العفيف	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد بن عاشور	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ الشاذلي بن المؤدب	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ الطيب الريا حي	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842

الشيخ محمد النيفر	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد ألبنا	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ أحمد القروي	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ محمد القبايلي	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ فرج التميمي	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842
الشيخ العربي الشريف	مالكي	مدرس بجامع الزيتونة	1842[45]

ومن الأعمال التي قام بها أحمد باي لفائدة العلم والعلماء تأسيسه للمكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة ، حيث قام بشراء كتب الوزير (حسين خوجة)، و أضاف إليها مكتبة (قصر باردو) التي أنشأها (علي باشا ابن محمد) الذي جلب لها الكتب من عديد البلدان من المشرق والمغرب من القاهرة ومكة ، وإسطنبول ، كذلك أضاف إليها مكتبة عمه (حسين باي بن علي) ، ومكتبة الباي (محمد الرشيد بن علي) [46] وأيضا أضاف لها كتب الشيخ (إبراهيم الريا حي) بعد وفاته1850 .

وقد وضع كل هذه الكتب في عشرين خزانة بجامع الزيتونة، لخدمة طلبة العلم والعلماء، و كان دور العلماء في هذا المشروع الأصلاحي وعلى رأسهم أحمد بن أبي الضياف تنظيم المكتبة، وفهرسة كتبها وكتابة رسم تحبيسها على كل كتاب، كما عيّن لها وكيلين من بين العلماء يشرفان عليها ويناول الطلاب والعلماء ما أرادوا من الكتب [47] ويصف لنا ابن أبي الضياف طريقة إيصال الكتب من قصر باردو إلى جامع الزيتونة، حيث انه كان المشرف عليها فيقول: (ولما وصلتُ الجامع وجدت العلماء ينتظرون وصول الكتب، فتقدم العسكر بشكل منظم ، كل واحد يضع ما في يديه من الكتب ويخرج من غير الباب الذي دخل منه ، وتولى مشايخ الزيتونة تقيد أسماء الكتب في دفاتر، ثم وضعت في خزائنها العشرين على يمين المحراب وشماله وكُتب على كل كتاب منها رسم تحبسيه،وقفه مصححا بختمه وأبيح للمنتفع إخراج الكتاب لمدة عام) [48] وقد تبارى العلماء والشعراء في مدح ومباركة هذه الخطوة الإصلاحية من قبل الباى أحمد ، حيث أنشد الشيخ محمد الطيب الرياحي ابن الشيخ إبراهيم الرياحي شعرا فقال : -

تمد بحاراً زاخرات يمينه ❁❁❁ سوى أن ذاك المد ليس له جزرُ .

فأهدى إلى البيت الكريم خزائناً ❁❁❁ من العلم يفنى الدهر وهي له ذكرُ .

45- محمد بن الخوجة ، تاريخ معالم التوحيد ، ص 100-101

46- أحمد الطويلي ، تاريخ مدينة تونس ، ص 140 .

47- الشابي بلغيث ، بحوث ودراسات ، ص 24.

48- أحمد الطويلي ، ص 150 . وانظر ، تاريخ معالم التوحيد ، ص 97-98

وأنشد شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع فقال :

تباهت على كل البلاد بلاده ❁❁❁ وسما بها الأمـــــراء تحت حجاله .

حتى يقول :

وأمال مسجده المعظم رفـــده ❁❁❁ وســـــــــقى مصوع بنته بزلاله .

وحباه من كتب العلوم نفائساً ❁❁❁ تزري بنفـــــــع الروض في أماله .

وتؤكد هذه النماذج الشعرية من قصائد الفقهاء والعلماء على مدى أهمية الحدث، ومواكبتـــهم لـــه، سواء بالدعم المعنوي، أو بالمشاركة فيه شخصياً [49].

لكن من الملاحظ على هذه الترتيبات أنها لم تحدث تغييراً جذرياً، وظل المحتوى التقليدي للمنهج المقرر في جامع الزيتوني كما هو، حيث إن الإصلاحات لم تتطرق إلى نوعية العلوم المدرّسة به، وهل يجب أن تضاف لها بعض من العلوم الأخرى مثل الطبيعة ، الحساب ، الهندسة ، الكيمياء ، واللغات؟ حتى تتحقق الفائدة من الإصلاحات ، كذلك لم تتعرض لتغير طريقة التدريس القديمة في جامع الزيتونة والمعتمدة على نظام الحلقات والتلقين [50].

– ***ومن الإصلاحات المهمة التي أحدثها المشير أحمد باي هي :*** المساواة، أو تقليص التفاوت بين المـــذاهب الحنفي "مذهب السلطة" والمذهب المالكي "مذهب أغلبية الشعب في تونس"، حيث أن علماء المذهب الحنفي منذ دخول تونس في تبعية الدولة العثمانية كانوا يمتازون على غيرهم من علماء المذهب المالكي ***بعدة امتيازات من أهمها :***

– أنه خُصص لهم مرتب مع الجند العثمانيين باعتبارهم من أبناء الجند ،[51]وأصل هذا المرتب هوأن الجنـــد العثمانيين إذا ولد لهم ولد كان عليهم أن يسجلوا اسمه في دفتر الجند ،ويرسم فيه بفلـــس وإذا مـــات أبـــوه بفلسين، حتى إذا بلغ الحُلم فيرسم بأربعة نواصر [*] ويباشر الخدمة إما السفر في المحلة، أو حراسة الحصـــون وغيرها ،أما من كان من أبناء الجند واتجه نحو التحصيل العلمي، أو عينته الدولة في إحدى المناصب التي تحتاجه فيها مثل التدريس، والفتوى والقضاء فإن الدولة تكتب له تسريحاً من الجيش مع إبقاء مرتبه وتوالت على ذلك الأزمنة، وظن بعض الناس إن ذلك عناية بعلماء المذهب الحنفي الذي هو مذهب الدولة ، فأصدر الباي أحمد سنة 1840 قراراً جعل بموجبه مرتباً للفقهاء المالكية مع العسكر النظامي مثل مرتب الفقهاء الأحنـــاف، [52] ومن ضروب التفرقة بين الحنفية والمالكية عدم التساوي في الحصول على وظائف مثل إمامة المساجد الكبرى

49- الشويخي بنبلغيث ،بحوث ودراسات ، ص 24 – 25 ، وانظر أحمد بن ابي الضياف ، الإتحاف ، ج 4، ص 59- 60.
50- علي الصولي ، ص 148 ، 149 .
51- الشويخي بنبلغيث ، بحوث ودراسات ص 23 .
[*]- كان الفلس في تونس عملة نحاسية قيمتها نصف ناصري ، والناصري أربعة منه تساوي سبع سنتيمات .

في العاصمة تونس كذلك مشيخة المدارس ، كما أنه لم يكن المفتي المالكي مصرحاً له باستعمال ختم رسمي له ، لكن كل هذه التفاوتات ألغيت بموجب المرسوم الصادر سنة 1840 [53] و أمر الباي بجمع أهل المجلس الشرعي من المالكية والحنفية أمام محراب جامع الزيتونة ، وحمل أحمد بن أبي الضياف قرار الباي إلى العلماء والمشايخ في الجامع حيث قرأ ه الشيخ إبراهيم الريا حي الذي من شدة فرحه أنشد قصيدته المشهورة حيث قال:-

جبرتَ بإحسان لمذهب مالك ❁❁❁ قلوباً كواها الكسر يا خير مالك

وما جبرها نيل الحطام وإنما ❁❁❁ بتنوير ليل من دجى الحيف حالك [54]

وقد اهتم المشير أحمد باي بتشجيع الثقافة والعلوم حيث شهد عهده زخماً في تأليف الكتب كما كان ولوعاً بقراءة الكتب مثل "مقدمة ابن خلدون" ومن أشهر العلماء في عصره " إبراهيم الريا حي ، ومحمد بيرم الرابع ، ومحمد الخضار ، ومحمد بن سلامة ، ومحمد الأصرم ، الطيب الرياحي ، محمد ماضور ، محمد الباجي المسعودي ، أحمد بن أبي الضياف ، وغيرهم كثير ممن أثروا الحياة العلمية والثقافية في البلاد "و تعددت مؤلفاتهم مثل كتاب (إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان) لأحمد بن أبي الضياف ، وكتاب (الخلاصة النقية في أمراء أفريقية) لمحمد الباجي المسعودي ، ومنها (العقد المنضد في أخبار المشير الباشا أحمد) لمحمد بن سلامة ، وكتاب (مؤنس الأحبة في أخبار جربه) لمحمد أبي رأس بن أحمد بن الناصر .

ومن الملاحظ على هذه المؤلفات أنها كانت تواكب الأحداث السياسية التي تمر بها تونس ، و كانت متنفسا عبّر من خلاله أصحابها عن آرائهم، وأفكارهم في الإصلاحات ،كما كانت كتباً تؤرخ لمراحل تاريخيه مهمة ، وتسجل لنا بعض الأعمال الأدبية و الثقافية في تونس .

وقد تميزت بعض تلك الكتب مثل (الإتحاف) بأنها توجهت نحو النقد قليلاً، وتأثر أصحابها بمقدمة ابن خلدون، وأيضاً بما كان يدور في تونس من حديث حول الإصلاحات ومحاولة النهوض بمستوى الوطن وحمايته من الأخطار، [55] وفي حقيقة الأمر لقد حاول العلماء مواكبة الإصلاحات وخاصة التي كانت في صميم تخصصهم [56].

كما كان العلماء التونسيون مثل غيرهم من علماء العالم الإسلامي ، يحاولون آلا يقفوا موقف المعارضة من الهيئة الحاكمة في بلدانهم، و ذلك بترك مسافة بين ما يتمنون حدوثه من إصلاح وتحديث للبلاد، وبين ما تريد الهيئة السياسية إحداثه بحيث يحاولون موازنة الأمور، وما فيه مصلحة الناس، إذ يقفون مع السلطة

54- أحمد ابن أبي الضياف ، ج4 ، ص 40 .
55- أحمد الطويلي ، ص 147- 148 .
56- الشيتي بشلغيث ، ص 24- 25 .

فيما يرونه صواباً بجهدهم ومشورتهم وأفكارهم، وما كان غير ذلك أبدوا عليه معارضة في شكل عتاب بالشعر ورقيق القول .

ثانيا:الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية :

لقد كانت الغيرة على الوطن ومحاولة الحفاظ على استقلاليته وحمايته من الأطماع الأجنبية دافعاً أساسياً لرواد الإصلاح في تونس.

وقد انطلقت الحركة الإصلاحية الحديثة في تونس إبّان عهد أحمد باي 1837 والذي كان منبهراً بالحضارة الغربية، وبخاصة ما يجرى في فرنسا وبريطانيا ، وايطاليا من تطور .

لقد كانت الإصلاحات الاقتصادية في نظر أحمد باي ترتكز على توفير المتطلبات العسكرية ، فى المقام الأول ومن أجل ذلك أقامت الدولة بعضا من الصناعات الضرورية لتجهيز الجيش، وتأمين حاجياته، مثل الكساء والغذاء .

غير أن الدولة اهتمت ببعض الإصلاحات ألاقتصاديه فى ميادين أخرى مثل التعدين، واستغلال بعض المناجم في تونس ،مثل منجم الرصاص " بدجبّة " بمنطقة "تبرسق " حيث تم جلب المهندسين من إنجلترا وفرنسا للأشراف على هذا المنجم .

كما أهتم بتطوير صناعة النسيج فأسس مصنع الملف (بالبطنان) قرب طبربة سنة 1839م،وتم افتتاحه سنة 1844م و جهزه بمعدات حديثه تم استيرادها من إنجلترا، وعين به 28 عاملاً، و10 فنيين فرنسيين لتدريب حوالي 400 عامل تونسي، وعند افتتاح هذا المصنع كان يحتوي على 70 نول، تحركها طاقة مائية قوتها 12 حصان بخاري يوفرها نهر مجردة [57].

وقد علق الشيخ أحمد بن أبي الضياف على هذا المصنع، بأنه ينتج أقمشة حديثة مثل التي تنتجها مصانع أوروبا ، وقد مدح شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع المصنع بقوله :

فما بعد هذا الصنع بغية ناشدِ ❁❁❁ ولا غاية بالعقل يبلغ حدها .

يباشر من فيها الصناعة وادعا ❁❁❁ ويلفى بها الراحات قد طاب وردها ،[58] .

وأيضاً تمت إقامة عدد من المصانع الأخرى مثل مصنع الجلد بالمحمدية ، ومطحنة الجديدة ،وبعض معاصر زيت الزيتون ، ومصنع الصابون ، وبعض المدابغ كلها تم إدخال بعض التحسينات عليها وتزويدها ببعض التقنيات الحديثة .

57- Khelifa chater , p531 ، وانظر على المحجوبي ، النهضة الحديثة ، ص 88 .

58 - أحمد بن أبي الضياف ، ج 4 ، ص 86-87 ، وانظر Ganige , op – cit . p 100 .

غير أن كل هذه المشاريع لم تكن لتعود على خزينة الدولة بأرباح سريعة وكبيرة، مما تطلب الصبر عليها ، وهذا ما لم يكن متوفراً في شخصية أحمد باي الذي يبحث عن النتائج السريعة ،الأمر الذى أدى إلى تعطل بعض هذه المشاريع لعدم تحقيقها للأرباح المرجوة ، وساهما فى اضعف همة الباي اتجاهها . (59).

أما على صعيد الإصلاحات في المجال الفلاحي أو الزراعي، فقد تمثلت أغلب إصلاحاته في محاولة تنظيم قانون الضرائب الزراعية، وتخفيض الضرائب على بعض المنتجات, أو حتى إسقاطها ، ومثال ذلك تم إسقاط بعض الضرائب على سكان الساحل التونسي فيما يخص زراعة الزيتون .

وقد صاغ هذا القرار الشيخ أحمد بن أبي الضيف، وملخصه أنه جعل قيمة مالية على أصول الزيتون معلومة في كل سنة أثمر أم لم يثمر، وقد وافق أهل الساحل على هذا القانون كسكان سوسة.

بحيث يجمع غلتهم متى شاءوا ولا يتوقفون في عصرها على حضور موظف من الدولة "عشار"، والمقدار الذي يدفعه المزارع مقسم إلى ،عال ، متوسط ، وسافل .

فالأول يؤدى على الشجرة ربع ريال وأحد عشر ناصريا ،والمتوسط يؤدى ربع ريال وخمسة نواصير ، والسافل فإنه يسجل ولا يؤدى عليه شيئاً إلا ذا أثمر، وقد كان رأي أحمد بن أبي الضياف أنه استحسن هذا القرار، لأن غالبية أرض المغرب العربي عشرية وليست خراجيه ويناسبها زراعتها العشر، لأنها ليست مثل الأراضي المروية مضمونة المياه كما الحال في مصر (60).

وفى محاولة من الباى أحمد لتنشيط قطاع الزراعة فى تونس أسقط الباي أحمد عن أهل جربه بعض الضرائب على المحصولات و لم يبقى عليهم إلا ضريبة العشر والصاع ،حيث جاء في القرار الذي حرره أحمد بن أبي الضياف عام 1842م، ما نصه "فلذلك أسقطنا جميع المال الموظف على أهل جربه ،إسقاطاً تاماً و لم نبقِ عليها شيئاً من الأداء سوى العشر والصاع ،لأن ذلك يتبع المكاسب لا الذوات فما ضر من أنعم الله عليه أن يدفع نزراً مما لديه يحمي به النفس والمال والبلاد " ، وفي أغلب الأوامر التي يحررها أحمد بن أبي الضياف لا يخفي سروره بها، أو بأي شيء يصدر عن السلطة يخفف عن كاهل الناس بعض الضرائب المجحفة (61) .

كما قامت الدولة باحتكار بعض السلع في محاولة منها لتغطية نفقات الإصلاحات الباهظة ، ومثال على ذلك قامت باحتكار صناعة وبيع الصابون الطري واليابس 1839م، كذلك احتكرت الدولة التجارة فى زيت الزيتون.

والجدير بالملاحظة إن نظام الاحتكار وتعين ملتزمين لبعض السلع الذي أقامه الباي على الدخان، والصابون، والجلود وغيرها من المواد، كانت ردت فعل العلماء عليها هى الإنكار ومطالبة الباى بإلغاء هذا

59- علي المحجوبي ، ص 88-89 .
60- E. UELLOUZ, P 312
61- أحمد بن أبي الضياف ، ج4 ، ص51- 52 ، وانظر E.UELLOUZ.P312
62- نفس المصدر ج 4 ، ص 35 .

النظام الذى أرهق كاهل المزارعين والتجار على حد سواء [62]. أما ردت فعل الناس العاديين عليها، تمثلت في عمليات التهريب التي كانت تشهدها البلاد لتلك السلع في المناطق الساحلية، وأمثلة ذلك تزخر بها العديد من الوثائق مثل الوثيقة المؤرخة سنة 1849 من قائد عسة جربه يخبر عن كمية من الصابون والدخان قامت بتهريبها بعض العناصر المحلية للتجار المالطيين وتقدر الكمية بحوالي ثمانية عشر صندوقاً [63] .

و لم يكن للدولة في ذلك الوقت جهاز قوى و خاص بمراقبة السواحل، لمنع التهريب مثل حرس الحدود بل أو كلت هذه المهمة إلى أعوان الإدارة الجهوية من قياد ؛ ومشايخ وضبطية، ولوّاجة "حراس ليليون " ،

وإذا صادف أن حاولت الدولة التصدي للمهربين فإنهم يقاومون بقوة السلاح مما يصعب القضاء على هذه الظاهرة المتفشية في ذلك الوقت[64].

ومن الملاحظ أن أغلب الإصلاحات الاقتصادية والعسكرية لم يكن للعلماء دور مباشر بها، إلا من حيث صياغة وتهذيب بعض قوانينها بما يتناسب مع الشريعة ، أو إبداء الرأي فيها ، ومثال ذلك اعتراض الشيخ إبراهيم الريا حي 1760 – 1850م أمام الباي في حضور جمع غفير من الوزراء وبعض العلماء وأعيان البلاد الذين أتوا ليهنئوا الباي بسلامة العودة من فرنسا1846م، فقام إبراهيم الريا حي وبعد أن حمد الله وأثنى عليه سلّم على الباي ؛ ثم خاطبه قائلاً : " و لم يزل ظلم العّمال واللازمة كما كان فاشكر الله بالنهي عن هذا المنكر " [65].

وقصد الشيخ الريا حي هوأن نظام الاحتكار لبعض المنتجات قد أدى إلى ظلم المزارعين ،وخاصة من قبل موضفى الدولة(اللازمة) المكلفين بشراء وجمع المحاصيل الزراعية من الناس .

كما يمكن أن يبدي العالم رأيه ويسطره في ثنايا كتبه، ومثال ذلك تعليق أحمد بن أبي الضياف على إهمال الباي لمصنع النسيج الذي أقامه 1844، عندما تبين أنه لا ترجي فائدته إلا بعد فترة طويلة، وأنه لا يُدِر من الأرباح ما كان يتوقعه .

فقد كان رأيه فى ذلك أن الباي لو اعتبر أن أعظم ربحه يجنيه من المصنع هو ما ينتجه المصنع من لبس للعساكر وأهل بلاده، بحيث تبقى أثمانها داخل البلاد، وأيضاً لو نظر إلى العمالة التونسية التي كان يستوعبها لكافه ذلك [66]

63- الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 18، صندوق 154، ملف 811

64- إبراهيم بن جمعه بالقاسم ، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864 ، شهادة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ، 1997 ، ص 96-97 .
65- أحمد ابن أبي الضياف ، ج4 ،ص 125 .
66- المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 87-88 .

- الجوانب الاجتماعية:

إن المجتمع التونسي خلال القرن التاسع عشر وحتى بداية الإصلاحات 1837 لم يشهد تغيراً يـــذكر في بنيتـــه الاجتماعية ،ألانه في فترة الأربعينيات ظهرت بعض التغيرات الجديدة.

ومن أهم الخطوات التي اتخذها حكومة الباي في مجال الإصلاح الاجتماعي هي محاولة القضاء علـــى تجارة الرقيق 1846 ،وفي الواقع إن التوجه إلى إلغاء تجارة الرق في تونس كان منذ بداية عهد أحمد باي؛ والذي عندما توفي والده الباي مصطفى 1835؛ أمر بعتق 600 جارية سوداء و200 عبد، كانوا يحملون في أعناقهم وثيقة العتق بهذه المناسبة .وبعد شهرين من تولي أحمد باي الحكم أصدر أمراً بأن كل مولود جديد من العبيد في المملكة التونسية حر لا يباع ولا يشترى .

وفي سنة 1841 منع الباي بيع الرقيق في السوق كالبهائم، وأسقط المال الموظف للدولة عن أثمـــانهم ؛[67] وأمر بغلق سوق العبيد بالعاصمة تونس والمسمى ؛ سوق البركة [68] وأيضاً منع تصديرهم إلى خـــارج البلاد التونسية ،كما أمر في سنة 1842 بمنع توريدهم إلى البلاد ، كل هذه الإجراءات تعكس مدى جديـــة الباي في اتخاذه قراره الجريء وهو الغي تجارة الرق نهائياً في ا التونسية سنة 1846 [69].

ولكن ما هي الأسباب الكامنة وراء اتخاذ الباي لمثل هذه الخطوة المتقدمة في مجال الإصلاح الاجتماعي ؟ و لإجابة عن هذا التساؤل يمكن حصرها في النقاط التالية .

1- عدم إتباع نسبة كبيرة من الأهالي في تونس الوجهة الشرعية لملكية العبيد أو الرق؛ وذلك من حيث الرأفة بهم؛ وعدم تحميلهم من الأعمال ما لايطيقون .

2- أراد الباي البرهنة للدولة العثمانية بأنه يتبع التنظيمات الخيرية، والتي من أصولها الحرية .

3- ميل الباي إلى الحضارة الأوروبية، والتي من أهم مرتكزاتها الحرية[70].

4- مدخل للزيارة التي قام بها أحمد باي إلى فرنسا في أواخر سنة 1846،والتي كان لها شديد الأثـــر علـــى تفكيره الإصلاحي[71].

وفي الحقيقة إن ما نتحدث عنه يتجاوز كونه إجراء فردياً قام به الباي بدافع إنساني ؛ وهو يعبر مـــن خلاله عن انخراط سلطته آنذاك في حركة إصلاحية واسعة شملت ميـــادين عديـــدة سياســـية ، وعســـكرية، واجتماعية، واقتصادية قام بها أحمد باي في منتصف القرن التاسع عشر .

67- عبد الجليل التميمي ، عتق العبيد وعدهم في منتصف القرن التاسع عشر بإيالة تونس ، المجلة التاريخية المغربية ، ج2 ، السنة 12 ، العدد 39- 40 ،تونس 1985 ، ص 592- 593 . ، وانظر Khelifa chater , pp ,553 -552

68- حسن حسني ، خلاصة تاريخ تونس ، ص 139 .

69- علي المحجوبي ، النهضة الحديثة ، ص 90 ، وانظر أحمد عبد السلام ، من أعمال أحمد عبد السلام ، ص 356 .

70- أحمد بن ابي الضياف ، الإتحاف ،ج4 ص91 .

71- علي المحجوبي ، ص 90-91 .

وتكمن أهمية إلغاء تجارة الرقيق في كونها على خلاف الإصلاحات الاجتماعية الأخرى استمر تنفيذها ولم يقع التراجع عنها في فترات مختلفة، مثل وثيقة عهد الأمان الذى صدر سنة 1857 ، والتي عندما قام تمرد علي بن غذاهم سنة 1864 أصدر الباى محمد الصادق أمراً بإلغاء العمل ببنود وثيقة عهد الأمان [72].

ولكن ما هو الدور الذي لعبه العلماء ورجال الدين في هذه الخطوة الإصلاحية الكبيرة ؟

في الواقع انه عندما عزم أحمد باى على اتخاذ قراره النهائي بشأن إلغاء تجارة الرقيق في تونس،أرسل يستشير ويطلب الفتوى من شيخ الإسلام ، محمد بيرم الرابع ،ومفتي المالكية إبراهيم الرياحي، والقضاة،وأهل المجلس الشرعي وقد أرسل إليهم رسالة مع الشيخ أحمد ابن أبي الضياف ، يستشيرهم فيها و يطلب منهم تبين رأى الشرع في مثل هذه المسئلة بعد أن تبين له أن نسبه كبيره من أهل تونس لا يحسنون التعامل مع (العبيد)(الرقيق) حسب قواعد الشريعة ؛ مما اقتضى النظر في هذا الأمر رفقاً بأولئك المساكين ، ومن أجل ذلك عين الباى موظفين في مختلف الزوايا، مثل زاوية سيدي (محرز , البكرية , منصور) يكتبون لكل من يأتي من الرقيق والعبيد مستجيراً وثيقة عتقه من سيده وترفع الى الباى لكي يضع عليها ختمه .

وقد رد بعض العلماء على رسالة الباي وكان من بينهم الشيخ محمد بيرم ، والشيخ إبراهيم الرياحي .

- رد شيخ الاسلام محمد بيرم الرابع:

وملخص رأيه في هذه المسألة أنه يوافق الباي على هذا الإجراء، بعد أن تأكد له أن العبيد أو الرقيق لا يعاملون بحسب ما تنص علية الشريعة الإسلامية، ولكي يثبت امتثاله لأوامر الباى عتق بيرم الرابع ما عنده من العبيد، وأشار على الباى بأن العبيد لا يعاملون على أساس قواعد الشريعة الاسلاميه ، وذلك لأن بعض مالكيهم يسيء معاملتهم، وأيضا لأن قاعدة ملكية هؤلاء الرقيق ليست مبنية على أساس صحيح لأن منهم من هو حر الأصل ، ومنهم من هو غير ذلك وخلاصة القول عند بيرم الرابع أن عتقهم أسلم للمرء في دينة .

- رد إبراهيم الريا حي مفتي المالكية :

فقد أجاب على رسالة الباي بأنه يؤيد اتخاذه لهذا القرار، ويعتبره رأى سديد ألا وهو عتق العبيد ، ويذكر للباي إن الشبه التي أتى بها صحيحة وموجبة لاتخاذ مثل هذا القرار ،وهو فعل يؤيد العقل والشرع[73].

أما أحمد بن أبي الضياف فقد كان له تعليق على ذلك حيث قال " والملك للنوع الإنساني أعظم بلية ، وحالة المملوكين جلية "

72- محمد الهادي الحويلي ، مجتمعات للذاكرة مجتمعات للنسيان ، سراس للنشر ، تونس ، ط 1 ، 1994 ،ص 24-25 .

73- أحمد بن أبي الضياف ، ج 4 ، ص 98 -100 .

ومعنى ذلك إن هؤلاء الرقيق لم يكونوا كلهم مسترقين نتيجة شراء أو حروب، ثم يظهر رأيه بكل صراحة بعد تأييده لعتق العبيد ، حيث يتساءل كيف يمكن عتق بقية العبيد الواقعين تحت حكم الباي المطلق، ثم يقول " لعمري أنه أفظع من الأول لأن الأول ربما كان له وجه شرعي أما لاستبداد واستعباد الناس فليس له مسوغ من ا لشرع ولا ا لعقل"

وهذا يظهر مدى تجذر فكرة الحرية،والدفاع عنها عند ابن أبي الضياف[74].

ومن الإصلاحات الاجتماعية الأخرى إبطال الباى أحمد الاحتفالات المعتادة ليلة العيد في قصر بارود ، وإبدالها بما يتناسب وهيبة الملك .

حيث كان يأتي في السابق إلى قصر بارود في ليلة العيد أعيان الدولة من الأمراء والوزراء والعلماء، ثم تدخل الفرق الموسيقية عليهم تباعاً، وتعزف ثم الفرق التركية الموسيقى ثم تأتي الفرقة العربية فتعزف هي الأخرى مع ما يتخلل ذلك من رقص الجواري والغلمان ، وهذا الأمر لا يحتفظ معها الباي ومن حوله بمزيد هيبتهم.فأمر المشير أحمد باي أن تبطل هذه العادة سنة 1838، وأبدلها بأن يجتمع كل أمراء وأعيان وعلماء الدولة في ليلة العيد، حيث تتم قراءة أحزاب معينة من القرآن الكريم ففي عيد الفطر يقرأ (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وفى عيد الأضحى يقرأ(وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً) ثم يقرأ أحد العلماء شيئاً من صحيح البخاري .

ويختم المجلس بأناشيد وأدعية دينية، وسط عبق البخور والمدائح، وفي الختام تقرأ فاتحة الكتاب عند تمام الدعاء، ثم ينقضي المجلس[75].

ثالثا: الإصلاحات العسكرية و السياسية:

- أهداف الإصلاحات العسكرية.
- طريقة التجنيد وتكوين فرق الجيش و التجهيزات العسكرية.
- المدرسة الحربية بباردو .
- آراء بعض العلماء في الإصلاحات العسكرية .
- الإصلاحات السياسية .

لقد شملت إصلاحات المشير أحمد باي 1837 الجانب العسكري إذ كانت لديه الرغبة في تكوين جيش قوي على غرار محمد علي في مصر 1805-1848، والذي حاول أن يبني دولة حديثة في مصر[76].

74- المصدر نفسه ، ج4 ، ص 102 .
75- المصدر نفسه ، ج4 ، ص 60 -61 .
76- Caniage ,op – cit , p 98 - 50

ومن بين الأهداف التي حاول أحمد باى تحقيقها من وراء إصلاحاته العسكرية:

1- زيادة عدد وتدريب الجيش على الطرق الأوروبية الحديثة، مع زيادة توظيف عناصر من أبنـــاء البلـــد في الجيش ، مثل أبناء بعض القبائل كقبيلة زواوه .

2- إحداث مدارس حربية لتخريج الضباط ، وإنشاء مصانع لتصنيع الأسلحة للجيش الجديد [77].

ومنذ أن تولى المشير أحمد باي الحكم درس الواقع الدولي المحيط ببلاده فتبين له عديد من النقاط أهمها :

- إن النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا لن يتوقف عن التوسع, لاسيما وإن الظروف الدولية قد تغـــيرت لصالح الغرب الأوروبي .
- كما تبين له أن الدولة العثمانية مشغولة في مشاكلها، وقوتها أضحت غير قادرة على مواجهة المخاطر الخارجية خاصة بعد الهزائم المتتالية التي تعرضت لها على أيد القوى الأوروبية مثـــل واقعـــة نـــاقرين 1827،وسقوط الجزائر في أيدي الفرنسيين 1830م دون أن تستطيع الدولة العثمانية رد ذلك الغزو .

- طريقة التجنيد:

بدأ احمد باي في إصلاح أوضاع الجيش ،وسماه بالجيش (النظامي) واتبع في بداية الأمـــر الأســـلوبين العسكري الإيطالي والنمساوي ، لكنه في سنة 1843 م زاد اعتماده على البعثات والضباط الفرنســـيين، وزاد النفوذ الفرنسي في مؤسسة الجيش التونسي خاصة بعد الزيارة التي قام بها الباي إلى فرنسا 1846، والتي خلقت عنده انبهارا وإعجاباً كبيرين بالجيش الفرنسي وطرق تدريبه .

أما طريقة اختيار الجنود للجيش التونسي، فقد كانت تخضع للمحاز الشخصي للباي وضباطه و لم تـــراعَ فيه الرغبة الشخص للفرد، أو المساواة بين مدن البلاد، وقد استثنى الباي أحمد تجنيد شباب من العاصمة تونس خوفاً من المعارضة التي قد تجتاح العاصمة كما حصل مع أبيه مصطفى باي من قبل سنة 1835 م ،ما سيعرض مشروعه للخطر[78] وبالتالي فقد تمت أغلب عمليات التجنيد من مناطق الساحل والقـــيروان، و يمكننـــا أن نستقي من الوثائق أن عدد الذين جندوا من سوسة والمنستير وحدهما بلغ حوالي 1200جندى، أما القـــيروان 150جندى، وصفا قس 200 جندي .

ومن أمثلة التعسف في طريقة جمع الجيش، ما ذكره أحمد بن أبي الضياف، حيث قال: عندما اختار الباي خير الدين سنة 1850 ليرسله لجمع جنود كي يسد العجز الذي أصاب فرق الفرسان، التي تنـــاقص عـــددها

77- الشبيلي بليغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 25-26 ، وانظر جلال يحيى ، تاريخ المغرب الكبير ، ج3 ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ط 1 ، 1981 ، ص 265 -266 .

78- وثيقة رقم 29 ، صندوق 164 ، ملف 811 وهي رسالة من محمد أمير الالاي الثاني موجه إلى احمد باي مؤرخة في 1844 وتحتوي على بيانات للجنود الذين تم تجنيدهم من بعض مناطق الداخل والساحل مثل سوسة والمنستير ، كما تتضمن كشف بالحضور والغياب ولفتها الإشارة إلى ضرورة أن يكون التجنيد من خارج العاصمة . وانظر الشبيلي بليغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ،ص 25-26 .

بسبب الوباء الذي حل ببعض مناطق البلاد، وقد كان خير الدين يومئذ أمير لواء[79] ذهب لجمع الرجال ومر على بعض المناطق مثل " كسري ، برقو " وعند عودته الى العاصمة وسؤال الباي له قال خير الدين :" لقد تركت تلك المناطق فارغة سيدي "، وهذا ما يعطي صورة مفجعة حول سير عملية التجنيد، حيث أن قرى ومزارع بكاملها قد هجرت .

أما فيما يخص دور العلماء ورجال الدين في عملية التجنيد فقد تمثل في حضور المفتي المالكي والحنفي والقضاة لعملية التجنيد، وذلك لإضفاء الطابع الشرعي على تلك العملية، وهو ما يمكن اعتباره موافقة من قبل رجال الدين على ما تقوم به الدولة من محاولة لتحديث الجيش .

ولم يذكر أن رجال الدين قد عارضوا عملية الإصلاح أو التجنيد في للجيش،ولا حتى بعض الأمور السلبية التي كانت تصاحب عملية التجنيد كتركيز التجنيد على مناطق دون غيرها، لكنه ما من شك في أن وجود رجال الدين من المفتين والقضاة كان له أطيب الأثر في إضفاء الشرعية وجعل لجان التجنيد تراعي المسائل الإنسانية مثل الحالة الصحية، أو إذا كان وحيد عائلة ،إلى غير ذلك من الأمور التي تستوجب العطف والمراعاة [80].

تكوين الفرق العسكرية :

كانت الفرق العسكرية في السابق مختلطة في مهامها وإقامتها ،غير أن المشير أحمد باي عمل على فصلها كل على حسب سلاحه، وأصبح لكل سلاح قشله، أو ثكنة خاصة به وله أسلحته المتميزة بها ، مثل فرق المشاة ، والمدفعية ، وفرق الخيالة والتي تكونت في سنة 1839 من حوالي ألف فارس, وأصبحت إقامتهم في منوبه, وقد زاد عددهم والاهتمام بهم بعد أن تولى شؤونها خير الدين سنة 1850 .

أما سلاح المدفعية وهو من الأسلحة المهمة والحاسمة في الحروب, فقد ألف الباي فرقتين تتكون الواحدة منها من4000 جندي وتم فصلهم عن أسلحة الجيش الأخرى, وقسموهم على أربع مناطق هي (تونس , بارود , حلق الواد , وأبراج الساحل) .

وقد تكونت فرق المشاة هي الأخرى من سبع فرق يصل عددها تقريباً إلى حوالي 18000 جندي منتشرين في تونس العاصمة – المنستير – القيروان – وغارة الملح – والمحمدية مقر إقامة الباي , وبهذا وصل إجمالي الجيش إلى حوالي 26 ألف جندي سنة 1853 أما قيادة الجيش العامة فهي بيد المشير احمد باي [81] ،كما أبقى بعضاً من الهياكل والتنظيمات القديمة في الجيش مثل عسكر زواوه ، والصباحية ، والذين كانوا يقيمون في ثكنات خاصة بهم[82].

79- Ali chenoufi , op p p . 28-27-26

80- الشبيلي بنلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 26 .

81- الشبيلي بنلغيث ، إصلاحات المشير احمد باشا باي العسكرية ، المجلة التاريخية المغاربية ، السنة 19 ، العدد 65-66 ،1992، ص، 17 .

82- Caniage , op – cit , p 103

- التجهيزات العسكرية:

من أهم الأساسيات التي يحتاجها الجيش التجهيزات العسكرية، فا التسليح القوي والجيد يعتبرمن أهم العوامل المساعدة على تحقيق الانتصار أثناء المعارك .

ونظراً لأهمية سلاحي المدفعية والخيالة، وبروزهما كقوة مهمة في حروب القرن التاسع عشر خاصة في المعارك البرية، فقد قام الباي ببناء مصانع لصهر الحديد والمعادن وصب المدافع بمختلف أنواعها، وخاصة البرنزية والحديدية منها .

وفي سبيل توفير بعض احتياجات الجيش تم أنشاء مصنع حديث للأقمشة في منطقة طبربة [83]، حيث أصبح الجيش التونسي يرتدي زياً شبيهاً بما ترتديه الجيوش الأوروبية وذلك لشدة افتتان الباي بذلك الزى وخاصة الفرنسي[84] ،حتى أنه لم يبق من الزى التونسي القديم في الجيش سوى الشاشية ،وقد بني الباي أيضاً مطاحن ومخابز حتى يسد منها احتياجات الجيش ، كما أتم الباى بناء ثكنة عسكرية خارج العاصمة تونس تتسع إلى 4000 جندى بمعداتهم وجعل بها دارا لصناعة الأسلحة ، ولكن رغم تلك المصانع المختلفة التي أقامتها الدولة ؛ فقد ضلت معظم أسلحة الجيش التونسى تأتي اغلبها من أوربا ،وخاصة من فرنسا – بلجيكا – سردينا – إنجلترا ، والتي كانت أغلبها قديماً، وفعاليتها القتالية محدودة، وتحتاج إلى صيانة مستمرة كما أتم بناء ثكنة خارج العاصمة تونس تتسع 4000ألف جندى بمعداتهم وجعل بها دار لصناعة الأسلحة [85]

- المدرسة الحربية بباردو :

أسس هذه المدرسة أحمد باي 1840 بقصد تخريج ضباط متعلمين في الشؤون العسكرية البرية منها والبحرية . كما كانت ضرورة لتغطية الجانب العلمي عند الجنود، حيث كانت هي البداية لتعرف الجنود التونسيين على بعض علوم الغرب الاوروبى العسكرية، عن طريق المدرسين والمدربين الأجانب ،[86] والذين يدرّسون للطلاب في المدرسة مواد مهمة مثل الهندسة ،والمساحة ،والحساب،والطبيعة، وعلم التحصينات العسكرية وغيرها .

وحاول الباي جعلها تضاهي الأكاديميات العسكرية الموجودة باسطنبول والقاهرة [87]، و كانت المدرسة تحت إدارة أحد الخبراء الأوروبيين وهو الإيطالي " كاليقاريس " يساعده مدرسين من فرنسا وإنجلترا، وتعتبر هذه المرحلة مهمة لأنها مرحلة تكوين ضباط متعلمين فى الجيش . وكان الباي بنفسه يتابع سير

83- الشبيلي بنبلغيث ، أضواء على التاريخ العسكري في تونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .
84- الأرشيف الوطني التونسي، وثيقتان رقم: 46-47، صندوق 164، ملف 811، وتتحدث عن توريد كميات من الحديد تصل إلى 20 قنطار لأحد المصانع بالعاصمة وأيضا تتحدث عن الوثائق عن بناء بيت أو ثكنه لأحدى فرق المدافع بالعاصمة.
85- أحمد بن أبي الضياف ج 4 ، ص 34.
86- الشبيلي بنبلغيث ، أضواء على التاريخ العسكري في تونس ، ص 23 .
87- ج ، س ، بتمان كريكن ، خير الدين والبلاد التونسية ، ت البشير بن سلامة ، دار سحنون ، تونس ، ط1 ، د.ت ، ص 13 .

التدريس بالمدرسة ويحث الطلاب على بذل مزيد من الجد والاجتهاد والانضباط ، ويمنيهم بالمستقبل المشرق لهم[88].

وحاول كاليقاريس Callingaris.1808-1877م أن يدير المدرسة على النمط الحربي العثماني " أسكي سراي ، Eski – serai " وقد بقي في تونس مديراً للمدرسة حتى عام 1850 [89].

ومن نافلة القول أن نعلم إن كاليقاريس كانت له خبرة مسبقة، حيث استلم إدارة إحدى المدارس الحربية بأسطنبول ، كما عمل مع الجيش العثماني في حروبه التي خاضها ضد قوات محمد علي في الشام ،وهذا يشير إلى ما كان يتمتع به هذا المدير من خبرة واسعة كما كان يتقن اللغة العربية, ويعرف معلومات واسعة عن الإسلام مما جعله أقرب وأنجح في التعامل مع التلاميذ التونسيين الذين لم يعرفوا اللغة الفرنسية بعد حق المعرفة ،[90] وفي سنة 1850 ترك كاليقاريس المدرسة وغادر البلاد ، عندها أصبحت إدارة المدرسة شاغرة حتى سنة 1852 عندما تولى إدارتها أحد الضباط الفرنسيين ويدعى " كامبنون ، Campenon " غير أن المدير الجديد للمدرسة سرعان ما ذهب إلى فرنسا بسبب اندلاع حرب القرم بين روسيا والدولة العثمانية، للمشاركة في تلك الحرب علاوة على الظروف المالية الصعبة التي مرة بها المدرسة في أواخر عهد أحمد باي، من تأخر المرتبات وقلة الإمكانيات في المدرسة [91].

- المواد التي تدّرس بالمدرسة الحربية :

ومن أهم هذه المواد العلوم الهندسة والمساحة، والحساب، والطبيعة ، والكيمياء، وتعلم بعض اللغات والتي أهمها الفرنسية ، الانجليزية ، كما تدرس بها رسم المكان وما يختص بصناعات الحربية ، والتحصينات وفنونها، واللغة العربية ،وبعض العلوم الشرعية . أما لغة التدريس بها، ففي واقع الأمر لم تكن توجد لغة واحدة لتدريس المواد داخل المدرسة الحربية، إذ أن العلوم العسكرية قد كتبت بالعديد من اللغات، ولهذا فقد كانت اللغات المستخدمة تتراوح بين (العربية ، التركية ، الفرنسية ،الإيطالية ،الإنجليزية)وبعد فترة استقر الأمر على أن تكون اللغة العربية للمواد العربية والشرعية، و أن تكون اللغة الفرنسية للمواد العسكرية والعلمية .

ويمكن القول إن المدرسة الحربية بباردو قد لعبت دوراً كبيراً في تلقين العلوم الحديثة لطلابها، كما شجعت على عمليات الترجمة إلى اللغة العربية، وتمثل ذلك في النشاط العلمي الذي يقوم به الطلاب في المدرسة ، والكتب المترجمة في الغالب هي باللغة الفرنسية والإيطالية .

وكان من أهم من رواد حركة الترجمة بالمدرسة الشيخ محمود قابادو، الذي يعود له الفضل مع المدير السابق للمدرسة الإيطالية كاليقاريس في ترجمة ما لا يقل عن أربعين مؤلفاً إلى اللغة العربية ،وقد كان الشيخ

88- الشبيلي بلغيث ، إصلاحات المشير احمد باشا باي العسكرية ، ص 20 .
89- محمود عبد المولى ، المدرسة الحربية بباردو ، منشورات MTM ، تونس ، ط1 ، 2003 ، ص 40 .
90- الشبيلي بلغيث ، إصلاحات المشير احمد باشا باي العسكرية ، ص 21 .
91- الشبيلي بلغيث ، أضواء على التاريخ العسكري في تونس ، ص 24-25 .

قابادو أنضم إلى طاقم المدرسة الحربية بباردو منذ بدايتها، وقد أشار قابادو إلى الطريقة التي تتم بها الترجمة في المدرسة، حيث تبدأ باختيار المدرسين لمؤلف معين وبعد اتفاقهم على فائدته يتم اختيار مجموعة من الطلاب المتميزين أمثال [حسين ، ومحمد بن الحاج ، واسكندر] ويجتمعون تحت إشراف أحد المدرسيين، ويتم تقسيم المؤلف بين الطلاب، وبعد الانتهاء من عملية الترجمة يقوم الشيخ محمود قابادو بمراجعة الترجمة العربية وتقويم الأخطاء التي فيها، ولكن رغم قلة الفائدة المجناة من عملية الترجمة على الصعيد الفكري والثقافي، حيث إن أغلب الكتب كان ذا طبع عسكرى، إلا أن الشيء المؤكد هوأن عملية الترجمة أسهمت في تنشيط الواقع الثقافي في البلاد، حيث كانت أول عملية ترجمة منظمة تشهدها البلاد[92].

وما من شك في أن المدرسة الحربية بباردو قد تركت إرثاً يحتوي على عديد من الكتب والأطالس الهامة،نذكر منها على سبيل المثال :

1- أطلس وطن صفا قس وقراها ، وأطلس جزيرة جربه، وأطلس جزيرة قرقنة الكبرى والصغرى وهذا الأطالس أنجزها طلبة المدرسة ببارود تحت إشراف الأمير الآي محمد رشيد .

2- أطلس مدينة سوسة، و المنستير، والمهدية، وما يتصل بها من مراكز العمران .

3- كتاب في ا لتعليم العسكري .

4- طابور تعليم وهو كتاب يحتوي الكثير من المصطلحات العثمانية، ويختص بعملية المناورات وتنظيم الطابور العسكري .

5- نفار وبلوك تعليم ، كتاب عسكري تعليمي، اعتمدته المدرسة الحربية ببارود أيام المشير احمد باي ، ليكون برنامجا لتدريب الجيش التونسي في عصره ، والكتاب مترجم من اللغة الفرنسية إلى العربية 1847، وقد ترجمه الملازم أحمد بن عبد الرحمن وهو أحد منتسبي المدرسة الحربية

6- قانون الدخول في الجيش بباردو ، وهو كتاب مترجم من اللغة التركية إلى العربية .

7- قانون خدمة طبجية الوطن ، وهي من الرسائل الهامة التي وقع نقلها من الفرنسية إلى العربية، وهي توضح نظام الاتصالات العسكرية في زمن السلم والحرب، وقد ترجمه الملازم الصادق بن الطاهر ، أحد طلبة المدرسة.

8- قانون الخدمة العسكرية، ويشتمل هذا القانون التنظيمي على 224 فصلاً أصدرها " لوي فليب " إمبراطور فرنسا 1832، ويتناول كل ضوابط الخدمة العسكرية ، ترجمة البنباشي الحاج محمد بن الحاج عمر [93].

92- محمود عبد المولى ، المدرسة الحربية بباردو ، ص 50-51 .
93- المرجع نفسه ، ص 52-55.

المدرسون التونسيون في المدرسة الحربية ببارود .

لقد عين المشير أحمد باي سنة 1842 الشيخ محمود قابادو مدرساً بالمدرسة الحربية لكي يدرس للتلاميذ مبادئ اللغة العربية والشريعة الإسلامية .

وقد اسهم في ترجمة العديد من الكتب بالمدرسة مثل كتاب " أصول الحرب " كما كان بالمدرسة العديد من المدرسين التونسيين أمثال : الشيخ محمد التطواني ،ومحمد البشير التواتي ، الذين كانوا يشرفون على الطلاب الذين يقومون بترجمة بعض المؤلفات من الفرنسية إلى العربية .

مشاهير الخريجين من المدرسة الحربية :

1- الجنرال حسين :

وأصله مملوك شركسي، ضمه أحمد باي إلى خاصته، وقربه منه،وأدخله المدرسة الحربية 1840وقدظهرت عليه علامات النجابة والتفوق على أقرانه منذ بدايته الأولى؛ حيث كان بارعاً في الترجمة خاصة من اللغة الفرنسية والإيطالية إلى العربية وقد توطدت علاقاته بأساتذته في المدرسة، وخاصة الشيخ قابادو, حيث ترجموا سوياً بعض الكتب الفرنسية ،تدرج بعد تخرجه من المدرسة في مناصب الدولة، حتى أصبح عضواً بالمجلس الأكبر, ثم مشرفاً على جريدة الرائد ، وزيراً للمعارف في عهد الوزير خير الدين وقد ساهم في الإصلاحات بفاعلية ، توفي سنة 1887 .

2- الجنرال رستم 1830-1868 :

وهو أيضاً من تلاميذ محمود قابادو الذي كان يحثهم على تعلم العلوم باعتبارها من أهم الوسائل للنهوض بالأمة ، وقد تولى بعد تخرجه وظائف هامة في الدولة منها وزارة الداخلية 1867 ، وزارة الحربية 1870 .

3- محمد العربي زروق 1823-1902 .

ينحدر من عائلة شريفة بباجة، التحق بالمدرسة الحربية منذ بدايتها؛ وكان من الطلاب المتفوقين؛ تخرج برتبة ملازم، ثم تدرج إلى أن أصبح أمير لواء، وقد عينه فيما بعد الصادق باي رئيساً لمجلس بلدية مدينة تونس ، كما اختاره خير الدين 1875 ليكون أول مدير للمدرسة الصادقية، وهي إحدى روافد الإصلاحات التعليمية في عهد وزارة خير الدين[94].

أما البحرية فقد حاول أحمد باي الاهتمام بها وذلك ،بإصلاح بعض الموانئ غير أن هذه العملية ظلت محدودة بسبب الصعوبات المالية والفنية، وبقى أغلب دور البحرية متمثل فى نقل الجنود من ميناء لأخر أو

94- حمادي الساحلي . المدرسة الحربية ببارود ، المجلة الصادقية ، تونس ، سلسلة جديدة ، العدد 6 جوان 1996 ص 34 - 35 .

حراسة سفينة الباي في حالة سفره وقد بلغ عدد جنود البحرية 1500 جندياً ، أما عدد السفن الحربية فلم يتجاوز 13 مركباً حربياً ، وهي لا تملك تسليحاً كافياً وخفيفة الدروع وتنقسم من حيث أنواعها وأحجامها إلى: -

1 - ثلاث وحدات من نوع جفن .

2- وحدتان من نوع فرقاطة .

3- خمس وحدات من نوع كرويطة .

4- ثلاث وحدات من نوع بريك

وغالباً ما كانت قيادة هذه الوحدات بيد أجانب أما الضباط التونسيون فمهمتهم حفظ الأمن بين تلك الوحدات. كما أنه لم يتم استحداث مدارس بحرية على غرار مافي الإسكندرية ، واستطنبول [95]أما أشهر الموانى والمراسي الحربية في تونس فهي (حلق الواد ،حمام الأنف ، رادس ، غارة الملح ، صبرقة ، سوسة ، المنستير ، المهدية ، صفا قس ، جربه ، حرجيس) غير أنها لم تكن تتسع لسفن كبيرة أو كثيرة العدد [96].

- آراء بعض العلماء في الإصلاحات العسكرية :-

برز موقف العلماء ورجال الدين من هذه الإصلاحات في موقفين :

أولاً: تشجيع ودعم بعض العلماء لعملية التجنيد، وذلك من حيث حضورهم إلى مراكز التجنيد، ومشاهدتهم للطريقة التي يتم بها اختيار المجندين وهذا يضفي نوعاً من المسحة الدينية على عمليات الانتداب للجيش ويجعلها تكتسي طابع الجهاد والدفاع عن الوطن .

أما الموقف الثاني فهو هو قبول بعض العلماء للإصلاح والتحديث والاقتباس من الغرب الأوربي، وتمثل ذلك في تقبل المناهج والأساليب العلمية الحديثة المطبقة فى النظم العسكرية الاوربيه ؛واستحسان نقل هذه الأساليب المتطورة الى المدارس التونسية الجديدة و مشاركتهم فى التدريس بمدرسة باردو واحتكاكهم بالخبراء والمدرسين الأوروبيين .

بل أن بعض هؤلاء المشايخ والعلماء أسهموا في عمليات الترجمة التي شهدتها مدرسة باردو، ومن أمثلتهم الشيخ قابادو ومحمد الشاذلي بن صالح ، ومحمد التطواني ؛ محمد البشير التواتي.

وقد أنشد الشيخ محمد بيرم الرابع بعض الأشعار التي تشيد بفكرة تحديث الجيش وزيادة عدده حيث قال معبراً عن تأييده لهذا الإصلاح :

95- الشيباني بنبلغيث ، إصلاحات المشير أحمد باشا باي العسكرية ، 17 – 18

96- ليلى زعدود ، الإصلاح وآليات التحديث في البحرية التونسية ، شهادة الدراسات المتعمقة في التاريخ جامعة تونس ، 2001 ، ص 28 -29

نظامك أيها الملك الهمـــــام ❁❁❁ به للدين قد ظهر ابتسام " إلى أن يقول" .

كأن صفوفه نظم الـــدراري ❁❁❁ بدت ولكل واحـــــدة حســـــام .

إذا ما شاهدت عيناك منـــه ❁❁❁ مسيرا فيه ذل واحتشـــــــــــام .

رأيت البحر يزخر فيه موج ❁❁❁ بنار قد غدت ولها اضـــــــــطرام .

وقد خفقت لهم رايات عـــز ❁❁❁ تشير بأن جندك لا يضـــــــــام [97] .

ويقول محمود قابادو، وهو أحد العلماء المؤيدين للإصلاح العسكري في إحدى قصائده مادحاً الباى :

ملك أُعِز به الســـــــلاح وأهله ❁❁❁ والعلم ثم أُذِ يلت الأشياءُ .

ملك رعاياه الملوك وجنـــــــده ❁❁❁ ما أورثته بمجدها الآبـــاء

وقال في الجند :

ألفوا السلاح فأنت لو كلفتهم ❁❁❁ إلقاءه لتعسر الإلقـــــاء .

هزّوه حتى للتحية بينهم ❁❁❁ وبه غدا إكرامهم إن شاؤوا .

ثم يقول :

جيل تسميه النظام فكم به ❁❁❁ نظمت ألوفاً طعنة نجـــلاءُ .

يقول ايضاً:

إن الفرنج على تكاثف عدهم ❁❁❁ كالرمل إذ لعبت به النكبـــاء .

قل للفرنسيين المجاور أرضنا ❁❁❁ ما قبلكم نطحت أسوداً شاء .

ظنو التغافل غرة فتطمعـــوا ❁❁❁ وتوهموا أن الرجال سواء [98] .

وهذا يظهر مدى تأييد بعض رجال الدين للإصلاحات، وان كان لم يجدوا طريقة يعبروا بهـــا عـــن آرائهم سوى الأسلوب الشعري ، وهي أداة فعالة لنشر المعلومة في تلك الفترة.

ولو لاحظنا هذه الأبيات لاستخلصنا منها بعضاً من أسباب إقدام المشير أحمد بـــاى علـــى تحـــديث المؤسسة العسكرية، وهو تخوفه من الأطماع الفرنسية خاصة، بعد أن احتلت فرنسا الجزائر، ولهذا فقد ذكـــر الشيخ قابادو في شعره إن بلاده مهتمة بتقوية جيشها وإن على الفرنسيين أن يحسبوا له حساباً ،غير أن العلماء

97- الشياني بنبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 27
98- عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج1 ، ص 19 – 22 .
99- المصدر نفسه ص 19-22

لم يكونوا كلهم على نفس النسق؛ فقد كان الشيخ أحمد بن أبي الضياف يرى أن الدفاع عن الوطن أمر جماعي يقوم به كافة أفراد الشعب في حالة الحرب .

" ولما كانت خدمة الوطن واجبة على سائر بنيه ؛ من خامل ونبيه،وحمايته واجبة شرعا وعقلا وطبعاً على مجموع آحاده كل ،على حسب قبوله واستعداده " فهو يشترط أن تكون عملية جمع العسكر بطريقة قانونية ومنظمة وبدون مبالغة فيها وبتالي فه يعترض على زيادة عدد الجيش [99] .

كما يربط ابن أبي الضياف إصلاح أوضاع الجيش بالوضع المادي للبلاد، حيث أن الزيادة المفرطة في عدد الجيش، والذي بلغ 26 ألف جندي سنة 1853 بينما كان عدده في السابق لا يتجاوز 6 آلاف جندي[100] .

وهذا الأمر أرهق ميزانية الدولة بشكل كبير، وساهم في زيادة الضرائب، والمكوس 1838 م، مما ساهم في إضعاف الناحية الاقتصادية في البلاد، وجعل بعض الأراضي الزراعية تفتقد أيدي عاملة للزراعة والفلاحة.

ولا تخفى العلاقات بين هذه العملية وما ينتج عنها من نتائج ، حيث يشير إلى ذلك ابن أبي الضياف بقولة :" وهذا أثر نقصاناً كثيراً في ثروة الدولة وعمرانها الناقص مع الغش في العملة "

ويؤكد ابن الضياف على رأي بعض العامة، وكأنه يتبناه فيقول " وبينما الناس يتعجبون من كثرة أصناف العسكر على ضيق حال الدولة ، وهم أكثرهم شيوخ وكهول وقد نسي جميعهم ما يراد من العسكر، حتى إن أفراداً منهم تضرروا بسلاحهم لجهلهم كيفية التوقي من غوائل السلاح والبارود " [101]

كما أن رواتب الجنود في الجيش أو المحلة كانت تتأخر، ولا تصرف، إلا بعد فترة طويلة ،وأحياناً تصرف ناقصة، [102] ومن سلبيات إكثار عدد الجيش التو نسي أنه اسهم في ندرة وارتفاع أسعار الحبوب، وفي هذا الأمر لم يكن الشعب وحده يعاني بل حتى فرق الجيش ومحلاته المختلفة، حيث أن هذا الأمر مبين في كثير من الوثائق، مثل الوثيقة المرسلة إلى الوزير مصطفى خز ندار من الأمير رشيد، الذي يبلغ الوزير بقرب نفاذ بعض المواد التموينية عند جنوده مثل القمح ،والزيت،ويطلب المدد والمشورة في ذلك [103].

ويجب أن نشير إلى أن الشيخ أحمد بن أبي الضياف لم يكن معارضاً للإصلاح العسكري، لكنه وجه اعتراضه على الطريقة التي تم بها، وأن مقدار ما تم حشده من جنوده, حتى بلغ 26 ألف لا يتناسب ودخل البلاد، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الضرائب ووقوع تونس في براثن دوامة الديون الخارجية [104].

100- الشيباني بنلغيث ، إصلاحات المشير أحمد ، ص 17

101- أحمد ابن أبي الضياف , ج 6 ، ص 48 -50 .

102- الأرشيف الوطني التونسي ،وثيقة رقم 3 وثيقة رقم 4 , مؤرخة 1838وتحدث عن تأخر رواتب الجنود والتجريدات وهي مرسلة إلى المشير أحمد باي وتطلب منه أخذ العلم والمشورة في عملية تأخر الرواتب وحول هذه الأمور صندوق رقم 164 –ملف 811 .

103- أحمد ابن أبي الضياف , ج 6 ، ص 48 -50

104- أحمد جدي ، مواقف أحمد بن الضياف من الاصلاح العسكري ، ص 44 – 45

الإصلاحات السياسية :

فالإصلاحات التي أُحدثت تعتبر مزيجاً من طريقة حكم البايات السابقين ممزوجة ببعض الإصلاحات،فقد وصل أحمد باى إلى الحكم عن طريق وراثته أبيه مصطفى باى، وهذا هو العرف السائد عند الأسرة الحُسينية منذ زمن .

وما إن استلم الباى الجديد الحكم حتى أمر ببناء مدينة جديدة أطلق عليها أسم المحمدية سنة 1843م والتي بني فيها القصور، والقلاع، ومسجداً ومدرسة ،وبعض الأسواق وثكنات للجنود حتى تعمر باسكان، واتخذها مقراً لحكومة عوضاً عن قصر باردو[105] .

ومن ناحية أخرى فقد أستحدث الباي العديد من الأوسمة والنياشين أسوه بالدول الأوروبية مثل وسام " الافتخار"، وجعله مقسماً إلى خمسة أقسام ويعطي للملوك الأجانب والأعيان ،وأيضاً إلى بعض خاصة بيته،وطبعاً مثل هذه المراسم تختص بالملوك المستقلين، وذلك ما دأب على ترسيخه أحمد باي منذ استلامه الحكم.

أما السياسيون والموظفون فقد منحهم الباى ألقاب الوزراء، يخاطبون بها في الأوراق الرسمية إلا إذا كانت أوراقاً موجهة إلى الباب العالي فلم يكن الباى يجرؤ رغم ما عليه من نزعه استقلالية أن يخاطب السلطان العثماني بنزعه استقلالية واضحة.

وأول من لقب بتلك الألقاب هو الوزير مصطفى صاحب الطابع ، وأصبح يطلق عليه رئيس الوزراء،أو الوزير الأكبر،أما مصطفى خز ندار فأصبح وزير العمالة أي الداخلية والمالية ، ثم مصطفى آغا وزيراً للحرب ، ومحمود كاهية وزيراً للبحرية وكل من هؤلاء يباشر عمله ولا يتدخل في وظيفة غيره من الوزراء[106]

ومن أهم الإصلاحات الإدارية هي محاربة ظاهرت شراء الوظائف على حسب نوعية وفائدة كل وظيفة، مثل الوظائف المسؤولة عن جمع الضرائب، أو منصب الوالي وغير ذلك من المناصب.

ولهذا حاول الباى مقاومة هذا الظاهرة السائد منذ أيام حمود باى، وقد استطاعت الدولة الحد من هذه الظاهرة ،غير أنها استمرت بشكل مختلف مثل الرشوة والهدايا الإجبارية التي يدفعها الشخص إذا أراد الحصول على منصب معين، أوتقلد وظيفة مهمة فى الدولة [107] .

105- رضا الصيف ، الحياة اليومية فى البلاط الحسينى ، ص 28

106- محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ، ج2 ، ص 430 -431 .

107- الهادي التيمومي ، تاريخ تونس الاجتماعي ، ص 15

ومن بين التغيرات التي أحدثها الباى امتناعه عن مباشرة الحكم بين الناس في المحكمة بنفسه ، لما رأى حال التمدن والتطور فى المؤسسات القضائية أثناء رحلته إلى فرنسا 1846.

ومن الأمور التي أقلقت الباى أحمد هي ظاهرة الاحتماء بالقنصليات الأجنبية وبخاصة القنصليات الفرنسية و الإنجليزية والإيطالية.ومن أمثلة ذلك: التجاء قاضي منطقة رأس الجبل إلى دار القنصلية الفرنسية، وسبب هذه المشكلة هو أن أمير لواء عسكر غارة الملح " صالح شيبوب " أخذ ابن الشيخ أبا عبد الله محمد العنابي" غصباً للخدمة بسراية الملح ،وهي ثكنة عسكرية، وقد فداه أبوه بمال أخذ أمير اللواء ولكنه لم يعف ابنه من الخدمة العسكرية، فتحايل الشيخ حتى هرب مع ابنه إلى دار القنصلية الفرنسية، ولم يخرج إلا بكتاب أمان من الباى، وقد عظم عند الباى تكرار ذلك حيث انه قبل ذلك التجأ إلى القنصلية الإنجليزية محمد بن عياد خوفاً هو الأخر من الباى, وذلك بسبب الاختلاف على أمور مالية 1847.عند ذلك طلب الباى احمد فتوى من الشيخ إبراهيم الرياحى في جواز استجارة المسلم بالمشرك ، فأفتى إبراهيم الرياحى بجواز ذلك وسرد له أدلة كثيرة على جواز ذلك " ومنها أنه عندما هاجر سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه إلى المدينة ترك أهله في حماية مشرك " وغيرها من الأدلة ،ولما بلغت تلك الفتوى أحمد باى لزمها رغم استهجانه لتلك الظاهرة [108].

ومن المعلوم أن تونس إحدى ولايات الدولة العثمانية ، ومرتبطة بها غير أن هذا الخضوع أو الارتباط لم يكن هو السائد في كل فترات العلاقة بينهما ،حيث أنه منذ بداية عهد أحمد باشا باي 1837 بدأت العلاقات بين الجانبين تأخذ شكل المواجهة في بعض الأحيان ، والخضوع فى أحيان أخرى [109]، و كان أحمد باى يحاول أن يحافظ على نوع من الاستقلالية عن الدولة العلية، ومن أجل ذلك كان يركز على ما من شأنه أن يعطي هذا الانطباع ، حيث وجه رسالة سنة 1838م إلى الباب العالي مكتوبه باللغة العربية،وهي تخص طلب إلغاء الإعانة السنوية، وقد صاغ هذه الرسالة وحررها الشيخ أحمد بن أبي الضياف ، أما الذي حملها إلى اسطنبول فهو الشيخ الكبير إبراهيم الرياحى.

وقد برر أحمد باى هذا التصرف بأنه لا يضع ختمه إلا على ما يفهمه، وكان يتعلل في طلب الإلغاء بأن بلاده فقيرة ولا تستطيع أن توفر مثل هذه الإعانة السنوية ، وإن كان هذا القول لا يخلو من بعض الصواب، لكنه في حقيقة الأمر أن الباى كان يرى في تلك الإعانة إنقاصاً من استقلاليته [110]،ورغم ذلك كان يحاول أن يجمع بين رغبته في أن يكون حاكماً مستقلاً ويستقبل فى دول العالم على هذا الأساس ، والمحافظة على نوع من العلاقات مع الدولة العثمانية ، لكنه منذ زيارته إلى فرنسا 1846 أصبح يتقرب إلى أوروبا أكثر فأكثر،مما جعل فرنسا تستغل ذلك ، وترى في سياسة الباى فائدة كبيرة لها، خاصة وهي تحتل

108- أحمد بن أبي الضياف ، ج 4 ، ص 126 – 131 – 133
109- الشيباني بنبلغيث ، سياسة الوزير الأكبر خز ندار ، ص 23 - 24 .
110- أحمد بن أبي الضياف ، ج4 ، ص 21 - 22 .

الجزائر، ولها أطماع في تونس ،وبالتالي فقد أصبحت حريصة على إبعاد النفوذ العثماني والإنجليزي عن تونس؛ وذلك من أجل المحافظة على الوضع القائم، وضمان عدم وقوع تونس تحت النفوذ المباشر للدولة العثمانية، مثل ما حصل لطرابلس الغرب سنة 1835؛وبالتالي فقد جعلت فرنسا الوضع القائم معياراً يحدد علاقتها مع الدولة العثماني ،حتى إن الأسطول الفرنسي أصبح يراقب نظيره العثماني باستمرار في البحر المتوسط، ويحاول أن يعرف وجهته مسبقاً لكي يتصرف على أساسها .

وفي الواقع إن فترة حكم أحمد باى كانت تشكل مرحلة أزمة بين الباب العالي وفرنسا ، جعلت تونس تقع فيما بعد تحت حماية فرنسا 1881 [111]، وهذا ما جعل فرنسا تستقبل الباى أحمد سنة 1846 ،وكأنه ملك مستقل، وتحتفي به حيث حضرت الجماهير الفرنسية بأعداد كبيرة لاستقبال موكبه الذي كانت تعزف له الموسيقى العسكرية، والجنود يستعرضون بأسلحتهم ، وقد خُص المشير أحمد باى في كل مكان مر به في فرنسا ,من طولون إلى باريس باستقبال الملوك.

لكن ما هو سبب هذه الرحلة التي قام بها أحمد باى إلى فرنسا، واعتبرت عملاً استفزازياً للدولة العثمانية؟ وفي حقيقة الأمر لقد أجاب أحمد باى على هذا السؤال قبل أن يغادر حيث قال : " إني أفارقكم، ولكن من أجلكم اذهب إلى فرنسا، وسوف ألقاكم قريباً " [112].

وهذا القول يلخص جملة من سياسات الباى الخارجية، والتي منها محاولته التقرب إلى فرنسا لكي يستفيد من تأييدها له في مشروعه الإصلاحي، و أيضاً لكي يلعب على تقاطع المصالح بين فرنسا والدولة العثمانية من أجل المحافظة على نوع من الاستقلالية لبلادة . في نفس الوقت كان موقف انجلترا يختلف عن فرنسا حيث رفضت إنجلترا استقبال الباى على أنه ملك مستقل، بل والٍ لإحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية، مما جعل الباى يعدل عن السفر إليها .

و لم تكن تقتصر المعاملة الفرنسية المتميزة للباى فقط، بل حتى لبعض رجال دولته إذا زاروا فرنسا، حيث يتم التعامل معهم كوزراء دول مستقلة ويدعوهم الإمبراطور الفرنسي وكبار رجال دولته إلى احتفالاتهم و موائد قصورهم [113].

غير أن أحمد باي كان يدرك أنه لابد له من حماية وتأييد الدولة العثمانية رغم ذلك؛ خاصة فيما يتعلق بالادعاءات الأوروبية في تونس، ومنها فرنسا التي لا يؤمن جانبها، لذلك رأى أحمد باى أنه من الحكمة أن لا يقطع علاقاته نهائياً بالدولة العثمانية [114] وهذا الموقف يتفق معه أغلب العلماء ورجال الدين الذين يرون ضرورة المحافظة على استقلالية البلاد ، ولكن في إطار الدولة العثمانية والأمة الإسلامية ككل.

111- عبد الجليل التميمي ، تقرير عن الأحداث السياسية بتونس خلال 1838 – 1858 ، المجلة التاريخية المغاربية ، العدد 2 يوليو ، 1974 ، ص103- 104 .

112- مصطفى التواتي ، ص79, 80 .

113- الأرشيف الوطني التونسي ، وثيقة رقم 6 , صندوق 164، ملف 811، ، وهي مراسلة من الأمير رشيد، ومحمود بن عياد والذين كان في زيارة لفرنسا وقد تحدث في حانب من الوثيقة عن أنه عندما تقام احتفالات عند الإمبراطور أو أحد كبار الدولة الفرنسية تأتيهم دعوات عندهم لكي يحضروا تلك الاحتفالات وهي مؤرخة 1852

114- أنيل الكسندرو فنادوليفا ، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في الثلاثينات والربعينات القرن التاسع عشر ، ص 146 – 147، وانظر E. GUeLLOUZ p.315

وهذا ما صرح به الشيخ إبراهيم الرياحي الذي كان مبعوثاً من أحمد بـاى إلى السـلطان العثمـاني 1845، وتتحدث الرسالة التي كان يحملها عن عدم قدرة تونس على أداء ضريبة سنوية ثابتة، وتعلل في هـذا بفقر البلاد لكنه رغم ذلك كان يؤكد للسلطان محمود الثاني على ضرورة اتحاد المسلمين وتقوية الروابط بينهم وأن تونس لا تستغني عن عطف وحماية السلطان العثماني وقد أنشده شعراً جاء فيه:

العزُّ بالله للسلطان محمودِ ❁❁❁ ابن السلاطينِ محمودِ فمحمودِ .

ثم يقول :

تخشى السلاطين من بُعده بَوادَره ❁❁❁ لما له من جلال غير مجحـود
وكلُّ باشا وإن جلّت مكانتـه ❁❁❁ فليـس غير فتى في الرّقِ مصفودِ [115] .

وثيقة عهد الأمان 1857 :-

لقد كان إصدار وثيقة عهد الأمان فى عهد محمد باى، حيث يعتبر هذا الاصلاح من أهم سمات عهده ولكن قبل الحديث عن وثيقة عهد الأمان لا بأس من نعطى ولو لمحه موجزه عن محمد باى الذى ولد سـنة 1811، وأمه حفيدة عثمان داى المشهورة [*]، حفظ شيئاً من القرآن الكريم، وبعض علوم الشرع على يـد الشيخ أحمد السَّنان ، والفقيه محمد حسن التطاوني ، كما تدرب على الفروسية والرماية، و قاد المحلة في حياة عمه مصطفى باى 1835 – 1837 ، وأيضاً في حياة ابن عمه أحمد باي 1837 -1855 .وعندما توفي أحمد باى 1855 ليلة الخميس فى السادس عشر من شهر رمضان، استقدمه الوزراء، وبايعوه البيعة الخاصة، وأُعطى أختام الدولة ثم توجه إلى باردو، وعند الصباح جاء حشد كبير من أهل العاصمة للبيعة العامة، كما قدم أخاه محمد الصادق باى لقيادة المحلة[116]،ومن أهم الأعمال التي أقدم عليها محمد باى بعد توليه الحكم بسـنوات هو إصداره لوثيقة عهد الأمان سنة 1857م .

- أسباب إصدار وثيقة عهد الأمان :

1. كلهم كانوا يتمنون تطبيق التنظيمات الخيرة في تونس، وذلك حتى من أيام أحمد باى ،الذي اعتـذر للسلطان محمود الثاني، وطلب تأجيل تنفيذ التنظيمات ، وقام بما تبدى له نوعاً من الإصلاحات، وإن غلب عليها الطابع العسكري، وبدون قانون مرسوم لها .

115- أحمد ابن أبى الضياف ، ج4 ، ص 25 -27 .

(*)- عزيزة عثمانة ، وهي بنت عثمان داى ولها شهرة واسعة فى أعمال البر والإحسان حيث أوقفت جل أموالها للأعمال الخيرية ،والتي منها على سبيل المثال عتق العبيد وتجهيز الأبكار عند زواجهن وبناء المستشفيات وإقامة الموائد لإطعام الفقراء كما أوقفت جانبا من أموالها على ختان أطفال الفقراء ، توفيت هذه المحسنة الكبيرة 1710 م

116- أحمد ابن أبى الضياف، ج4 ، ص 207 – 208 .

وهكذا فقد كانت البلاد مهيأة لمثل هذا الإعلان وفي انتظاره خاصة بعد أن صدر خط همايون 1856 في عهد السلطان عبد العزيز، مؤكداً لما جاء في المنشور السابق للتنظيمات سنة 1839 وبالتالي لم يعد هناك عذر للتباطؤ في الإعلان عن الإصلاحات.

2. تأثير النخبة التونسية المثقفة بما يجرى في أوروبا، لقد كان بعض التونسيين المتنورين يتطلعون إلى إصلاح أوضاع بلادهم، خاصة وأن إصلاحات المشير أحمد باى، حتى وإن غلب عليها الاتجاه للعسكر، ولم تكن مؤطرة بقانون، لكنها أيقظت حماس رجال الإصلاح إلى المزيد منها وذلك عن طريق احتكاك الأفكار في مدرسة باردو، بين بعض من رجال الدين وغيرهم من المدرسين الأوربيين، كما أن لزيارة أحمد باى إلى فرنسا 1864 أثر كبير عليه؛ وعلى الذين رافقوه من وزراء وعلماء أمثال أحمد بن أبي الضياف، والوزير خير الدين، كما إن اطلاع بعض الوزراء على بعض ما يجري في أوروبا من تقدم وتطور في المجال السياسي قد أثر على النخبة السياسية ومن أمثلتهم الجنرال حسين ، والشيخ سالم بو حاجب ، ومحمد بيرم الخامس الذي ألف كتابه المشهور(صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار)، حيث لخص فيه جملة من آرائه وأفكاره الإصلاحية ،وما شاهده في دول أوروبا من تنظيم سياسي محكم، تمثل في المجالس النيابية والوزارات المختلفة، وتوفر الصحف والمطابع بكثرة ، وقد تمنى كل ذلك أن يكون في بلاده.

3. الضغوط الأوروبية ، كان للضغوط الأوروبية على محمد باى تأثير كبير في إصدار هذا الوثيقة، وقد كانت الضغوط متمثلة في قنصلي فرنسا وإنجلترا، اللذين كانا يلحان على الباى لكي يقبل الإصلاحات ويعلن عهد الأمان.

وفي الحقيقة لم يكن هدف ذلك الإلحاح والضغوط هو الحرص على مصلحة تونس وشعبها ،وذلك بتوفير الحرية والعدل والمساواة لهم؛ بل كان هدفهم هو حصول بلدانهم على أكبر قدر من الامتيازات، وأيضاً فرصة لهم كي يتدخلوا في شؤون البلاد من ناحية إنشاء المجالس القضائية، وتوفير أكبر قدر من الامتيازات لرعايا بلدانهم، من حيث حماية مصالحهم التجارية، وعدم محاكمتهم أمام المحاكم الشرعية التونسية، وغير ذلك من الامتيازات [117]

وهكذا فقد استغلت تلك الدول الأوروبية حادثة حكم المجلس الشرعي بالقتل بحق يهودي بحجة شتمه الدين الاسلامى ، وبعد عرض القضية على المجلس الشرعي حكم المالكية بجواز قتل اليهودي، وأيدهم أغلب الأعضاء الحنفية في ذلك وكتب فيها شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع بالموافقة، وقد حاول قنصل فرنسا [118] ليون روش 1855 – 1863 ، وقنصل إنجلترا ريشارد هود " 1855 – 1879 " ,[119] التدخل في المشكلة وإنقاذ اليهودي ،غير أن الحكومة التونسية نفذت حكمها بالقتل.

---

117 الشابي بتلغيث ، القضاء القنصلي في البلاد التونسية ، ص 77- 79 . وانظر Ali chenoufi . pp 3,2

118- محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ، ج2 ، ص 437 – 438 .

119- خير الدين ، أقوم المسالك ، ص 32 .

عند ذلك انتقل نصح قناصل كل من فرنسا وإنجلترا إلى تهديد صريح للباى، وذلك في أواخر عام 1857، حيث وصل الأسطول الفرنسي إلى الموانئ التونسية بقيادة الأميرال " تر بوار "، ولما رأى الباى الأسطول تحير في أمره واجتمع وأعيان دولته مع قائد الأسطول الفرنسي، وتحدثا طويلاً في ضرورة تبني الباى لقانون ثابت يحمى الرعايا الاوروبين داخل بلاده وقـــال له :(إني عن إذن سلطاني أتيت بهذه القوة لإعانتك على من يخالف أمرك، وإعطاء الحرية لرعيتك ، والأمن على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأديانهم، وحاشا الباى أن يغُصب على العدل، وهو من أصول ملتكم وأنت تعلم أنه يلزمك أن تكون كالدول ، وهذا السلطان العثماني نحا منحى الدول المرتبة ، وأطلب منك تعجيل الجواب، وإن ما أشرتُ به عليك أنفع لسياستك ولسياسة دولتنا معك)

وبعد ذلك جاء القنصل الإنجليزي ريشارد هود ، و تكلم مع الباى في وجوب إصدار الدولة ،قانون يحمي جميع المواطنين التونسيين و الرعايا الأجانب، فأخبره الباى محمد انه متخوف من إصدار مثل هذه القانون، لأنه ربما يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية، فقال له القنصل إن (أردت دينكم الذي كان عليه سلفكم ، وبه هدم في ثمانين سنة ما بناه الرومان في ثمانمائة سنة ، فهو المطلوب منكم وان أردت تلوين فتاوى الفقهاء على حسب أغراض الملك ،فمعاذ الله أن يكون هذا ديناً وغاية المطلوب منكم إجراء أصول دينكم ، ويقبح بأمة يغصبها على العمل بدينها أجنبي) ,ثم قال للباى: إنه يخشى إذا طال بقاء الأسطول الفر نسى أن ترسل انجلترا أسطولها، ولا يبعد بعد ذلك أن يأتي الأسطول العثماني مما سيكون له عواقب وخيمة على تونس ثم تشاور الباى محمد مع وزرائه، وبعض من أعيان دولته الذين أشاروا عليه بالقبول خاصة شيخ الإسلام ، الذى قال للباى: إن ذلك أفضل من الغضب من قبل الدول الأوروبية، أو الدولة العلية [120] ، وبعد أن تشاور الباى مع مستشاريه، أمر الشيخ أحمد بن أبي الضياف بتحرير وصياغة وثيقة عهد الأمان، وذلك وسط حضور عدد كبير من العلماء والقضاة فقال للباى إن الأمر صعب وأحتاج فى ذلك الى مساعدة بقية العلماء وفي اليوم التالي اجتمع بعض من العلماء أمثال محمد بيرم الرابع شيخ الإسلام،وأحمد بن حسين باشا مفتي الحنفية، ومحمد البنا مفتي المالكية ، وغيرهم من العلماء وقُرأت عليه الوثيقة فزادو ونقصوا فيها بعض الأمور، حتى استقروا على الصيغة النهائية،والتي اطلع عليها بعض من قناصل الدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا فاستحسناها [121].

وهذا يظهر مدى الدور الذي لعبته الدول الأوروبية في إصدار هذه الوثيقة إلى حيز الوجود، وتظهر مدى قوة الصراع بين كل من فرنسا، وإنجلترا، والدولة العثمانية على تونس وكيف أن كل دولة تريد أن تكسب لها موطأ قدم فيها ،وما يؤكد أن إعلان وثيقة عهد الأمان كان من اكبر أسبابة الضغوط الخارجية، أكثر منه قناعة متأصلة لدى الباى محمد، هو ما قام يقوم به هذا الباى من حرق لبعض بنود هذا الإعلان، بعد

120- أحمد ابن أبي الضياف ، ج 4، ، ص 260 – 262 -266 ، وانظر صفوة الاعتبار ، ج2 ، ص 439

121- المصدر نفسه ،ج4، ص 266 .

أن أحّس بخفوت الضغوط الأوروبية عليه ، ومثال ذلك أنه أمر بقتل رجل اتهمه بمحاولة الاعتداء على أحد خدم بستانه دون أن يسمع منه أو يتأكد من ذلك[122]قراءة منشور عهد الأمان في قصر باردو بحضور قناصل الدول الأوروبية، في ضحى يوم الأربعاء 9 سبتمبر1857،وبحضور أهل المجلس الشرعي، وأعيان الدولة وكبير الأساقفة والرهبان،وأحبار اليهود، وغير ذلك من الضيوف في جو من الاحتفال بهذه المناسبة، حيث لبس الباى ورجال دولته الملابس الر سميه وقد قرأ هذا القرار أوالوثيقة الشيخان أحمد بن أبي الضياف ، ومحمد الباجي المسعودى، وكان نص عهد الأمان على النحو التالي كما جاء في كتابه الإتحاف.

122- المصدر نفسه ،ج4،ص 272.

(نص وثيقة عهد الأمان)

بسم الله الرحمن الرحيم

((الحمد لله الذي أوضح للحق سبيلاً ، وجعل العدل لحفظ نظام العالم كفيلاً ،و نزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلاً, ووعد العادل ،وتوعد الجائر، ومن أحسن من الله قيلاً والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي مدحه في كتابه بالرؤوف الرحيم، وفضله تفضيلا ، وبعثه بالحنفية السمحاء فبينها تبييناً وفصلها تفصيلا ،ورتبها كما أمره ربه إباحة وندباً وتحريماً وتحليلاً، فلن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً ،وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا على معالم الهدى علماً لمن اقتدى ودليلاً ، وفهموا الشريعة نصاً وتأويلاً ، وابقوا سيرتهم الفاضلة وأحكامهم العادلة أماناً جليلاً ، ونستوهب منك اللهم توفيقاً يوصل إلى الإسعاد برضاك توصيلاً ، وعوناً على أمور الإمارة، التي من حملها فقد حمل عبئاً ثقيلاً ، فقد توكلنا عليك، والتجأنا إليك، وكفى بالله وكيلاً.

أما بعد فإن هذا الأمر الذي قلدنا الله منه ما قلد، وأسند إلينا من أمور خلقه بهذا القطر ما أسند،و ألزامنا فيه حقوقاً واجبة ، وفروضاً لازمة راتبة، لا ستطاع إلا بإعانته التي عليها الاعتماد ولولاها فمن يقوم بحق الله وحق العباد، فَمحَضْنا النصيحة لله في عباده ، وأرضه وبلاده، والأمل أن لا نبقى فيهم ظلماً ولا هضماً ، ولا نخرم لهم في إقامة حقوقهم نظماً ، وأني ينصرف عن هذا القصد بعلمه ونيته ؛ ومن يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة، ولا يحب الظالم في بريته، فقد قال لنبيه: (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) والله يرى أني آثرت قبول هذا الأمر على خطره ، لمصلحة الوطن على ذاتي، وعمرت بخدمته الفكرية والبدنية غالب أوقاتي، وقدمت من التخفيفات في الجباية والضرائب ما الله به عليم ، فانتشرت الآمال، وتشوقت النفوس إلى ثمرات الأعمال، وانقبضت عن التعدي أيدي العُمال.

ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الأمنية بإجراء ما عقدنا عليه النية، وجرت عادة الله أن العمران لا يقع من نوع الإنسان ؛ إلا إذا علم أن براءته هي الأمن له، والأمان وتحقق أن سياج العدل يدفع عنه خوف العدوان ، فإذا رأى الجاني تعدد الأنظار قال: (ومن يتعد حدود الله فقط ظلم نفسه) .

وقد رأينا سلطنة الإسلام ، والدول العظام ، يؤكدون الأمان من أنفسهم للرعية، ويرونه من الحقوق المرعية ، وهو أمر يستحسنه العقل والطبع، وإذا اعتبرت مصلحته فهو مما يشهد باعتبار الشرع،لأن الشريعة جاءت لراحت الناس ، ومن التزم العدل،وأقسم عليه، فهو أقرب للتقوى، وبالأمن من تطمئن القلوب وتقوى.

وقبل هذا كاتبنا علماء الملة الأركان وبعض الأعيان ؛ بعزمنا على ترتيب مجالس ذات أركان ، للنظر في أحوال الجنايات من نوع الإنسان ، والمتاجر التي بها ثروة البلدان، وشرعنا في فصوله السياسية ، بما لا يصادم ، إن شاء الله القواعد الشرعية ؛ أعزها الله جارية مطاعة؛ والله يلهم العمل بها إلى قيام الساعة، وهذا القانون السياسي يستدعي زمناً لتحرير ترتيبه وتدوينه وتهذيبه.

وأرجو الله الذي ينظر إلى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرئاسة، ولا يخالفه ما ورد عن السلف الصالح من اعتبار السياسة، وأنا العبد الفقير أعجل لمرضاة ربي بما تطمئن إليه النفوس وتكون منزلته في النفس منزلة المشاهد المحسوس) [123] .

- بنود وثيقة عهد الأمان :

1- ضمان الأمان لسائر المواطنين ، وسكان تونس على اختلاف أديانهم وألسنتهم والألوان في أبدانهم ، وأموالهم ، وأعراضهم ، إلا بحق يوجبه المجلس الشرعي بالمشورة ، وبعد موافقة الباى .

2- يتساوي الناس أمام القانون حتى لو اختلفت المراتب ، بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ، ولا يحط على الحقير لحقارته.

3- لافرق بين المسلم وغيره من سكان البلاد، في حقهم فى الإنصاف لأن الأنصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوى ، يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوي .

4- لا يجبر أحد من رعايا الدول الغربية على تبديل دينه، ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته، ولا تُمتهن دور عبادتهم ويكون لها، الأمان من الأذية والامتهان، لأن ذمتهم تقتضي إن لهم مالنا وعليهم ما علينا.

5- يتم تنظيم طريقة اختيار العسكر ،عن طريق نضام القرعة ، وصرف مرتباتهم فى مواعيدها لتدبير عيشه والقيام على أهلهم ، ولا يبقى الجندي في الخدمة أكثر من مدة معلومة ، تحدده في قانون العسكر.

6- وإذا حكم على احد من رعايا الدول الأوروبية فى قضيه جنائية فيجب أن يحضره قنصل بلاده أو من ينوب عنه، أو من يأنس المتهم بحضورهم دفعاً لما يتوقعوه من الحيف، والشريعة الاسلاميه توصي بهم خيراً .

7- يتم استحداث مجلس للتجارة يرئسه احد التونسين ، ويساعده أعضاء من تونس وبعض الدول الاوربيه مثل فرنسا، وإنجلترا ، وايطاليا، من أجل النضر فى المشاكل التجارية بين المواطنين التونسين وغيرهم من رعايا الدول الاوربيه .

8- المساواة بين المسلمين وغيرهم أمام القوانين الحكومية، لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك.

9- تشجيع التجارة بحيث تكون مباحة لكل أحد، ولا تحتكر الدولة تجارة سلعه معينه، ولا تمنع الناس منها، و تركز على العناية بتنشيط الاقتصاد فى البلاد .

123- المصدر نفسه ،ج4، ص 267 – 269

10-إن من حق رعايا الدول الاوربيه في تونس أن يزاولوا سائر الحرف والصنائع ،بشرط أن يتبعوا القوانين والتي تطبق على سائر أهل البلاد ،لا فضل لأحدهم على الآخر, وكل ذلك بعد الاتفاق مع الدول الاوروبيه؛ التي لها رعايا في تونس حول كيفية دخول رعاياها تحت القوانين التونسية .

11- ويحق للوافدين الى تونس من سائر رعايا الدول الاوربيه أن يمتلكوا مختلف أنواع العقارات، مثل المنازل ،والفنادق ،والمزارع بشرط أن يتبعوا القوانين ولا فرق في ذلك بين احد بعد الاتفاق مع الدول الاوربيه [124]

إن المتأمل في هذه البنود سوف يلاحظ التشابه بينها وبين ما جاء في التنظيمات الخيرية للدولة العثمانية غير أن الجديد فيها هو صدورها من قبل الباي في شكل إعلان منفصل 1857 عما أعلنه السلطان العثماني عبد العزيز 1856 وبلغة عربية ، وعنوان هادف مما يؤكد خصوصية الإعلان بتونس وتأثير دعاة الإصلاح التونسيين عليه في عملية الإعلان والإعداد لبنوده ، أما اختيار العنوان فإنه يوحي إلى أن العهد الجديد ينبغي له أن يبدأ بالأمن وتطبيق القانون، كما يدل اشتقاق اسم عهد الأمان لهذه الوثيقة على معرفة تامة من قبل العلماء ورجال الدين الذين صاغوا هذه الوثيقة للظروف والمتغيرات السياسية التي تحيط بالبلاد ، إذ يبدو إن الاختيار تم عن قصد، واشتق من عهد الذمة الذي كان معمولاً به في العالم الإسلامي للتعامل مع غير المسلمين. وهو العقد الذي يكتسب بموجبه غير المسلم حق الإقامة الدائمة في دول العالم الإسلامي, مع توفير الحماية وإعفائه من أداء واجب الخدمة العسكرية، مقابل ضريبة (جزئية), ومعنى الذمة في اللغة تعني العهد، وفي الاصطلاح تعني الأمان المؤبد.

ورغم أن وثيقة عهد الأمان كانت في الأساس استجابة لمتطلبات وضغوط خارجية ، استفاد منها الأوروبيون وتحصلوا من خلالها على مزيد من الحقوق والامتيازات، مثل حرية الملكية، حرية الأديان ، والإقامة،والتنقل، وتخفيض الجمارك وحرية التجارة وغيرها، لكن إذا نظرنا لما تحصل عليه التونسيون ورجال الإصلاح لوجدناه مرحلة إصلاحية جديدة،يمكن التأسيس عليها لمراحل أخرى لو كتب لها النجاح والاستمرار.

وجدير بالملاحظة أن وثيقة عهد الأمان لم تكن متقدمة في بنودها فقط، بل حتى في سرعة تطبيقها، حيث انه بعد أن أعلن عنها 1857 تم بعد شهر تشكيل لجان من العلماء للبدء في تفسير بنود ها، وتطبيقها، بينما لم تطبق التنظيمات العثمانية في (أسطنبول) ذاتها إلا سنة 1861م [125]، أما هذا الإعلان فسوف تكمن أهميته في اللجان التي أعدت لتفسير بنود الوثيقة، والمجالس التي انبثقت عنها، ودور العلماء في المشاركة في تلك المجالس، وتفسير وشرح عهد الأمان، وهو ما سوف يتم تناوله بشكل مفصل في جزئية قادمة خلال هذا الفصل.

124- محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار ، ج2، ص 441 – 443

125- الشيباني بنبليعيش ، النظام القضائي ، ص 81 – 82 .

دور العلماء في حركة الإصلاح من حيث

أولا- مساهمتهم في تحديث النظم الإدارية والاقتصادية:-

كانت فترة حكم محمد باى قصيرة نسبياً، حيث لم تدم سوى أربع سنوات وبضعة شهور، لكنها رغم ذلك تميزت بأحداث مهمة، وعلى رأسها إصداره قانون عهد الأمان 1857، والذي انبثقت منه بعض الإصلاحات الإدارية مثال ما يخص ترتيب وظيفة (عدول الأشهاد) ،وهم موظفون لهم ثقل فى الحياة العامة التونسية وتلقو تعليمهم فى جامع الزيتونة ، بالإضافة إلى ذلك هم اقرب من يقصده الناس لكتابة أوقراءة وثيقة رسميه أوغير رسميه ، حيث أنه إذا رغب شخص ما فى الزواج ،أو الطلاق ، أو وضع وصيه، أوعقد صفقه ما أو تسجيل قضيه فى المحكمة ، فان عليه أن يتوجه الى أحد مكاتب الشهود العدول .

ونظرا لأهمية مثل هذه الوظيفة ، فقد قام محمد باى سنة 1855 بأحداث بعض الترتيبات عليها ، والذي تمثلت فى تحديد عدد الشهود العدول المعتمدين في العاصمة تونس، والذى وصل عددهم إلى مئتين ، رغم معارضة بعض الوزراء لهذا الإجراء أمثال مصطفى خز ندار، وغيرهم إلا أنه أصر على موقفه، وتعلل بأن هذه الوظيفة قد دخل عليها من ليس لها بأهل ممن لم يسبق لهم الدراسة فى جامع الزيتونة ، كذلك اعتقد الباى إن هذه الوظيفة لا تستلزم أعداد كبيرة.

أما موقف العلماء وعلى رأسهم شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع،و أحمد بن ابى الضياف فقد تمثل في إبداء الرأي والنصيحة للباى حيث كان رأي الشيخ محمد بيرم الرابع أن يُعرض هذا الأمر على أهل المجلس الشرعي،في شكل قائمة واحدة تحتوي على كل أسماء الشهود العدول في العاصمة تونس، ويختار المجلس الشرعي من يستطيع تزكيته ويثق فيه ويكون من أهل العلم والصلاح.

غيرأن الباى محمد عارض هذه الفكرة، وأمر شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع بأن يقوم هو بالمهمة فقط دون بقية العلماء الآخرين، مما أدخله في ضيق وحرج كبير مع بقية العلماء الذين لم يشاركوا فى عملية الاختيار ، وأيضاً مع بعض العدول الشهود الذين فقدو وظائفهم ، لكن الباى أصر على موقفه وتم تنفيذ ذلك الأمر (126).

ومن بين الإصلاحات الاقتصادية فى عهد محمد باى، ضربة سكة ذهب جديدة سنة1856 ،وذلك لان العملة السابقة كانت منقوصة في وزنها، فتأثر بذلك التجار الأجانب، وأبناء البلد على حد سواء ، وتقدموا بالشكاوى لقناصل دولهم فى تونس .

126- أحمد ابن أبي الضياف ، ج 4 ، ص 217 -218 . ونظر ، أرنولد توين ،ص 72 .

مما حدا بالباى الى إبدالها بعملة ذهب جديدة، وكتب بهذا إلى قناصل الدول الأوروبية 1856، ولما أراد أن يكتب اسمه على العملة الذهبية الجديدة عارضه جميع وزرائه ، كما عارضه بعض العلماء وعلى رأسهم شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع وأقنعه بأن يكتب بدلها أبياتاً من الشعر يمدح فيها السلطان العثماني، ويذكر فيها اسمه على العملة فقنع بهذا القول وطلب من الشيخ محمد بيرم الرابع أن يكتب له بعض الأبيات لكي تنقش على العملة.

كذلك قام بترتيبه أداء ضريبة(الإعانة) حيث انه لم كثر تخفيف الباى محمد من الجباية بالتنقيص تارة، والإبطال تارة أخرى، مع توسيع نفقات الدولة في بعض الجوانب

أشار عليه بعض الوزراء أمثال مصطفى خز ندار بأن مصاريف البلاد قد ازدادت مع الإنقاص فى الجباية وتخفيف الضرائب ولابد للباى أن يستحدث ظريبه جديدة ليسد بها عجز الميزانية ،وهكذا أصدر الباى محمد قرارا استحدث بموجبه ضريبة يستوي فيها كل الناس في الدولة وتكون معلومة المقدار تسمى " إعانة" وعندما تصبح البلاد في حالة جيده من الناحية المالية تلغى هذه الضريبة،وعرض ذلك الأمر على المجلس الشرعي فعارض بعضهم ذلك حيث قال شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع " ما كان المظنون بك هذا، وكان الواجب منك التنقيص في مصاريف الدولة، وإعطاء النياشين الذهبية المرصعة بالجواهر إلى الوزراء، وقناصل الدول الاوربيه وغير ذلك من المصاريف ".

غير أن الباى لم يهتم لنصح العلماء وطلب من الشيخ أحمد بن أبى الضياف أن يحرر منشوراً في ذلك، وملخصه إن الدولة قدا خفضت الكثير من الضرائب على بعض السلع مثل الملح ،والجلد ، وبعض المحاصيل الزراعية كالزيتون ، الحبوب ،و الدخان، وها سبب عجزاً فى ميزانية الدولة مما استوجب فرض ضريبة جديدة تساعد الدولة فى الإنفاق على موضفيها وجنودها .

لذلك قررت الدولة استحداث ضريبة جديدة تسمى الأداء ومقدارها ثلاثة (ريالات) في كل شهر ولا يستثنى منها أحد سوى كبار موظفى الدولة، وأهل المجلس الشرعي، والقضاة ،والمفتين.

وقد شدد الباى على , عماله, وولاته, ومشايخ العربان , بتقيد بمقدار ضريبة الإعانة, وعدم الزيادة على الناس أو أخذ شيء منها لأنفسهم, ومن يخالف أمره فسوف يتعرض للعقوبة .

وفى نفس الوقت حاول الباى محاربة عمليات الاختلاس والتجاوز فى جباية الظرئب، ومن أجل ذلك أمر الباى محمد أن تتم عملية جبي ضريبة الإعانة بحضور عدد من العلماء، ورجال الدين ،من قضاة ،ومفتين، وأئمة، وشهود عدول، بحيث يقدم ذلك فى كتاب إلى الباى كل عام، بعد أن يراجعه العامل ويمحضر من ولاة الشريعة،وشهادتهم على من حضر من شيوخ القبائل والأعيان، حتى لا يقع تلاعب في عملية جمع الضريبة أو محاباة .

وكانت وسيلة نشر هذا القرار كانت عن طريق العلماء، في المساجد، و أثناء خطب الجمعة أو في الصلوات العادية.

أما رأي أحمد بن أبي الضياف،في موضوع ضريبة الاعانه، فقد اختلف عن رأي شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع، الذي كان يعارض هذه الظريبه ؛ فقد كان ابن أبي الضياف يعتقد إن هذه الظريبه هي أخف الضررين، وأفضل من عبث أيدي اللزامة، والعمال في أموال الناس ، كما أن الباى محمد قد توعد كل من يخالف هذه الأوامر ويزيد على الناس في ضريبة الإعانة بالعقوبة الشديدة .

ومثالا على ذلك أن الباى عاقب شيخ قبائل ما جر، وعامل منطقة الجريد، بالعزل و السجن بسبب أختلا سهم بعض أموال الضرائب [127].

وهكذا فإن هذه الخطوة تعتبر عملية مهمة لتنظيم الجباية ،وإخضاعها لمراقبة دقيقة من أجهزة الدولة ،وأعطت للعلماء ورجال الدين دوراً أكبر في عملية الإشراف عليها، كذلك أظهرت أن الباى لم يكن يسمح لعّماله بالتطاول على أموال الناس [128] .

ومن ترتيباته الإدارية أيضاً، إنقاصه عدد المؤذنين بجامع الزيتونة حيث كان عددهم الإجمالي مائة وأربعين مؤذناً، فاقترح الباى تخفيض هذا العدد إذ لم يرى ضرورة له،ويكفي المسجد أقل منه بكثير.

غيرأن المؤذنين بمسجد الزيتونة، والعلماء لم يعجبهم هذا القرار، إذ كانوا يتبركون بسدنتهم لهذا المسجد، التي توارثها الأجيال و لم يكن بعضهم ينظر للمردود المادي كثيراً بقدر نظره إلى شرف الانتساب لبيت الله والانخراط في خدمته [129] .

ومن الإصلاحات الإدارية المهمة انشأؤه دار الشريعة، وترتيبه العمل بها والتي كانت في السابق ديواناً لجند الترك، فتم تحويرها وإصلاحها واستخدامها كدار للشريعة .

و قد افتتحها محمد باى سنة 1856 ، وقرأ شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع المرسوم الذي أعده العلماء، برئاسة بيرم الرابع وإمضاء الباى وملخصه ، أنه يمنع على جميع ولاة الشرع ممارسة عملهم والحكم في القضايا المحالة إليهم إلا في داخل (دار الشريعة) .

كما خُصت هذه الدار بمجلس ينعقد كل يوم خميس بها ، يحضره شيخ الإسلام والمفتون والقاضيان الحنفى المالكى ،وينظم إليهم الباى ليتناقشوا فى مختلف الأمور التى تخص المؤسسة الدينية، وسير عمل القضاء فى تونس ، كذلك يجتمع كل هؤلاء المشايخ ليلة الصوم لكي يثبتوا من رؤية هلال شهر رمضان ولو اقتضاهم الأمر أن يبقوا طيلة تلك الليلة حتى يتأكدوا من بداية ا لشهر، أو بقية المناسبات الدينية الأخرى، ويتم إبلاغ الباى بما يستقر عليه إجماع المشايخ وهم(شيخ الإسلام، والمفتون، والقاضيان)، كما خُصص في دار الشريعة مكان معلوم لجلوس المفتين المالكية، والحنفية لكي يفتوا للناس ويشاركوا القاضي في النظر لبعض القضايا إذا طلب الخصوم ذلك ، ولمباشرة تنفيذ الأحكام إذا تخلف أحد القاضيين عن الحضور بعذر ،أما توقيت العمل بدار الشريعة فمن الصباح وحتى ساعة بعد الزوال، وبطبيعة الأمر يتخلل ذلك الوقت الطويل

127- ج ، من ، بر عجان كريكن ، خير الدين والبلاد التونسية ، ص 46 – 49 ، وانظر الإتحاف ج4، ص 227 -232 .
128- احمد بن أبي الضياف ج 4، ص . 223 .
129- المصدر نفسه ،ج4، ص 220 .

أوقات للراحة ونحوه ، وقد خُصّص مكان قريب من دار الشريعة يجلس فيه ستة من العدول، ويكون اختيارهم من اختصاص شيخ الإسلام ، أما الوكلاء فعددهم عشرة ويختارهم شيخ الإسلام كذلك وقد ذكر ابن أبي الضياف أن بعض علماء المالكية قد تذمروا من هذا المنشور، واعتبره يعطى كثيراً من الصلاحيات للأحناف وكبيرهم شيخ الإسلام، بينما شيخ المالكية وهو يمثل غالبية الشعب لم يعط صلاحيات تذكر[130].

كذلك قامت الدولة بمحاولته جلب ماء زغوان إلى العاصمة تونس، وقد اشرف على هذا المشروع الوزير مصطفى خز ندار، وشجعه كذلك قنصل فرنسا " ليون روش" الذي كانت إحدى الشركات الفرنسية قد تعهدت بتنفيذه، حيث يتم جلب الماء في أنابيب من حديد إلى العاصمة ،وما يحيط بها من مزارع[131].

وقد استلم هذا المشروع المهندس الفرنسي كولان 1859[132] ،وتوقع الباى محمد من هذا المشروع أن يزيد في الرقعة الزراعية، ويساهم أيضاً في تخفيض الضرائب عن الناس، مما يساعد في إحداث ثورة زراعية كبيرة بالبلاد، حيث كان هذا الباى من أشد البايات تشجيعاً لقطاع الزراعة [133] ،و تم توقيع العقد مع المهندس الفرنسي كولان، وبحضور قنصل بلاده وقد كلف المشروع سبعة ملايين ونصف فرنك .

وقد استدعى الباى 1859 عددا من العلماء والوزراء واستشارهم فى جدوى إقامة مثل هذا لمشروع ؛ فبادروا إلى المعارضة كلهم إلا الوزير مصطفى خز ندار،الذى كما يقول أحمد بن أبي الضياف لمصلحة له في إتمامه، حيث كان على علاقة بالقنصل الفرنسي وبالمهندس المنفذ للمشروع، ولا يخلو الأمر من تبادل المنافع بين الوزير مصطفى خز ندار والمهندس الفرنسي؛حيث كان موقف مصطفى خز ندار مهم لإقامة المشروع وذلك لمنصبه فى الدولة وقربه من الباى.

أما موقف الوزير خير الدين فإنه عندما حضر مع غيره لكي يتشاوروا حول هذا المشروع التزم الصمت، وذلك لأنه يعلم أنما حضوره للسماع وليس للمشورة الحقيقية.

وقد قال أبو عبد الله محمد والى منطقة الساحل :(إن جلب الماء من زغوان يتطلب مصروفاً كبيراً فأعطني عُشره أصلح منه سائر الفساقي، وأجرى الماء لسائر السقايات، وأحكم بناء الساقية، وإذا لم يكف أكمل ذلك من عندي) فرد الباى أن قصد د من مثل هذا المشروع بيع الماء ،عند ها اخبره الحاضرون إن هذا غير ممكن لان أغلب أهل العاصمة قد كيفوا أنفسهم بحيث أصبح لكل منزل بئر للغسل ، وماجن لمياه المطر يستخدم للشرب، وبالتالي فليس لهم حاجه لشراء الماء .

غير أن الباى أصر على موقفه وقال أعطيت كلمتي للقنصل، عندها رد عليه الوزير خير الدين بقوله و أي فائدة من اجتماعنا هذا ما دمت قد أعطيت كلمتك [134].

130- المصدر نفسه ، ص 245 - 247 - 248 ، وانظر حسن حسني ، خلاصة تاريخ تونس ، ص 142 .
131- محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ، ج2 ، ص 445 .
132- أحمد بن أبي الضياف ، ج5، ص 289 .
133- محمد بيرم الخامس، ج 2 ، ص 446 .
134- أحمد بن أبي الضياف ، ج 4 ، ص 289 – 291 .

و كان من أسباب اعتراض خير الدين على مثل هذا المشروع، انه يقوم على الربا الذي سوف يرهق ميزانية الدولة ويدخلها في دوامة الإقراض الخارجي، ويرهن ميزانية للدول الدائنة [135] .

أما رأي بيرم الخامس فقد عبر عنه في(كتابه صفوة الاعتبار) حيث اعتبر أن مثل هذا المشروع مفيد للدولة، وفيه مصلحة وذلك لأن أغلب سكان المدن وخاصة العاصمة يواجهون أزمة في مياه الشرب بعض الأحيان، خاصة في مواسم الجفاف إذ أن أغلب اعتمادهم على الآبار والمواجن المحبوسة فيها ماء المطر في الصيف، وبعض مواسم الجفاف تحصل شدة على الناس في الحصول على المياه العذبة.[136] .

وعلى هذا أسس بيرم الخامس راية وتأييده للباى محمد، وقراره بشأن جر ماء زغوان إلى العاصمة تونس في أنابيب ،غير أن ابن ابي الضياف انتقد المشروع لأنه ادخل الدولة فى دوامة الاقتراض بالربا من الخارج، وعتبره ابن الضياف من أسباب النقصان والخراب فى تونس .

ومن الإصلاحات الزراعية المهمة التي قام الباى تخفيظة ضريبة العشر على المزروعات سنة 1856 مما ساهما فى تنشيط القطاع الزراعي ، وارتفعت بسبب ذلك أسعار المزارع، وأجارها كما ارتفعت أسعار الدواب،والالآت الحرث بتونس[137] .

ومن الاجرات الاصلاحيه أيضاً في المجال الزراعي ترتيب ضريبة ا لعُشر على زيت الزيتون بالعاصمة تونس في 1857 ،حيث كان الفلاح يدفع من زيته نحو الخمس أو الربع، فحسم ذلك الأمر بقانون الزيت والذي ينص على:

1- أن لا يؤدي المزارع من زيته إلا العشر فقط ؛ بقلة المعصرة التي يكيل بها زيته من غير زيادة ولا تطفيف.

2- تتم عملية جبي العشور فى المعصرة، بحضور كل من الشهود العدول، والنضارة، مع الرياس لكي يضبط عملية تحصيل العشور.

3- يدفع المزارع أجرة الجمل الذى نقل به زيتونه الى المعصرة صاعاً وأحداً ،من الزيت سواء كان حباً أو بنداً [*] حياً أو ميتاً، والصاع يكون حسب المعيار التونسي بدون زيادة أو نقصان.

4- إن الفلاح يمكنه أن يجمع زيتونه بنفسه ، دون أن ترسل له المعصرة خدم خاصين لجني محصوله مع ما يرتب عليه ذلك من دفع أجره لهم ،وله أن يستخرج زيته من زيتونه بحسب المقدار الذى يريد ،وإن لم يوفر له صاحب المعصرة وسيلة نقل منا سبه لنقل محصوله لها فان صاحب المعصرة يتعرض للمسائلة القانونية.

5- تأخذ المعصرة أجرة عصر زيت المزارع، من محصوله نفسه، و يكون ذلك أجرة المعصرة وآلاتها، والعمال الذين بها، ولا تلزم الفلاح مؤنه العمال في المعصرة.

6- تترك بقايا الزيتون المعصور بعد أن يستوفي صاحبها عصرها كما يريد فى المعصرة بعهدة البايلك[**] .

135- المصدر نفسه ، ص289، 291.
136- المصدر نفسه ،ج. 2 ، ص. 446 .
137- أحمد بن أبي الضياف ، ج4 ، ص 249 – 253 .
[*]- ومعنى البند: هو الزيتون الحي المعصور ثانيا، والميت: هو المعصور ثالثا.
[**]- البايلك : وتعني حكومة الباى .

7- يحق لكل شخص في الدولة أن يبني معصرة ولا تمنعه الدولة من ذلك ، على أن تكون في مكان مناسب ولا تسبب ضرراً لأحد، ويكون أجرة العّمال الذين فيها والدواب مثل ما هو مرتب في معاصر الدولة ، وليس للدولة فيها ألا حق العشر وتجعل فيها الدولة ناظراً لحفظ العشر.

8- إن أجرة مستودعات الزيتون تقدم من قبل المزارعين ، والمزارع الذى ينتظر دوره في المعصرة إذا فسد زيتونه وثبت ذلك بشهادة العدول، والأمناء، وأعيان الفلاحة، فإن الضرر يزول عنه بتقديم دوره فى العصر.

9- إن كل ما يتعلق بهذه الأمور وما يقع بين أصحاب الزيتون والمعاصر ونحوه يكون النظر فيه لمشايخ البلاد ،وحراس الغابات، والأمناء والأعيان من الفلاحين ، وما يتفق عليه هذا الجمع يقدم إلى الباي لكي ينظر فيه ويأمر بإمضائه.

وخلاصة هذا القرار أنة أدى إلى إسقاط نصف جباية زيت الزيتون،مما شجع العديد على بناء معاصر لزيت الزيتون ، وقد كان رأى ابن أبي الضياف أن هذا المنشور يعد من حسنات هذا الباى، كما انه لم يخفى بمعارضه تذكرمن اغلب العلماء وعلى رئسهم شيخ الإسلام محمد بيرم الربع ، كما شجع الناس للإقبال على غرس شجر الزيتون لا سيما بمنطقة(بمرناق) وفي مناطق الغابات،[138] حتى بلغ عدد شجر الزيتون المزروع ما يقرب من الستين ألف شجرة ،[139] وهذا كله من أجل ترغيب الناس في الزراعة وعمران البلاد ،ومن أجل ذلك غلت الأرض بيعاً وتأجيراً ونتج عن ذلك أيضاً ازدياد فى ميزانية الدولة، بسبب هذه السياسية الإصلاحية ،وأيضاً لتنقيص الباي من أوجه الصرف على العسكر وتقليل عدده، حتى بلغ دخل تونس سنة 1857 أكثر من عشرين مليون ريال،مقارنه بما كانت عليه ميزانية الدولة زمن المشير أحمد باى حيث كانت تتراوح ما بين 15، 18 مليون ريال، والتي كانت تقريبا هى نفس مصاريف الدولة، مما لا يسمح للدولة بأن يتكون لها رصيد مالي بسبب كثر مصروفاتها وخاصة على العساكر، [140] غير أن محمد باى 1855 حد من نفقات الخزينة، لاسيما التي بدأها سلفة مثل الجيش النظامي الذي انقص من عدده وقلص من المصاريف عليها[141] .

الإصلاحات العسكرية :

لم تشهد الإصلاحات العسكرية في عهد محمد باي إلا صدور بعض الأحكام والقوانين المنظمة لعمل العسكر، حيث قلص عدد الجنود لكى لا يرهق ميزانية الدولة [142] .

ومن بين القوانين التي أصدرها الباى قانون سنة 1855 يمنع الضباط ذوى الرتب الرفيعة من استغلال الجنود كخدم لهم فى المنازل ، حيث أن بعض الضباط كانوا يستعملون الجنود في خدمتهم مثل العبيد، فأنكر الباى ذلك وكتب إلى كل أمراء الألوية يمنعهم من اضطهاد الجنود ، وملخص هذا الكتاب

أنه ينبغي على جميع الضباط أن لا يعتدون على الجنود بالسجن والضرب واستخدامهم في أعمال خاصة بهم ،بل يجب عليهم أن يدربوا الجنود ويعلموهم القواعد العسكرية ،كما انه يجب أن لا يعاقب أي

138- أحمد بن أبي الضياف . ج. 4 ، ص. 277 -280 .

139- محمد بيرم الخامس . ج. 2 ، ص. 449 .

140- الشيباني بنبلغيث ، إصلاحات المشير أحمد باشا باى العسكرية ، ص 30 .

141- غوستاف نختفال . طبيب المحلة البلاد التونسية فيما بين 1863- 1868. ترجمة . منير الفنتري .مركز النشر الجامعي، تونس.ط 1 ، 2003 ص. 15 .

جندي قبل أن تعرض مشكلته علي الباى لينظر فيها مهما كان شأنها ،وينبغي على القادة، والضباط، توفير ما يلزم لراحة الجنود من طعام، وكساء وغير ذلك .

وقد دئب الباى محمد منذ توليه الحكم على تقليص النفقات عن الجيش ، لذلك ألغى مرتب دار الباشا الذي كان يصرف للجنود الأتراك وأبنائهم المسجلين في ديوان الجند النظامي ،حيث كان من عادة الدولة أن من يقعده العجز عن الخدمة العسكرية تدفع له الدولة راتباً تقاعدياً قدرة أربعة نواصر في اليوم، غير أنه مع مرور الوقت أصبح أكثر من بقي في ديوان دار الباشا هم من أبناء البلاد، أى من أولاد الاتراك الذين ولدو فى تونس

لهذا قرر الباى أن العثمانيين الذين فتح أسلافهم البلاد، وذهب شبابهم في خدمتها يجب العناية بهم، لذا تم جمع كبار السن منهم في ثكنة واحدة وصرف لكل واحد منهم عشرة ريالات في الشهر أما أبناء البلاد، فمن يخدم منهم في الجيش النظامي يصرف له مرتبه ومن لا يرغب فى الخدمة بالجيش ، فهو مثل باقي أهل البلاد يعيش بحرفته .

وبذلك تم غلق دار الباشا،ثم تشاور الباى مع شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع حول إمكانية الاستفادة من مبنى دار الباشا وتحويله الى دار للمجلس الشرعي،فوافق شيخ الإسلام على ذلك وتعهد بالإشراف على أعمال الترميم والصيانة بها .

ومن الترتيبات التى استحدثها محمد باى فى الجيش أيضاً انه كلف 1857لجنه تنظيم اختيار العسكر بالقرعة، و تكونت اللجنة من أمير الأمراء أبى محمد خير الدين ، وأمير الأمراء محمد رشيد أمير عساكر الساحل، وأمير الأمراء عبد الله محمد عامل الساحل، وأمير الأمراء إسماعيل صاحب الطابع ، ومعهم بعض العلماء في مقدمتهم عبد الله محمد الباجى المسعودي، واجتمع كل هؤلاء وتشاوروا فيما هو أنسب للعسكر، كما استعانوا ببعض القوانين من الدول الأوربية ومن تركيا، واختاروا منها ما يصلح للبلاد ودونوه في كتاب يسمى " الصباح المسفر في ترتيب ثبوت العسكر" (143).

ويعد هذا القانون من أهم أعمال هذا الباى حيث تم تنظيم عملية اختيار الجنود للجيش بحيث لا يتم الأمر بطريقة عشوائية ،وتتلخص أهم نقاط هذا القانون فى التالي .

1- أن يختار من قادة الجيش الموجودين من يصلح لوظيفة التعليم العسكري، بحيث يكون قادرا على توصيل المعلومة لطلابه ،وذو معرفه وخبره بالأمور العسكرية ويكون يتمتع بلياقة بدينة مناسبة ، ويعين بعد ذلك كعضو فى مجلس الضبطية .

2- جميع القادة، والضباط الذين تم اختيارهم يعينون كأعضاء فى مجلس الضبطية.

143- أحمد بن ابى الضياف ،ج 4 ، ص 227..

3- إن عدد الضباط الذين يتم اختيارهم، يجب أن يكونوا قدر كفاية ثلاثة فرق عسكريه، وإذا دعت الحاجة إلى المزيد تعين الدولة عدداً اضافى .

4- أما فرقة الخيالة فيتم اختيار المدربين فيها من نفس نوع السلاح، بشرط الخبرة والسن المناسب والقوة البدنية والفروسية.

5- بعد أن يكمل الجندى مدة تدريبه العسكرى يسرح من الخدمة وذلك وفقاً لما صدر في قانون القرعة العسكرية (*) ،وبتالى لا يبقى الجندى فى الجيش أكثر من المدة المطلوبة

6- إن المتبقين من الضباط والذين لايحتاج لهم الجيش ، تكتب أسماؤهم في دفاتر خاصة ، مبين فيها مدة خدمتهم، ومدى انضباطهم السابق أثناء الخدمة على أن تصرف لهم مستحقاتهم بعد ذلك كلاً على حسب مدة خدمته, ويبقى له نصف راتبه .

وقد كتب الباى للضباط المسرحين من الخدمة فى الجيش منشوراً، جبراً لخواطرهم مدحهم فيه على ما قدموه من خدمات جليلة للدولة، وأوصى باحترامهم والنظر في أي شكوى تأتي منهم بسرعة، و أوضح لهم أنه ما أقدم على ذلك إلا لما رأى فيه مصلحة للبلاد.

أما من أصيب من الضباط والجنود إصابة تعيقه عن أداء واجبه أبقى له مرتبه كاملاً وأعفى من الخدمة، وكتب لهم الباى منشوراً أيضاً شكرهم فيه على ما بذلوه في سبيل خدمة الوطن وطيب خواطرهم.(144) .

وقد اقتصر دور العلماء في هذه الترتيبات العسكرية على تأيدها و مباركتها، لذلك لم تشهد هذه الإصلاحات أي معارضة تذكر من جانب العلماء ، كما انحصر دورهم في حضور بعض اللجان المرتبة لعمل العسكر أو حضور عملية القرعة أوالفتوى الدينية،في بعض المسائل الموجبة لذلك، غير أن دور العلماء سوف يبرز بشكل كبير في لجان تفسير وشرح عهد الأمان (145) .

د- جهودهم في صياغة وتفسير وثيقة عهد الأمان :

- العلماء الذين شاركوا في الصياغة والتفسير.
- مجالس إعداد القوانين المنبثقة من عهد الأمان .
- موقف العلماء من عهد الأمان .

من المعلوم أن وثيقة عهد الأمان قد أعلنت سنة 1857 في عهد محمد باى، غير أن إعلان بنود الوثيقة وحده لم يكن كافياً، ولا موضحاً لماهيات الوثيقة، مما استلزم تشكيل

لجنة من العلماء وبعض الوزراء، للإشراف على شرح بنود عهد الأمان.

(*) . ملاحظة :قانون القرعة العسكرية بدا إصداره في أواخر عهد محمد باى سنة 1857م ، لكنه لم يكتمل ويصاغ فى صورته النهائية الاتى سنة 1860م أيام محمد الصادق باى فيما سمى "قانون القرعة" .

144- المصدر نفسه ، ص 283 – 286 .

145- الشبانى بلغيث، بحوث ودراسات ص 60

و تكونت هذه اللجنة من عشرة أعضاء،(أربعة منهم من فقهاء المجلس الشرعي بالعاصمة وهم شيخ الإسلام محمد بيرم الربع ،والشيخ أحمد بن حسين مفتي المالكية، ومفتي الحنفية محمد بن الخوجة، والشيخ محمد البنا و الشيخ أحمد بن أبي الضياف وخمسة من الوزراء وهم ا لوزير مصطفى خز ندار، ووزير الحربية مصطفى آغا ،ووزير البحرية خير الدين ،وإسماعيل صاحب الطابع ،ومحمد عامل منطقة الساحل) .

واجتمعت هذه اللجنة برئاسة الوزير مصطفى خز ندار في دار الباى ، ويبدو لنا من خلال أسماء أعضاء هذه الجنة ، أن محمد باى حاول بقدر الإمكان أن يجعل عهد الأمان وتفسيره يتناغم مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، [146]وقد كانت تجتمع اللجنة يومي الأربعاء والخميس من كل أسبوع[147] .

حيث قامت اللجنة بتفسير المادة الأولى من وثيقة عهد الأمان، والتي تتحدث عن تأكيد الأمان لسكان الدولة على اختلاف أديانهم وألسنتهم وألوانهم، على النفس والمال والأعراض إلا بموجب شرعي[148] .

وقد شرح العلماء هذه الفقرة على النحو التالي:

أمانة الدين

– بالنسبة للمسلم تُشير وثيقة عهد الأمان إلى عدم إجباره على التقيد بمذهب معين في العقيدة السنية ،وعبادته البدنية، وإجراء الأحكام الشرعية من عبادات ومواريث وأنكحه وغيرها .

– أما غير المسلم فقد أعطته الوثيقة حقاً بأن لا يجبره أحد على تغيير دينه، كمالا يُمنع من الانتقال لدين آخران أراد، ويطبق على غير المسلمين أحكام دينهم باتفاق كبرائهم، وتكون مجامعهم الدينية محترمة ، ويكونون جميعاً سواء أمام القانون .

الأمان على النفس

تعطى وثيقة عهد الأمان ،الأمان التام لجميع السكان على اختلاف أديانهم وأجناسهم ويكون الأمان على النفس، و الحواس، إلا بحق يقره المجلس الشرعي بعد النظر في الحجة والرأي المضاد، ولا تمر ثمانٍ وأربعون ساعة على سجين قبل أن يعّرف بسبب سجنه.

أما ما يخص الجيش ، فليس من الواجب بقاء الجندى في الخدمة العسكرية طيلة عمره ،بل يجب إيجاد قانون ينظم عملية الدخول إلى سلك الجندية ومدة البقاء فيها .

الأمان على الأموال

– يكون الأمان لكل الرعية في البلاد على اختلاف أديانهم على أموالهم كثيرة كانت أم قليلة، منقولة أو غير منقولة، لا يحق لأحد أن يغتصبها أو يتلفها أو يجبر صاحبها على بيعها، أو إيجارها إلا برضاه أو بحق ثابت عليه مثل الدين.

146- الشيباني بشلاغيث ، النظم القضائي ، ص 82 .
147- الشيباني بشلاغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 38 .
148- أحمد بن أبي الضياف ، ج4 ، ص 269 .

– لا يحق للدولة أن تأخذ أموال من الناس إلا بالقانون ،مثل ضريبة الأعشار ويجب على الدولة أن تبلغ الناس إذا أرادت أن تفرض ضرائب جديدة ،حتى يكون عالماً بما يلزم عليه في من ضرائب وينضم حياته على أساسها ، كما أنه لا يعاقب إلا بالقانون .

– إن من يرتكب جناية توجب القتل على حسب القانون الصادر في أمن النفس فإنه ينفذ فيه الحكم، و ما يتركه يكون لورثته.

– لا تجبر الدولة أى أحدا من مواطنيها على أي عمل بدني كأعمال السخرة مثلاً، ولا تفرض على اى أحد شراء شيء من الدولة ، ولا تجبره أن يبيع لها شيئاً من إنتاج بثمن معلوم تحدده الدولة، بل تشتري منه مثل باقي الناس.

– كل من لديه مال يحق له أن يتاجر في أي شيء ، ما عدا الأمور الممنوعة من الدولة ،والتي صدر فيها قانون تجاري يمنع المتاجرة بها.

الأمان على الأعراض

أُقر الأمان على الأعراض لسائر الناس على اختلاف أديانهم، فلا يُحكم على أحد بما يشين مروءته، وعرضه؛ بمجرد دعوى خصمه.

كما لا يحكم على أحد في غيبته بقول واشٍ، بل لابد من التأكد من تلك الوشاية، وسماع حجج الطرفين ولا يعزل أحد من منصبه عقاباً إلا بسبب واضح، وحجة ثابتة يعجز عن دفعها بالحجة ويعاقب بما هو مناسب وبعد إتمام تفسير بعض قواعد عهد الأمان، وخاصة المتعلقة بحرية اختيار الدين، والحفاظ على الأموال والأعراض، قرأت على الجميع وأعجبوا بها حتى أن شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع أعلن بأنه سيخطب يوم الجمعة شارحاً هذه القاعدة، لأنها تعد من أهم النقاط في وثيقة عهد الأمان [149].

وفي حقيقة الأمر أن وثيقة عهد الأمان كانت هي البداية الفعلية للإصلاحات السياسية, والإدارية التي شهدتها تونس كما أن دور العلماء ازداد وضوحاً خاصة من خلال اللجان التي شكلت كلجنة تفسير عهد الأمان ، ولجنة قانون الجنايات العسكرية ، ،حيث اختار المجلس الأكبر لجنة للنظر في شؤون الجيش، و تكونت هذه اللجنة من سبعة أعضاء، خمسة منهم من العلماء ورجال الدين وهم " الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، والشيخ أحمد بن أبي الضياف ، ومحمد ابن أحمد الشريف، والطيب النيفر ، ومحمد الأمين ، كما ضمت في عضويتها أيضاً خير الدين، والجنرال حسين [*]،وقد أنجزت هذه اللجنة قانوناً للجنايات العسكرية ينظم أمورهم ويرجع إليه الضباط إذا صعب عليهم اى شيء في أمور العسكر، وقد اشتمل هذا القانون على 99 فصلاً.

149- الشهابي بنبلغوث ، بحوث ودراسات ، 38 .

(*) - الجنرال حسين ، وهو مملوك شركسي جاء صغيرا إلى تونس ثم دخل المدرسة الحربية وتخرج منها بعمل رتبة ملازم ثم تدرج حتى أصبح أميرا وكان صديقا لخير الدين والشيخ قابادو ، وقد أصبح رئيسا لأول بلدية في تونس 1858 ثم أول رئيس لمجلس الحفايك ، تولى وزارة المعارف في عهد وزارة خير الدين ثم بعدة رحلات إلى بلدان عربية وأوربية توفي 1887.

- مجالس إعداد القوانين 1857.

بدأ تكوينها في عهد المشير محمد باى بعد إعلان عهد الأمان، وهي المجالس التشريعية التي كان من بين أعضائها عدد من العلماء، أمثال شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع، ومفتي الحنفية محمد بن الخوجة، والشيخ أحمد بن حسين مفتي المالكية ، وأحمد بن أبي الضياف وغيرهم.[150]

كما تم إ قامة مجلس أخر وهو المجلس البلدي 1858، حيث كانت من وظائف هذا المجلس ا لنظر فيما يخص تنظيم مباني العاصمة تونس ، وشوارعها ، وحدائقها وتوسيع طرقها وتنظيف وتزين شوارعها وقد عين الباي الجنرال حسين رئيساً للبلدية[151]

ومن تأثيرات عهد الأمان على الجاليات والأقليات في تونس، صدور قرار من الباى محمد سنة 1858 يعطي لليهود بعضاً من الحقوق ،التي من بينها حرية اللباس مثل باقي الشعب في تونس ، وحق شراء العقارات في لعاصمة، وامتلاك المزارع ، وقد رحب بعض العلماء بهذه الخطوة، واعتبروها رجوعاً للقواعد الدين الإسلامي حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم "استوصوا بالذميين خيراً " وقال صلى الله عليه وسلم " من أذى لي ذمياً فأنا خصمه "[152].

غير أن هناك بعض العلماء طلبوا الإعفاء من لجنة تفسير عهد الأمان، وقد أجابهم الباي إلى طلبهم، ومن أبرزهم شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع الذى قال له الباى " قد أفتيتنا بالقبول من أول الأمر، وأن التنظيمات الخيرية لا تعارض ديننا، فما بالك تمتنع من الحضور الآن " ؟ وألزمه الحضور .

والمتغيبون الآخرون هم الشيخ أحمد بن حسين ،و محمد بن الخوجة،و محمد البنا وقد كان عذرهم أن منصبهم الشرعي لا يناسبه ومباشرة الأمور السياسية، وأيضاً لان بعض العلماء أنفة من أن يكون مرؤوساً من قبل الوزير مصطفى خز ندار، حيث كان السائد في تونس، أن شيخ الإسلام يقدم على جميع الوزراء احتراماً لمنصبه الديني الكبير وكذلك بقية أهل المجلس الشرعي.

ويدل على ذلك الاحترام للعلماء المكتوب الذي عين فيه الباى رجال المجلس المذكور ، وهذا نصه " أمرنا هذا للعلماء الإعلام الفقهاء الأعيان ، الأجلاء الفضلاء ، من أهل مجلسنا ،شيخ الإسلام محمد بيرم الربع ، والشيخ أحمد بن حسين مفتي المالكية.... إلى أن يصل الى قوله، والوزراء الأعيان النصحاء الأركان وزير العمالة مصطفى خز ندار" ، ثم يسرد أسماء بقية الوزراء .

فلما رأى أهل المجلس الشرعي تقدم الوزراء عليهم في رئاسة اللجنة الخاصة بشرح قانون عهد الأمان أنفوا من مجلس يترأسه الوزراء المماليك، وزاد الطين بلة وجود عداء بين مصطفى خز ندار و شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع، وهي عداوة مبنية على غيرة الوزير مصطفى من الشيخ محمد [153]بسبب مكانته عند الباى

150- الشنيتي بنبلغيث ، بحوث ودراسات ، 38 .
151- أحمد بن أبي الضياف ج4 ، ص 283 .
152 المصدر نفسه ، ص 287 .
153- محمد السنوسي ، مسامرات الظريف ، ج1 ، ص 395 – 399 .

واحترامه، له مما جعل الباى يقدم شيخ الإسلام إلى رئاسة الكثير من اللجان المنبثقة من الإصلاحات: مثل ترأسه دار الشريعة 1856 [154]كما كان مقدماً عند الباى في كثير من الأمور حتى التي لا تخص أمور الشرع، مما ولد نوعاً من المنافسة التي تحولت إلى حقد من قبل الوزير مصطفى خز ندار.

ومن أسباب تخلف بعض العلماء عن الحضور بمجلس تفسير وثيقة عهد الأمان، خوفهم من تعارض بعض مواده مع الشريعة لأن ذلك المجلس كان يأخذ قراراته بحسب الأغلبية، و لم يأمنوا أن يصدر عن المجلس ما يخالف الشرع ويحمل ذلك على عاتقهم[155].

وفي واقع الأمر أن طلب الإعفاء الذي طلبه محمد بيرم الرابع هو وبعض المشايخ ، لا يعدو كونه تعبيراً عن خوفهم من الدسائس التي قد تحاك ضدهم مما لا يحمد عقباه، خاصة وإن الوزير مصطفى خز ندار يتمتع بمكان كبيره عند الباى محمد الصادق، وما مصير إسماعيل السني، وهو أحد الوزراء، ورشيد وزير الحرب، ببعيد حيث إن الوزير خز ندار لم يزل يسعى بالوشاية عليهما عند الباى حتى استصدر منه قراراً بإقامتهما الجبرية فى بيوتهم ، ثم لم يمضى وقت طويل حتى اقنع الباى بضرورة التخلص منهما قبل أن يفكرا في التمرد أو إثارة الفتنة,فى البلاد وفعلاً فقد تم قتلهما.

ولهذا فقد كان شيخ الإسلام، وبعض العلماء معه يخشون إن بقوا مع الوزير مصطفى خز ندار في نفس المجلس أن تشتد العداوة بينهما.

كما أن العلماء المستعفين من المجلس المكلف بشرح قواعد عهد الأمان يعلمون، قبل غيرهم أن الوعود الممنوح في الوثيقة ،إنما جاء تحت ضغوط الدول الأوروبية والدولة العثمانية،ولم يكن الأمر نابعا عن قناعة لدى الباى ، ولذلك ما إن اندلع تمرد 1864 بقيادة علي بن غذاهم، حتى انتهز الوزير مصطفى خز ندار الفرصة وأبطل العمل بوثيقة عهد الأمان، وما انبثق عنها من مجالس [156] .

أما رأي ابن أبي الضياف، وهو من أحد أفراد مجلس تفسير قانون عهد الأمان: فقد حمل بشدة على العلماء الذين طلبوا الإعفاء، ورأى أن ذلك موقف سلبياً ، قد يسبب فراغ فى اللجنة وبقية الأعضاء هم من الوزراء الذين لا يملك بعضهم زاداً فقهياً كافياً للخوض في أمور الشريعة والتشريع الاسلامى ، مما قد يؤدى إلى تفسير بعض بنود وثيقة عهد الأمان بما لا يتماشى مع الشريعة الاسلاميه ، غير أن ابن أبي الضياف لم يصل لحد اتهامهم بأنهم ضد وثيقة عهد الأمان.

كما أن ابن ابى الضياف خشي أن يفهم انسحاب بعض العلماء من المجلس، على أنه اعتراض على الوثيقة،وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى التراجع عنها ، أو توقيف العمل في شرح بنودها، بسبب تغيب بعض العلماء [157] .

154- أحمد بن أبى الضياف ، ج4 ، ص 245 .
155- محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار ، ج2 ، ص 445 .
156- محمد السنوسي ، ج1 ، ص 339 .
157- الشابي بلطفي ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 39 .

ويلخص لنا ابن أبي الضياف حادثة تغيب العلماء بقوله: (ثم طلب بعض الفقهاء الإعفاء من الحضور لمجلس شرح قانون عهد الأمان ،واخبروا رئيس المجلس وأعضائه بأنه إذا ا شكل عليهم أمر في أمور الشريعة، والفقه الاسلامي ، فانه يسألهم ويجيبون بالكتابة)

وعلق ابن ابي الضياف على ذلك بأن ظنه بالعلماء كان أكبر من هذا وتوقع منهم حماسه أكبر في لجان تفسير عهد الأمان ، لكنهم تعللوا بأن منصبهم الشرعي لا يناسبه مباشرة الأمور السياسية ،وإلى غير ذلك من المعاذير, وقد قبل الباى محمد عذرهم وأراحهم من تعب الحضور [158].

موقف العلماء من عهد الأمان :

لا ينبغي أن يترسخ الانطباع بأن العلماء ورجال الذين كانوا معارضين للإصلاحات،أو لعهد الأمان، فإن هذا أمر مجافٍ للحقيقة، أما حادثة استعفاء بعض المشايخ من حضور أعمال مجلس شرح قواعد عهد الأمان فإنه سلوك فردي، ولا يعبر عن رأي غالبية العلماء، بل عن رأي قلة وهم " شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع ، والشيخ أحمد بن حسين ، والشيخ محمد البنا " .

. ومن أجل الخروج من هذا الموقف المحرج، اقترح خير الدين على العلماء أن يقوم كل واحد منهم بشرح قواعد عهد الأمان، بما يراه مناسباً ثم يقدمه للجنة بدون أن يلزم ذلك حضوره ، فوافق العلماء على هذا الاقتراح لما رأوا فيه من الحكمة فكتبوا شروحهم حول الوثيقة وأرسلوها إلى مجلس تفسير قواعد عهد الأمان ومع ذلك لم يترع هؤلاء العلماء أ يدهم كلياً من هذا المجلس، بل بقوا على اتصال ببعض أعضائه وخاصة رجال الإصلاح سواء منهم أحمد بن أبي الضياف أو خير الدين.

كما أن هناك عدداً كبير من العلماء شاركوا في المجالس المنبثقة عن تطبيق وثيقة عهد الأمان، أمثال الشيخ محمد الشاهد، وصالح النفير ، كما كان الشيخ محمد بيرم الرابع عضواً في مجلس خاص أنشأه الباى للنظر فيما يحرره مجلس شرح قواعد عهد الأمان.

وشارك العلماء أيضاً في مجلس التحقيق عام 1862، الذي تكون في مجمله من رجال الدين أمثال " الشيخ محمد الشاهد ،و حميدة بن الخوجة ، ومحمد الستاري ، والشيخ محمد النفير مفتي المالكية ، والشيخ حسونة عباس مفتي الحنفية " وقد كانت رئاسة هذه المجالس بيد إسماعيل صاحب الطابع ،وكذلك الحال في مجلس الجنايات الذى كانت أغلب تركيبته من العلماء امثل الشيخ صالح النفير ، والشيخ أحمد كريم الذي كان قد تولى منصب شيخ الإسلام ، والشيخ محمد المازدى، ومحمد الطاهر ابن محمد النفير ، والشيخ محمد ابن الشيخ المفتي ، وحسين البار ودي ، ومحمد الشريف .

---

158 ـ احمد الطويل ،مكاتبه ابن ابي الضياف بين دعاه الاصلاح التونسيين ،مجله الفكر ،تونس،62،العدد8،سنه 1981،50، 52

كما انضم إلى المجلس الاكبيرعدد من العلماء: أمثال ابن الشيخ، والشيخ سالم بوحاجب وهو من أشهر العلماء في تونس [159]، وجدير بالملاحظة إن هؤلاء العلماء وغيرهم قد قدمنا لهم ترجمة وافية في الفصل السابق حتى تعم الفائدة أكثر.

وقد مدح بعض العلماء عهد الأمان والإصلاحات بشكل عام، ومن أشهرهم الشيخ محمود قابادو، حيث قال في قصيدة طويلة:

العدلُ عهدُ خلافة الإنسان ❁❁❁ ومِدادُ ظل الأمن والعُمران

وتمدُن البشر اقتضى إيلافهم ❁❁❁ فتعاضدوا من دائن ومدان [160].

وقد تحدث قابادو في هذه الأبيات عن كون الإنسان مدنياً بطبعه، وأشار إلى أن تداخل المصالح يؤدي إلى اعتداء البعض على البعض الأخر، ومن أجل ذلك فلابد من وجود سلطة تنظم العلاقة بين الناس، وتوقف المسيء عند حده وتجعل المجتمع يعيش في أمان.

وهذا يتفق مع ما ورد في مقدمة ابن خلدون، فيما يخص الحديث عن العمران البشري، و يدل على أن العلماء في تونس كانوا على جانب كبير من الثقافة والعلم، ومطلعين على علوم من سبقهم، مما يؤهلهم للنظر في قضايا المجتمع ويعطيهم الرصيد لمحاولة المشاركة في حل بعضها ،كما تناول الشيخ قابادو بالشعر نصحه لبعض العلماء وحثه لهم على عدم التغيب عن مجلس تفسير عهد الأمان، ويجب أن يبذلوا قصارى جهدهم في مشاريع الإصلاح، وضرورة انتهازهم هذه الفرصة حتى يقوموا بواجبهم اتجاه أبناء بلدهم على الوجه الصحيح ويقول قابادو.

هذي رئاستُكم وعزة مجدِكُم ❁❁❁ نيطت بكُم يا معشر الأعيان

وإلى أمانتكُم وحُسن وفائكُم ❁❁❁ وكُلت وغيرتكُم على الأوطان

حتى يقول:

وتيقنوا أن الذي غلب الهوى ❁❁❁ والنفس يغلبُ كل ذي سُلطان

ثم يقول :

لما رأت مصباح شرع محمد ❁❁❁ بتلاعُب الأهواءِ ذا خفقـــــان .

جعلت له القانون شبه زُجاجة ❁❁❁ لتقيه هب عواصف الطُغيـــانِ .

فتدارسُوه لما علمتم بينكُـــــم ❁❁❁ عودًا على بدء بغير تـــــوان .[161]

159- محمد المنوني ، مظاهرات الظريف، ج1 ، ص 393 – 396 – 397

160- عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج1 ، ص 83.

161- المصدر نفسه ، ص 87 .

كما شارك في عملية الإشادة بعهد الأمان الشيخ أحمد كريم، الذي تولى العديد من المناصب في الدولة كالإفتاء، حيث قال في قصيدته.

تيقن أن العدل أبقى لملكـــــه ❁❁❁ فأضحى لطرق الجور ينسفها نسفـــــاً

أمولاى قد عاهدت عهداً مؤمناً ❁❁❁ فأوفيت في عهد الأمان ومن أوفـــــى

وأمنت أهل القطر من كل ضائر ❁❁❁ ولولا وجوب الحتف أمنتنـــــا الحتفا . [162]

وهكذا فقد تبارى الكثير من العلماء في المدح والثناء لعهد الأمان، والإصلاحات وكذلك المشاركة فيها منذ بدايتها وحتى تشكيل مجلس تفسير وشرح قواعده عهد الأمان ، وما انبثق عنه من مجالس واللجان .

غير أنه من الجدير بالملاحظة أن نشير إلى أن وثيقة عهد الأمان التي صدرت في عهد محمد باي 1857؛ لم يقع تفسير كل بنودها وتطبيقها إلا في سنة 1860 ،عندما أعلن المشير الثالث محمد الصادق باى عن إنجاز القوانين التي نص عليها عهد الأمان وبدأت تصدر في أول جريدة طبعت في تونس عرفت باسم، (الرائد التونسي) والتي كان من أولى مهامها الإعلان عن هذه القوانين، وما يتبعها من مجالس ولجان وإصلاحات إدارية وسياسية واسعة ،قدابتدأ اعتباراً من سنة 1861، والتي كان أهمها قانون الدولة أو القانون الأساسي الذي عرف فيما بعد بالدستور ، ولفظ دستور لم تعرف عند واضعي قانون عهد الأمان ، ولم يرد ذلك إلا في شعر محمود قابادو عند ما مدح المشير محمد الصادق باى وإشادته بتلك القوانين حيث قال :

وقضاه دستورا يسير عمله ❁❁❁ سهلا على قاصيهم والدانى [163] .

162- محمد السنوسي ، ج1 ، ص 405 – 406 .
163- الشيخ بنبلغيث ، النظام القضائي ، ص 89 – 90 .

الفصل الرابع

دور العلماء في الإصلاحات خلال الفترة من (1859 – 1877) م

1- مساهمة العلماء فى تطبيق وثيقة عهد الأمان.

2- خير الدين وعلاقته بهيئة العلماء .

3- أهم العوامل التي أدت إلى تعطيل العمل بوثيقة عهد الأمان.
- انتفاضة على بن غذاهم ضد الحكومة المركزية .
- موقف العلماء من تمرد على بن غذاهم .

4- مشروع خير الدين الإصلاحي ودور العلماء فيه (1873 – 1877)
- التنظيم الادارى .
- تعديل أوضاع القضاء.
- ترتيب أوضاع الأوقاف.
- إصلاح التعليم الزيتونى .

لقد كان من أولويات سياسة محمد الصادق باي تطبيق بنود وثيقة عهد الأمان، حيث تمثل ذلك بتنظيم الإدارة، وتشكيل العديد من اللجان والمجالس المنبثقة من عهد الأمان.

غير أنه لابد لتنفيذ الإصلاح والتطوير في مختلف مؤسسات الدولة من أشخاص مصلحين يشرفون عليها، سواء أكانوا من السياسيين أم من العلماء، أمثال الوزير خير الدين، والجنرال حسين، أو الشيخ محمد بيرم الخامس، وأحمد بن أبي الضياف، وسالم بو حاجب، وعمر بن الشيخ، وغيرهم ممن تركوا بصمة واضحة على صعيد برامج الإصلاح [1] التي بدأت بشكل فعّال ومنظم في عهد وزارة خير الدين 1873م، وتمثلت في إصلاح أوضاع التعليم وبخاصة التعليم الزيتوني، وتنظيم شؤون الأوقاف، وإنشاء المطابع،والصحف مثل جريدة الرائد التي كان يرأسها الشيخ محمد بيرم الخامس ،حيث كانت العلاقة قوية ومتميزة بين الوزير خير الدين والعلماء الذين ساهموا معه في أغلب مشاريعه الإصلاحية.

إلاّ أن كل هذه الإصلاحات أُصيبت في الصميم، وتوقفت بسبب تعطيل العمل بقانون عهد الأمان، بحجة اندلاع تمرد علي بن غذاهم في البلاد 1864م وفي هذا الفصل سنركز النقاش على أربعة عناصر هي .

- مساهمة العلماء في تطبيق وثيقة عهد الأمان.
- خير الدين وعلاقته بهيئة العلماء .
- أهم العوامل التي أدت إلى تعطيل العمل بوثيقة عهد الأمان .
- مشروع خير الدين الإصلاحي ودور العلماء فيه 1873 – 1877.1
- مساهمة العلماء في تطبيق وثيقة عهد الأمان.

وتمثلت هذه السياسة في استحداث اللجان والمجالس مثل: المجلس الأكبر، ومجلس الجنايات والأحكام العرفية، ومجلس التحقيق، ومجلس المراقبة، والمجلس الوقتي وبيان دور العلماء فيها.

تولى محمد الصادق بأي الحكم سنة 1859 بعد أن جرت مبايعته وتعهد بالعمل على تطبيق قانون عهد الأمان أمام رجال دولته، وقناصل الدول الأوربية [2] مع ملاحظ أن قانون عهد الأمان الذي صدر سنة 1857، لم يتم الانتهاء من تفسير وشرح كل بنوده إلا في سنة 1860 [3] .

حيث بدأ محمد الصادق باى بتطبيق البنود المتعلقة بالجوانب السياسية والإدارية،وذلك باستحداث المجالس المختلفة، مثل المجلس (الأكبر) الذى تأسس سنة1860م وهو يأتي على رأس المجالس الأخرى ،من حيث عدد أفراده الذي بلغ 60 عضواً، ثلثاه من العلماء والأعيان، والباقي من الوزراء ؛وتنحصر وظيفة و صلاحيات هذا المجلس فى النقاط التالية .

1- Mongi Smida p.p. 32 ,35.

2- أحمد بن أبي الضياف ،ج5 ، ص12.
3- الشيخ بن بليغيث، النظام القضائي ، ص 89

سن القوانين وتنقيحها ، وتأويلها ،و وضع الميزانية العامة للدولة، وميزانية بقية الوزارات المختلفة، ومحاسبة الوزراء ، النظر في المرتبات المدنية والعسكرية ، والموافقة على الزيادة في الضرائب أو التنقيص منها ،4 كذلك عزل الباي إذا لم يلتزم بتيطبق وثيقة عهد الأمان، التي تمثل دستور البلاد5 ، هذا ويتحدد أعضاء المجلس الأكبر كل خمس سنوات، كما لا يعزل أفراد هذا المجلس أثناء فترة عملهم فيه.

وقد كان أول رئيس لهذا المجلس مصطفى صاحب الطابع [6] الذي انتقلت الرئاسة بعد وفاته إلى خير الدين، و هذا المجلس يعتبر بمثابة مجلس النواب [7]، وقد ضم هذا المجلس عدداً من العلماء، أمثال الشيخ سالم بوحاجب ،وعمر بن الشيخ ، والشيخ محمد الطيب النفير ، وحسين بن الخوجة، ومحمد إبراهيم الرياحي، والشيخ محمد بن أحمد المحجوب ، وغيرهم [8].

وقد تمثل دور العلماء بالمجلس الأكبر في الإشراف على تطبيق القوانين الصادرة من مجالس الجنايات والأحكام العرفية بالعاصمة تونس وخارجها؛وهي مجالس منبثقة من وثيقة عهد الأمان، [9] كما كان دور العلماء بارزاً فيما يقومون به من فتاوى وشروح لبعض فصول القوانين المنبثقة من عهد الأمان.

ومن المجالس الأخرى المنبثقة عن وثيقة عهد الأمان : مجلس الجنايات والأحكام العرفية، الذي يضم 15 عضواً، جلهم من العلماء إضافة إلى بعض السياسيين، وعضو يهودي يمثل الطائفة اليهودية [10] ويجتمع المجلس أربع ساعات في اليوم ، وإذا حدثت مشكلة أو جناية أثناء انقضاء عمل المجلس فإنها ترفع إلى الضابطية ، إلى حين إرسالها إلى المجلس عند اجتماعه ، على حسب ماينص عليه القانون، ولا يحق لأي من أعضاء المجلس التغيب أكثر من ثلاثة أيام دون استئذان رئيس المجلس [11]، وقد ضم مجلس الجنايات عدداً من العلماء ،على رأسهم الشيخ صالح النفير ، وأحمد كريم ، ومحمد حسين البارودي ، وأحمد بوخريص، والشيخ محمد الشريف [12] ،حيث ساهم هؤلاء العلماء في تسيير دفة بعض جوانب الإصلاحات وبخاصة في ا لمجالس المنبثقة عن عهد الأمان .

أما مجالس الجنايات في مناطق الدواخل التونسي مثل بترت ،و باجة ، والقيروان ، وصفا قفس وغيرها ، فقد كانت هي الأخرى تضم أعضاء من العلماء [13] الذين بذلوا قصارى جهدهم في حل المشاكل والقضايا التي تعرض عليهم في مجلس الجنايات، كما كان العلماء على اتصال مستمر مع أعضاء المجلس الأكبر بغرض الاستشارة، وتبادل الاقتراحات حول العمل بمجلس الجنايات،من أجل تسهيل العمل والإسراع في

---

4 - الدستور في تونس منذ التقديم الى اليوم دستور 1861 ، مجلس النواب ، ص 1 على الموقع www.chambre -dep nt

5 - كريتلن ، خير الدين والعلاء التونسية ، ص57

6- الشنيتي بنبلغيث ، النظام القضائي ص 120

7- محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار ، جـ 2 ، ص510.

8- الشنيتي بنبلغيث ، النظام القظائي ص 122.

9- الأرشيف الوطن التونسي ، وثيقة غير منشورة رقم 232صندوق 118، ملف 409، وتتحدث هذه الوثيقة عن عدد من الفصول تنضم العملية التي من خلالها يشرف أعضاء من المجلس الأكبر على سير المجالس الأخرى مثل الجنايات، والأحكام العرفية داخل العاصمة وخارجها وتقع هذه الوثيقة في 42 فصل موقعة من الوزير خير الدين 1861م.

10 - الشنيتي بنبلغيث ، النظم القضائي ، ص127.

11 - الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة غير منشورة بدون رقم ، صندوق 118 ملف 409 ، وتتناول الوثيقة قانون الخدمة الداخلية لمجلس الجنايات ومجلس التحقيق وتضم 27 فصل.

12 - الشنيتي بنبلغيث ، النظام القضائي ، ص 127 -128.

13 - الشنيتي بنبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص46 -47 ، وأنظر الاتحاف ، جـ 5، ص43.

فض المنازعات اقترح رئيس مجلس الجنايات(فرحات) أن يقسم المجلس إلى قسمين : واحد للقضايا الخفيفة، والثاني للجنايات الثقيلة كالقتل [14] .

ومن المجالس التي استحدثت بعد إصدار وثيقة عهد الأمان(مجلس التحقيق) الذي يتكون من سبعة أعضاء عدا الرئيس،ستة منهم من العلماء الذين تمثلت مساهماتهم في هذا المجلس بالتحقيق في القضايا التي حكمت فيها مجالس الجنايات والضابطية، وذلك بحسب رغبة المحكوم عليه إذا طعن في نزاهة الحكم الصادر ضده من تلك المجالس.

ولا يعتبر حكم مجلس التحقيق ناقضاً لحكم المجالس الأخرى، بل يقتصر دوره على التدقيق والتحقق في الحكم الصادر ومدى مطابقته للقانون ، وهذا ما كان يقوم به العلماء في مجلس التحقيق ، حيث تعتبر وظيفتهم في هذا المجلس هي التحقق من مطابقة الأحكام للشرع والقانون[15] ومما يدل على دور وتأييد العلماء للإصلاحات، تواجد هم في مختلف المجالس القانونية المنبثقة من قانون عهد الأمان 1857، الذين من أمثلتهم الشيخ محمد الشاهد،و حميدة بن الخوجة ،و محمد الستاري،و محمد النفير [16] .

ومن المجالس التي ساهم فيها العلماء المجلس " الوقتي " الذي أنشيء بأمر من محمد الصادق باي سنة 1860، وذلك للنظر في القضايا التي تخص رعايا الدول الأوروبية ،حيث كان المجلس الوقتي الذي يجتمع بقصر باردو، يفصل فيها كما لايحق لهذا المجلس التدخل في شؤون المجالس الأخرى, وكان الحكم الذي يصدره هذا المجلس يعتبر نافذاً ولا يستأنف ضده.[17]

وقد ضم المجلس سبعة أعضاء، من بينهم عدد من العلماء أمثال الشيخ محمود بوخريص، ويوسف بوجعيط ، وقد رأس هذا المجلس الشيخ أحمد بن أبي الضياف [18] ونظراً لكثرة القضايا المعروضة على هذا المجلس فقد تم إنشاء مجلس اخرق سنة 1863، مخصص للقضايا الوقتية الخفيفة، وكان برأسه الشيخ محمد بوخريص [19] وهكذا فقد تمثلت مساهمة العلماء في الإصلاحات بمشاركتهم كأعضاء في تلك اللجان والمجالس أو برئاستهم لها ، بسبب ما يتمتعون به من حكمة و خبرة في القضايا الشرعية ،و مقدرة ودراية في الأمور الإدارية تخولهم تسيير مثل هذه المجالس .

ومن أبرز أدوار العلماء في تطبيق وثيقة عهد الأمان مشاركتهم في " مجلس المراقبة "، الذي شُكل بناء على قانون صدر من المجلس الأكبر يطالب بضرورة إرسال لجان مراقبة كل سنة لتفقد سير العمل بمختلف المجالس المنبثقة من عهد الأمان، ومن أجل ذلك فقد صدر قانون ينظم سير عمل لجان المراقبة، ويقع هذا القانون في 42 فصلاً تتضمن طريقة عمل مجلس المراقبة.

14- الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 235 صندوق 118 ، ملف 409 ، رسالة من بعض أعضاء المجلس الأكبر تقترح تقسيم مجلس الجنايات إلى قسم الجنايات الخفيفة ، والأخرى للجنايات الكبيرة وهي مرسله من الشيخ احمد سيالة

15 - الشبيلي بلبلغيث ، النظام القضائي ، ص126.

16 - أحمد بن أبي الضياف ، الإتحاف ، جـ3 ، ص43.

17 - الأرشيف الوطن التونسي، وثيقة رقم 34، صندوق 118، ملف 412،، وتتناول نص القرار الذي اصدره محمد الصادق باي 1860 حول إنشاء المجلس الوقتي.

18- الشبيلي بلبلغيث , النظام القضائي ص 139.

19 - الشبيلي بلبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص47.

وقد كان دور العلماء في هذا المجلس مراقبة سير مختلف المجالس التي استحدثت بعد إصدار وثيقة عهد الأمان ،حيث تقوم اللجنة المكلفة بمراقبة سير عمل تلك المجالس بتأكد من عدم تأخر فصل القضايا ،و حصر عدد المعروض منها على تلك المجالس ، ومتابعة حضور أعضائها ، وهل يحضر معهم ممن لاتربطهم بهم علاقة عمل ، كل ذلك إضافة إلى الإطلاع على سير الحكم بالمجالس, مثل المجلس الوقتي، ومجلس الجنايات ، ومجلس التحقيق ،والتأكد من أن عملها يتم بمقتضى القانون الخاص بكل مجلس [20] .

وقد شكلت لذلك أربع لجان كانت تقوم بزيارات وجولات تفقديه لمختلف المجالس القانونية بالعاصمة وخارجها وكل لجنة كانت تتألف من أربعة أعضاء, اثنين منهم من العلماء وتلك اللجان هي :

1. لجنة مراقبة مجالس العاصمة تونس، وعلى رأسها خير الدين والأعضاء، الشيخ حسن الشريف، وعمر بن الشيخ.
2. لجنة مراقبة بنزرت ،باجة ، الكاف ، الرئيس سليم وأمير لواء الطبجية، أما أعضاؤها فهم الشيخ أبو الحسن ، والشيخ الشاذلي الدلاجي.
3. لجنة القيروان ، الجريد ، الرئيس حسن كاهية وأمير لواء,و أعضاؤها الشيخ الطيب النفير، و محمود بن سالم.
4. لجنة الوطن القبلي ، سوسة ، المنستير ، صفاقس ، جربه ، الرئيس ، رستم أمير لواء ،و أعضاؤها الشيخ سالم بوحاجب ، محمد لامين [21] .

وقد لخصت لجان المراقبة أهم سلبيات تلك المجالس التي زارتها في قلة عدد الكتبة في بعض المجالس ، وتأخر رواتب موظفيها ، كما وجه أعضاء تلك اللجان نقداً لمجالس الضابطية، لعدم وجود علماء دين بين أعضائها رغم كون هذه المجالس ذات صبغة عسكرية.

كما أشاد عدد كبير من العلماء بمجهودات الباي الصادق إزاء تطبيقه لوثيقة عهد الأمان ، ووقفواالى جانبه و ذلك من خلال الإشادة بعدله، ونشرة الأمن في ربوع البلاد ،ونسفه لكل أشكال الظلم ، وتطبيقه القانون على الجميع ، كل ذلك عبروا عنه في شكل شعر يؤيد كل سياساته بالخصوص ومن أمثلة ذلك أنشد الشيخ أحمد كريم عضو مجلس الجنايات قصيدة جاء فيها.

تيقن أن العدل أبقى لملكه ❁❁❁ فأضحى لطرق الجور ينسفها نسفاً [22] .

أما الشيخ محمود قابادو فقد أنشد قصيدة طويلة قال في مطلعها :

العدل عهد خلافة الإنسان ❁❁❁ ومداد ظل الأمن والعمران [23] .

20- الأرشيف الوطني التونسي ، وثيقة رقم 232 ملف 409 صندوق 118 ، وتتناول هذه الوثيقة عددا من فصول القانون الذي ينضم العملية التي من خلالها يشرف أصحاب المجلس الأكبر على حسن سير عمل داخل القاعة صحنه وخارجها وقد جاء هذا القانون في 42فصل .

21- الشنيتي بنبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص 87 -88.

22 - الشنيتي بنبلغيث ،النظام القضائي ، ص 49.

23 - عمر بن سالم ، ديوان قابادو ، ج1 ، ص83 – 85. ، وانظر الاتحاف ، ج5 ، ص53 – 57.

- خير الدين وعلاقته بهيئة العلماء :

يرجع نسب خير الدين الى قبيلة أباظة ببلاد الشركس ولد 1822، اشتراه أحد مبعوثي أحمد باي 1839 من إسطنبول ،حيث تربي بقصر الباي وتلقي تعليماً عسكرياً ، وأتقن عدداً من ا للغات أهمها التركية ، والفارسية ، والفرنسية [24] .

انضم بعد ذلك الى فرقه الخيالة، حيث ترقى بسرعة بفضل قدراته ومواهبه، وارتبط بعلاقة وطيدة بالبعثة الفرنسية التي استقدمها أحمد باي لمساعدته في تنظيم وتطوير جيشه، وكان على صلة و وثيقة بأساتذة المدرسة الحربية بباردو، و التي أنشأها أحمد باي 1840 كأول تجربة لتحديث التعليم العسكرى فى تونس، كما ساهمت فى انتشار حركة ترجمة الكتب الأجنبية إلى العربية.

- المناصب الرسمية التي تولاها :

سافر خير الدين سنة 1853 إلى فرنسا بتكليف من أحمد باي لمقاضاة ملتزم الضرائب السابق " محمود بن عياد " الذي اختلس أموالاً من الدولة، و تجنس بالجنسية الفرنسية

وقد بقى خير الدين في فرنسا أربع سنوات، يتابع القضية أمام القضاء الفرنسي بصفته ممثلاً للدولة التونسية، و استطاع في نهاية الأمر أن يحصل من القضاء الفرنسي على حكم ضد محمود بن عياد، استطاعت تونس بموجبة استرجاع مبلغ 24 مليون فرنك من الأموال المختلسة 1857، عين خير الدين بعد قدومه من فرنسا وزيراً للبحرية سنة 1857م أيام حكم محمد باي[25] .

وكان محباً للتحديث والإصلاح و مناصراً له، وقد انضم إلى لجان تفسير وشروح وثيقة عهد الأمان 1857 [26] التي تطورت فيما بعد، وأنشئ بمقتضاه عدد من المجالس كالمجلس الأكبروالذى كان برئاسة خير الدين، ومجلس الجنايات، والمجلس الوقتي وغيرها [27] .

كما سافر خير الدين إلى الآستانة كمبعوث من الباى لطلب فرمان التولية باسم محمد الصادق باي 1859، وكذلك أرسله الباى الصادق إلى بعض دول أوروبا سنة1861 فى أعقاب الزيارات التي قامت

---

24 - خير الدين ، أقوم المسالك ، ص13-14 ، وأنظر 15 - 16 Alicnenogfi op.pp

25- أحمد تمام ، خير الدين التونسي .. وأقوم المسالك ، ص 2- Arabic ,. history WW . Islamonline . net ,

26 - 15 - 17 ,pp ,op Alichenoufi

27 - أحمد تمام ، خير الدين التونسي ، مرجع سبق ذكرة ، ص 1-3 ، وأنظر حلال يحي ، المغرب العربي الكبير ، جـ3 ، ص 269. 270.

بها بعض الوفود الأوربية إلى تونس بمناسبة إعلان عهد الأمان 1857م، وبداية تطبيق بنوده 1861 مثل ذهابه لفرنسا ، هولندا ،السويد ،بلجيكا.

ومن الوظائف التي شغلها في الدولة، عضويته في المجلس الخاص الذي أنشأه الباي الصادق 1862م، لغرض استشارت أعضائه في الأمور الدقيقة التي تمر بها البلاد، وقد كان يضم المجلس الخاص إلى جانب خير الدين عدداً من الوزراء و العلماء أمثال مصطفى خزندار، والشيخ محمد بيرم الرابع.

غير أنة من أهم الوظائف التي أسندت اليه هي منصب الوزارة الكبرى سنة1873 خلفاً لمصطفى خزندار ،حيث قام خير الدين بعدة إصلاحات مهمة في البلاد منها تنظيم الوزارات والإدارة في الدولة، و إصلاح أوضاع التعليم، والأوقاف ،ومحاولة تنظيم الاقتصاد، والفلاحة[28] .

وفي الواقع لقد ارتبط الجنرال خير الدين مع العلماء بصلات قوية ومتينة، ما جعلهم يتحمسون لمساعدته في تنفيذ برنامجه الإصلاحي[29] لاسيما عند توليه منصبه في الوزارة الكبرى 1873، وقد تميزت الا صلاحات في هذه الفترة بتنوعها، وشمولها بمجالات عديدة بالرغم من أنها لم تحاول العمل على إعادة العمل بقانون عهد الأمان الذي توقف العمل ببنوده إثر تمرد علي بن غذاهم 1864م [30] .

لقد كان يرى خير الدين الشريعة الاسلاميه بمثابة دستور يحتوي على المبادئ العامة للحكم، وصالحه لكل زمان ومكان، وما على العلماء ألا التأكد من أن الإصلاحات لا تتعارض مع أحكام هذه الشريعة ، أما وضع السياسات والقوانين فذلك من مهام رجال السياسة [31].

لذلك فإن خير الدين كان يعتقد بضرورة تعاضد العلماء مع رجال السياسة بقصد تعزيز الإصلاح والمساهمة فيه ،لأن ذلك يعد من أهم واجباتهم الشرعية.[32] وبناء على هذا الاعتقاد فقد سعى خير الدين منذ توليه الوزارة 1873 إلى الاستعانة بالعلماء في شتى المجالات الاقتصادية، والإدارية والتعليمية والقضائية: وهو وان كان في مشاريعه يترسم خطى النهضة الأوربية ، إلا أنه كان يحرص على ألاّ تتعارض مع الشريعة الإسلامية [33] لأنه يؤمن بأن الإصلاح لا يمكن أن ينجح إلاإذا كانت هناك علاقة متينة بين رجال السياسة والفقهاء ، خاصة وأنهم كانوا مايزالون الفئة المؤهلة علمياً للقيام بأعباء الإصلاح.

وبالتالي فلم يكن عسيراً أن تتوطد العلاقة بين الوزير خير الدين و فئة العلماء والفقهاء[34] أمثال الشيخ أحمد بن الضياف ، وبيرم الخامس، وعمر بن الشيخ، أحمد بن الخوجة ، وسالم بوحاجب ، ومحمود قابادو ، وغيرهم حيث كان يستشيرهم ويستمع لنصحهم.

---

28 - خير الدين، أقوم المسالك ، ص 16 – 18 . وأنظر عبدا لسلام محمد طويل ، مركزية الإصلاح السياسي في الفكر النهضوي العربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، على الموقع www.cihrs.org ، ص1- 2 .

29- أحمد تمام، خير الدين التونسي، مرجع سبق ذكره. ،ص3 .

30 - الشنيباني بنبلغيث ، النظام القضائي ، ص 57.

31- أرنو لد تويتن ، ص146.

32- خير الدين ، أقوم المسالك ، ص55.

33- أرنو لد تويتن ، ص147.

34- الشنيباني بنبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ص52.

ومن مظاهر العلاقة القوية بين خير الدين وبعض العلماء مساعدتهم له في صياغة بعض فصول كتابه " أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " الذي طبع 1868م، وقد نادى فيه بضرورة الإصلاح في البلاد الإسلامية، مع التأكيد أن الشيء الذي أقتبس من الغرب لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، مما سيكون له أعظم الأثر في القضاء على الجهل والتخلف في العالم الإسلامي [35].

وعندما صدر هذا الكتاب لخير الدين، تلقى عليه الكثير من التهاني والمديح من العلماء والأدباء، وتمثل ذلك في قصائد شعرية وتقاريض قيلت في حقه وقد ضمن خير الدين هذه القصائد والتقاريض كتابه.

ومن بين العلماء الذين كانوا على علاقة وطيدة بخير الدين،وأبدوا رأيهم في كتابة الشيخ أحمد بن أبي الضياف ، وأحمد كريم ، وأحمد بن الخوجة ومحمود قابادو ، سالم بوحاجب ، والشيخ مصطفى رضوان ، محمد بيرم الخامس، وأحمد الورتاني.[36]

وقد تمثلت مساهمة الشيخ سالم بوحاجب، وبيرم الخامس في مراجعة لغة وصياغة كتابه أقوم المسالك وذلك لما لهم من علم وثقافته ،وهذا لا يعني أبداً الانتقاص من قدرة المؤلف خير الدين، وما بذله من جهد في تأليف كتابه، إنما يبين مدى قوة العلاقة بينه وبين العلماء.[37]

ومن أوجه هذه العلاقة أيضاً هو استعانة خير الدين بمحمد بيرم الخامس 1874 في تنظيم شؤون الأوقاف في تونس، حيث تم استحداث " جمعية الأوقاف"، و قام الشيخ بيرم الخامس بإصلاح وتنظيم أمور الأوقاف على أحسن وجه.

كما استعان خير الدين بعدد من العلماء عندما أراد تأسيس المدرسة الصادقية 1875 ، أمثال بيرم الخامس، وسالم بوحاجب، وعمر بن الشيخ ،حيث استشارهم حول فكرة إنشاء مدرسة عصرية تدرس مختلف العلوم الحديثة وتكون بجانب جامع الزيتونة ، وقد أبدى هؤلاء العلماء تأييدهم لفكرة إنشاء المدرسة، مما شجع خير الدين على أن يعرض الفكرة على محمد الصادق باي ويتم إنشاء المدرسة ، كما اعتمد خير الدين على عدد من العلماء في إصلاح أوضاع التعليم بجامع الزيتونة و أنشأ ديواناً حكومياً للاشراف على التعليم العمومي مثل ضبط نظام التعليم في الكتاتيب [38] ، كما أتاح خير الدين للعلماء الانضمام إلى العديد من المجالس و اللجان التي استحدثت بعد الإصلاحات مثل لجان مراقبة العلوم بجامع الزيتونة ، وأيضاً اختار بعضهم للعمل في مجلس الشورى الذي كونه بعد أن استلم الوزارة 1873.

وقام كذلك بتعيين عدد من الفقهاء والمشايخ كمستشارين له في الوزارة، ومن بينهم الشيخ محمد العزيز بوعتور،و أحمد بن أبي الضياف ،و الشيخ محمد البكوش.[39]

35- نفس المرجع، ص53.

36- أحمد الجوة، رضا بن سعيد ، خير الدين بين تقاريض معاصريه والدراسات الحديثة ، مجلة الحياة الثقافية ، تونس ، العدد 60، 1991م ص 93 , وأنظر ديوان قابادو ، ج 1 ، ص152 -153.

37- ارنولد فرين ،ص 146 – 147.

38- ارنولد فرين ، ص 117.

39- الشنيتي بلبلخيث ، ص54 – 55 ، وأنظر ارنولد فرين ، ص 157 – 158.

ومن بين العلماء الذين كانوا على صلة بخير الدين، وساندوه في تنفيذ مشاريعه الإصلاحية بالـــدعم المعنوي والمشاركة الفعلية، هو شيخ الإسلام أحمد بن الخوجة، الذي ينتمي إلى أسرة علمية تولت خلال

القرنين التاسع عشر والعشرين كبريات الوظائف العلمية والقضائية في تونس ، وكان من أكثر المشايخ قربـــاً من الوزير خير الدين و كان بمثابة المستشار له في الشؤون الدينية.

من أجل ذلك أوعز خير الدين لصديقه شيخ الإسلام بتونس أحمد بن الخوجة بإصدار فتـــوى ســـنة 1875 تقضي بأحقية تولي غير المسلم مناصب رسميه مهمة في تونس،

وتعد هذه الفتوى وثيقة ذات أهمية خاصة تعكس مدى ما بلغه التسامح الاسلامى من اعتراف بحقوق الأقليات ؛ كذلك تكشف عن مدى ما وصل اليه التطور الثقافى والسياسي عند علماء الإسلام التونسيين .

وقد اعتبرها القنصل البريطاني " ريتشارد وود" الذي عاش ببلاد الشام ثم بتونس طويلاً ، دليلاً على مسايرة الحركة الاصلاحيه فى تونس للمبادئ الدستورية [40] . وهذا يظهر مـــدى مســـاندة العلمـــاء للمشـــاريع الاصلاحيه التى تبناها .

40- حفناوي عمايرية ، ص 180 - 181.

- أهم العوامل التي أدت إلى تعطيل العمل بوثيقة عهد الأمان :

هناك العديد من العوامل و الأسباب التي أدت إلى تعطيل العمل بقانون عهد الأمان، من بينها تمـــرد علي بن غذاهم في تونس 1864 على اثر قرار الحكومة التونسية تعميم ضريبة الأداء المفروضة على المواطنين سنة 1863،والتي كان مقدارها 36 ريالاً والمعروفة بالمجبي على كافة المواطنين في الدولة، وما زاد الأمر سوءاً هو أنه بعد مضى ثلاثة أشهر على قرار التعميم ،صدر قرار آخر يقضي بزيادة مقدار الضريبة أو الأداء إلى 72 ريالاً سنوياً وكان هذا المبلغ لا يقدر على دفعه عامة الناس[41].

ومن الأسباب الأخرى المساعدة على اندلاع التمرد في مناطق الدواخل وقبائل البادية، الإصـــلاحات الجديدة المنبثقة عن قانون عهد الأمان، خاصة بعض التغيرات الاداريه والقضائية، والتي يضطر معها ســـكان الدواخل إلى السفر للعاصمة تونس لكي يقموا بأنما معاملاتهم القضائية ، مع ما يتخلل ذلك من صعوبة السفر وزيادة النفقات، والبقاء في تونس أياماً بسبب ما اتسمت به الإجراءات القضائية من بطء وتعقيدات صـــعبت على سكان الدواخل مثل أهل الجريد، وقابس إجراءات القضاء ، لذلك كانوا يتمنون في قرارة أنفسهم لويعود الحال إلى الوضع القديم، حيث كانوا يتقاضون أمام قضاة منا طقهم والذين كانوا أسرع في فصل القضـــايا، وأقل عناء في الوصول إليهم، ومن جهة أخرى فإن سكان الدواخل تعودوا على كونهم تـــابعين إداريـــاً إلى العامل المعين عليهم وإلى قاضي منطقتهم ، ولا يرجعون إلى الباي لا في بعض القضايا الاستثنائية [42] ، غير أنه بعد بداية الإصلاحات وانتقال معظم صلاحيات نظر المسؤولين القضائيين المحلين إلى المحـــاكم الجديـــدة بالعاصمة التي تأسست بموجب عهد الأمان ، أدى ذلك إلى ضيق شديد عند سكان المدن البعيدة ومنـــاطق الدواخل مثل سكان مدينة قابس والتي تبعد حوالي 80 كيلو متراً من تونس، إذا أراد اى شخص منـــهم أن يعقب " يستأنف" حكماً صدر ضده فاءنه عليه أن يسافر من قابس إلى تونس مع ما في ذلـــك مـــن مشـــقة ونفقات باهظة، وهو في نفس الوقت محروم من حق مقابلة الباي بعد إلغاء هذا الإجراء المتبـــع في الســـابق ، واستبداله بالمثول أمام لجنة أخرى ،منبثقة من المجلس الأكبر، وظيفتها هذه اللجنة أن تثبت أو تلغي الحكم على الشخص الذي طلب الاستئناف.

41 - KhelifacHATER Depehaance et mutetiohs precoloniales –la Regence Qe Tunis De1815 a 1857 : publications ae Ivniversite ae Tunis , 1984, p 187.

42- جان غليناج , ثورة علي بن غذاهم 1864، تونس ، ترجمة لجنة من كتابة الدولة ، الدار التونسية للنشر تونس - 1965م ص17.

وهكذا فهذه الإجراءات القضائية كانت تشق على سكان الدواخل، إضافة إلى أنهم لم يألفوا مثل هذه الأجرأت من قبل.[43]

- انتفاضة علي بن غذاهم ضد الحكومة المركزية :

انطلقت شرارات التمرد من منطقة قابس، ثم انتشرت منها إلى وسط البلاد ومنطقة الكاف؛حيث شارك في التمرد عدد من القبائل، أمثال قبيلة (رباح ، الفراشيشن ، ماجر ،بني زيدان ، أولاد ريحي)[44] ، وتولى القيادة العامة للمتمردين علي بن غذاهم، وكانت أسباب الانتفاضة زيادة الضرائب على كاهل الناس ،والإجراءات الاداريه والقضائية الجديدة التي جاءت على حساب مواطني المناطق النائية، حيث قام المتمردون بطرد عمّال الباي من منطقة الجريد والقيروان ؛ أما عامل منطقة الكاف فقد قتل أثناء محاولته التصدي للتمرد كما تم تخريب أسلاك البرق والهاتف، و عم النهب والسلب مختلف نواحي البلاد، و قطع المتمردون الطريق بين العاصمة تونس ومناطق الساحل مثل صفاقس ، سوسة، استنكاراً لرفع قيمة ضريبة المجبي ، وأمام كل هذه الأحداث الجسيمة قام الباي محمد الصادق باستدعاء جنود الاحتياط في الجيش، وحصن العاصمة تونس، وقام بمناورات سياسية لتهدئة روع المتمردين وشق صفوفهم وذلك بإصداره قراراً مؤرخاً في 21 أبريل 1864 ،يقضي بإلغاء الزيادة في ضريبة المجبي، وإرجاعها إلى ما كانت عليه في السابق وهي 36 ريالاً وكذلك قام الباى ببعض التعديلات العدلية " القضائية" الأخرى .

وقد ترتب على تمرد علي بن غذاهم إصدار الباي مرسوماً يقضي بإيقاف العمل بقانون عهد الأمان وكل ما انبثق عنه [45] ، حيث كتب الباي إلى رئيس المجلس الأكبر يخبره بأن المصلحة تقتضى إيقاف عمل المجلس الأكبر ومجلس الجنايات ، والأحكام العرفية ،ومجلس التحقيق على أن يباشر القضايا بالمحكمة البايات كما كانوا في السابق قبل عهد الأمان [46] .

ورغم الانتصارات السريعة التي أحرزها المتمردون في البداية ، فقد واجه الباي محمد الصادق ورجال دولته هذه الانتصارات بمزيج من التكتيكات العسكرية والسياسية، حيث استطاع الوزير مصطفى خزندار والذي عرف بدهائه أن يستخدم النعرة القبلية من أجل ضرب القبائل بعضها ببعض ، كما أغرى بعض زعماء القبائل بالمال ووعدهم بالمناصب إن هم انفظوا عن علي بن غذاهم، والتزموا الهدوء وأيضاً وعد الوزير مصطفى خزندار بعض المتمردين بالأمان إذا ألقوا أسلحتهم، ودخلوا في طاعة الباي؛ وهكذا فقد فشل التمرد

---

43 - المرجع نفسه ، ص 12 - 14.
44 - عاشتاف تفتقال ، المرجع السابق ، ص 18.
45- جان عثاوج ، ص 20 – 22.
46- أحمد بن أبي الضياف ، ج5 ، ص154، وانظر khelifacnater . pp 188, 187.

بعد أن خسر علي بن غذاهم عدة معارك في سنة 1865 [47] ودب الشقاق بين القبائل المتحالفة معه ،وتصدعت صفوفه إلى أن تم أخيراً القبض عليه 1866، حيث بقي في سجنه حتى توفي 1867،كما تم الانتقام من القبائل المتحالفة مع المتمردين و ذلك بسجن وتعذيب زعمائها ومصادرة أموالهم.[48]

- موقف العلماء من تمرد علي بن غذاهم 1864م.

لقد كان دورهم بارزاً في مساعدة الدولة على إنهاء تمرد على بن غذاهم ،وذلك لمكانتهم الروحية بين عامة الناس، حيث قرر الباي محمد الصادق ،ووزيره الأول مصطفى خزندار في خضم تلك الأحداث الجسيمة أن يستفيد من مكانة رجال الدين والعلماء لكي يطفئوا نار الفتنة المشتعلة في البلاد بعد أن شعروا بخطورة الموقف ، ومن أجل ذلك فقد طلب الباى المساعدة من العلماء زعماء الطرق الصوفية ، ورؤساء الزوايا لما لهم من مكانة كبيرة بين أبناء تلك القبائل.

ومن أجل ذلك كلف الباي محمد الصادق الشيخ مصطفى بن عزوز زعيم الطريقة الرحمانية وأحد مشايخ جامع الزيتونة ، والذى كانت تنتشر طريقته في المناطق والجهات التي كان يشتد فيها التمرد،بأن يتفاوض مع زعماء المتمردين حول إنهاء تمردهم والعودة إلى الطاعة والسكينة ؛ وقد كان يضم وفد العلماء المفاوض بالإضافة إلى الشيخ مصطفى بن عزوز ،الشيخ أحمد ابن عبدا لملك الحمادي؛ والشيخ مبارك شيخ زاوية تالة، والشيخ أحمد عبدا لوارث زعيم الطريقة المدنية بتونس، [49] كما أن زعيم التمرد على بن غذاهم نفسه لم يغفل عن دور وأهمية العلماء فقام من أجل ذلك بإرسال رسالة إلى رئيس المفتين المالكية الشيخ أحمد بن حسين الكافي، لكي يتدخل له عند الباي ويوضح له الأسباب الحقيقة التي دفعته إلى التمرد، وأنه لا يسعى من وراء تمرده إلى إثارة الفتنة ومزاحمة الباي على السلطة، بل كان يهدف إلى إرسال رسالة له تعبر له عن الظلم الذي يحس به الناس جراء زيادة الضرائب [50]، وقد أخذ وفد العلماء على الباي ووزيره مصطفى خزندار العهود والمواثيق قبل أن يغادروا تونس ويقوموا بعملية المصالحة مع المتمردين أن يعطي الأمان لمن يستسلم منهم ،وقد طالب بذلك أيضاً الشيخ أحمد ابن عبد الملك الذي أرسل رسالة إلى الباي يأمل فيها أن ينظر بعين الرحمة لمن يستسلم من المتمردين،ويكون حليماً مع رعيته ،ويتحدث الشيخ أحمد بن عبدا لملك في رسالته التي وجهها إلى الباي بأنه منذ أن بلغه طلب الأخير المشاركة في وفد العلماء للمصالحة، وهو يسعى هو ورفاقه بكل جهد واجتهاد لإقناع زعماء القبائل المتمردة بالرجوع إلى طاعة الباي [51]، وقد التقى وفد

47- غوستاف نختتال ، ص19.
48 على الشنوفي ، ترجمة محمد بيرم الخامس ، ص 73 – 74.
49- أحمد بن أبي الضياف ، جـ 5 ، ص183 ، 192 – 193.
50- الأرشيف الوطني التونسي، وثيقته رقم له ملف 1033، صندوق 184 ، وتتحدث هذه الوثيقة عن مساعي قام بها الشيخ أحمد بن عزوز من أجل إقناع بعض زعماء القبائل على إنهاء تمردهم حيث تقابل مع زعماء قبائل أجلاد عسه وأولاد عون وأخذ منهم ردود إيجابية حول إنهاء تمردهم
51- الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 2، ملف 1033، صندوق 184 ، وتتحدث عن تعاون رجال الدين والعلماء مع السلطة في إخماد نار التمرد ، وهي مؤرخه بتاريخ 28 ، 1864م

العلماء المصالح برئاسة الشيخ مصطفى بن عزوز مع على بن غذاهم 1864م، حيث كان الوفد يحمل رسالة من محمد الصادق باي يقول ملخصها: " إن الباي قد أزال سبب التمرد وهو زيادة الضريبة وقرر إرجاعها إلى سابق عهدها 36 ريالاً ، وأما الاعتراض على معاملة بعض الولاة والعمال للناس، فإن باب الباي مفتوح للشكاوى وإذا ثبتت التهمة أو التقصير على أحد الولاة فإن الباي كفيل بمعاقبته والاقتصاص منه ، وأما اعتراض الناس واحتجاجهم على إطالة مدة القضايا بين المتخاصمين أمام القضاء ، فإن الباي يعد المتمردين بأنه أصبح يجلس

نفسه في المحكمة ليفصل في القضايا كما كان البايات في السابق ،خاصة بعد أن تم تعطيل قوانين عهد الأمان وفي حاشية الرسالة يذكر الباي للشيخ مصطفى عزوز بأنه يجب أن يخبر المتمردين أنه من ترك التمرد والعصيان، ورجع إلى ما كان عليه من طاعة، فإنه يعطيه أمانه" [52] .

ثم قال الشيخ مصطفى بن عزوز ومن معه لجماعة على بن غذاهم : " وما جوابكم إلى الله على إراقة الدماء، وقد أعطاكم الباي الأمان وما تريدون ؟ " ثم قال الشيخ مصطفى " لعلي بن غذاهم :(وأنت لست بقائم تطلب ملكاً ، وزعمت أنك جامع عصابة شاكية لكف عادية، ومقاومة الظلم، وقد زال سبب التمرد ، وقد عطلتم الناس عن السعي في ابتغاء رزقهم " ، وإلى غيره من الكلام الذي يحثهم فيه على نبذ العصيان والدخول في طاعة الباي .

كما كان للشيخ أحمد بن حسين رئيس الإفتاء موقف في هذه الفتنة، حيث تبادل الرسائل مع على بن غذاهم في أيام تمرده، وحثه على عدم إرسال رجاله إلى تونس العاصمة لكي يشعلوا الفتنة فيها وبذلك استطاع أن يثني على بن غذاهم عن توسيع أعمال تمرده حتى تصل إلى العاصمة [53] .

وقد استطاع كذلك الشيخ مصطفى بن عزوز أن يمضي قدماً في مهمته هو و وفد العلماء المفاوض ، حيث تمكن من إقناع بعض زعماء القبائل بنبذ العنف، وإنهاء التمرد،مثل زعماء قبيلة الهمامة ، وقبيلة نفاتة ، وأولاد عون ،كما نجح وفد العلماء والمشايخ من إقناع الأهالي و إعادة الهدوء إلى مدينة القيروان وضواحيها [54] وهذا يظهر مدى أهمية مواقف العلماء ومشايخ الطرق الصوفية في المساعدة على إخماد تمرد على بن غذاهم، وذلك لما لهم من مكانه روحية ودينية في قلوب الناس .

ولكي نسلط مزيداً من الضوء على هذا الموضوع ،سوف نركز على مواقف عدد من العلماء على سبيل المثال لا الحصر ، وهم الشيخ محمد السنوسي ، محمد بيرم الخامس ، أحمد بن أبي الضياف ، محمود قابادو .

52- الأرشيف الوطني التونسي ، وثيقة رقم 13 ، ملف 1033 ، صندوق 184 ،وهي رسالة من الباي تحمل توصيات للشيخ مصطفى بن عزوز وبعض الشروط التي يجب أن يتبعها في التعامل مع المتمردين .

53- محمد السنوسي ، ج 1 ، ص 417 – 418.

54- الشيباني بنبغليث ، سياسة الوزير الأكبر ، ص63.

1- موقف الشيخ محمد السنوسي من تمرد على بن غذاهم، كان الشيخ محمد السنوسي معادياً للفتن والتمرد بصفة عامة، كما أنه لم يؤيد على بن غذاهم منذ بداية تمرد ه ، بل انتقده بشدة في كتابه هو ومجموعة المتمردين معه، ووصفهم بالعصابات وقطاع الطرق ومثيري الفساد والفتن في البلاد.

فهو بذلك لم يحاول حتى أن ينظر إلى الأسباب التي دفعت هذه القبائل إلى التمرد وإعلان العصيان؛ وهي أسباب اقتصادية متمثلة في زيادة الضرائب، وأسباب أخرى مثل تسلط وظلم العّمال والولاة.[55]

2- ولم يختلف موقف ورأي الشيخ محمود قابادو عن رأي الشيخ محمد السنوسي ،حيث كان محمود قابادو من شيوخ الزيتونة، وأشهر شعراء تونس،وكان يعتقد أن المتمردين هم عصابات قامت من أجل إثارة الفتن والسلب والنهب ،حيث سطر ذلك في أشعاره وهو يتحدث فيها عن اخفا ق التمرد،وكيف انهزم المتمرد على بن غذاهم، وانتصر عليه الباي محمد الصادق.

كما نعت المتمردين وقائدهم بن غذاهم بنعوت وأوصاف سيئة ،وبرر للباي أعمال القمع والبطش التي قام بها ضد المتمردين ، حيث قال:

سما للعلا يقظان عين حديدها

فهيهات بعد اليوم تعدي حدودها

إلى أن يقول في شعره منددأ بالمتمردين

فيا ويحها من عصبة قد تها فتت

على نار بغي ما سواها وقودها

ويتحدث قابادو عن كرم الباي الصادق وحلمه على المتمردين فيقول :

حلمت ولم تعجل فأرشدتها لأن

تؤمل عفواً ما ار تجته وفودها [56]

55 - محمد السنوسي ، ج 1 ، ص 411.
56 - عمر بن سالم ، ديوان محمود قابادو ، ج 1 ، ص 94 – 98.

ولم يكتف محمود قابادو بهذا التأييد، بل راح يبحث في الفقه والشرع ما يؤيد أعمال الباي من قمع للتمرد، والتنكيل بهم ، وتطبيق نظام المسؤولية الجماعية الجنائية في أعقاب انهزامهم وذلك بمصادرة أملاكهم ،وتعذيب وقتل عدد كبير من زعماء القبائل التي كانت متمردة أو متضامنة معهم .

وقال في ذلك :-

وان فداء الكل بالبعض سنة ❁❁❁ تواتر عن شرع وطبع شهودها .

ونحن هنا لا نريد أن نرد على فتاوى قابادو الفقهية التي برر من خلالها كل المظالم التي حصلت بعد فشل التمرد .

ولكننا نأخذ عليه سرعة تبريره تلك الأعمال الانتقامية التي قام بها الصادق باى دون أن يحاول مجرد النظر للأسباب الحقيقية التي أدت إلى اندلاع التمرد.[57]

3- أما موقف الشيخ أحمد بن أبي الضياف من تمرد على بن غذاهم 1864م فإنه وإن لم يتجه صراحة إلى تأييد المتمردين ، لكنة حاول أن يجد لهم المبررات، والمتمثلة في زيادة الضرائب خاصة عندما تم مضاعفة ضريبة المجبي من 36 ريالاً إلى 72 ريالاً مما أثار حفيظة الناس ،وأيضاً لأن هدف المتمردين لم يكن الاستيلاء على الحكم أو الانقلاب عليه، بل هو محاولة إبداء معارضتهم الزيادة في الضرائب وظلم العمال [58]

فعند حديثة عن التنكيل والعذاب الذي حل بالمتمردين بعد هزيمتهم في أواخر سنة 1865م حيث قال في كتابه(الإتحاف)معلقاً على إفراج الصادق باي عن بعض المسجونين من المتمردين قال : " أطلق الباي من بقي حياً من أولئك المساكين المغرورين بالأمان، مثل بعض المتمردين من قبائل ماجر ، والفراشيشن ، فخرجوا من ظلمة المحبس، وشقاء خدمته، إلى معاناة الفقد وشدته ، على حال يذوب لها الجماد، وتنفطر عند رؤيتها الأكباد" ، وهذا الوصف الدقيق لما آل إليه حال المتمردين ،يعطينا صورة واضحة عن مدى تعاطف الشيخ أحمد بن أبي الضياف معهم ، وكيف أنه كان يأخذ على محمد الصادق باي تشريده للقبائل التي كانت متمردة ،أو حتى متعاطفة معها، ومبالغته في الانتقام [59] .

4- أما موقف الشيخ محمد بيرم الخامس، فقد كان أشد وضوحاً من كل العلماء إذ اعتبر أن سياسات الوزير مصطفى خزندار الاقتصادية ،وسوء تصرفه في إدارة ميزانية الدولة وغرقها في الديون الخارجية خصوصاً من البنوك الفرنسية كل هذه الظروف وغيرها هيأت الباي كي يفرض مزيداً من الضرائب ،ويؤدى ذلك إلى رفع ضريبة " الأداء " سنة 1864 من 36 إلى 72 ريالاً رغم امتناع المجلس الأكبر عن الموافقة على مثل هذه الزيادة ، مما أشعل تمرد على بن غذاهم ،حيث عبر عن ذلك محمد بيرم الخامس بأنها القطرة التي أفاضت الكأس

57- محمد محفوظ ، قابادو وثورة بن غذاهم ، مجلة الفكر ، تونس ، السنة 9 ، 1984م ، ص 32 ، 35 .
58- محمد السنوسي ،ج1 ، ص 413.
59 - أحمد بن أبي الضياف ، ج 6 ، ص 72.

أما موقف بيرم الخامس بعد اندلاع التمرد فقد كان واضحاً،فهو لم يجد له المبررات فقط بل ذهب إلى حد الإعجاب به وبسلوك أفراده وقائده على ابن غذاهم، حيث قال عن المتمردين : إنهم أمنوا السبيل، ولم يؤذوا أحداً الا أعوان الدولة وموظفيها ، وإن سياسة على بن غذاهم لا تعتمد على السلب أو التخريب وإلا فساد في الأرض،بل كانت سياسته تهدف إلى إلغاء زيادة الضرائب .[60]

كما عبر عن إعجابه بالاتفاق الذي أبرمته القبائل المتمردة فيما بينها على ضرورة ألآ تستغل تلك القبائل الظروف القائمة وتقوم بأعمال غزو للقبائل الأخرى أو تقوم بالنهب والسلب فيما بينها .

وعندما فشل تمرد على بن غذاهم وتشتت أنصاره وبدأت الدولة في انتقامها من المتمردين، وقامت بإعدام وسجن الكثير من أبناء القبائل المتمردة .

عبر بيرم الخامس عن مدى تأثره بماحل بأبناء تلك القبائل ، الذين القوا السلاح بعدما صدقوا وعود الباي محمد الصادق بإعطائهم الأمان، في رسالة بعث بها بيرم الخامس سنة 1865 إلى خير الدين يقول له فيها

:" فلو رأيت ما عليه القرار لملئت رعباً،ولو ليت منه الفرار من ذئاب تغتال ،وثعالب تحتال، مجتهدة في قلب الرجال وتشتيت الرجال، فيالها من حال يرثى لها ,وتخرّ لشدتها شامخات الجبال " ، إلى أن يقول: " ووالله العظيم، ونبيه الكريم طالما نهضت عزائمي إلى الترحال".

أما أكثر مواقف بيرم الخامس جرأه ؛ فقد عبر عنه أمام محمد الصادق باي عندما خاطبه في شكل عتاب عما جرى من أعمال تعذيب وانتقام ضد المتمردين وإيقاف العمل بقانون عهد الأمان، حيث قال:" إننا نطلب الحرية التي قال سيدنا انه لا يعطيها لنا غيره ، فرد عليه الباي : لمن أعطي الحرية؟.
للنجار، أم للحداد ؟ أم لك ولهذا ؟ وأشار إلى أحد كبار الحاضرين ، فإن النجار والحداد إذا أعطيتهم الحرية أساؤوا التصرف بها.

فرد بيرم الخامس بقوله : " إن الحرية التي يعطيها سيدنا للحداد والنجار تصيرهما مثلي أنا ومثل هؤلاء الوجهاء " ، فأحرج الباى أيما إحراج إذ لم يعهد سماع مثل هذا الكلام[61] .

إن هذه المواقف بحق تظهر مدى مكانه العلماء ورجال الدين، فمن جهة حاول بعضهم واجتهد في إطفاء نار التمرد، وتمثل ذلك بإرسال وفود العلماء إلى على بن غذاهم وغيره من زعماء القبائل المتمردة ، مثل وفد الشيخ مصطفى عزوز والذي حاول إقناع زعماء تلك القبائل على نبذ العصيان والعودة إلى الطاعة.

ومن جهة أخرى فاءن هناك فريقاً من العلماء مثل بيرم الخامس ، وبن أبي الضياف قد حاولوا تقديم النصح للباي مباشرة مذكرين بأن الإصلاحات والاستمرار فيها وتخفيض الضرائب هو الطريق الوحيد لخلاص البلاد معا تعانيه من فتن وقلاقل ، وهكذا فقد برز دور العلماء بكل وضوح في محاولة إنهاء تمرد على بن غذاهم.

60- محمد بيرم الخامس ج 2 ، ص 463.
61 - على الصولى . ص 329 -331 . وأنظر محمد السنوسى ، ج 1 ، ص 412.

مشروع خير الدين الإصلاحي ودور العلماء فيه:

تولى خير الدين مهمة الوزارة الكبرى سنة 1873 مستهلا عهداً جديداً من الحركة الإصلاحية المكثفة، بعد أن توفر لتونس كم تراكمي من الإصلاحات، وكان خير الدين مدركاً بفعل تجاربه السابقة مدى ما يحيط بمشروعه التحديثي من تعقيدات ومخاطر[62].

حيث كان نجاح مشروعه الإصلاحي يتوقف على محاولة التفاهم مع القوى الأوربية كفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، التي كانت تتصارع فيما بينها وتنظر إلى ممتلكات الدولة العثمانية بعين الطمع.

ومما يجدر ذكره أن مشروع خير الدين الإصلاحي مستوحي من النمط الأوربي، ويهدف إلى تنظيم وإصلاح مؤسسات الدولة على الطريقة الاوروبيه من أجل إزالة كل ما من شأنه أن يكون ذريعة للتدخل الأوربي المباشر في شؤون تونس .

وذلك بحجة الفوضى في نظام الجباية، وانعدام النظام والقانون في البلاد .

وبمعنى أخر فإنه كان يريد أن يقنع القناصل الأوربيين ومواطنيهم داخل تونس وخارجها، على أن الفئة الإصلاحية في البلاد قادرة على القيام بالإصلاحات ،وراغبة فيها دون تدخل من الخارج.

ومن جهة أخرى كان خير الدين يريد أن يقنع الهيئة الحاكمة،الباى ورجال حكومته ومؤيديه بجدوى مشروعه الإصلاحي وإن الإصلاحات ضرورية لضمان مستقبل البلاد كذلك من مراكز القوى في البلاد العلماء ورجال الدين والذين لا يخفى دورهم ومكانتهم الروحية عند عامة الناس مما استوجب ضمهم إلى لجان ومجالس الإصلاح [63] ومن أهم الإصلاحات التي اشتمل عليها مشروع خير الد ين الإصلاحي :-

- **التنظيم الادارى** - **تعديل أوضاع القضاء**
- **ترتيب أوضاع الأوقاف** - **إصلاح التعلم الزيتوني** [64] .

---

62 - Canige jean P .361

63- انرلدو قرين ، ص 142 ،143.

64- خير الدين ، أقوم المسالك ، ص19.

التنظيم الإداري :

كان لأبد عند محاولة النهوض بالبلاد التونسية فى نظر خير الدين من البـدء فى مكافحـة ظـاهرة الرشوة،واختلاس أموال الدولة، وفي بعض الأحيان مصادرة أموال الناس بغير حق.

ومن أجل ذلك عملت حكومة خير الدين منذ بدايتها 1873 على محاولة إرساء إدارة منظمة علـى غرار الإدارات الأخرى في دول أوروبا المتقدمة، والتي تحول دون سوء التصرف والعبث بالمصلحة العامة.

فعلى مستوى ولايات الدولة، تمت محاولة الحد من الرشوة واختلاس أموال الدولة عنـد المـوظفين، وذلك عن طريق تنظيم عمل موضفى الدولة من العمال والولاة وجبات الظرائب ومراقبة تصرفاتهم مع الناس أثناء عملية الجباية، كما وتم إعداد دفاتر خاصة قصد محاسبة العمال، ومراقبة حصيلة الضرائب، وكيفية جمعها. كما طُلب من مختلف جباة الضرائب تسليم وصل شخصي لكل مواطن مقابل كل مبلغ يستلمونه منه، وذلك للحد من الاختلاس، أو دفع الضريبة مرتين.

ومن الإصلاحات الإدارية لخير الدين أيضاً الحد من ظاهرة بيع الوظائف الحكومية، حيث كان العمال والموظفون الحكوميون أمثال المختصين بجباية الضرائب ، يتقربون من أعيان البلاد ورجال القصر المقربين مـن الباي أو وزرائه بهدف الحصول على منصب أكبر، أو المحافظة على الوظيفة التي شغلوها والتي يعتبرونها مصدراً للإثراء السريع، ولا يخفى على أحد مضار هذه الظاهرة ، مما دفع الوزير خير الدين إلى محاربتها بكـل قـوة وثبات، ونتج عن هذا الإجراء توفير أموالاً كثيرة على الدولة، أمكن الاستفادة منها لما فيه المصلحة العامة [65]

كما رتب خير الدين أعمال الوزارة واختصاصها، بحيث إن الوزير الأكبر ثم الوزير المباشر هما اللذان يباشران جميع الأعمال،إما بواسطة شخص ينوب عنهما، أو مباشرة، ثم قسمت هذه الوزارة إلى أربعة أقسام هى :-

القسم الأول، ويرأسه مستشار ترجع إليه جمع الأمور السياسية العامة، وأحوال المالية الخاصة بدخل الحكومة وإنفاقها.

أما القسم الثاني، ويرأسه أيضاً مستشار آخر يرجع إليه فيما يتعلق بشكايات الموظفين.

والقسم الثالث، تحت رئاسة مستشار كان يرجع إليه فيما يتعلق بالحقوق الشخصية، ثم تم دمج هذا القسم مع القسم الثاني.

القسم الرابع، وكان أيضاً تحت رئاسة مستشار يرجع إليه فيما يتعلق بالأمور الخارجية.

كما جُعِل كل من وزارتي الحرب والبحر مستقلة عن الأخرى، ويعين لكل منها وزير خاص تحـت إشراف الوزارة الكبرى أي(رئيس الوزراء) .

---

65 - علي المحجوبي ، النهضة الحديثة ، ص 121 - 122.

ومن الإصلاحات الإدارية رفع قيمة الجمرك على السلع الواردة إلى تونس ،خاصة من التجار الأجانب ، وقد استخدم فائض هذه الزيادة في تسديد الديون المترتبة على الحكومة لبعض الدول الأوربية، ومن الإصلاحات الإدارية أيضاً إقامة مجلس محاسبة يحاسب العّمال، فيما يشبه إقرار الذمة المالية للموظفين في الدولة[66] .

66 - محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ، ج 2 ، ص 515 ، 520 ، 523.

- تعديل أوضاع القضاء:

أشتمل القضاء في تونس ، على القضاء الشرعي، ومهنة العدول الأشهاد، وهي وظيفة مهمة في الحياة الاجتماعية التونسية، وتتعلق بمساعدة الناس في أنجاز معاملاتهم اليومية ، من زواج وطلاق أ و أجار و شراء مسكن أو قضية ارث إلى غير ذلك من أمور الحياة اليومية ، والتي يطلب فيها القاضي شهادة العدول ،كما تمثلت وظيفتهم في مساعدة الناس على كتابة وتحرير الشكاوى المقدمة للمحكمة أو المساعدة في كتابة عقود الشراء، أو الإيجار، أي ما يعادل محرر العقود القانونية .

أما القضاء المختلط، فقد كان السبب في تأسيسه هو أن خير الدين أراد أن يلغي نظام المحاكم القنصلية، والتي كانت الدول الاوربيه متشبثة بها في تونس ،ويجبر الرعايا الأوربيين على أن يتقاضوا أمام قضاء يرئسه قاضي تونسي، لذلك قرر خير الدين تكوين المحاكم المختلطة وهي برئاسة قاضي تونسي وعضوية اثنين من الاوربين ، أما فيما يخص المجلس الشرعي فقد اهتم خير الدين أولاً بضمان صرف رواتب أعضاء المجالس الشرعية, بل واتخذ أيضاً عدداً من الإجراءات لتحسين أداء هذا المجال، وأول إجراء اتخذه في هذا الخصوص يرجع إلى سنة 1876م .حيث صدرت قوانين ترتب إجراءات النظام القضائي في المحكمة التونسية.

أما المجلس الشرعي بالعاصمة فإنه لم يطرأ عليه تغير يذكر إلا فيما يخص تحديد عدد القضاة ، وتحديد أوقات الدوام ، والتأكيد على ضرورة حسن الأداء .

وبالنسبة لما يخص المجالس الشرعية في مدن الدواخل والقرى فقد تضمن القانون عدداً من الفصول الهامة توجب على القاضي أن يزاول عمله في المكان المخصص له من قبل الدولة ، و تقضي بضرورة تسجيل كل القرارات المتخذة في دفاتر مخصصة لذلك، وأن أي حكم صادر بدون حضور الحد الأدنى من القضاة يعد ملغيً، كما يجب على المحاكم أن تعقد مرتين في الأسبوع ، وإذا تم الاختلاف في قضية ما بين القضاة، فإنه يمكن رفعها إلى المجلس الشرعي بالعاصمة إذا طلب أحد أطراف القضية ذلك، وهكذا فإن مجلس العاصمة يقوم بدور محكمة الاستئناف، ويعتبر محكمة عليا في نفس الوقت تصدر أحكامها في آخر مرحلة.

وقد كان دور العلماء ورجال الدين واضحاً في إصلاح القضاء الشرعي،حيث إن اللجنة التي كلفها الوزير خير الدين للنظر في تنظيم المحكمة الشرعية بالعاصمة والمحاكم الأخرى في بقية المدن كانت تضم ثمانية أعضاء كلهم من العلماء، أمثال الشيخ (أحمد بن الخوجة شيخ الإسلام ، ومحمد البارودي ، والشيخ محمد بيرم الخامس وأحمد كريم ، والشيخ محمد النفير مفتي المالكية ، ومحمد الشاذلي بن صالح ، ومحمد الشاهد والطاهر النفير ، حيث اجتمعت اللجنة 1876م وأصدرت العديد من القرارات الهامة من بينها إيجاد ترتيب أو قانون للقضاة الشرعيين اشتمل على 60 فصلاً تتعلق بتنظيم أمور المحاكم الشرعية من حيث كيفية احتيار القضاة ,

وضرورة تخصيص أما كن لهم يزاولون من خلالها عملهم ، وإعطاء الصلاحية أو التفويض للمحكمة الشرعية بالعاصمة للإشراف على بقية المحاكم في المدن الأخرى [67].

ولعل هذا يكشف بجلاء عن مدى مكانة العلماء ودورهم البارز في الإصلاحات، إذ أن خير الدين لم يكن ليستطيع أن يقدم على أي إصلاح جذري في هذه المؤسسة المهمة ألا وهي مؤسسة القضاء الشرعي إلا بالرجوع والتشاور مع العلماء ومشايخ الزيتونة، وذلك لما يتمتعون به من مكانة روحية عند الناس ، وأيضاً لأنه لا يمكن أن يقوم بمثل هذه الإصلاحات في المؤسسات الدينية والقضائية إلا من هم على دراية واسعة بها, وفي مجال تخصصهم.[68]

كما حاول خير الدين توحيد القانون التونسي والمستمد من الشريعة الاسلاميه، وتنظيمه في مجلة قانونيه واحدة بحيث يوحد المذهبين المالكي والحنفي ،على مجموعة قوانين يتفق عليها مشايخ كلا المذهبين، ذلك إن الرعايا الأجانب في البلاد اشتكوا من أن القانون في تونس ليس مستمد من مذهب واحد فهناك قضاة المذهب الحنفي،وشيخ الإسلام وهم يصدرون أحكامهم على مقتضى المذهب الحنفي ، وهناك قاضي المذهب المالكي ،والمفتي المالكي وهم يصدرون أحكامهم على ضوء المذهب المالكي ،مما سبب أرباكاً لرعايا الاوروبين وتخوف خير الدين من أن يتخذوا ذلك ذريعة لطعن في نزاهة القضاء التونسي ،ويصّعب عليه فكرة إلغاء قضاء القناصل و وبالتالي فإن الوزير خير الدين حاول سد هذه الذريعة، و ذلك بمحاولة دمج وتوحيد كل القوانين الشرعية وأخذ أصولها من كلا المذهبين، ومن أجل ذلك شكل لجنة سنة 1876 تضم عددا كبيراً من العلماء والقضاة والمفتين [69] ، مهمتها توحيد قوانين القضاء ، وكان يقصد خير الدين من وراء ذلك ربط القضاة التونسيين على أساس واحد مبسط ومعتدل يراعي ظروف العصر وواعد الشريعة الإسلامية .

وقد ضمت اللجنة المشكلة للنظر في هذا الأمر شيخ الإسلام أحمد بلخوجة ، والمفتي المالكي محمد النفير ، وقاضي باردو عمر بن الشيخ ، الشيخ وحسونة الحداد، وقد كان الهدف الرئيسي لهذه اللجنة وضع قانون قضائي يتواءم مع الشريعة الإسلامية،و مع أحكام العرف التونسي، ويتحاشى التفرقة بين المذاهب ، غير أن هذا المشروع توقف بعد أن استقال الوزير خير الدين من الوزارة 1877 [70].

ضبط مهنة عدول الأشهاد:

بدأت عملية إصلاح مهنة عدول الإشهاد منذ عهد محمد باي 1855 – 1859م غير أن تلك المحاولة الإصلاحية كانت محدودة، وظلت تعمل بدون قانون ثابت وقادر على مواكبة التطور في المعاملات القضائية .

67- الشهابي بنلغيث ،النظام القضائي ، ص65.
68- عبد العزيز بن يوسف ، ص107.
69 - ج . س ، بتان كريكن ، ص 198 – 199.
70 - ارنولد فرين ، ص 154.

لذلك صدر ابتداء من سنة 1867م أمر يقضي بتنظيم مهنة عدول الإشهاد، غير أنه منذ سنة 1869 أصبحت عملية اختيار العدول تتم من المنطقة التي ينتمي إليها العدل بشهادة أهل بلده ، أو مجلسها الشرعي ، بعد أن يستأذن في هذا القاضي المالكي والحنفي بالعاصمة.

وفي سنة 1875م صدر أول قرار من الباي بضرورة تنظيم شؤون العدول على قاعدة ثابتة ، بمقتضاه أ صدر الوزير خير الدين أمراً لقاضي العاصمة تونس بضرورة ضبط مهنة شهود العدول بقانون [71] ، وذلك بتحديد عددهم بحيث لا يتجاوز 900 شاهد عدل في كامل البلاد ، كما أجبرهم القانون على كتابة العقود التي ينجزونها للناس على ورق خاص مختوم من الدولة [72].

كما ضُبطت شروط اختيار العدول، وتمت مراقبة أعمال الشهود من طرف القضاة، لأهمية وظيفتهم في تحقيق العدالة.

وقد تضمن الأمر الصادر 1875م، 16 فصلاً ضمت شروط اختيار العدول، ومن له الحق في اختيارهم، وتحديد المكان الذي يزاول فيه العدول عملهم مثل محكمة باردو، ومبنى دار الشريعة، وجمعية الأوقاف، و ضرورة تضمين العقود التي ينجزها العدول الشهود للناس توقيعهم الخاص.

وقد كان في الأساس يتم اختيار الشهود العدول من بين العلماء وخريجي جامع الزيتونة ، غير أن هذا الأمر شابه بعض التغير، بحيث أصبح من الممكن تعيين بعض خريجي المدرسة الحربية بباردو ، أو حتى بعض المسرحين من الخدمة العسكرية ، في هذا المنصب وهذا أدى إلى دخول أشخاص إلى هذه الوظيفة ممن ليس لهم الكفاءة و التأهيل العلمي والفقهي ، وأدى إلى انتشار التزوير والغش في المعاملات، وعدم الأمانة في الشهادة، مما ضيع حقوق الناس؛ وكان لابد من أجل ذلك أن يتخذ العلماء ورجال الإصلاح إجراء لمنع مثل هذا الخروق، لذلك اهتموا بالقانون الذي صدر 1875م وشدد على ضرورة تطبيقه خاصة المواد التي تنظم شروط الدخول أو القبول في مثل هذه الوظيفة ،بحيث يجب أن تتوفر الكفاءة والعلم وإجادته اللغة و معرفته بعلوم الشرع [73] .

لقد كان دور العلماء في إصلاح أوضاع وظيفة عدول الأشهاد بارزاً لأن هذه الوظيفة تمس صلب تخصصهم وعملهم،ومن أجل ذلك ألف بعض العلماء العديد من الكتب والرسائل الشرعية التي تتحدث عن فضل هذه الوظيفة، وما ينبغي لها من الشروط، كل هذا يعد مساهمة من العلماء في إصلاح مهنة العدول الأشهاد ،وكذلك من أجل تعميق الإصلاح وإعطائه الطابع العلمي التوثيقي الموحد لدى كل شهود العدول في تونس من أتباع المذهبين المالكي والحنفي.

71- الشنيتي بنبلغيث ، النظام القضائي ، ص 277 – 279.
72- ج ، س ، بشان كريكن ، ص 199.
73- الشنيتي بنبلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص63 – 66.

لذلك ألف الشيخ بشير التواتي كتاباً سنة 1876م بعنوان " مجموعة الإفادة في علم الشهادة " كما ألف الشيخ علي النفير كتاباً بعنوان (الدر المنظوم في كيفية كتب الرسوم) تحدث فيه عن طريقة كتابة العدول للشهادة، وذلك بهدف تسهيل عمل العدول وجعله أكثر دقة ووضوح.[74]

وهذا يشير إلى دور العلماء ألذ ين حاولوا إصلاح وضع هذه الوظيفة المهمة، والتي هي رديف للقضاء، ولا تتم أعمال الناس الاجتماعية والاقتصادية بدونها.

القضاء المختلط :

إنّ السبب الذي دفع الوزير خير الدين إلى تأسيس المحاكم المختلطة، هو أن المواطنين التونسيين كانوا إذا أردوا التقدم بقضية ضد أي مواطن أوروبي من المتواجدين على الأرض التونسية ،وجب عليهم أن يتجهوا إلى قنصلية المتهم ليعرضوا عليها الشكاية ومن ثم قد يحصلون على إدانة للخصم .

لأنه ليس من حق القضاء التونسي محاكمة هذا الأجنبي، ولو كان متهماً بتهمة خطيرة, وهذا ما دفع الوزير خير الدين إلى توحيد قضاء القناصل،وإصلاحه بصورة جذرية، وقد كان يهدف من وراء هذه الخطوة إلى إلغاء المحاكم القنصلية الأوروبية " واستبدالها بمحاكم تونسية أوروبية مختلطة.[75]

وأيضاً لأن هذه المحاكم القنصلية التي كانت الدول الأوربية تتشبث بها هي في الواقع تهضم حقوق المواطنين التونسيين عند التقاضي أمامها، وتكون منحازة إلى جانب الأوروبيين ، ومادام يتعذر إلغاء هذه المحاكم التي تصر الدول الأوروبية على وجودها، فقد رأى خير الدين أن أخف الضررين هو إقامة مجلس عدلي مختلط كما ينص عليه قرار 1875م .

وتكوّن هذا المجلس المختلط من رئيس تونسي وعضوين أوروبيين[76] حيث سلمت رأسة هذا المجلس المختلط إلى الشيخ حسونة الوزير[77] .

وقد كان من ضمن أهداف هذا المجلس معالجة المشاكل التجارية، والمدنية التي تحدث بين التونسيين والأوربيين، ومن الملاحظ أن العلماء لم يقع إشراكهم بكثافة في هذا المجلس[78] وربما يرجع السبب إلى أن خير الدين لم يكن يريد أن يثير حفيظة القناصل الأوربيين الذين كانوا يتحسسون من رجال الدين وعلماء الزيتونة التونسيين ، وذلك لخوفهم من تطبيق نصوص الشريعة الإسلامية على الأوربيين ، وربما أيضاً لأن خير الدين رأى أن وجود عالم دين و احد كاف طالما أنه هو رئيس المجلس .

74- الشويخي بشلغيث ، النظام القضائي في البلاد التونسية ، ص 282 – 284.
75 - عبد العزيز بن يوسف ، ص 106 – 107.
76- علي محجوبي ، ص 123.
77 - ارلوند قرين ، ص 154.
78 - الشويخي بشلغيث ، بحوث ودراسات في تاريخ تونس ، ص67.

كما أن فكرة القضاء المختلط كطريقه للمقاضاة بين التونسيين والأجانب في القضايا المشتركة بين الجانبين طبقاً للقوانين الوضعية، يعتبر تطوراً كبيراً قبل به علماء الزيتونة ، و لم يعارضه أغلبهم بل تقبلوه واعتبروا انه يساعد على حل الكثيرة من المشاكل والقضايا العالقة بين طرفين من جنسيتين مختلفتين في تونس وبالتالي فهو أخف الضررين [79]

3- ترتيب أوضاع الأوقاف.

الوقف في اللغة يعني الحبس، فيقال وقف يقف الدار على فلان أي حبسها له،والحبس معناه في الاصطلاح الفقهي حبس العين والتصدق بالثمر، أي حبس الأصل وتسبيل الثمرة، أي حبس أصل المال وصرف منافعه في سبيل الله .

وكانت الأوقاف العامة منذ نشأتها في تونس تدار من قبل أصحابها، ولكن بعد تطور الحياة الاجتماعية وتعقيدها كان لازماً على الدولة تعيين لجان معينة للإشراف على الأوقاف، فكان القضاة هم المخولون للإشراف على تلك الأوقاف.

- أنواع الأوقاف في تونس:

لقد تنوعت الأوقاف الموجودة في تونس لتشمل نوعين :-

1- الأوقاف المنقولة، مثل ((الأثاث وكل ما هو معد للاستعمال كآلات النحاس والحديد والفخار, ويشمل الآلات الصناعية وآلات الحرث، كما تدخل الكتب في نطاق الأوقاف المنقولة وغيرها.

2- الأوقاف غير المنقولة وهي ، مثل " العقارات و تشمل المباني، والمزارع "

أما الجهات الموقوف عليها في الأوقاف العامة فهي:-

أحباس الفقراء ، و بعض الأمور الاجتماعية مثل " ختان الأطفال ، وتزويج الأبكار ، والأوقاف على المدارس والكتاتيب ، وإطعام الفقراء" وهناك أوقاف على الأمور الدينية مثل " إفطار الصائمين ، وإقامة السقايا والسبابل على الزوايا، والمستشفيات ، وأحباس الحرمين الشريفين" ويقوم على إدارة هذه الأوقاف وتسيير خدماتها هيكل رسمي يتكون من الوكيل وهو من يتولى النظر في الأوقاف " قبضاً وصرفاً"

وأما الموظف العدلي فهو مكلف بمعاينة ما يتعلق بالأوقاف عند بيع غلتها، أوجبي إيجارات المباني والحوانيت المؤجرة والتابعة للأوقاف ، والمحتسب يتولى وضيفته ضبط حسابات الوكلاء ومراقبة حساباتهما المالية.

---

79 - المرجع نفسه ، ص67.

ونتيجة للتحولات السياسية في الدولة، وبداية الإصلاحات بعد إصدار قانون عهد الأمـــان 1857م فقد وجدت الظروف الأكثر ملاءمة للاستفادة من جهاز الأوقاف في المصلحة العامة ،وهو ما بـــدأ في عهـــد الصادق باي (1859 – 1882م) خلال تطبيقه قانون عهد الأمان[80] ،حيث أصدر محمد الصادق بـــاي 1861م بعد تشاوره مع أعضاء المجلس الأكبر قراراً يجعل مسؤولية الأوقاف بيد المجلس البلدي الذي أُسس سنة 1858م بأمر محمد باي، وكان يرأسه الجنرال حسين, لكي يصرف ريعه في مصالح البلاد.[81]

وقد استمر وضع الأوقاف على ما هو عليه، إلى أن تأسس في عهد وزارة خير الدين ما يعرف بجمعية الأوقاف 1874م واختار خير الدين الشيخ محمد بيرم الخامس رئيساً لجمعية الأوقاف، وأوكـــل إليـــه مهمـــة تنظـــيم الأوقاف[82] .

وقد صدر قانون يضبط أمور الأوقاف عامة ؛ وأوقاف العاصمة خاصة1874م ويشتمل هذا القانون 24 فصلاً تتعلق بكيفية ضبط أمور جمعية الأوقاف وهيكليتها الاداريه بحيث جاء في الفصل الأول منها : إن الجمعية تتكون من رئيس وعضوين معهم كاتب عدل لحفظ أعمال الجمعية ، وأما الفصل الخامس فينص علي أن للجمعية حق النظر في جميع أحباس البلاد باستثناء أحباس جامع الزيتونة والذى يعد مؤسسه دينيه مستقلة وذات تأثير ديني واجتماعي كبير ، كما أن أوضاع الأوقاف فيه منظمه و لم تطالها أيدى الفوضى والفســـاد، وأيضاً لجريان العادة فيها بأن المسئول على أمور الأوقاف فيه يكون أمام جامع الزيتونة ، غير انه لا مانع إن تطلب الأمر الإطلاع علي دفاتر وحسابات جامع الزيتونة، حتى تكون الجمعية ورئيسها بيرم الخـــامس علـــى دراية ومعرفه بأوضاع أوقاف جامع الزيتونة أما الفصل السادس ، فيتناول أوضاع أحباس الزوايا ،وخاصة التي بها ذرية, وتتوارث– النظر في شؤونها أفراد من عائلة أصحاب الزاوية ، فإن لجمعية الأوقاف النظر فقـــط في استقامة أمورها ، ومحاسبة المشرفين عليها إذا كان هناك تقصير أو إهمال للوقف ، ولا تتـــدخل الجمعيـــة إلا بقصد إزالة الأسباب المفضية إلى ضياع الوقف ,[83] ويتحدث الفصل السابع عن أن للجمعية الحق أن تبقـــى من تراه من وكلاء الأوقاف ، ولها الحق في عزل من لا ترى أهليته لهذه الوظيفة ، وتتم عملية اختيار الوكلاء عن طريق الانتخاب علي يد المحاكم الشرعية التي في نطاق الوقف المراد اختيار وكيل له ، وكذلك لا تـــتم هذه العملية إلا بعد موافقة العامل وأعيان البلد ،علي صلاح هذا الفرد ليكون وكيلاً في الأوقاف .

أما الفصل العاشر، فيحث الوكلاء المختارين للأوقاف إن يجدوا في إصلاح الأوقـــاف الموكلـــة إلـــيهم ،ويحاولوا تطوير أوضاع الوقف وتوفير كل ما يحتاج إليه من الخدمة ، وبالنسبة للفصل الثالث والعشرين، فإنه ينص علي أن ما يزيد من ريع الأوقاف العامة باستثناء أوقاف الحرمين الشريفين وجامع الزيتونة ، يصرف منه مرتبات لمشايخ أهل المجلس الشرعي ولمدرسي جامع الزيتونة من الفئة الأولى وإمام الجامع أيضا ووكلاء خزائنه

80- كمال عمران ، جمعية الأوقاف ، مجلة أفكار ،على الموقع www.middl east onlie. com ص1- 2 ، و أنظر الشيباني بنبلغيث ، فصول في تاريخ الأوقاف في تونس ، ص 11-17- 21

81- الشيباني بنبلغيث ، ص 21 – 25 – 28.

82- كمال عمران ، نفس المرجع ، ص1.

83- الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 6،5،4 صندوق 59 ، ملف 670 . وتحتوي على القانون الأساسي لجمعية الأوقاف أو الذي صدر في عهد وزارة خير الدين.

ورئيس المكتبة بجامع الزيتونة [84] وقد برز دور العلماء في عملية إصلاح مؤسسة الأوقاف بشكل واضح ،لأن هذا الأمر من صميم عملهم وتخصصهم ،كما كان تراود بعضهم فكرة إصلاح الأوقاف منذ زمن حتى أن الشيخ أحمد بن الخوجة كان قد وضع خطة لإصلاح إدارة الأوقاف منذ سنة 1870م و اقترح في خطته أن توضع إدارة الأوقاف المركزية تحت رقابة المجلس الشرعي بالعاصمة وليس المجلس البلدي ، وتكون اللجنة من عدلين يوكل إليهما التصرف في المالية، مع ووجوب بقائها علي اتصال بقضاة المحالس الشرعية ، وتكون بذلك تحت مسؤولية محكمة العاصمة التي هي بدورها تؤمن وصول أموال الاحباس المختلفة إلى أصحابها،غير أن خطة الشيخ احمد بن الخوجة لم تنفذ و لم تحظ بالاهتمام من قبل المسؤولين في ذلك الوقت، والأسباب مجهولة [85] إلى إن تولى الوزارة الكبرى خير الدين فاقتراح في سنة 1874 م ترتيب وإصلاح أوضاع الأوقاف ، كما اقترح إنشاء جمعية تشرف علي أمور ها واختيار رئيس لها هو الشيخ محمد بيرم ا لخامس احد علماء الزيتونة والذي كان خير الدين علي علاقة وطيدة معه, وقد تكونت الهيكلة الإدارية لجمعية الأوقاف من : –

1. الرئيس، وهو الذي تصدر عنه المراسلات المتعلقة بنشاط الجمعية، سواء عن طريق خطاب موجه للوزارة الأولى أو لنواب الاحباس ، أو لكي يرد علي جواب ما يسأل عن مسألة من مسائل الأوقاف [86] ،هذا بالإضافة إلى اصلاحة ومراجعته لتقارير الخاصة بالمداخل والمصاريف الخاصة بالأوقاف [87] .

2. النائب، وهو الذي ينوب عن رئيس الجمعية في كل أعماله أثناء غيابه، إضافة إلى وجود كاتب وأمين مالي.

قسم بيرم الخامس أملاك الأوقاف إلى قسمين، الأول : الأهلية وهي الوقف الخاص أي المحبس لفائدة أشخاص مسجلين في رسم الحبس " الوقف " والقسم الثاني وهي الأوقاف الموقوفة علي أعمال البر والخير، وهي مثل الأوقاف العامة الموقوفة لفائدة المشاريع الخيرية أو الدينية ،كإقامة المساجد والمدارس و الصرف علي القيمين عليها، وإقامة السقا يا و بناء الجسور، وإقامة الموائد في المناسبات الدينية, مثل رمضان والأعياد والمولد النبوي الشريف ، وأيضا تستخدم في إنارة الأزقة وإعانة الحجاج ، وختان الصبيان وغيرها ، كما كان هناك قسم من الأوقاف لا سلطة للجمعية عليه، وكان دورها مجرد دور إرشادي استشاري مثل أحباس جامع الزيتونة فالنظر يعود فيها لإمام جامع الزيتونة [88].

ومنذ الأيام الأولى شرع بيرم الخامس بحماس كبير في مراجعة كل ملفات الأوقاف، التي وجدها في حالة يرثي لها من الفوضى وعدم الاهتمام، وذلك عند بداية تأسيس جمعية الأوقاف 1874 م ، وقد قدر الشيخ

---

84 - المصدر نفسه ، وثيقة رقم 6، 5، 4، صندوق 59، ملف 670.

85 - بيان كريكن، خير الدين والبلاد التونسية، ص 192، 193 .

86 - علي الصولي ، الشيخ والدولة في موافقة بيرم الخامس ، ص:121 - 213

87 - الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 6 ، صندوق 59 ، ملف 670 وتتحدث عن الفصل الحادي عشر من قانون تأسيس جمعية الأوقاف

88 - علي الشنوفي ، ترجمة محمد بيرم الخامس ، بيت الحكمة ، ص 76 – 77.

محمد بيرم الخامس قيمة النفقات الواجب إنفاقها على إصلاح وترميم بعض أوقاف العاصمة فقط بحوالي مليون وأربعمائة وخمسين ألف وأربعمائة ريال" 1.450.400" ريال ،حيث إن بعض أوقاف العاصمة تونس كان قد

بيرم الخامس إلى إصدار قرار يقضي بدفع المرتبات لمن له الحق فيها بشكل منظم يشجع القائمين علي الوقف أن يبذلوا الجهد الكبير في إصلاح أحوال أوقافهم .

و لم يكتفِ بيرم الخامس بذلك, بل بدأت الجمعية في إقامة مشاريع استثمارية متعددة تعود بالفائدة على هيئة الأوقاف مثل" بناء وإصلاح مجموعة من المحال التابعة للأوقاف والتي بلغ 306 محلاً ، وترميم 9 مخازن ، 10 فنادق ، وصيانة وتشغيل 8 مخابز.

أما المشاريع العامة لجمعية الأوقاف فتمثلت في بناء عدد 4 مساجد ، و5 كتاتيب ومدرسة ، وترميم عدد من الزوايا ، وبناء ثكنة عسكرية للجنود ، وحفر 3 آبار, و لم يكتفِ الشيخ محمد بيرم الخامس بإنجاز بعض الأعمال الخيرية بل حاول بكل جد واجتهاد على أن تصل ايدى الترميم والاهتمام الى مختلف أوقاف العاصمة تونس، حيث تمكنت جمعية الأوقاف من إعادة بعض تلك الاحباس المستولى عليها ومنها : 15 منزلاً كان ريعها في السابق يذهب إلى الأوقاف ، و9 مخازن ، و فندق واحد ، و استراحة واحد، و42 حانوتاً ، وقطعة أرض زراعية مزروعة بعدد كبير من أشجار الزيتونة المثمرة، و أما فى مدينة القيروان وتوابعها فحين تواجه أعضاء من جمعية الأوقاف للنظر في أحوال الأوقاف فيها وما يلزم لإصلاحها وتجديد أبنيتها وجدا أن كلفة صيانة أبنية الأوقاف المتداعية في القيروان ما يعادل " 270.480 " ريالاً ، علماً بأن مدا خيل الأوقاف في القيروان كانت متدنية حيث وصلت إلى (واحد وثمانين ألفاً واثنين وثلاثين ريالاً)وهذا الرقم قليل جداً، ولا يكفي لتجديد وإصلاح الأوقاف ، ونظراً لما لمدينة القيروان من مكانة وأهمية دينية متميزة ليس فى تونس وحدها بل فى بلاد المغرب كله ، واملاً في استثمار الأوقاف التي فيها قررت الجمعية دفع كامل الأموال التي من شأنها إصلاح ما تهدم وأهمل من أوقاف القيروان ، حيث شيدت الجمعية ثلاثة جوامع للخطبة و 54 محلاً، كما تمت صيانة بعض الزوايا وبناء 6 مدارس و3 كتاتيب لتعليم الصبية القران الكريم ، وقامت بترميم مقام الصحابي الجليل " أبي زمعة البلوى " رضي الله عنه، كذلك صيانة مسجد عقبة بن نافع ،كما استطاعت الجمعية إن تعيد 4 محال كانت مهملة، واسترجعت عدداً من المزارع ,بعضها استقل بها وكلاؤها والبعض الآخر أهمل، أما بالنسبة لمنطقة صفاقس وما حولها ،فقد زارها الشيخ محمد بيرم الخامس, ووجد الأوقاف بها تحتاج إلى ترميم كبير، لتصبح أوقافاً ذات مردود مادي ,حيث بلغت التكلفة الإجمالية لصيانتها 209.190 ريالاً ، ورغم تردى أحوال بعض تلك الأوقاف ، وتأخر صرف مرتبات بعض الوكلاء القائمين على هذه الأوقاف من مساجد ومدارس وزوايا فقد ظل بعضهم يزاول عمله حتى بدون مقابل ، وبالتالي فإن أول شيء رأت جمعية الأوقاف القيام به هو صرف المرتبات لمستحقيها من القائمين علي خدمة الأوقاف ثم

البدء في عملية صيانتها ، كما جرت إصلاحات أخرى شملت بعض أوقاف صفاقس من زوايا ومدارس ومحال تجاريه ، ومجمل ما تم صرفة علي ترميم وصيانة أوقاف ، صفاقس بلغ 7.235 ريالاً .

هذه بعض الأمثلة عن الإنجازات والإصلاحات التي قامت بها جمعية الأوقاف في تونس، تحت إشراف الشيخ محمد بيرم الخامس والذى منذ توليه مسؤولية مؤسسة الأوقاف، أخذ على عاتقة أن يطبق القانون [89] بدون محاباة أو تميز، ومحاسبة المقصرين،حتى برفع من مستوى مؤسسة الأوقاف، و يزاد من مدا خيلها ففي السنة الأولى من استلام محمد بيرم الخامس لإدارة الأوقاف حققت الأوقاف عوائد مادية بلغت " مليونين ومائة وخمسين ألف ريال [90]، وفي الحقيقة لم يكن هذا النجاح مرده الى تدبير محمد بيرم الخامس فقط بل أيضاً لاعتماده في إدارة الاحباس علي موظفين من ذوي الكفاءة ومتخصصين في ذلك العمل، وبهذه الصورة ضمن محمد بيرم الخامس تصريفاً سليماً إلى حد ما لمدا خيل الأوقاف .

وهكذا يتحقق في هذا المجال التعاون بين الوزير خير الدين والعلماء في مشاريعه الاصلاحيه ،وهي رغبة طالما عبر عنها خير الدين في كتابه " أقوم المسالك " ،إلا وهي مشاهدة رجال الدين والعلماء يتعاونون مع السلطة من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم للبلاد [91] .

- المدرسة الصادقية :

افُتتحت المدرسة الصادقية عام 1875 م بعد عامين من تولي خير الدين الوزارة الكبرى ، وقد كان مقر هذه المدرسة في ثكنه بنيت زمن حمودة باي الحسيني في أوائل القرن التاسع عشر، وتقع بالقرب من جامع الزيتونة ، وهي تتكون من طابقين، وتحتوي علي قاعات كبيرة للدرس ، وقسم لمنامة الطلاب، وبها عيادة طبية صغيرة ، ويبلغ عدد الطلبة المسجلين بها عند افتتاحها سنة 1875 مائة وخمسين طالباً [92]والطريقة التي تداريها المدرسة تشبه النظام العسكري بحيث تكون الدراسة من شروق الشمس ، وحتى غروبها، يتخللها بعض فترات الراحة، ولا تتوقف الدراسة بالمدرسة إلا أيام الإجازات و العطل الرسمية. [93]

وقد برز دور العلماء في هذا الصرح العلمي منذ تأسيسه ، وذلك أنه عندما أراد خير الدين تأسيس هذه المدرسة اجتمع مع عدد من العلماء البارزين، واستشارهم حول هذا الموضوع قبل إن يجهر بفكرته للباى، حيث استشار الشيخ أحمد بن الخوجة ، والطاهر النفير ، و عمر بن الشيخ ، ومحمد بيرم الخامس ، حول فكرة إنشاء مدرسة علي النمط الأوربي الحديث مازجاً بذلك بين الحضارة الأوربية والتراث الإسلامي ،

89 - علي الصولي ، ص 216 – 218 ، وانظر محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ،ج 2 ، ص 528 – 529 .
90 - علي الشنوفي ، ترجمة محمد بيرم الخامس ، ص 78 .
91 - اينتن كريكن ، خير الدين والبلاد التونسية ، ص197 .
92 - احمد عبد السلام، المدرسة الصادقية والصادقين ، ص 20.
93 - احمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون ، ص 134 .

وبعد أن اطمأن خير الدين لرأى علماء الزيتونة وموافقتهم علي إقامة مثل هذه الصرح العلمى ، عرض أفكاره حول هذا الموضوع على الباى محمد الصادق الذي أمر بتشكيل لجنة عليا للنظر في فكرة إنشاء مثل هذه المدارس, وقد تكونت هذه اللجنة في مجملها من العلماء مثل " أحمد بن خوجة ، وعمر بن الشيخ ،و بيرم

الخامس ،و الطاهر النفير" بالإضافة إلى الوزير خير الدين, والجنرال حسين [94] وقد اتفقت اللجنة علي أهمية هذه الفكرة, وما ستحققه من فائدة فى مجال التعليم في تونس , وقد ضمت اللجنة أيضاً، كلاً من الشيخ محمد العزيز ، ورئيس بلدية تونس محمد العربي الزورق ، والمفتي الحنفي أحمد بن الخوجة ، وقاضي المحكمة محمد الطاهر النفير الأول ، وعمر بن الشيخ ,وهو قاضي محكمة باردو, وعضو سابق في المجلس الأكبر ، ومحمد بيرم الخامس رئيس جمعية الأوقاف ,والشيخ أحمد الورتاني ، ومصطفى رضوان و عكفت اللجنة طوال ستة عشر شهراً علي ضبط مراحل وسنوات التعليم بالمدرسة الجديدة, ووضع برامجها ومناهجها ،[95] و قد قُسم التعليم بالمدرسة الصادقية إلى ثلاث مراحل هي : .

1 – **المرحلة الأولى** وهي مخصصة للتعليم الابتدائي, وتستمر أربع سنوات يحفظ الطالب خلالها جانباً من القرآن الكريم ويدرس بعض الأحاديث النبوية الشريفة ومبادئ اللغة العربية من خلال حفظ بعض المتون اللغوية مثل الآجرومية وألفية ابن مالك في النحو.

2 – **المرحلة الثانية** وكانت مخصصة للتعليم الثانوي ،و مدة الدراسة بها خمس سنوات وتتألف المواد الدراسية في هذه المرحلة من مجموعة من المواد اللغوية ، والشرعية وفق ما يدرس بجامع الزيتونة وعلي حسب أحكام الفصلين الثامن عشر ، والسادس والستين من قانون تأسيس المدرسة الصادقية ويخير الطالب الذي يجتاز القسم الثاني بين الانتقال إلى القسم الثالث بالمدرسة أو الالتحاق بجامع الزيتونة لاستكمال دراسته في العلوم الشرعية ، كما يمكنه الجمع بين التعليم بالقسم الثالث, والدراسة بجامع الزيتونة ، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع مدير المدرسة .

3 – **المرحلة الثالثة**، و مدة الدراسة فيها سبع سنوات يدرس الطالب خلالها المواد التالية اللغات مثل(التركية – الفرنسية – الإيطالية) وبعض المواد العلمية كالرياضيات ، والهندسة ، والطبيعة ، وهناك مواد أخرى مثل التاريخ و الجغرافيا ، وعلم السياسة والممالك والقوانين ، أما بالنسبة لمواد اللغة العربية والشرعية فهي تتوافق مع ما يدرس في جامع الزيتونة [96] .

وقد استمد خير الدين المنهج المتبع بالمدرسة الصادقية من مدارس استانبول, مما يشير إلى إن برنامج المدرسة كان مطابقا للتعليم العصري في الدولة العثمانية ,هذا و قد كان التعليم بالمدرسة بالمجان من أجل تشجيع انضمام مزيد من الطلاب للدراسة بها ،أما إدارة المدرسة فقد وأوكلت إلى الشيخ العربي زورق رئيس

---

94 - عبد العزيز بن يوسف ، ص94 ، وانظر Manhood Abdul Movla .p .p 83 - 82

95 - حمادي الساحلي ، العلاقة بين جامعة الزيتونة والمدرسة الصادقية ، ص 11 وانظر ، محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ، ج 2 ، ص 535 – 536 .

96 - حمادي الساحلي، ص 12. وانظر أحمد عبد السلام المؤرخون التونسيون ، ص 134.

البلدية ؛ كما ضمت هيئة التدريس بالمدرسة بعض المدرسين الأوروبيين من المتخصصين في اللغات والمواد العلمية ؛ و ضمت إلى جانب ذلك عدداً من مشايخ جامع الزيتونة أمثال (الشيخ لامين بن الخوجة، والشيخ الصادق الشاهد ؛ وعثمان الشامخ ،ومحمد القرطبي ، والشيخ الطاهر بن الحاج ؛ والطاهر جعفر ؛ ومحمد الفخري) [97] ومن خلال هذا العدد الكبير من مشايخ وعلماء جامع الزيتونة يتبين لنا الدور الكبير والمتميز الذي لعبه العلماء في تأسيس هذه المدرسة ، والمشاركة في التدريس بها مما يعطي انطباعاً بأنه كان هناك انسجام وتعاون بين الوزير خير الدين وهيئة العلماء,ومن دلائل هذا الانسجام قبول العلماء بالمشاركة بالتدريس بهذه المدرسة مع المدرسين الأوربيين, وقبول الاقتباس من العلوم الأوربية في سبيل تطوير وتحديث العملية التعليمية بالبلاد,مما يدل علي أن العلماء في تونس لم يكونوا في مجملهم من المنغلقين والمعارضين للاقتباس من الغرب الاوروبي .

وقد كانت الامتحانات النهائية بالسنة الأولى 1875 م في المدرسة الصادقية حدثاً بارزاً إذ حرصت الدولة على أن تبدى فيه اهتماماً بالتعليم ,وخصوصاً هذه المدرسة الجديدة، حيث جرت الامتحانات النهائية بحضور الوزير خير الدين وبعض أعيان المجلس التشريعي ،وأولياء أمور الطلاب, وبعض الشخصيات الأجنبية, مثل قنصل فرنسا وانجلترا ، واستمرت الامتحانات ثمانية أيام حضرها خير الدين بدون انقطاع وهو ، يراقب سير الامتحانات ومدى دقة الأسئلة ، وبعد الانتهاء من الامتحانات أعلن عن نتائج الطلاب, وكانت نتائج باهرة تدل على ارتفاع مستوى الطلاب بالمدرسة الصادقية .

وقد كتب الوزير خير الدين في 1875 م إلى مدير المدرسة الشيخ محمد العربي الزروق يهنئه فيها بالنجاح العظيم الذي تحصل عليه التلاميذ ،ويشكره ومجموعة العلماء والمشايخ وسائر المعلمين بالمدرسة على الجهد الذي بذلوه في سبيل إنجاح هذه الفكرة والتي سوف يكون له دور كبير في تطوير التعليم، وذلك بفضل الطلاب الذين سوف يتخرجون منها ويحملوا مشعل الإصلاح والتحديث بالبلاد [98] .

97 - الشيباني بنبلغيث ، النظام القضائي ، ص 289 .
98 - احمد الطويلي ، تاريخ مدلية تونس الثقافي والحضاري ، ص 166 – 168 .

- وقف المدرسة الصادقية : .

إن مما يعاب على سياسة البايات في القرن التاسع عشر عدم استمرارية مشاريعهم الإصلاحية، فقد كان انتقال الحكم من باي إلى آخر يقضي على أغلب مشاريع الباي السابق ، أو إن بعض هذه المشاريع كان يتعطل بسبب قلة المخصصات المالية ، لذلك حرص الوزير خير الدين على أن يضمن للمدرسة الصادقية الديمومة والاستمرارية لهذا أوقف عليها ريع أملاك ذات مردود مادي كبير، بلغ 4 ملاين فرنك و تمثلت في " مزرعة كبيرة في منطقة قعفوز تبلغ مساحتها 40 ألف متر ، وضيعات كثيرة في الوطن القبلي ، وعدد كبير من أشجار الزيتون الموقوفة على المدرسة ، وبعض المباني في منطقة قربنالية ، و عدد من الحوانيت .

وقد عين خير الدين للإشراف على هذه الأوقاف الشيخ محمد عريف، وقد وفرت كل هذه الإجراءات للمدرسة الصادقية ما تحتاج إليه من مداخيل تساعدها على الاستمرارية في أداء رسالتها التعليمية ، والتي استمرت في تأديتها حتى بعد أن وقعت البلاد تحت الحماية الفرنسية 1881 م [99] .

99 - أحمد عبد السلام، ، ص 18 – 19 – 23 .

- إصلاح التعليم الزيتوني :

إن هدف التعليم في البلاد التونسية لا يختلف عما كان سائداً في بلدان العالم الإسلامية، فهو يهدف إلى بث قواعد العلم والمعرفة حتى يتمكن المتعلم من تدعيم ثقافته ، وتأكيد عقيدة الاسلاميه ،و اكتساب لغة كتاب الله العزيز ،وتعلّم قواعد الدين الإسلامي والعلوم الشرعية .

حيث كان هذا التعليم يعتمد على تعلم وحفظ القرآن الكريم و استيعاب الكتب التي وضعها سلفنا الصالح ، ولقد اشتهر جامع الزيتونة منذ تأسيسه بنشر العلوم والمعارف الإسلامية [100] ،غير أن هذه المؤسسة التعليمية الكبيرة كانت بحاجة إلى محاولات الإصلاح والتجديد في مختلف جوانبها مما أدى إلى إصلاحات أحمد باي سنة 1842 م ، والتي اقتصرت على صرف رواتب لمدرسي جامع الزيتونة ؛ حيث انه لم تكن تصرف بأنتظام لمشايخ جامع الزيتونة ، وتحديد فترات الدراسة به؛ والتأكيد على الحضور للدراسة في الزمن المحدد ، غير أن تلك الإصلاحات لم تكن كافية وليست علي المستوى المطلوب للقائمين علي جامع الزيتونة [101]،لأنها لم تعالج المشاكل الاساسيه والمتمثلة فى محاولة تطوير المناهج بجامع الزيتونة كما وكفيا.

أما في عهد وزارة خير الدين 1873 م فقد نُظم مشروع للنهوض بوضع التعليم في تونس بوجه عام والزيتونة بشكل خاص، ومن أجل ذلك شكلت لجنة من العلماء ضمت الشيخ محمد العزيز بوعتور وكيل الرئيس ، وبعضوية الأعضاء الشيخ أحمد بن الخوجة المفتي الحنفي ،و الطاهر النفير المفتي الملكي ، وعمر بن الشيخ رئيس المجلس البلدي ، والشيخ مصطفى رضوان ؛ وأحمد الورتاني ؛ يرأسهم الوزير خير الدين نفسه.

وقد كان هدف تشكيل هذه اللجنة هو إعداد خطة تنظم سير التعليم والدروس بجامع الزيتونة، وما يهم المدرسين والطلاب فيه.

ومن أجل ذلك اختار خير الدين لجنة مكونة في أغلبها من علماء الزيتونة لتشرف على إصلاح أوضاع التعليم به، ووجه لهم خطاباً قال فيه: " أنتم نخبة الجامع، والمراد أن تضبطوا لنا الأساليب التي تحققتم من نفعها في مدة قراءتكم وتدريسكم بجامع الزيتونة "، ولعل هذه الكلمات على إيجازها تدل على مدى احتياج خير الدين للعلماء، ودورهم الفعّال فى مشاريعه الإصلاحية ، و على قيمة هذه اللجنة بوصفها نخبة من علماء الزيتونة[102] حيث اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات ،وبعد اقتراحات وتعديلات عرضت اللجنة سنة 1876م ؛ برنامجها على محمد الصادق باى الذي وافق علية، واعتمده فى صورة قانون يحتوي على 67 فصلاً وكانت بنود القانون على النحو التالي :-

1. تنظيم أوضاع هيئة التدريس بجامع الزيتونة و تحديد الكتب الواجب تدريسها به ؛ وهذه محتويات الفصل الأول إلى السادس من القانون باختصار.

---

100 - محمد عبد العزيز بن عاشور ، التعليم الزيتوني من ترتيب المشير أحمد باى الى تأسيس مشيخة الجامع الأعظم وفروعه ، ص 6 .
101 - المرجع نفسه ، ص 6
102- عبد العزيز بن يوسف ، ص87 -88.

2. أما الفصول من 7 – حتى 22 فتتعلق بواجبات المدرسين، و منها جعل الدرس نفسه في مستوى سامعيه وجعل لغته وتفسيره مبسطه و في متناول ذكائهم ودرجة تعلمهم [103] .

3. ضرورة تنظيم طريقة اختيار الأساتذة بجامع الزيتونة، وذلك بواسطة التأكيد على نظام " المناظرة" أي الاختبار والذي يجرى لكل متقدم يرغب فى التدريس بجامع الزيتونة.

4. إجراء امتحانات نهاية كل سنة وجعلها المعيار الذي ينتقل به الطالب من مرحلة تعليمية إلى أخرى بجامع الزيتونة.

5. تحديدا المناهج والمواد الخاصة بكل مرحلة تعليمية على حده.

6. ضبط حضور وغياب التلاميذ، وسلوكهم أثناء مدة الدراسة في كشف خاص.[104]

7. كما حدد الفصل 11 من القانون بأن مدة حصة الدرس ساعة ونصف .[105]

8. ضرورة التحضير للدرس من قبل الأستاذ والتركيز على إعطاء القواعد ثم الشرح، وبعد ذلك القراءة.

9. جعل المراقبة العامة على سير التدريس بجامع الزيتونة وسائر فروع التعليم في الدولة بيد النظار والحكومة [106] والنظار، هم قاضي ومفتي المذهب المالكي والحنفي ومساعد هما[107] .

10. أما الفصول من 23 – 32 فقد كانت تختص بالتلاميذ وتنظيم أحوالهم، بحيث تلزمهم باصطحاب دفاتر خاصة ليكتب لهم فيها الأستاذ عدد الكتب التي درسها التلميذ خلال فترة دراسته بجامع الزيتونة، وما هي نتائج أمتحاناته السنوية .

وجدير بالملاحظة أن هذا الدفتر كان يعد وثيقة مهمة يستخدمها الطالب في إعفائه من بعض الضرائب مثل ضريبة المجبي، و أداء الخدمة العسكرية، أما الفصول من 24 الى 25 فقد احتوت بعض اللوائح التي تنظم سلوك الطلاب أثناء دراستهم بجامع الزيتونة ، وما ينبغي أن يكونوا عليه من الانضباط والإقلاع عن الجدال والمحادثات الطائشة، مع الحرص على احترام الأساتذة والأخذ بنصائحهم وتعليماتهم [108] .

أما عن المواد التي تدرس بجامع الزيتونة حسب قانون الإصلاح لسنة 1876م فقد وضعت اللجنة برنامجاً للتعليم في جامع الزيتونة بطريقة تجمع بين روح العصر والتقدم العلمي الحاصل في العالم، مع التعليم التقليدي والمحافظة على تراث جامع الزيتونة الإسلامي.

وقد كانت المواد المدروسة بجامع الزيتونة على النحو التالي (القرآن الكريم وأحكام التلاوة ، والتجويد ، والمواد الشرعية مثل علم التفسير ، وعلم الحديث ، وعلم الفقه ، ومصطلح الحديث ،و علم الميراث ، وأصول الفقه ، والعقيدة ، والعلوم اللغوية مثل علم النحو ، والصرف ،و البلاغة ، والعروض ،و علم أدب

103- كريكن ، ص 203.
104- على الصولي ، ص150.
105- كريكن , ص 203.
106- على الصولي ، ص 250.
107- كريكن ، ص 203.
108- المرجع نفسه ، ص 203 ، وانظر الطاهر الحداد ، ص 55 – 58.

البحث ، وعلم المنطق ، مع إضافة بعض العلوم الأخرى كالرياضيات ،و الكيمياء ، والطبيعة ، وعلوم الصنايع ، وعلوم اللغات الأجنبية مثل التركية ،و الفرنسية ، والإيطالية .[109]

وقد أتى ترتيب وإصلاح أوضاع جامع الزيتونة بثمار عظيمة، وذلك لأن سير العملية التعليمية بالجامع قبل عام 1870م كان غير منضم من حيث ترتيب مواعيد الدراسة في أوقات ثابتة يحضر فيها أعضاء هيئة التدريس بجامع الزيتونة، مما كان يؤدي إلى غياب وتأخر المدرسين عن الدرس ،كما أن الإدارة لم تكن منظمة وتفتقر الى آلية مراقبة لسير التدريس بجامع الزيتونة وكيفية أعطاء الدروس والامتحانات.

غير أنه بعد إصلاحات خير الدين(1875 – 1876) وتطبيق القانون الخاص بتنظيم سير التعليم بجامع الزيتونة، تغير الوضع كثيراً وضبطت أحوال الدراسة بالجامع الأعظم [110] .

وفي الواقع أن جانباً كبيراً من نجاح بعض مشاريع خير الدين الإصلاحية واستمراريتها مثل تنظيم أوضاع القضاء ، وإصلاح الأوقاف ، وترتيب التعليم بجامع الزيتونة على وجه الخصوص يرجع إلى نجاح التعاون القائم بين السلطة المتمثلة في الوزير خير الدين والعلماء، ورجال الدين الذين شاركوا في مختلف اللجان التي شكلت لإصلاح بعض هياكل الدولة ، وتفانيهم في عملهم بكل جد واجتهاد وأمانة في صياغة القوانين والقواعد المناسبة والمتمشية مع روح الشريعة الإسلامية، مما أفاد مشاريع خير الدين الإصلاحية وجعلها في منأى عن التصادم مع المؤسسة الدينية، بل تسير معها في نفس الاتجاه [111]

وقد دامت فترة وزارة خير الدين نحو أربعة أعوام حاول النهوض خلالها بمسؤولياته، وأن يصلح حال مؤسسات الدولة قدر المستطاع ، لكنه لم يمكث في منصبه كثيراً على الرغم من ظهور بعض ثمار إصلاحاته، فقد أعرض عنه محمد الصادق بتأثير من المقربين منه كالوزير السابق مصطفى خزندار، والذي كان من أصهار الأسرة الحسينية، ومقرباً جداً من الباي ، وكذلك مصطفى بن إسماعيل ، والذين أوحوا للباى أن خير الدين يسعى لكي يستبد بالسلطان من دونه خاصة بعد أن وضع أنصاره في مختلف مؤسسات الدولة ،وفي هذه الأجواء المشحونة اضطر الوزير خير الدين أن يقدم أاستقالته في21 من يوليو 1877م وأن يعيش في تونس بعيداً عن أية مشاركة في الحياة السياسية، قبل أن يسافر إلى تركيا ويستقر هناك .

109- الأرشيف الوطني التونسي ، وثيقة رقم 4 – 7 – 10 ، ملف 724 ، صندوق 63 ، وتتحدث عن المواد التي تقرر تدريسها بجامع الزيتونة وأقسامها وبعض القوانين المتعلقة بسير التعليم في الزيتونة ، وانظر أرنولد توين ، ص 149.

110- كريكن، ص 206. وانظر Mongi smlda p35, 32

111- أحمد تعلم ، ص 3 - 4

الخاتمة

شهدت تونس كغيرها من بلدان العالم الأسلامى حركة إصلاحية، فى محاولة للتخلص من مظاهر التخلف ي كانت تعانى منه البلاد، خلال الفترة من 1837- 1877 فى جميع النواحي: الاقتصادية، والعسكرية، اداريه، وأيضاً محاولة التصدي للأطماع والأخطار التي كانت تحيط بها من القوة الأوربية سواء من الناحية سكرية أو الاقتصادية .

كذلك كان طموح بعض البايات الحسينين يهدف إلى تحقيق مزيد الاستقلال عن الدولة العثمانية ،حافزا اء اهتمامهم بالإصلاحات ولاسيما العسكرية منها ، حيث ركز أحمد باى فى إصلاحاته سنة 1837م ،على انب العسكري وصرف عليه الشى الكثير، من شراء أسلحه وبناء ثكنات وزيادة فى عدد قوات الجيش التونسى بناء المدرس العسكرية مثل المدرسة العسكرية بباردو، كما قام بأصلاحات أخرى فى مجال التعليم، حيث نضم راسة بجامع الزيتونة،أما ما يخص الناحية الاجتماعية فقد اصدر قرار بعتق (الرقيق) فى تونس 1846 م. وقد ان موقف ا لعلماء فى تونس من هذه الإصلاحات المستمدة من الغرب الأوروبي، لا يختلف عن غيره من مواقف لماء العالم الاسلامى كاستانبول ،والقاهرة،وهو التأييد لها والمساهمة فيها ، ومما يلاحظ أيضاً أن أغلب علماء امع الزيتونة لم يعارضوا الاقتباس من الغرب الاوروبى، بعض العلوم التى تعود بالفائدة على بلادهم ، بل إن لماء وفى خطوة متقدمه قبلوا بمشاركتهم للأساتذة الأجانب فى التدريس معهم فى المدارس التونسية كا لمدرسة ربية بباردو1840 ، والمدرسة الصادقية 1875،حيث اندمج مشايخ الزيتونة مع غيرهم من الأساتذة الأوروبيين ، ل الشيخ محمود قابادو ، وعمر بن الشيخ، والطاهر النفير ،والشيخ أحمد بن الخوجة وغيرهم بهدف المساهمة فى لوير التعليم فى تونس فيما يخص مجال العلماء والمتمثل فى ترتيب أوضاع الدراسة بجامع الزيتونة ،أو ترتيب علىم فى تونس بشكل عام .

هكذا كان دور العلماء و المؤسسة الدينية التونسية، فرغم الانقسام المذهبى الحاصل فى تونس بين الحنفية والمالكية لا أن ذلك لم يمنعهم من الاتفاق حول ضرورة الإصلاحات وأهميتها لتونس منذ بدايتها في عهد احمد باى 183م، والى حين استلام الوزارة الكبرى من قبل خير الدين سنة 1873م

فقد انظم عدد كبير من هيئة العلماء للإصلاحات، والذين كان من أبرزهم الشيخ إبراهيم الريـاحى ،و حمد بن ابى الضياف ،ومحمود قابادو ،وعمر بن الشيخ ،و الشيخ سالم بوحاجب ،والشيخ محمد بيرم الخـامس،و حمد بن الخوجة، وغيرهم الكثير مما انضموا إلى أغلب مشاريع الإصلاح ولجانه، بدافع محبة الوطن والرغبـة في صلاح وتطوير أوضاع البلاد غير أن بعض العلماء كانت تخالجهم النزاعات الشخصية ،والمطـامع وذلـك لأن ض مشايخ الحنفية وبحكم أصولهم العثمانية ولمذهبهم الحنفي الذى هو مذهب الهيئة الحاكمة في تونس كـانوا ستعدين للتعاون مع حكومة البايات، وأيضاً لما سيعود عليهم من مناصب و مكاسب ماديه كبيرة .

أما بقية العلماء من المذهب المالكي، والذين تعود أصول بعضهم إلي المناطق الريفية، فقد وجدوا في تطوير دارة العمومية والإصلاحات مناسبة وفرصة مهمة للحصول على مناصب وموارد إضافية كانوا محرومين منها .

وفى حقيقة الأمر كان دور العلماء في التجربة الأولى 1837،على أهميته متواضعاً، تمثل أساساً في تأييد نخبة علماء بالمجلس الشرعي للإصلاحات، بالخطب فى المساجد وقول الشعر أو بالمشاركة، في بعض المهام المسـندة بهم خاصة فى مجال تخصصهم كتنظيم الدراسة بجامع الزيتونة ونحو ذلك .

ولا يرجع تواضع دور العلماء فى المرحلة الأولى لضعف أو لقصور فيهم، أو لعدم قبولهم بالإصلاحات، بل جع أساساً لسطحية تلك التجربة الإصلاحية الأولى وتركيزها على جانب أساسـي واحـد وهـو الجانـب سكري، ومن أجل ذلك قام الباى ببناء العديد من مصانع الأسلحة المختلفة، وزيادة عدد جيشه بشكل كـبير صل تعداده إلى حوالى 26 ألف جندى، مما ساهم فى إرهاق ميزانية الدولة ، و زيادة فرض الضرائب المجحفة على ناس ،كذلك لم تلامس إصلاحات التجربة الأولى مايحتاجه المجتمع التونسي، من تطـوير فى الإدارة،والتعلـيم محاربة الفساد، والاهتمام بالاقتصاد.

لذلك أكتفى العلماء بمباركة وتأيد تلك الخطوات الإصلاحية، وهذا فى حد ذاته موقف ايجابي وتطور له ميته في تلك الفترة المبكّرة من الإصلاح، مايمكن اعتباره مرحله تمهيدية لما سيأتي بعدها من إصلاح وتطـوير فى تلف هياكل الدولة ، وهو ما برزا فى تطور مواقف العلماء الذين أدركوا التجربة الثانية من الإصلاحات أيـام حمد باى 1855 م،والتي كانت موضعاً لاختبار قدرتهم ، وأفكارهم الاصلاحيه باعتبارها تجربه متطورة.

وقد برز فى هذه التجربة بكل جلاء الدور الفعّال للعلماء في مساهماتهم المتعددة ، و مشاركاتهم فى تفسير تطبيق قوانين عهد الأمان، بشكل يلفت الاهتمام خاصة وسط تلك الظروف السياسية والمادية السيئة ، وسطوة لحكم الفردي المطلق للباى الذي لا يتنازل عن اى شى من سلطانه ،ومع ذلك برهن العلماء رغم كل تلك صعوبات، المتمثلة فى عدم توفير المخصصات المالية الكافية من رواتب وقله المتخصصين من موظفين وكتبة ضعف التجهيزات، كل هذا لم يحد من كفاءة العلماء في شرح وتفسير وثيقة عهد الأمان والمساعدة فى الإشراف

ى تطبيقها ، و لم يجد أيضاً من قابليتهم للتطور وفهم الإصلاحات، كما أثبتت ذلك تقارير لجان مراقبه المجلس بثقة من عهد الأمان والتي تصفهم بالجد و المثابرة والحماس .

ونعتقد انه لولا تلك الفئة من العلماء، لما أمكن حتى بعث تلك المجالس، ولا رأى قانون عهد الأمان نفسه ور ، فكل المجالس ضمت فى عضويتها تقريبا عدداً من العلماء واعتمدت الدولة عليهم فى تفسير وشرح قانون هد الأمان ،كل ذلك يؤكد على التناغم الكبير الحاصل بين الهيئة أحاكمه وبين رئاسة الهيئة الدينية والمتمثلة فى يخ الإسلام ؛ والمفتي الحنفي والمالكي، والقضاة ، وكيف أن كل طرف من الأطراف يعرف مكانة الطرف خر، فهيئة العلماء تعرف للسلطة حقوقها وقوانينها التي يجب أن تقف عندها ، والسلطة تعرف مكانة العلماء وحية والدينية عند عامة الناس، لذلك فهي تحاول أن تكسب العلماء لصفها وتوظف تلك المكانة لمصلحتها كان يمكن أن تزداد معرفة العلماء بالإصلاح نضوجاً وخبرة ، لو استمر تطبيق وثيقة عهد الأمان التي تم إيقافه في هد محمد الصادق باى، بعد تمرد مناطق الدواخل بقيادة على بن غذاهم 1864م,

غير أن برامج الإصلاح تم بعثها مره أخرى فى عهد وزارة خير الدين، حيث أعتمد عليهم الأخير فى يراً من برامجه و إصلاحاته الاقتصادية و الإدارية والتعليمية ، فقامت هيئة العلماء ا بأعباء الإصلاح خير قيام زاد عملهم أهمية واتساعاً مع تنوع مجالات الإصلاح.

حيث عين الوزير خير الدين سنة 1873 بعضا من العلماء فى مختلف اللجان و المجالس المنبثقة من الإصلاحات ل، المجلس الوقتي ، ومجلس التحقيق،والمجلس الأكبر ،ومجلس الجنايات، ولجان تفقد سير عمل المجالس فى خارج ناصمة تونس وغيرها.

كذلك لم يقتصر دور العلماء فى تونس على مشاركتهم فى الإصلاحات فقط، بل برز دورهم أيضا فى ظائف أخرى كالإفتاء، والقضاء ,والتدريس ، والخطابة وساهموا فى إثراء الحياة الثقافية ،والعلمية، كالشعر، و تابة المقالات فى الصحف و التأليف في الفقه، والأدب، والشعر والتاريخ، وهو ما يؤكد أيمانهم بالإصلاح ضرورة تنشيط الحياة العلمية والثقافية فى البلاد .

وبذلك لم يساهم العلماء فقط في الحركات الإصلاحية فى بلادهم ، بل أيضاً في المساعدة على بعث ركة النهضة العربية الحديثة ،والتي انطلقت بوادرها الأولى في كتابات,الطهطاوي، وخير الدين، وتعززت حلات بيرم الخامس، ومحمد السنوسي إلي المشرق العربي و بعض البلاد الأوربية ، بعد زيارة الشيخ محمد عبده أولى الي تونس 1884 ، الذي وجد لآرائه عند علماء جامع الزيتونة، صدي وأعجب بهم أيما إعجاب لتطابق كارة مع ما كان يدعو إليه ،وأدى هذا إلى ازدياد الروابط بين علماء المشرق العربى والمغرب ،والتقت أفكار لئك وهؤلاء في قناة واحدة لتكون نواة النهضة العربية الحديثة

إلا انه للمرة الثالثة تمنى التجربة الإصلاحية فى تونس بالتوقف، وذلك بعد استقالة الوزير خير الدين سنة 18م ،بسبب الدسائس والمؤامرات التى كان يقوم بها بعض المغرضين ضده أمثال الوزير مصطفى خزندار ، وزير مصطفى بن إسماعيل ،والذين كانوا من أكثر المقربين للباى فزينوا له أن الوزير خير الدين سوف يستأثر سلطة من دونه ،وان المدارس التى استحدثت بعد بداية الإصلاحات سوف تخّرج له طلاباً متأثرين بالمبادئ ربية سيكونون من أشد الأخطار على سلطته، لذلك قرر الباى الحد من نفوذ خير الدين والتضييق عليه فى مل، مما حذا بالأخير الى تقديم استقالته للباى .

أما هيئة العلماء فقد كانت هى أول المتأسفين على تلك الاستقالة، والمتضررين منها بعد أن انطلقوا دين في تنفيذ برامج الإصلاحات مع الوزير خير الدين .

وخلاصة القول فانه رغم توقف التجارب الإصلاحية الثلاث في تونس ونتائجها المحدودة، فأنها ساهمت في از نخبه من العلماء المصلحين، استطاعوا أن يؤدو دورهم في عمليات الإصلاح حسبما سمحت به الظروف أظهرو الحماس والنشاط في فهم القوانين وتطبيقها، ما يؤدى إلى ابطل التهمة القائلة أن هيئة العلماء كانت ماً هي ضد الإصلاحات والتحديث أو اى شي يأتي من الغرب الأوروبي .

غير أنه ما إن جاءت سنة 1881م، حتى وقعت تونس تحت نظام الحماية الفرنسي، وأجهزت على آخر ما ى من برامج الإصلاحات القائمة في تونس ، وما كان من ذوي النوايا الطيبة من ساسات تونس، وعلمائها إلا يشاهدوا انزلاق بلادهم نحو الحماية الفرنسية دون أن يجدوا وسيلة ناجحة لدفع الخطر الجسيم عن بلادهم، تهي الأمر بأن سقطت البلاد تحت الاحتلال الفرنسي .

لكن العمل الصالح لا يضيع أثره كامل الضياع ،فقد بقيت من أثر خير الدين وأصحابه من العلماء مؤسسات يمية وغير تعليمية حفظت بذور الإصلاح لأجيال المستقبل .

الملاحق

أولاً : الوثائق
ثانياً: الصور

قائمة محتويات الملاحق

رقم الوثيقة أو الصورة	الموضوع	الصفحة
- وثيقة رقم (2)	وتتحدث عن تعاون العلماء مع السلطة في إطفاء نار تمرد علي بن غذاهم .	178
- وثيقة رقم (3،4)	وتتناول هذه الوثيقة تأخر رواتب الجنود وتخبر أحمد باي بذلك وتطلب منه المشورة	179
- وثيقة رقم (4)	وتتحدث عن الدور الذي قام به بعض العلماء بقيادة الشيخ أحمد العزوز، في إقناع عدد من زعماء القبائل بنبذ تمردهم وإنه نجح في أداء مهمته	180
- وثيقة رقم (4،5،6)	وتحتوي على القانون الأساسي لجمعية الأوقاف.	181
- وثيقة رقم (6)	وهي مرسلة من الأمير رشيد، ومحمود بن عياد الذين كانوا في زيارة لفرنسا، وإن المسئولين هناك كانوا يدعوهم إلى احتفالاتهم.	182
- وثيقة رقم(4،7،10)	وتحتوي على قائمة بأسماء المواد المطلوب تدريسها بجامع الزيتونة، وبعض القوانين المتعلقة به.	183
- وثيقة رقم (11،12)	وهي مرسلة إلى الوزير مصطفى خزندار من الأمير رشيد وهو أحد القادة العسكريين يخبره فيها عن قرب نفاذ مخزون فرقته من التموين الغذائي.	186
- وثيقة رقم (13)	وهي رسالة من قبل الباي محمد الصادق، تحمل توصيات للشيخ مصطفى عزوز حول كيفية التفاوض مع المتمردين.	187
- وثيقة رقم (15)	تتحدث عن محاولات قام بها وفد من العلماء بقيادة الشيخ أحمد بن عبد الوارث للتفاوض مع علي بن غزاهم.	188
- وثيقة رقم (18)	وتتطرق إلى عملية تهريب لبعض السلع مثل الدخان قام بها مهربون تونسيون إلى تجار مالطيين عبر الساحل.	189
- وثيقة رقم (19)	وتتحدث عن عملية تهريب للبارود ، والصابون من قبل بعض المهربين للتجار مالطيين.	190
- وثيقة رقم (29)	وتحتوي على بيانات للجنود الذين تم تجنيدهم من بعض مناطق الدواخل والساحل مثل سوسة والمنستير وفيها إشارة إلى ضرورة أن يكون التجنيد من خارج العاصمة.	191
- وثيقة رقم (34)	وتحتوي على نص القرار الذي أصدره محمد الصادق باي حول إنشاء المجلس الوقتي.	192
- وثيقة رقم (46،47)	تتحدث عن توريد كميات من الحديد إلى أحد مصانع العاصمةالعسكرية.	193
- وثيقة رقم (619،622)	وتتحدث عن التذبذب في قيمة العملة التونسية	194
- وثيقة رقم (232)	وتتحدث عن عدد فصول القانون الذي ينظم العملية التي من خلالها يشرف أصحاب المجلس الأكبر على حسن سير عمل المجالس داخل وخارج العاصمة.	196
- وثيقة بدون رقم	وتتضمن هذه الوثيقة قانون الخدمة الداخلية لمجلس الجنايات ومجلس التحقيق وتضم 27 فصلا.	203
- وثيقة رقم (235)	وتتحدث عن رسالة من بعض أعضاء المجلس الأكبر وتقترح تقسيم مجلس الجنايات إلى نوعين، واحد للقضايا الخفيفة والأخر للثقيلة وهي مرسلة من الشيخ أحمد سيالة.	208

– صورة	وتظهر الصورة خزائن الكتب بجامع الزيتونة.	209
– صورة	ويظهر في الصورة جامع القصر	210
– صورة	ويظهر في الصورة جامع يوسف داي	211
– صورة	ويظهر في الصورة جامع صاحب الطابع.	212
– صورة	وتُظهر الوزير خير الدين	213
–صورة	ويظهر في الصورة الشيخ أحمد بن أبي الضياف وهو يقرأ نص وثيقة عهد الأمان.	214
– صورة	وتظهر الصورة إحدى حلقات الدروس في جامع الزيتونة.	215
– صورة	ويظهر في الصورة أحمد باشة باي.	216
– صورة	ويظهر في الصورة محمد باي.	217
– صورة	ويظهر في الصورة الشيخ أحمد بن أبي الضياف.	218
– صورة	يظهر في الصورة محمد الصادق باشة باي.	219
– صورة	وتظهر الصورة مشهداً خارجياً لجامع الزيتونة.	220
– صورة	ويظهر في الصورة الوزير مصطفى خزندار.	221
– صورة	ويظهر في الصورة الشيخ محمد بيرم الخامس.	222
– صورة	ويظهر في الصورة الشيخ سالم بو حاجب.	223
– صورة	ويظهر في الصورة الشيخ عمر بن الشيخ.	224
– صورة	وتظهر الصورة النص الأصلي لوثيقة عهد الأمان سنة 1875.	225

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وثيقة رقم (2) ملف 1033 صندوق 184 ، وتتحدث هذه الوثيقة عن التعاون السائد بين العلماء و السلطة في محاولة لإطفاء نار تمرد علي بن غذاهم .

وثيقة رقم (3-4) ملف 811 صندوق 164 وتتناول هذه الوثيقة تأخر رواتب الجنود. وتخبر الباي أحمد بذلك وتطلب منه المشورة وهي لاتحمل اسم المرسل .

وثيقة رقم (4) ملف 1033 صندوق 184 وتتحدث هذه الوثيقة عن الدور الذي قام به بعض العلماء بقيادة الشيخ أحمد العزوز في إقناع عدد من زعماء قبائل اجلاصه وأولاد عون بنبذ تمردهم وانه نجح في أداء مهمته .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible]

الفصـــل ١

[illegible]

الفصـــل ٢

[illegible]

الفصـــل ٣

[illegible]

الفصـــل ٤

[illegible]

الفصـــل

[illegible]

الفصـــل

[illegible]

الفصـــل

[illegible]

الفصـــل

[illegible]

الفصـــل

[illegible]

الفصـــل ١٣

[illegible]

[illegible] ١٢٨٧ [illegible]

الفصـــل ١٤

على الجمعية ان [illegible]

وعلى الجمعية [illegible]

الفصـــل ١٥

على الوكلاء ان [illegible]

الفصـــل ١٦

[illegible]

الفصـــل ١٧

[illegible]

الفصـــل ١٨

[illegible]

الفصـــل ١٩

[illegible]

الفصـــل

[illegible]

الفصـــل

على الجمعية ان [illegible]

الفصـــل ٢٢

[illegible]

الفصـــل

[illegible]

الفصـــل

[illegible]

[illegible]

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وسلم

الـــــــــــ فلم الذي مقاصده صادقه وبشاراته واضحه وعلاماته نازحه
فقام من قد اسفر لسانه والريد الهدايه المعتلي لمارج الهدى ظل الله على الارض زينة
الليالي والايام ابكهيا الاعلا والملاذ الاسمى المحبوب بين البشر والوجه مولانا وسيدنا
الشريف الحر بلا مثاليه ذي الصدق وجوده والبذل نضره وزينه بعظايله عفره ويمضي
ابنه الذي بعد تفصيل الايديم الكرامي وزاده مايجب لعلي ذراه المقام من المجد الاثيل
والعز عظام بالمنتهى ابن عفر تهم الجليله طوبى له اتصل بذلك البحر الزكي الموفي
بالسابع من جمادى الثانيه منها التي وكان وصوله لذلك الحي الخميس الثامن عشر
من الشهر المذكور فلما تلاقت العين منه نورا والزداد القلب بعاليه سرورا فلما
اداء الهدايه تلقاه بسرور وحمد الله تعالى على ذلك والمسئول منه سبحانه ان يمن علينا
بلوغ امانيه عن قريب فجاء النبي العجيب هذا وليكون به شريفا لعلم انني ازلت
بان فلانا بلد بارس ولم تقع بعض العين عند احد كبار الدولة الا بعد سنوات
عاد تهم انني بعض مهم الامر الخطير الا بعد سنين بنفسه تلك الذراري الاعتزاز متى
انبر الخطير وتتوجه لهم ازال والخلائق به محمد بن عباد ابن هوا وتجتمع معهم ولا زالوا
يلفظ بعض وقلك بيتا اذ تولا كبار الدوله وتتوجه لمحلهم وقد شملتني نعمتهم وشاهدت
عيني حاضرا وسابرا زاد الله رتبتهم علاء وصعودهم مراتب الكمال الارتقاء وانتم
لهذا ما عندي الان عرضناه على عفر تهم الجليله ورتبه بحل سعدكم ويكمل لنا امدكم
وما يرفع عماد تدركم وانتم والسلام من مقبل الرجاء حتى الزكي عبدكم رشيد ابن سوا
عسى الجميع كان الله بعونه في يوم الثلاثاء
السابع عشر من جمادى الثانيه

وثيقة رقم (6) ملف 811 صندوق 164 وهي مرسلة من الأمير رشيد ومحمود بن عياد الذين كانوا في زيارة لفرنسا وتحدثو في جانب من الوثيقة عن الاهتمام والحفاوة التي لقياها عند زيارتهم لفرنسا وان المسئولين هناك كانوا يدعونهم إلى اطفالاتهم وهي مؤرخة في سنة 1852 م .

الكتب المراد من قبل العلوم بحسب الطبقات المذكورين

الطبقة الاولى	الطبقة الثانية	الطبقة الثالثة
تفسير البيضاوي او الكشاف او احكام القرآن لابن العربي	تفسير الجلالين	
صحيح البخاري او صحيح مسلم او المرقاة او الصحاح	الجامع الصغير او المرقاة او الانموذج او الاربعون النووية او الخمسون	
الكبرى للشيخ السنوسي او العقائد للشيخ السنوسي	الوسطى او الصغرى للشيخ السنوسي	
المالكي التوضيح على ابن الحاجب لقوام الدين الاتقاني او غيره	فتح الخبير العالم في مهمات التعاريف للشيخ زكريا او شرح ابن عاشر لسيدنا ابن ابي زيد القيرواني المالكي	
الشافعية ورملي عليها	المنهج مع شرحه الاسنى لشيخ الاسلام زكريا او شرح المحلي على جمع الجوامع	
الحنفية ورملي عليها	الكنز مع شرحه النهر الفائق لسراج الدين عمر بن نجيم او شرح الوقاية لصدر الشريعة	
الحنفية ابن عابدين على الدر المختار للحصكفي	الدرر والغرر لمنلا خسرو او شرح الوقاية لعبد الحي اللكنوي	
الحنفية قاضي زاده على الكنز	الكنز مع شرحه البحر الرائق لابن نجيم او شرح الوقاية لصدر الشريعة	
الحنفية ابن عابدين على الدر المختار	الدرر والغرر لمنلا خسرو او شرح الوقاية لعبد الحي اللكنوي	
الحنفية ابن عابدين على الدر المختار	الكنز مع شرحه البحر الرائق لابن نجيم او شرح الوقاية لصدر الشريعة	
الحنفية ابن عابدين على الدر المختار	الكنز مع شرحه البحر الرائق لابن نجيم او شرح الوقاية لصدر الشريعة	
الحنفية ابن عابدين على الدر المختار	الكنز مع شرحه البحر الرائق لابن نجيم او شرح الوقاية لصدر الشريعة	
الحنفية ابن عابدين على الدر المختار	الكنز مع شرحه البحر الرائق لابن نجيم او شرح الوقاية لصدر الشريعة	
الحنفية ابن عابدين على الدر المختار	الكنز مع شرحه البحر الرائق لابن نجيم او شرح الوقاية لصدر الشريعة	

(٨٥) ترتيب الدراسة بالجامع

من الواجب توزيع علوم الدروس على ساعات النهار ولا تكون في وقت واحد وترتيبه كالآتي على عموم الشيوخ

على أهل الطبقة الأولى إلقاء درس من أعلى العلوم المطلوبة منها بكتبها المبينة بحيث يتحصل من مجموع جميع العلوم المطلوبة منهم وذلك في حسن الناظرين

على أهل الطبقة الثانية إلقاء ثلاثة دروس كل يوم على الصفة المبينة في الأولى

ومن يطلب من أهل الطبقتين أن يتنزل لهما ودنا بين الفيا بواجباته وذلك لضرورة الاختزعنه وعذره

على أهل الطبقة الثالثة إلقاء أربعة دروس على الصفة المتقدمة

أهل الطبقة الثالثة مطلوبون بإلقاء مسائل العلوم والكتب المطلوبة منهم على وجه لا تشعب فيه على الطالب ولا تكليفون له الانتقال من الكتب التي يدرس في الجامع ولا يشرع في كتاب آخر إلى أن يختمه ويتقنه ويطلب مما عرف وتتبع وتلمح أحسن بالإتقان وتلمس الشيخ الوصول إلى المطلوب

أهل الطبقة الثالثة مطلوبون بإلقاء التدريس المتقدم والمبحث بما يرجع إليها

أهل الطبقة الأولى مطلوبون بتلقي العلوم المطلوبة من المتبحر في العلوم المطلوبة منهم بحيث لا يلزم الطالب بحضور ذلك مطلقا

أيام التعطيل لأهل الطبقة الأولى أربعة تنتهي يوم الثلاثاء ولأهل الطبقتين الأخيرتين خمس تنتهي يوم الأربعاء

يعتني من أيام السنة شهر رمضان وأيام العيدين وثلاثة أيام من المولد

ينبغي بالجامع خيمان من أهل الصرامة والعزالة ينظران في أحوال

على الفقير تقرير حال الشيوخ في الحضور أو الغياب وبراءاتهم حل شهر رجب من كل عام

على الفقير أن لا يخلي الجامع من أحد منهما

على مزين الخان وضع الفقير أحد شروط الحملة

يطلب من الشيوخ أن يشتغلوا في شهر المولد بالبرزنجية والمولد الشيخ وأصحاب وأشباه ذلك في شهر ربيع وشعبان

يطلب من شيوخ الطبقة الثالثة أن يقرأ أحدهم والعصر بالجامع الأزهر بعد صلاة العشاء.

تعطيل أيام الشيوخ من التدريس والطلبة لمولد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عشرة أيام على عادة من تقدم

عند انتهاء كل عام من يأتي إجراء حذا الفقير من تعيين الطلبة الذين يتبع على من يراه الفقير لمحض الخير لتعلم ما ينفع

إذا كان في الجماعة من بعض الطلبة يحتاج على أمر يعرض فيه إلى الكتابة فليكتب

يرجع على أحد الشيوخ بتعلم ولده لمن ذلك العلم

المرتزقة إذا طلبت أحدا من الشيوخ إجراء الطلبة فليذهب يتبع ذلك الأمر ويستحب لمن ذلك أن يتبع ما من أحد الأرباب الذي

للشيوخ أن يخرجوا إلى المحل الذي يحل لهم أن يخرجوا إليه من شرقي إلى سوق سقاية سيدنا وتعود إلى ذلك

لا يخرج في رمضان أحد عن الشيوخ إلى الجامع وذلك بعد عشرة أيام من

وثيقة رقم (4-7-10) ملف 724 مخطوط، 63 ق تحتوي على قائمة بأسماء بعض المواد المطلوب تدريسها بجامع

الحمد لله يقتضي الامر العلي الصادر في شهر شوال سنة ١٢٥٨ انطاه من مولانا
صاحب عز وعلا في الاذن بجعل فصول تكون قانونا للمتصدين للتعليم في تعليم
اخوانهم تحريرته الفصول الآتية

الفصل ١

التحبيس انطاه من المفرس سيد احمد الشهير ماض على ما يضر المحبس
من المصلحة المرجوة للمتعلم وذلك فيما كان متعلق بالدخول الحرم
في الحاضر بدخل بيت المال وكذلك التحبيس انطاه ومنه نعمه الله تعالى للكتب
الموقوفة بالجامع الاعظم

الفصل ٢

الغرض الكلام فيما صدر به الامر العلي في مقاصدها ترتيب المشايخ
المدرسين وكيفية انتخابهم الى ثلاث طبقات وكيفية انتخابهم ومنهم
المنعم وترتيب احوالهم في التدريس والاعانة على ذلك الى انتهى
ترتيب الطلبة وانقسامهم الى ثلاث طبقات وكيفية مباشرتهم للتعلم
وترتيب احوالهم في المسكن والاعانة على كتب العلم انتهى
بيان ما هو ضروري من العلوم وتقسيمها الى واجب بالعين الى المدرسين
والمتعلمين ويتبع ذلك الكلام على ما يجب السموح عن التلامذة وما
يجب عليهم

الفصل ٣

طبقات المدرسين ثلاثة عليا وتسمى التي لاصحابها افراد التدريس في العلوم
المقاصد ودسكي وتسمى التي لاصحابها افراد التدريس المتوسطة والتي
تسمى التي لاصحابها افراد كتب البراية ولا تقل الاولى افراد ما لا تقل الثانية ولا
عكس وكذلك الثالثة

الفصل ٤

المدرسون من الطبقة الاولى عشرة ومن الطبقة الثانية عشرة ومن الطبقة
الثالثة عشرة

الفصل ٥

يفتح التدريس في العلوم الطبقة الاولى من الخامسة وتمام ويتخيرون العلوم التي
للطبقة الثانية ويعرضون اسماءهم على الخامسة فما فوقها ممن لم يكن انتهاء
الطبقة الثانية ويعرضون اسماءهم على الخامسة فما فوقها ممن لم يكن انتهاء
راي الاكبر والاعلم

الفصل ٦

يشترط في انتخاب كل واحد من الطبقة التي تليها انتخاب ابيه ولا يجوز
ان يكون

الفصل ٧

يتخير مجلس علمي مركب من المشايخ الثلاث الذين باشروا التدريس
مشايخ الازهر وقت انتخابهم للطبقة الثانية والثالثة ليتخير العلوم والكتب
التي يقرئها اهل الطبقتين المذكورتين

الفصل ٨

اذا قل احد من الطبقتين المذكورتين بالتحاق منيته للتي من طبقته
التي التي اعلى منها

الخاتمة بيان ما يلزم اعتباره في الترتيب المطلوب هنا

الكلام على العلوم المطلوبة

١ ـ حكم ما يحتاج إليه من العلوم الشرعية

٢ حكم ما يحتاج إليه من العلوم الرياضية

٣ حكم ما يحتاج إليه من علوم الصنائع

٤ تقسيم العلم المحتاج إليه إلى كيفيات في الدروس وأوقات البطالة من العلم

الكلام على المدرسين

٥ كيفية ولاية المدرس أي انتقاله من رتبة الطلبة إلى رتبة التدريس

٦ انتقاله من طبقة إلى أخرى في التدريس

٧ زيادة مرتب للمدرسين وتكون تابعة للزيادة على حسب الطبقات

٨ كيفية أخذ أحد المدرسين نصف المرتبات

الكلام على الطلبة

٩ تخيير كل منهم في أداء الستة وأيام التدريس

١٠ وتخيير كل منهم من النزول في العسكر على مقتضى نظائر ذلك النزول

١١ انتقال الطلبة من درس إلى آخر

أخذ أحد الطلبة نصف المرتبات

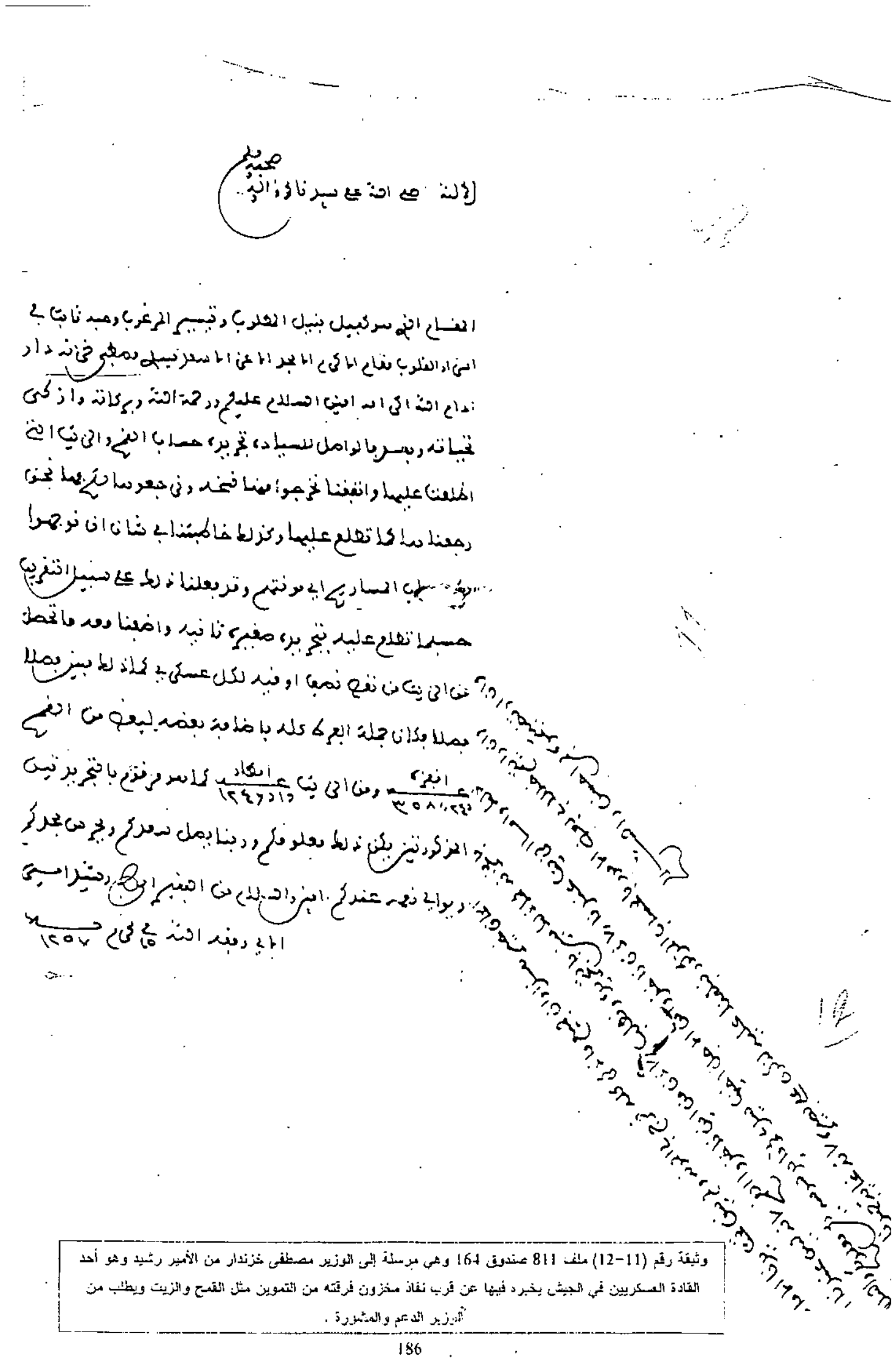

وثيقة رقم (11-12) ملف 811 صندوق 164 وهي مرسلة إلى الوزير مصطفى خزندار من الأمير رشيد وهو أحد القادة العسكريين في الجيش يخبره فيها عن قرب نفاذ مخزون فرقته من التموين مثل القمح والزيت ويطلب من الوزير الدعم والمشورة .

الحمد لله صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ابتدا

الذي اختتب امير الجيوش امير المؤمنين حرسه الله على الصلاة عليه وبعد

بالعمل ان يتوجه الحاج بور ابن الحاج لسرسه بلاخ المكاتيب الواصلة لكم
للمحاط بها ويحمل امير الجيوش ابن عثمان منه يبلغه لصفاقس ويتركه بها
ويحمل منه امير الجيوش ابن الحاج عامل صفاقس ويتوجه الى قفصة بن يحمل امير الجيوش
ابن عثمان صاحب الاعراب وما معه من احمال ويقدم قفصة بالمكاتيب الواصلة لكم
صحبة اولاد الواصلة لهما معه والصلاح من اهلها ويقدم قفصة بالمكاتيب الواصلة لكم
ارضاه فابلغه بالذي وعده الله وكتب ١٨ او ذي الحجة الحرام ٩٢٨ [illegible]

الى السيد مصطفى بن عزوز

وبعد بلغنا كتابكم وما ذكرتم من حركتكم نحو التوجه جهة ماجر وبلغنا
وارجوا من الله تعالى امداده لكم وفوزكم واسعادكم آمين

جواب له

الى السيد مصطفى بن عزوز وبعد بلغنا كتابكم وعلمنا ما ذكرتم تحركم
واخبرنا الى السيد احمد بن عبد الله بانه سائر لعزوزة وارجوا من الله تعالى ان
يديم باعانته على ما به صلاح اهل تلك الجهة وبلغنا عنهم
ان موجب نفي تهم قتل الامراء وسبب انحلال وتحولهم محل انوازل
والحلول بما حاصرهم بلد ما لو كذا. بلغنا موانا ابد الله تعالى عما عليهم بالوجه
به رضيف منه كشف الامر واظهار حقيقة الحال وما سبب انحلال فانه
موانا ما حاز جرت عادته ان شيء يبيع له تشكاية بعامل ينظر به ويرفع
ضرره وكان عليهم ان لا يحملوا كلفا الا برسم حمل رفع وان هي بعد الذي يتم
فمن هو عمر اضرر وعند ثبوته عند موانا ابد الله تعالى عليهم من يصلح بهم وعامل
بعدل انوازل فغير بلا شيء ابد الله تعالى بنفسه كشف ما اعلن به لسانه
الزكيه واما الحلول بلاد موانا ابد الله تعالى اهل عليهم من انفسهم

وثيقة رقم (13) ملف 1033 صندوق 148 وهي عبارة عن رسالة من قبل الباي محمد الصادق تحمل توصيات للشيخ مصطفى بن عزوز حول كيفية التفاوض مع المتمردين .

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

[redacted] من مولانا الإمام المتوكل على الله أحمد بن الله
بالنصر المبين سيدنا العشيرة أدام الله علاه وأيد جلاله
وأعلاه عليه السلام بلغه الله المأمول وحقق
الآمال بجميل فضله آمين وعلى فضله تتم أبدا والحمد
توجهنا من حضرتهم يوم الأربعاء وصلنا الواحة
يوم الخميس واجتمعنا بسيدنا حاميها ذي الطابع
ويوم نزلنا وصلنا نسير بقدومنا فيه توجهنا للصلاة
الأجل سيدنا علي بن غذاهم فسير وحولنا اهتزت
جميع القلوب بفرح جميل وبعد صلاة الظهر
اجتمعت معنا لجلب الفرد شلاقة وتظاهرنا معهم
فيما يرضيهم ولحازت القلوب لذلك وربطنا
الصلح وقررنا العلانية والحمد لله ومنه وجوده
ونصحنا لهم ذلك بن بصل الله ولذلك بعد العشا
نزلنا منزلة ثالثة ثم سيدنا علي بن غذاهم
ونزلنا ثالثة العوجب ولحاك الحديث بيننا ولحاك
ليلة نتحم والله عاز لجلا نبقى وربطنا الاجتماع يوم
الاثنين بحوله وقوته وتوفيقه العزو والبيع فسيدنا
وصلحي مجلبره فيه فوقهم بعثوا إليه ولا عاقوا
خدامكم إعانة تامة بالوجيب وخالهم سيدنا بونفت
بالمحارم عبد الدمار وسيدنا محمد بن علي الغادني الوريجي
وسيدنا أرزق نصيب الشراتي وبعد الجميع بالتحيم وحدة
والسلام من الحضرة [redacted] وصرف جنابه وحده
أحباب الحاج عبد الوارث

وثيقة رقم (15) ملف 1033 صندوق 184 وتتحدث عن محاولات قام بها وفد من العلماء بقيادة الشيخ أحمد بن عبد الوارث للتفاوض مع علي بن غذاهم ومحاولة إقناعه بإنهاء تمرده هو وزعماء القبائل المتحالفين معه.

وثيقة رقم (18) ملف 811 صندوق 164 وتتطرق الوثيقة إلى عملية تهريب لبعض السلع . مثل الدخان يقوم بها مهربون تونسيون إلى تجار مالطيين عن طريق الساحل التونسي .

وثيقة رقم (19) ملف 811 صندوق 164 وتتحدث عن عملية تهريب للبارود والصابون من قبل بعض المهربين لتبار مالطيين عبر البحر .

الحمد لله بيان ما تحصل من الصفي الجديد المبارك من
بلدان سوسة وتاريخ توزيع

حاضرين بسوسة		غائبين
٥٥٪	جمال	١٥٪
١٥٪	منزل كامل	٤٠٪
٨٠٪	زاوية تنكثر	١٠٪
٧٠٪	بير الطيب	٠٠٪
٣٥٪	الوردانين	١٠٪
١٠٪	سيدي عامر	٢٠٪
١٢٪	القربات	١٠٪
٢٦٪	عوينة الصاحلين	٤٠٪
١١٪	الزاوية	٤٠٪
٢٠٪	القصيبة	١٠٪
٠٧٪	المسعدين	٠٧٪
١٥٠٪	مساكن	٢٥٪
٤٣٪		٢٠٪

الحمد لله سيدي ووالدي وفرت عيني وثمرت
فؤادي بعد تفضيل إياه دي والمفداة بالنفس
من الله وعامه ولا يخفى من الله شيء إنما النفس
في ذاتك العزيزة لم نستشبع من استعبار ما
في قلبي من الوحشة الكثيرة ويوم استاذ تتوجه
إلى الأفلاك الكبيرة وبقيتنا وكل سوسة وبرهانه
ربنا يسهل لنا الأمور ويلقني من فايد سوسة
ومن البستير اننا نجمعوا من الرهينين قدر
اثنا عشر مائة ومن بقيروان قدر المائة
وخمسين ان ظهر لسيدنا نفي، الله نذهب
الى سفاقس نجمع منها ومن وسطها قدر المائتين
وما يفتحه الله علينا يكون عليه الله ويرينا
يبقي لنا وجودك والسلام من عبدك فداك يوم
الاربع يوم السبت عشي جاء الثاني للشكلة

وثيقة رقم (29) ملف 811 صندوق 164 وتحتوي على بيانات للجنود الذين تم تجنيدهم من بعض مناطق الدواخل والساحل مثل المونستير وسوسة كما تتضمن كشفا بالحضور والغياب وفيها إشارات إلى ضرورة إن يكون التجنيد في الدلب، من خارج العاصمة .

الرحمن رصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم عدد ١٨

[illegible] الله صيغة له المتوكل عليه المفوض جميع الامور ايه المشهور محمد الصادق باي صاحب [illegible]

[illegible] سكنة المتوفى سنة الله تعالى اعماله وبلغه آماله امين ما يتعلق بهذا المشور من الخاص

والعمور اما بعد فانا بمقتضى ما عرض المجلس العالي المدرج بسجل اصله قلما انشا من عشر من شهر اغسطس تاريخ حكمنا بما يأتي

الفصل الاول

ان الوزارة المتعلقة بها بما اهبنا بذلك الدولة العلية بتعيين لعضويتها مجلس وقتي يجتمع بوزارة الامور الداخلية تسمى آية بارع والعمور بيانه في الفصل الثاني

ورغبنا تقتضيه سياسة رأينا وليس له استعداد كبير به عليه فلا وان له ان يخصه به التعيين وتشبيهه بما لمجلس الجنايات والاحكام التي تسمى بهذا

كم هذا المجلس فلا طمع للنازلة لا يتعداه عشرة

الفصل الثاني

ن هذا يفصل فيما هذا بالاستئناف

وتسمى آية بارع والعمور حيث انتسبت من تحت الحجة الحرام سنة ١٢٧٧ سبع وسبعين ومائتين وألف

محمد الصادق باي

وثيقة رقم (34) ملف 412 صندوق 118 وتحتوي على نص القرار الذي أصدره محمد الصادق باي حول إنشاء المجلس الوقتي

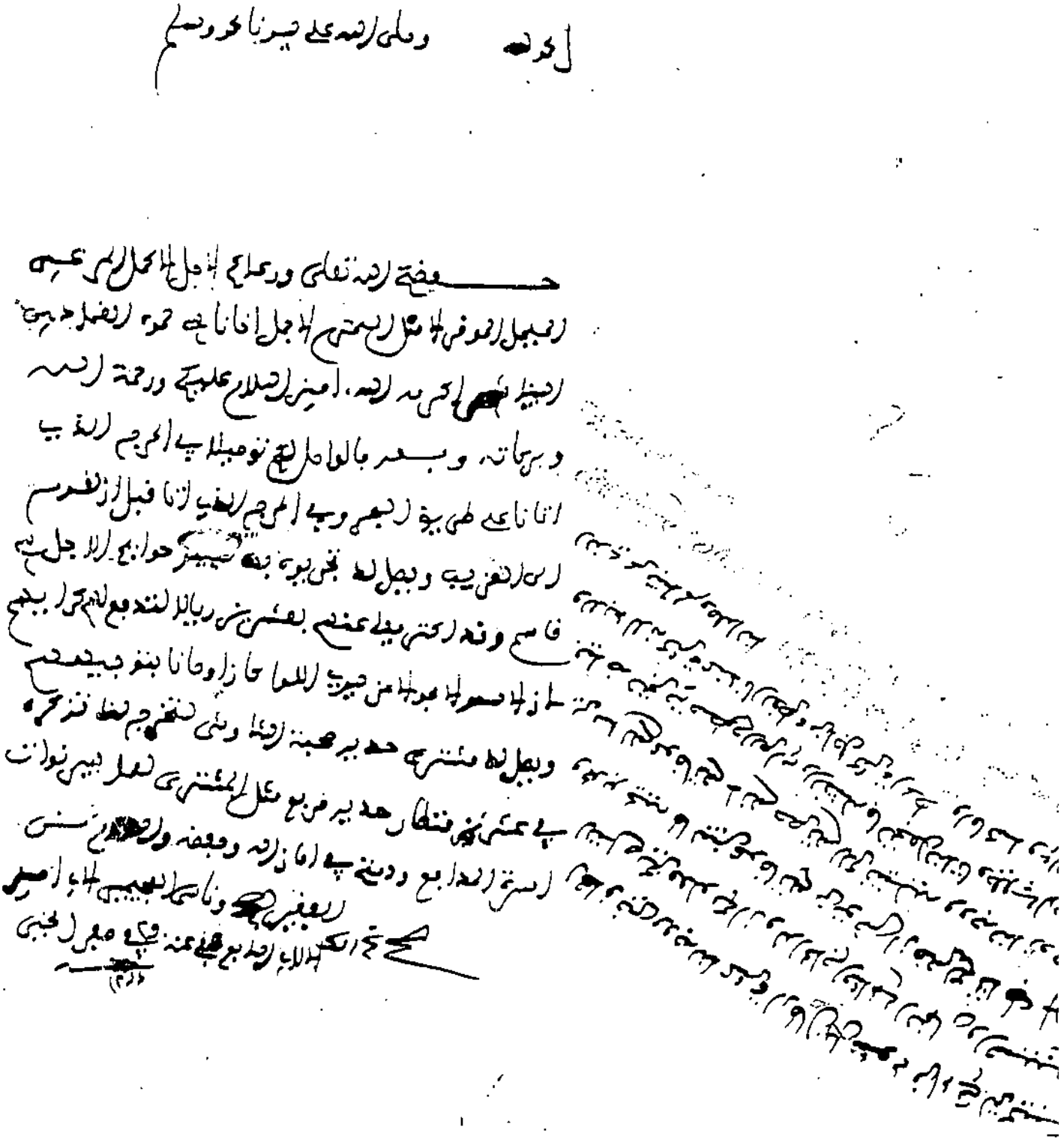

وثيقة رقم (46-47) ملف 811 صندوق 164 وتتحدث عند توريد كميات من الحديد تصل إلى عشرين قنطار لأحد المعسكرات بالعاصمة من اجل استخدامها في صناعة بعض المدافع .

62

١٨٧٣

نصه

وثيقة رقم (622-619) ملف 415 صندوق 119 وتتحدث عن التذبذب في قيمة العملة التونسية وأيضا تنوعها بين الفضة والنحاس والذهب واختلاف أوزانها.

619

الحمد لله تعريب مكتوب للمعظم ارفع مقام الملك من السيد
محمد وطه نايب وقنصل جنرال دولة ايطاليه بتونس في ٢٨
ابريل سنة ١٨٢٤

اما بعد فانه وردت لهذا القنصلات شكايات عديده
من التجار الطليانيان بالساحل وخصوصا بسوسه في شان
دعوى رعايا جنابكم بانهم يدفعوا بالسكه النحاس بدلا عن
السكه الفضه الذي اثابت عليهم بالعداله والظاهر ان
خليفة سوسه ممتنع من غصب المدينين على دفع الفضه
لعدم اشتراط ذلك برسم الدين محتجا بذلك على الغرماء
مع ان عدم اشتراط هو في مصلحة الغرماء على ان لما
كان في النحاس نقص على الفضه في الصرف كان من
مصلحة المدين اشتراط الدفع بالنحاس ولما كانت العاده
جاريه بسوسه ان الدفع يكون بالفضه ولو لم يوجد
الشرط في رسم الدين وخصوصا في معاملات الزيت والصوف
وما اشبه ذلك كانه ليس من العدل ان في المعاملات
الخفيفه عدم اشتراط في الرسم يوجب الخلاص بالنحاس
فاطلب من فضل جنابكم صدور الاذن العلي لخليفة
سوسه في غصب المدين في معاملات الزيت والصوف
وما اشبه ذلك من المعاملات المحمله على الخلاص بالفضه
وان في المعاملات الخفيفه اذا لم يوجد شرط يكون الدفع
نصفه بالفضه ونصفه بالنحاس واول من انصاف
جنابكم فصل هذا النزاع عن محل هذا ما لزم عرضه الخ

الجملة اصول خمسة واعطاء التوجيه لتفسير مجالس الاحكام بالبلوان والتعريف باحوال جريان
القانون وذلك بمقتضى الفصل الاول من قانون المجالس المذكورة

الفصل ١

التامل في الزمان هل هي مرتبة على الوجه المطلوب ام لا وهل المكتوب فيها قرر الخرمة ام لا

الفصل ٢

التامل في بعض احكام من الزمان ليعلم هل كانت احكام منزلة على فصول القانون ام لا
وليس بلازم تتبع احكام بتمامها

الفصل ٣

التامل في تعيين التوقيفات الصادرة من المجالس هل كانت على مقتضى القانون ام لا

الفصل ٤

التامل في صورة تاديب النوازل هل هي مؤدبة بمعنى اصوبت ام لا

الفصل ٥

التامل في بعض النوازل التي انفصلت وفي بعض النوازل التي لم تنفصل هل كانت على حسب
التي يجيب يقررون اولى ويوخرون التي بعدها ام لا

الفصل ٦

التامل في احكام التي انفصلت هل تتصل اربابها بتنفيذ الحكم بدون تعطيل لهم ام لا

الفصل ٧

التامل هل فصل النوازل يطول ام لا وعلى تقدير ان هذا لطول فما السبب في ذلك

الفصل ٨

التامل في النوازل المذكورة بالمجلس هل هي كثيرة ام لا

وثيقة رقم (232) ملف 409 صندوق 118 وتتناول هذه الوثيقة عدداً من فصول القانون الذي ينظم العملية التي من خلالها يشرف أصحاب المجلس الأكبر على حسن سير عمل المجالس داخل العاصمة وخارجها وقد جاءت هذه الفصول في حوالي 42 فصلاً .

الفصل

في احكام الصادرة من المجلس ليعلم مقدار خرقة كل مجلس

الفصل

في الاطلاع على انتصاب المجلس للخرقة كم مضى ذلك من الزمان هل كانت اقل مما يلزم بالقانون ام لا واذا عمي وغالب الزمان الكثرة النوازل يعلم تحقيق ذلك

الفصل

البحث هل كانت في اعضاء المجلس ولا يتخلف في امر له عزم امضاء وعلى تقدير التخلف هل كان المجلس في بعض الاحيان لم ينعقد ام لا

الفصل

التامل في محل الخرقة وهل كان الذي فيه عالما بحيث يكون هذا محل للعامة او لا

الفصل

البحث هل يبقى مع اعضاء المجلس في داخل المجلس من لم يرخص القانون له الحضور على مقتضى الفصل من قانون الجنايات واحكام العرفية او لا

الفصل

التامل في المجلس وقت مباشرة الخرقة هل كانت على الوجه المطلوب بالقانون ام لا

الفصل

في الاطلاع على القوانين اللازمة للمجالس هل هي موجودة بتمامها بالمجالس ام لا وهل كان عندهم الرايرمن ابتداء خرقة المجلس لها كبير ام لا

الفصل

التامل في اعضاء المجالس والكتاب والبوابة هل كانوا على شرط الفصل والفصل والفصل

والعصمل من قانون الجنايات ام لا

الفصل ١٧

سؤال مجالس الجنايات هل كان العامل يعينهم في جلب المرعى عليه وغيره من الوامر
كما هو مرقوم في الفصل من قانون مجالس احكام الجنايات بالبلدان ام لا

الفصل ١٨

سؤال مجالس الجنايات هل العمال تتداخل في احوال المجلس ام لا بل ان العهدة عليهم فيما يتعلق
باحكامهم لا على العمال وما يقبل منهم انهم مأمورون لشيء مما يخالف القانون على ما هو
مرقوم في الفصل من قانون مجالس الجنح بالبلدان

الفصل

سؤال اعضاء مجلس سيرة ان يسير هل كانت على مقتضى القانون وهل الاحكام الصادرة
منها يتوقف عليه ماكنة وان ان يسيروا من منهم ذا اتساوى فاذا يرجح القسم الذي هو منه
على ما هو مرقوم في الفصل من قانون الجنايات ام لا

الفصل

يجب البحث بمقتضى الفصل من داخلية مجلس الجنايات على سيرة ان يسيروا اعضاء
هل يقبلون امرا من المنصوص في اماكن سكناهم ولو كان ذاتي لهم ما جعل ايضا مجرما ام لا

الفصل

البحث عن نوازل رؤساء المجالس واعضائها اذا انشرت بالمجالس هل كانت على مقتضى
الفصل من قانون الجنايات ام لا

الفصل

البحث عن اعضاء مجلس الضبطية هل يحكمون على امر بعقوبة او بالزام مال بدون انعقاد

المجلس او في غير محل المحرمة على ما هو صريح الفصل من ترتيب مجلس الضبعية بالبلران او لا

الفصل

سوال اعضاء مجالس الضبعية عن سير من الى بير معهم هل كانت على مقتضى القانون ام لا وهل كانت دعاوى تصرر دايما يتبقى عليه دعوى والى بير كواحر منهم دعاوى انسا ووا في العرد وان الى بير رجع الشق الذي هو فيه على مقتضى الفصل من ترتيب مجلس الضبعية بالبلران او لا

الفصل

البحث هل كان مجلس الضبعية يحكم في النوازل التي لم يخصها له القانون بان كانت النازلة تخرها مجالس الجنايات او كانت النازلة من عجبة او لا

الفصل

البحث هل كان مجلس الضبعية يمنع من اراد التوجه لمجلس الجنايات او لا

الفصل

هل كانت مجالس الضبعية دفاتر لتقييد النوازل واسم ما عرض وتاريخها على ما هو صريح الفصل من ترتيب مجلس الضبعية بالبلران او لا

الفصل

التامل هل كان مجالس الضبعية جميع الخوانيز التي تتوقف عليها خرمتهم وهل كان عمرهم الى ايران دعاوى تتوقف عليه او لا

الفصل

التامل في دفاتر مجالس الضبعية ليعلم هل كانت دعاوى الصادرة منهم على مقتضى قانون الضبعية على ما هو صريح الفصل من قانون مجالس الجنايات بالبلران او لا

العضو ٢٩ ل

يقع التأمل في نوازل البحر التي انعطفت على مرجع المجالس الصفقية هل تزاحلوا في غير هذا ما رخصة لهم فيه ام لا

العضو ٣٠ ل

اذا تزاحل المجالس المذكورة في النوازل البقية رخصة لهم فيه ينفي في ذلك هل كان بسبب الشتاء ونحو لهم فيه ام بدونه

العضو ٣١ ل

البحث هل كانت المناسبة بين يدي المجلس سواء افضل حاضر على ما هو في العضو ٨٨ ل من قانون الرولة ام لا

العضو ٣٢ ل

البحث هل كان هنالك من العمال او غيرهم من يمنع احرا مطلوبا للمجالس او يمنع الشهود الشهادة او محمود للحاج ما

العضو ٣٣ ل

البحث عن موجب استعفاء من استعفا من اعضاء مجالس الجنايات والصفقية هل كان ذلك لمانع من انفسهم ام لسبب

العضو ٣٤ ل

بمقتضى العضو ٢٣ ل من قانون الجنايات ما يمضي حين في جناية ما لمجلس الجنايات ومجلس الصفقية ومجلس الحربي وعليه يبحث هل كان هنالك من يحين من غير ما ذكر ام لا

العضو ٣٥ ل

التأمل في السجون هل كانت على مقتضى العضو ١٦ ل والعضو ١٧ ل من قانون ترتيب مجلس

الضبطية بالبلران امرا وعلى مفوار العتمة الذين توخر من المساجين ———

الفصل ٣٦

التامل في مرتة ابقاء المساجين هل تحول امرا وعلى تقرير ذلك ما السبب فيه ———

الفصل ٣٧

واطلاع على المساجين في الحق العمومي هل كانت لهم المونة على ما هو صريح الفصل ١٢٦ من قانون الجنايات امرا ———

الفصل ٣٨

حبس عدد المسجونين وتتبع موجب سجنهم هل كان ذلك على مقتضى القانون امرا وعلى تقرير ان يوجد من امر مقتضى لسجنه يسئل المجلس عن ذلك ———

الفصل ٣٩

التامل هل تراخلت المجالس في النوازل الشرعية الممنوعة عليهم بمقتضى الفصل ٢٢ والفصل ٢٤ من قانون الجنايات امرا ———

الفصل ٤٠

على واعضاء بمقتضى الفصل ١٦ من قانون مجالس الجنايات بالبلران المصرح بتقرير بيان احوال القانون ان يتناولوا في احوال تبيان سائر القوانين الممضات من اللام من قانون الرولة وقانون الجنايات وداخلية الجنايات وقانون احكام مجلس الجنايات وترتيب مجلس الضبطية بالبلران هل دائر جار على مقتضاها امرا وما يتحصل لهم من ذلك يجب ضبطه ضبطا محكما لينتهي للمجلس الحاكم ———

الفصل ٤١

محط خرمة واعضاء ان يتفقدوا جميع مجالس الجنايات ومجالس الضبطية بالجهة التي

توجهوا اليه عنوان يتناولون احوال جريان القانون في تلك الجهات كما هو مبين في الفصل ٦
من قانون احكام مجالس المحليات بالبلدان

الفصل ٤٣

على رئيس المجلس ان يجعلوا تقريرا محتويا على جميع ما هو مطلوب بالفصول المذكورة ماثورا
لتقفر المجالس واحواله جريان القانون ليعرض على المجلس الكبير واذا كانت هناك نوازل تقتضي
المبادرة بتبليغها للمجلس الكبير يجعل في ذلك تقريرا وترسل للمجلس الكبير والتوفر رعاية
للمبادرة في صفوف السكان

تنبيه على رئيس المجلس في كيفية عمل التقرير

هو ان يبتدئ كل فصل من فصول التنبيهات المسطرة بهذه الكراسة ويكتب ما اقتضى
الحال فيه اسئلة وهكذا الى آخر الفصول

المحولة حررت الفصول المسطرة اعلاه وبالكراسة صحيفات بيضاء في اليوم الخامس والعشرين
من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧٨ ثمانين وصفير وما يتبعه والف

خير الدين

لائحة قانون الخدمة الداخلية لمجلس الجنايات ومجلس التحقيق وفيه ٢٧ فصل

الفصل ١

اجتماع المجلس يكون في المحل المعين وقته، يعين صدر المجلس ثم نائبه ثم بقية الاعضاء،

الفصل ٢

اركان المجلس مجتمعون في محل نائب بيزرته وخولهم على ان يعين مجتمعين يوم تكليفهم بذلك فطوات ويسمون عليه باركانه ايرمنط ويجلسون عند جلوسه منتظرين انتظاره انه واذا تخلف احدهم بدون اذن راتب منبوذا بعيره خولهم فلا يقوم له ان يعين ولا الاركان واذا يسلم على الجماعة ويجلس بموضعه

الفصل ٣

اركان المجلس الخمسة عشر يلازمون الحضور للنظر في احوال الجنايات كل يوم الا يوم الجمعة والعيدين ويوم الموكب ولا يتغيب احدهم الا لعذر ومن عرض له عذر تخلف يوم يعلم ان يعين بتخلفه في المجلس واذا طرا له العذر يبعث لاخبار ان يعين

الفصل ٤

مدة اجتماع المجلس كل يوم اربع ساعات تنتهي الى ان زال مسائة ما يرد عليهم من النوازل الوقتية ثم النوازل المنشورة التي لم يستغرق النظر فيها ولما تنتهي الاربع ساعات باذن ان يعين بانفصال المجلس

الفصل ٥

اذا انفصلت ساعات المجلس ووقعت جناية بموت لهم يفت بموتها بموات الوقت او خشي فوات الجاني بانهاز ربع بضبطية البلد في النهار وفي الليل وجب من رمعت له انهاره اياها المطلوب وارساله للمجلس عند اجتماعه بحيث لا تبرح الضبطية حكما غير المحدود في القانون الا اذا اصطحب الطالب والمطلوب وكان الحق لزمانهما معا لا دخل لغيرهما

وثيقة بدون رقم ملف 409 صندوق 118 وتتضمن هذه الوثيقة قانون الخدمة الداخلية لمجلس الجنايات ومجلس التحقيق ونظم 27 فصلا.

بلد يؤخذ الصحيح ويفيد العلم الخاص والمعلوم والدعوى ووجه الصحيح ويرسله
الى المجلس ليتغير به وبنى اما اذا كان الحق لهما وغيرهما فلا يتم الصحيح ويرسلها
مع تقرير منه للمجلس

الفصل

اهل المجلس يخصصون ساعة من ساعات الاجتماع للنظر في النوازل المرفوعة على حسب
تقدمها باذا استغرق النظر في بعض النوازل ما شاء وان انتهى بعضها في اقل من ان لم تسع
الساعة لاتمامها يبادر في الفراغ منها وتؤخر ما عداها الى يوم آخر يعود فيه الوقت

الفصل

اذا تمت النوازل الموقتة في اقل من تلك الساعات فما فضل من الزمن يكون زيادة لساعة
النظر في النوازل الموسومة بحيث لا تتعطل الخصوص

الفصل

اركان المجلس يتكلمون بحكم الاجماع في كل نازلة تشكل لديهم واما تكلم من جملة
بعضهم وتصويب بعضهم وسكوت بعضهم فمعارضته والنظر في بعضها وغير ذلك
مما يلزم بحيث ان كل واحد يحكم ما اودعه الله في بكره واذا وقع بينهم اختلاف تكون
المراجعة بين المختلفين بالدليل الواضح المقبول عقلا وشرعا مع مراعاة الاولى والواجبة
في المباحثة من انصات كل واحد لصاحبه حتى يتم مقاله من غير منع عليه قبل الاتمام
بحيث اذا تكلم الواحد تصغي اليه سائر اركان المجلس كما كان شأن الاولى المناسب لمقامهم

الفصل

يجب على الاركان ما يلزم لتوقيف المجلس واكمله على وجه لا سآمة فيه ولا ملل ومن دعته
ضرورة للقيام قام فما من غيبة الا تيزانه ولا يلزم قيام المجلس لقيامه ولا لرجوعه ولو
لدقيقة

الباطل ١٠

لهذا المجلس منعقد لنظر في الاحكام والتبادر في [illegible] فتوى الثانية بين الخصوم بطيئة من يحاول الكلام والخوض فيما يتعلق بكلمة [illegible] بعد رفعه فالا من الاشياء المنافية للتوقير والاحترام ولا يمنع [illegible] نفسه من ذلك واذا لم يكن عندهم عمل يتمرنون الوقت بما يعود نفعه على المجلس مثل [illegible] ة الثانون لتكون بصوته مضبوطة بميسم [illegible]

الباطل ١١

اذا سأل المدعي الجماعة شيئا لا يتكلم غيره حتى ينفصل من جواب سؤاله ويعرف ذلك بمثل غرة ان [illegible] بهم نفسه وبعد ايضاح الدعوى فيسعها يمنع الكلام بين الجماعة بيدها

الباطل ١٢

اذا قام الرئيس لضرورة والنازلة منشورة بانها تؤخذ حتى يرجع اما عينه الرئيس اذا قام بلا تؤخذ النازلة وانما يعاد له مضمون ما وقع في غيبته

الباطل ١٣

من اراد من الاركان ان يتوجه خارج المدينة بان كان مغيبه كلمة ايام فاقل يكفيه اذن الرئيس ولا يصرح له ان واحد اكثر من كلمة اعظم مجلس الجنايات ولا اكثر من اثنين في مجلس التحقيق وان كان مؤدى الكلمة ايام لا بد ان يكتب في التقرير التميزانه ويأذنه الضبط

الباطل ١٤

اذا مرض اكثر اهل المجلس والله لطيف بعباده يجوز عن الحضور عن المجلس الحال ليوخذ من المجالس اركان يتم بهم اهل عدد يفتي به الحكم حتى يشفيه الله الرضي

الباب ١٥

لا بد من عصمة بين المجلس من اخوانه او غيرهم بالليل والنهار للاجتماع على ما ينبغي بالمجلس من الحج وغيره وجميع تحركاته الخارجة عن قدرة الكتابة

الباب ١٦

لا بد لهذا المجلس من النظام في قدرة الكتابة ويلزم طارح بما تقرر من تنظيف المحل وخزمة الاركان به الخارج عن ما يرتضونه بحيث لا يقبح المقدم في المجلس لا بضرورة الحاجة بغير

الباب ١٧

الخصوم يجلسون امام الجماعة بحيث يكون الخصم مستقبلا القاضي بوجهه والمحامية عن نفسه من غير تعب ولا ازعاج

الباب ١٨

لا يمنع احد من الدخول به الى المحل المعين خارج بيت المجلس لمن يريد ان يرى ويسمع ما يصدر من الاركان ولو كان غير خصم لسواء كان من اهل البلد او غيرهم

الباب ١٩

اذا تكلم الواعظ لاجتماع مع غيره او انشاد بيت او وعظ بالمساجد او بملاقي بين ان يأمر من يخاطبه بالخروج وتخرجه

الباب ٢٠

يكون به دار المجلس محل معين لمن يريد ان يأتي من ارباب المناصب للاجتماع بحيث يكون به ذا الى المحل يسمع ويرى والداخل تكون بيده تذكرة الاذن به الدخول والتعيين الموضع

الباب ٢١

اذا التمس احد للمجلس من ارباب الصناعة مطلقا على اختلاف انواعهم وطوائفهم لا يقوم
له احد من اهل المجلس اذا كانوا مجتمعين في بيت المجلس

البند ٢٢ ط

لا يدخل احد بيت المجلس حاملا من كان لغير حاجة ومن دخل يأمر ان يخرج فورا

البند ٢٣ ط

العمل بما كان في المجلس يكون في تغيير من الغلط يقع في المجلس

البند ٢٤ ط

ان في المجلس وظايف الاركان لا يتبدلون احدا من المخصوص في اماكن مسكناتهم ولو
لا يتفاهم بعضهم بالتي هي ولا يتكلم احد منهم على حجة في دار

البند ٢٥ ط

اذا رفع من احد الاركان قبول الخصم برار بعلى امانة المجلس ان يرفع الى الغلط
ممنوع المخالفة في التقرير المطبوع

البند ٢٦ ط

اذا التمس الرئيس او احد الاركان ركتوه من خصم في عليه ان يأتي بعين ذا الخط
الركتوه وجزاء عدم اتيانه

حررت هذا القانون المشتمل على الستة والعشرين
بضاء وارخ العمل بمقتضاه الجمعة اثر ربيع
الاول سنة ١٢٧٧ سبع وسبعين ومائتين والف

محمد الصادق باي

الجـد لله هـــذه من راي السيد احمد سيالة احد اعضا المجلس الاكبر في تقسيم مجلس الجنايات لتسهيل فصل النوازل الواردة اليه شوانه قسمة المجلس المذكوروتكون على اربعة اقسام ولذلك سند من القانون وان يلقب احد الاقسام الاربعة بمجلس الجنايات الثقيلة ويلقب الثاني بمجلس الجنايات الخفيفة ويلقب الثالث بمجلس الاحكام العرفية ويلقب الرابع بمجلس الاحكام العرفية الخفيفة وان تكون قسمة الاعضاء الموجودين الان بالمجلس على الاقسام الاربعة ثلاثة بكل مجلس من الثلاثة مجالس الاخيرة رييس وكاهية وعضوكما هو كذلك الان بالمجلس الخفيف المخرج من المجلس المذكور وستة بالمجلس الاول الذي هو مجلس الجنايات الثقيلة ولاكنه ينعقد بثلاثة مثل المجالس الثلاثة الاخر لتبقى الثلاثة الزائدة به لما عسى ان يغيب من اهل مجلسهم او من الثلاثة مجالس الاخر الـلا يتعطل انعقـــاد احد المجالس الاربعة وليكن الرييس الاكبر وكاهيته بالمجلس الاول الذي هو مجلس الجنايات الثقيلة ونظر الرييس الاكبر وراء الجميع الثلاثة الاخر في تراتيب خدمتهم وما يتعلق بها والمحكوم عليه في جميع المجالس الاربع له طلب مجلس التحقيق قبل مضي ثلاثة ايام كما ذلك مقتضى فصل ١٦ من قانون الجنات والاحكام العرفية ٭

وبيـــان ما يحكم فيه كل من المجالس الاربع المتقدمة

مجلس الجنايات الثقيلة يحكم فيما للملك فيه الامضـــا او اعادة النظر او التخفيف الذي هو الجنايات التي فيهـــا القصاص او الكراكة او النفي او السجن الذي مدته من العام فاكثر كما هو مقرر بفصـــل ١١١ من قانـــون الجنايات غير ان نوازل الدمـــاء لابد ان يحضر كافة الاركان الخمسة عشر الا لعذر ثابت يقتضي تخلف واحد او اثنين كما اشترط صاحب القانون في فصل ٣٥ ٭

ومجلس الجنايات الخفيفة يحكم فيما للمجلس تنفيذه من غير مشورة الملك بل يعلم الملك بتقرير ما حكم في النازلة وذلك مما عقوبته السجن اقل من العام كما هو مقرر باول فصـــل ٢٢ من قانون الجنايات ٭

ومجلس الاحكام العرفية الخفيفة يحكم فيما للمجلس تنفيذه ولا يلزمه عرضه ولا تسطيره في كتاب التقرير ما هو مطل في اعداد قليلة من الالف ريال فاقل كما هو مقرر وســـط فصل ٢٣ من قانـــون الجنايات وذلك من قوله او المطل في الاعداد القليلة الخ

وما استندت اليه من فصول القانون في الاقسام الاربعة المذكورة هو معنى تولي فيما تقدم ولذلك سند من القانون ٭

وثيقة رقم (235) ملف 409 صندوق 118 وتتحدث عن رسالة من بعض أعضاء المجلس الأكبر تقترح تقسيم مجلس الجنايات إلى نوعين ١- القضايا الخفيفة والأخرى الثقيلة وهي مرسلة من الشيخ احمد سيالة .

صورة من كتاب محمد أبن الخوجه ، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد ، وتظهر الصورة خزائن الكتب بجامع الزيتونة .

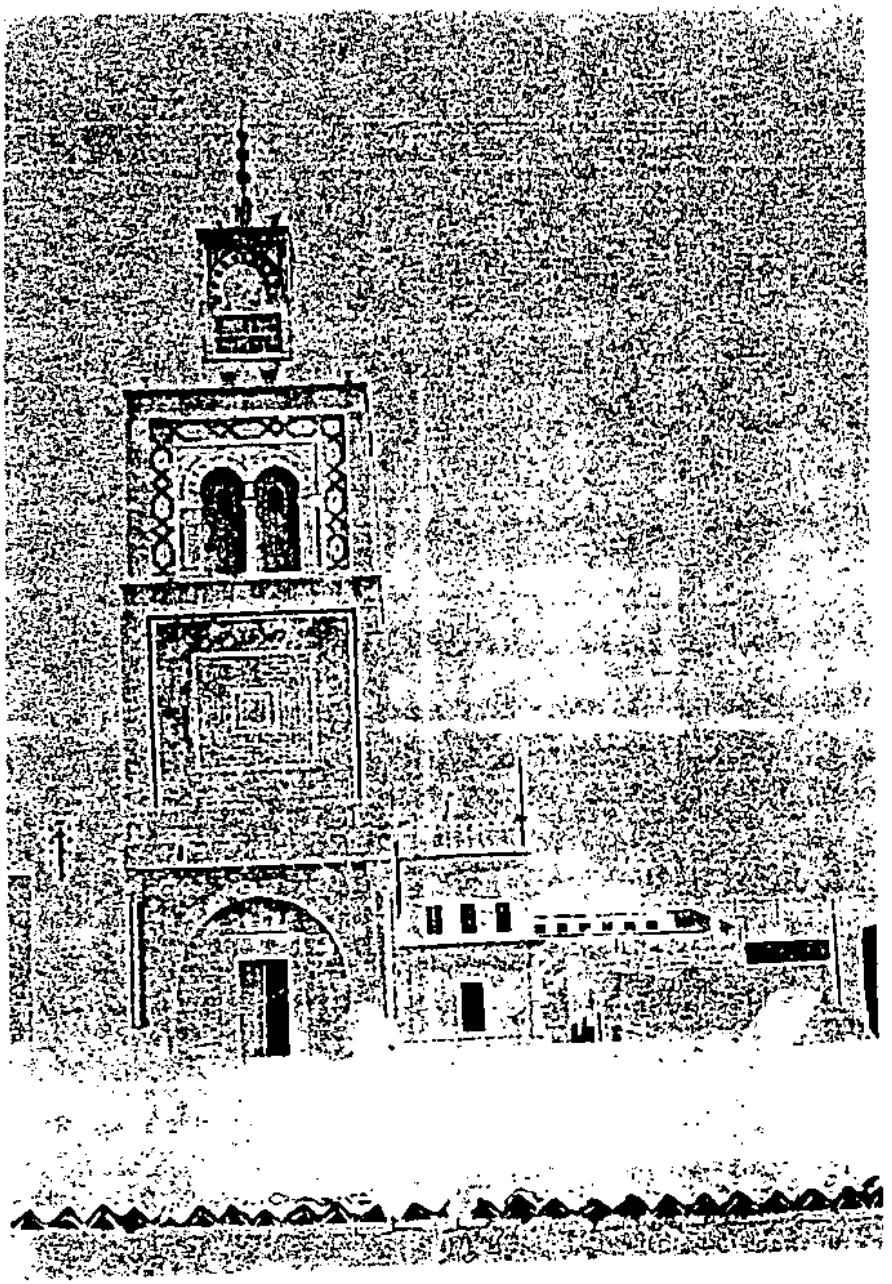

صورة من كتاب محمد أبن الخوجه ، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد ، وتظهر الصورة جامع القصر

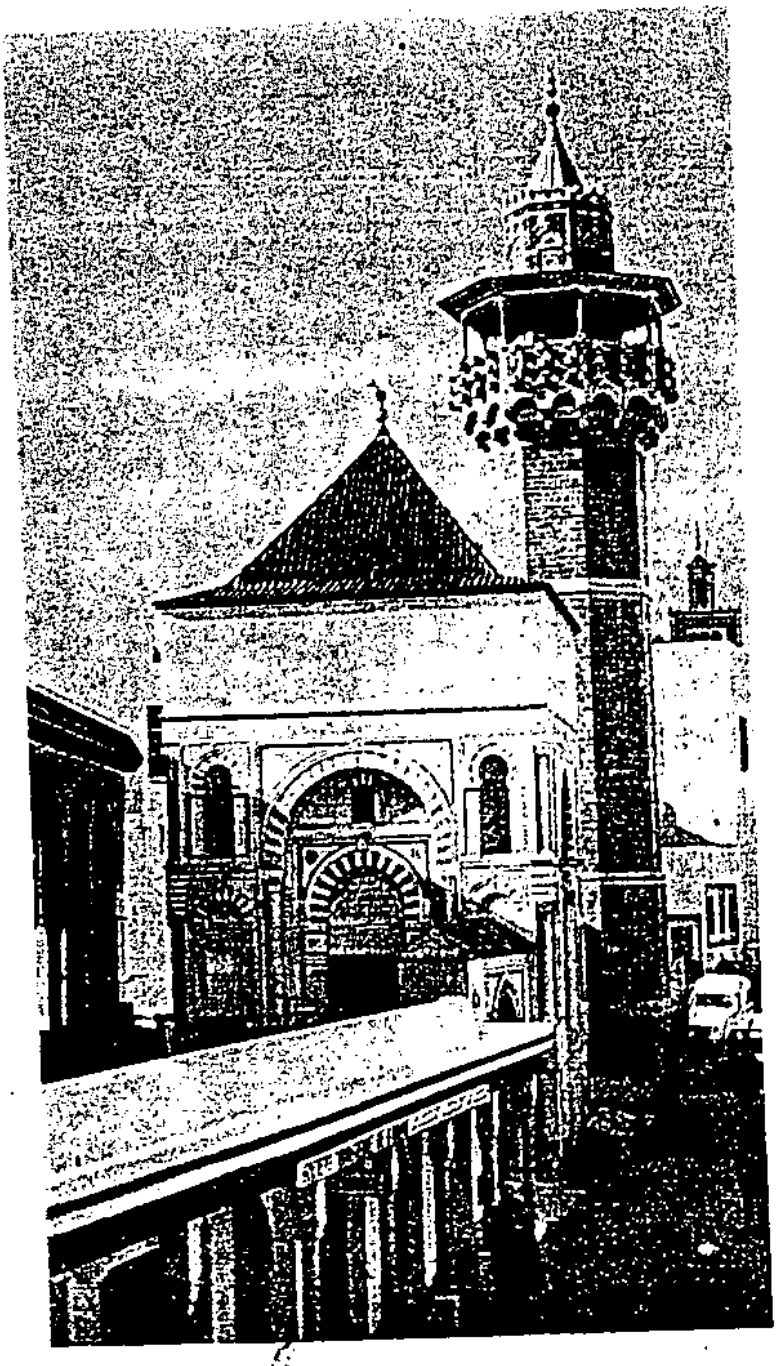

صورة من كتاب محمد أبن الخوجه ، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد ، وتظهر الصورة جامع يوسف داي

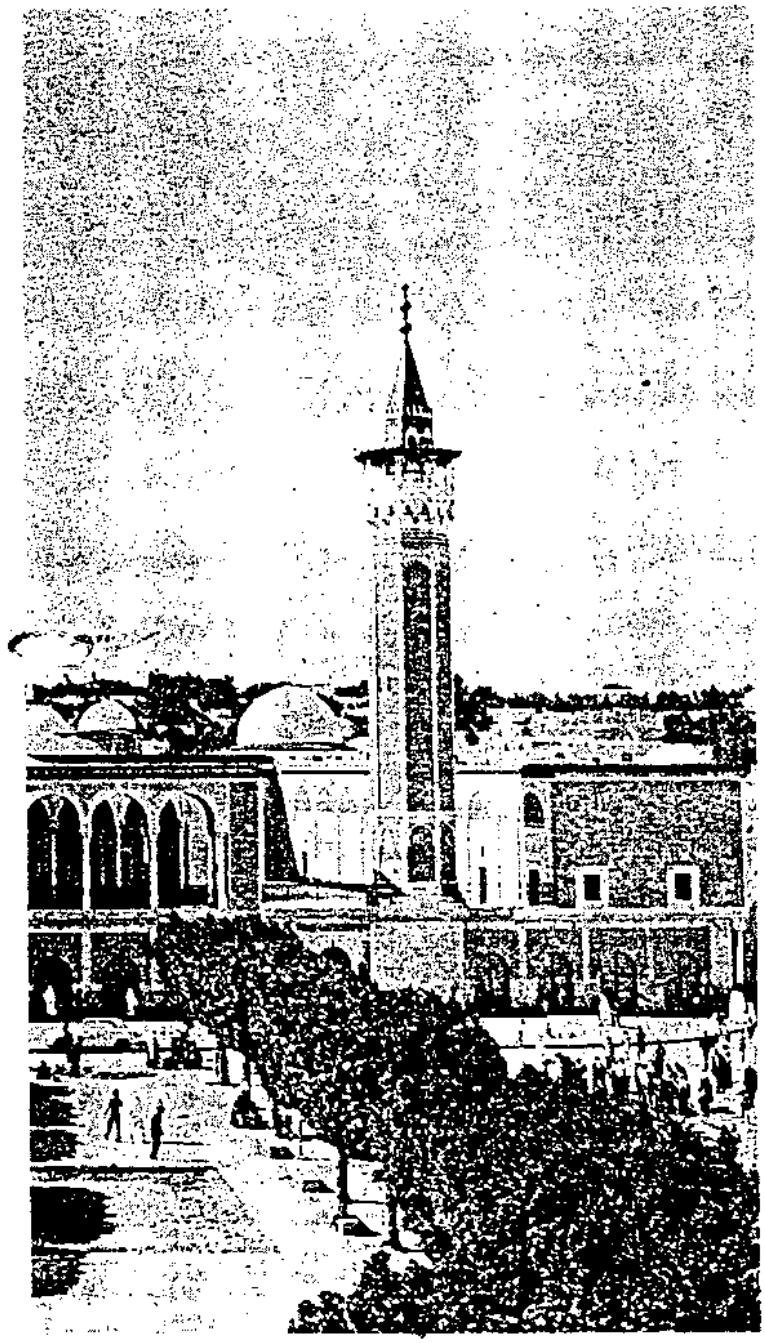

صورة من كتاب محمد أبن الخوجه ، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد ، وتظهر الصورة جامع صاحب الطابع .

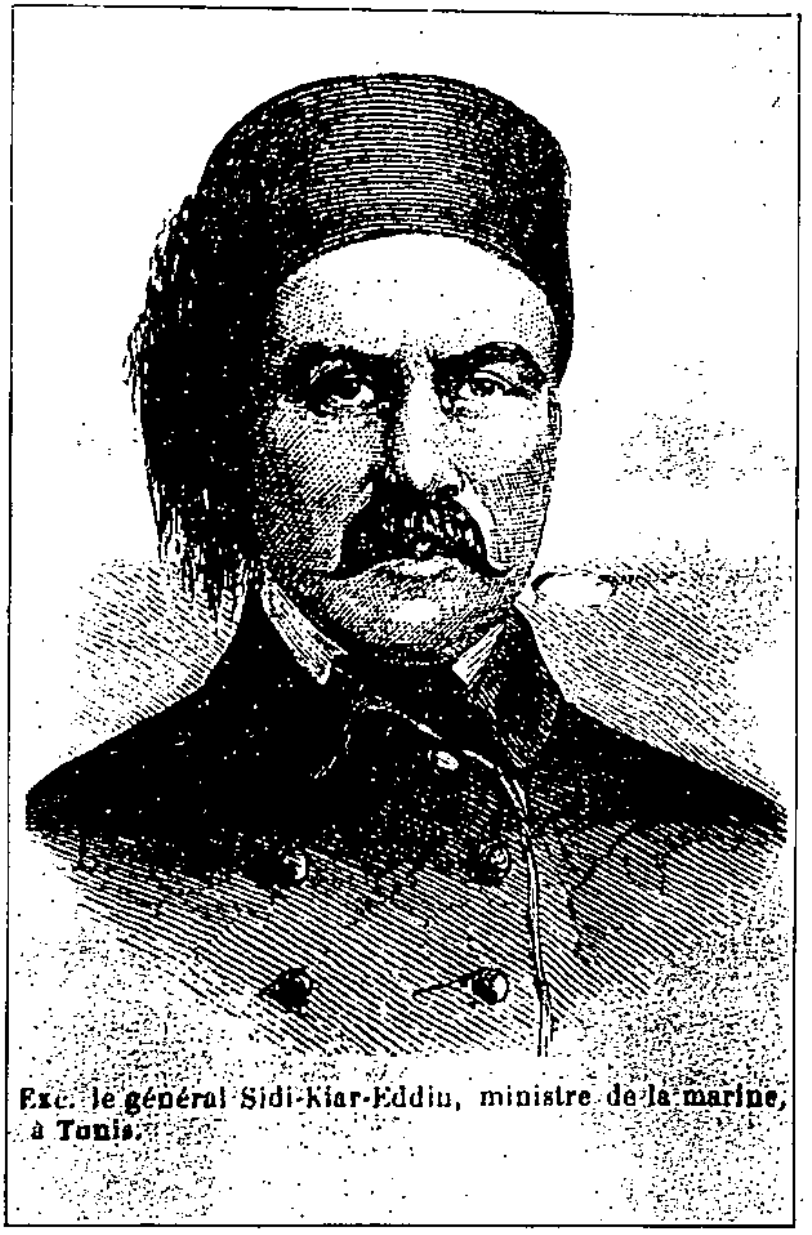

Exc. le général Sidi-Kiar-Eddin, ministre de la marine, à Tunis.

Ali Chenoufi , Leminstre Khereddine et ses Contemporains ,
Fondation Nationale Carthage ,1990
ويظهر في الصورة الوزير خير الدين

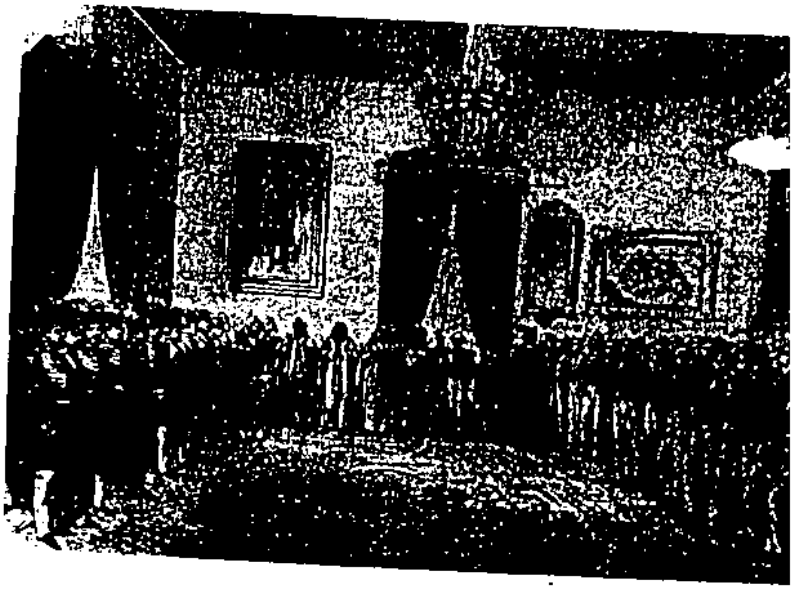

صورة من كتاب أحمد الطويلي ، ديوان أحمد بن أبي الضياف . ويظهر في الصورة الشيخ احمد بن أبي الضياف وهو يقراء نص وثيقة عهد الأمان .

صورة من كتاب محمد عثمان الحشائشي ، تاريخ جامع الزيتونة، وتظهر الصورة أحد حلقات الدروس في جامع الزيتونة.

صورة من كتاب احمد بن أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان ، ويظهر في الصورة احمد باشا باي

Ali Chenoufi , Leminstre Khereddine et ses Contemporains ,
Fondation Nationale Carthage ,1990

ويظهر في الصورة محمد باي

صورة من كتاب خير الدين ، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ويظهر في الصورة الشيخ احمد بن أبي الضياف

صورة من كتاب احمد بن أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان ، ويظهر في الصورة محمد الصادق باشا باي

صورة من كتاب محمد عثمان الحشائشي ، تاريخ جامع الزيتونة ، وتظهر الصورة مشهداً خارجياً لجامع الزيتونة

صورة من كتاب احمد بن أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان ، ويظهر في الصورة مصطفي خزندار

صورة من كتاب خير الدين ، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ويظهر في الصورة الشيخ محمد بيرم الخامس

صورة من كتاب خير الدين ، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ويظهر في الصورة الشيخ سالم بوحاجب

صورة من كتاب عبد العزيز بن يوسف . عمر ابن الشيخ شهادة على عصر متحول ، صورة تظهر الشيخ عمر ابن الشيخ .

بسم الله الرحمن الرحيم

Ali Chenoufi, Leminstre Khereddine et ses Contemporains, Fondation Nationale Carthage, 1990

ويظهر في الصورة النص الأصلي لوثيقة عهد الأمان سنة 1857 .

قائمـــــة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ- الوثائق وهي من الأرشيف الوطني التونسي . (غير منشورة).

1- وثيقة رقم 2 ملف 1033 صندوق 184 ، وتتحدث عن تعاون بين العلماء مع السـلطة في إطفاء تمرد علي بن غذاهم .

2- وثيقة رقم 3 - 4 ملف 811 صندوق 164، وتتناول هذه الوثيقة موضوع تأخر رواتب الجنود، والتجريدات العسكرية وتخبر الباي أحمد بذلك وتطلب منه المشورة حول ذلك بدون ذكر اسم المرسل.

3- وثيقة رقم 4 ملف 1033 – صندوق 184 ، وتتحدث هذه الوثيقة عن الدور الذي قـام به بعض العلماء،بقيادة الشيخ أحمد العزوز في إقناع عدد من زعماء قبائل اجلاصة، وأولاد عون، بنبذ تمردهم وإن الوفد نجح في أداء مهمته.

4 – وثيقة رقم 4 – 5 – 6 ملف 670 صندوق 59 ، وتحتوي علـى القـانون الأساسـي لجمعية الأوقاف.

5- وثيقة رقم 6 ملف 811 صندوق 164 ،وهي مرسلة من الأمير رشيد، ومحمـود بـن عياد، الذين كانوا في زيارة لفرنسا،و تحدث في جانب من الوثيقة عن الاهتمام والحفاوة التي لقيآها عند زيارتهم لفرنسا، و كيف إن المسؤلين هناك كانوا يدعوهم إلى احتفالاتهم وهـي مؤرخة في سنة 1852.

6- وثيقة رقم 4- 7 – 10 ملف 724 صندوق 63، وتحتوي على قائمة بأسـماء المـواد المطلوب تدريسها بجامع الزيتونة، كما تحتوي بعض القوانين، والقواعـد ،المتعلقـة بسـير التعليم به .

7- وثيقة رقم 11 – 12 ملف 811 صندوق 164, وهي مرسله من الأمير رشيد ،أحـد القادة العسكريين في الجيش التونسي، إلى الوزير مصطفى خزندار، يخبره فيها عن قـرب نفاذ مخزون فرقته من التموين مثل، القمح، والزيت ،ويطلب من الوزير الدعم والمشورة.

8- وثيقة رقم 13 ملف 1033 صندوق 148، وهي رسالة من قبل الباي محمد الصادق و تحمل توصيات للشيخ مصطفى بن عزوز، حول كيفية التفاوض مع المتمردين.

9- وثيقة رقم 15 ، ملف 1033 ، صندوق 184 ، وتتحدث عن محاولات قام به وفد من العلماء بقيادة الشيخ أحمد بن عبدالوراث ، لتفاوض مع على بن غذاهم، ومحاولة إقناعه بإنهاء تمرده هو و زعماء القبائل المتحالفين معه.

10- وثيقة رقم 18 ، ملف 811 صندوق 164 ، وتتطرق إلى عملية تهريب لبعض السلع ، مثل الدخان يقوم بها مهربون تونسيون الى تجار مالطيين عبرا لساحل التونسي.

11- وثيقة رقم 19 ، ملف 811 صندوق 164، وتتحدث عن عملية تهريب للبارود والصابون، من قبل بعض المهربين لتجار مالطيين عبر البحر.

12- وثيقة رقم 29 ملف 811 صندوق 164، وتحتوي على بيانات للجنود الذين تم تجنيدهم من بعض مناطق الدواخل، والساحل مثل سوسة، المنستير، كما تتضمن كشف بالحضور، والغياب وفيها إشارة إلى ضرورة أن يكون التجنيد من خارج العاصمة.

13- وثيقة رقم 34 ملف 412 الصندوق 118، وتحتوى هذه الوثيقة على نص القرار الذي أصدره محمد الصادق باي، حول إنشاء المجلس الوقتي.

14- وثيقة رقم 46 – 47 ملف 415 ، صندوق 119، وتتحدث الوثيقة عن توريد كميات بسيطة من الحديد ،تصل إلى 20 قنطار، لأحد المعسكرات بالعاصمة من أجل صنب بعض المدافع .

15- وثيقة رقم 622 – 619 ، ملف 415 ، صندوق 119 ، و تتحدث عن التذبذب في قيمة العملة التونسية، وأيضا تنوعها بين الفضة، والنحاس، والذهب، واختلاف أوزانها.

16- وثيقة 232 رقم ، ملف 409 ، صندوق 118، وتتناول هذه الوثيقة عددا من فصول القانون الذي ينضم العملية التي من خلالها يشرف أصحاب المجلس الأكبر، على حسن سير عمل المجالس داخل العاصمة، وخارجها وقد جاءت هذه القانون في حوالي 42 فصل.

17- وثيقة بدون رقم ، ملف 409 ، صندوق 118 ، وتتضم هذه الوثيقة قانون الخدمة الداخلية لمجلس الجنايات، ومجلس التحقيق وتضم 27 فصل.

18- وثيقة235 رقم ملف 409 ، صندوق 118، وتتحدث عن رسالة من بعض أعضاء المجلس الأكبر، تقترح تقسيم مجلس الجنايات، إلى نوعين واحد للقضايا الخفيفة، والأخر للثقيلة ، وهي مرسالة من الشيخ أحمد سيالة.

ب- المصادر :

1- ابن أبي الضياف ، أحمد (إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان) ، ثمانية أجزاء ، ط 2 ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1963 – 1979م)

2- ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم، (المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس) ، تحقيق محمد شمام ، المكتبة العتيقة ، تونس ط 3 ، 1967م.

3- ابن خلدون، ولي الدين عبدا لرحمن (المقدمة) ، دار و مكتبة الهلال للنشر ، بيروت ، 2000م.

4- ابن الحسين ، محمد الخضر ، (تونس وجامع الزيتونة) ، المطبعة التعاونية، دمشق ، 1971م ، جمع وتحقيق على الرضا التونسي.

5- الباجي، محمد بن يوسف،(المشرع الملكي في سلطنة أولاد حسين بن على التركي) ط 2 دار بوسلامة للنشر ، تونس ، د.ت .

6- التونسي خير الدين ، (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، ط 2 , 2004م.

7- التونسي، خير الدين ، (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) ، بيت الحكمة تونس ، 2000م.

8- التونسي ، محمد بيرم الخامس ،(صفوة الاعتبار بمستودع الأمطار والأقطار) 6 أجزاء ، ط2 ، منشورات بيت الحكمة ، قرطاج ، تونس ، 1999م.

9- التونسي ، محمد بيرم الرابع ، (الجواهر السنية في شعراء الديار التونسية) ، تحقيق الهادي حمودة العزي ، ط1 ، المكتبة العتيقة ، تونس ، 1999م.

10- الجنرال حسين،ت الشيباني بنبلغيث (حسم الالداد في نازلة محمود بن عياد) ، ط1 منشورات شركة بريزم ، تونس ، 2002م.

11- الحشائشي ، محمد بن عثمان ، (العادات والتقاليد التونسية) ، تحقيق الجيلاني بن الحاج ، د.ط ، دار سراس للنشر ، تونس 1996م.

12- ـــــــــــــــ ،(تاريخ جامع الزيتونة) ، تقديم الجيلاني بن الحاج يحـــي ، ط2 ، مؤسسات عبد الكريم عبد الله للنشر ، تونس ، 1985م.

13- السراج ، محمد بن محمد ، (الحلل السندسية في الأخبار التونسية) ، تحقيق محمـــد الجيب الهيلة ، ط 1، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1970م.

14- السنوسي ، محمد ، (مسامرات الضريف بحسن التعريف)، تحقيق محمد الشـــاذلي النفير ، 4 أجزاء ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1994م.

15- الطويلي أحمد ،(ديوان أحمد بن أبي الضياف) ، تونس ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ،ط 1 ، 2002م.

16- النفير ، محمد ، (عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب) ، جزأن ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1996م.

17- بارث هانيريش،(سبع رسائل مخطوطة عن رحلته إلى تـونس 1845 – 1845م) ، ترجمة منير الفندري ، د.ط بيت الحكمة، تونس ، 1987م.

18- بن سالم عمر ،(ديوان قابادو) ، تونس ، الجامعة التونسية ، ط1 ، 1984م .

19- روسو الفونصو (الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر) ، ت محمد عبد الكريم الوافي ، ط 1 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ،

20- طرازي فليب ذي ،(تاريخ الصحافة العربيـــة) ، 4 أجـــزاء ، د ط ، دار صـــادر ، بيروت ، 1967م.

21- عبد السلام ، أحمد ،(رسائل حسين إلى خير الدين) ، ج 1 ، جمع وتحقيق ، ط1 ، بيت الحكمة ، تونس ، 19991م.

22- غوستاف نحتفال ،(طبيب المحلة البلاد التونسية فيما بين 1863 – 1868) من خلال رسائل الطبيب الألماني ، ت منير الفيتو ري ، تونس ، مركز النشر الجامعي ، ط ، 2003.

23- قراشا ، بيسار ، (وثائق عن ثورة بن غذاهم) ،ج 1، تعريب الدار التونسية للنشر ، دط ، تونس ، 1967م.

24- مخلوف ، محمد ، (شجرة النور الزكية في طبقات المالكية) ، جزأن ، د.ط ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1931م.

25- مزالي محمد الصالح (وثائق تونسية من رسائل بن أبي الضياف أو تتمة كتاب الإتحاف) .ط ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1969م.

26-_____ ، وثائق تونسية (أحوال تونس قبيل الاحتلال) ، د.ط الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1969م.

27- موسكاو بوكلير ، (رحلة أمير ألماني إلى الإيالة التونسية في سنة 1835م)، ترجمة الفندري وآخر ، د.ط بيت الحكمة ، تونس ، 1989م.

28- وثائق تونسية (ثورة بن غذاهم) ، ج 1 ، د.ط الدار التونسية للنشر، تونس، 1969م.

ثانياً : - المراجع العربية والمعربة:

1- ابن الخوجة محمد ، (معالم التوحيد في القديم والجديد) ، ، دار الغـرب الإســلامي ، بيروت ، ط2 ، 1985م.

2 - ابن بنبلغيث ، الشيباني ،(انتظام القضائي في البلاد التونســية 1857 - 1921م) ، ط1 ، مكتبة علاء الدين ، صفاقس ، 2002م.

3- ـــــــــــــ ، (بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر)، ط2 ، مكتبة علاء الدين ، صفاقس ، 2003م.

4- ـــــــــــــ ، (أضواء على التاريخ العسكري في تونس من 1837 إلى 1917م) ط1 ، مكتبة علاء الدين ، صفاقس 2003ف .

5- ـــــــــــــ ،(فصول في تاريخ الأوقاف في تونس من منتصف القرن التاسع) عشر إلى 1914، تونس ، مكتبة علاء الدين ، ط، سنة 2003م.

6- البشروش توفيق ،(أضواء على أسباب ثورة على بن غذاهم سنة 1864م)، تــونس ، بيت الحكمة ، ط1، السنة 1991م.

7- التواتي مصطفى ،(تونس الناهضة من التجديد إلى التحديث فــي القــرنين 18 و19) تونس ط ، السنة 2002.

8- التيمومى ، الهادي ،(تاريخ تونس الاجتماعي 1881 - 1956م) ، ط1 ، دار محمد المحامي للنشر ، صفاقس ، 1997م.

9- الجويلي محمد ،(مجتمعات للذاكرة مجتمعات للنسيان)، تونس ، منشورات ســراس ، ط1 ، 1994م.

10- الحداد طاهر (التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة) تونس ، الــدار التونسية للنشر ، ط1 ، السنة 1981م.

11- الخوجة محمد الحبيب (يهود المغرب العربي) القاهرة ، معهد البحوث والدراســات العربية ، ط1 ، 1973م.

12- الدويتلي عبد العزيز, (مدينة تونس في العهد الحفصي) ، تونس ، دار سراس للنشر ، ط1 ، 1981م.

13- الشريف محمد ،(تاريخ تونس) ، تونس ، دار سراس للنشر ، ط1 ، سنة 1982م .

14- الشنوفي على ،(ترجمة محمد بيرم الخامس, في صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار) ، تونس ، بيت الحكمة ، ط1 ، سنة 1989م.

15- الشيخ ، رأفت ، (في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر) ، د.ط مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1975م.

16- الصولي على ،(الدين والدولة والمجتمع في مواقف وأثار محمد بيرم الخامس 1840 – 1899م)، دمشق ، دار الطليعة الجديدة ، ط1 ،سنة 2003م .

17- الطويلى أحمد ،(تاريخ مدينة تونس الثقافي والحضاري) ، تونس ، الشركة التونسية للنشر ، ط1 ، السنة 2002م.

18- الطويلي أحمد ،(المواسم والأعياد بتونس) ، تونس ، دار الطباعة والنشر اسود على ابيض ، ط1 ، 1997م.

19- القاسي فتحي ، (الشيخ محمد بيرم الخامس) تونس ، بيت الحكمة ، ط1 ، السنة 1990م.

20- المحجوب على ،(النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان) ، منشورات سراس للنشر ، السنة 1999م.

21- المراكشي محمد ،(قراءات في الفكر العربي الحديث والمعاصر) ، تونس إدارة التونسية للنشر ، ط1 ، 1998م.

22- بدري مصطفى ، (الرؤية السياسية من خلال رسالتي محمد بيرم الخامس و مصطفى فاضل باشا) ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، ط1 ، السنة 1993م.

23- بودبوس رجب ،(القاموس السياسي)، الدار الجماهيرية للنشر ، بنغازي ، ط1 ، 1425/هـ .

24- بوسنينة محمد ،(التعليم الإسلامي وروح حركة الإصلاح في جامع الزيتونة) ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، 1981م.

25- جوليان ، شارل اندرية، (أفريقيا الشمالية تسير) ، ترجمة المنجي سليم وآخـــرون ، د.ط الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1976م.

26- سامح ، عبد العزيز ، (الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية) ، ترجمة عبدالســـلام أدهم ، ط1 ، د.ن ، د.م ، 1969م.

27- سلطان ،على ،(تاريخ الدولة العثمانية)، طرابلس ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، ط1 ، د،ن.

28- شكري غالي ،(الثقافة العربية في تونس الفكر والمجتمع)، تونس ، الـــدار التونســـية للنشر ط1 ، السنة 19086م.

29- شمام، محمود ،(أعلام في الزيتونة)، تونس، ط1 ،منشورات دار المطبعـــة الثقافيـــة السنة 2004م.

30- عاشور، محمد،(أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي)، تونس مركز النشـــر الجامعي ط1 ، 2000م

31- عبد الجليل المنصف،(محمد بيرم الخامس بيبلوغرافية تحليله مع ثلاث رسائل نادرة) ، ط1 ، منشورات بيت الحكمة ، تونس ، 1989م.

32- عبد السلام ، أحمد ، (مواقف إصلاحية في تونس قبل الحمايـــة) ، ط 1 ، الشـــركة التونسية للنشر ، تونس ، 1987م.

33- _____ (من أعمال أحمد عبد السلام) تونس ، بيت الحكمـــة ، ط1 ، ســـنة 2003م.

34- _____ ، (المؤرخون التونسيون في القرن 17 – 18 – 19م) ، ترجمـــة أحمد عبد السلام وآخر ، ط1 ، بيت الحكمة ، تونس ، 1993م.

35- ـــــــــــــــ ، (المدرسة الصادقية والصادقيون) ، د.ط ، بيت الحكمة ، تونس ، 1994م.

36- عبد الموالى محمود ، (مدرسة باردو الحربية) ، د.ط ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، 1975م.

37- عبد الوهاب، حسن حسني ، (خلاصة تاريخ تونس) ، ط3 ، دار الجنوب للنشر ، تونس ، 2001م.

38- ـــــــــــــــ (ورقات عن الحضارة العربية بأفريقية التونسية) ، 3 أجزاء ، د.ط ، مكتبة المنار ، تونس ، 1990م

49- ـــــــــــــــ (شهيرات التونسيات)، تونس ، منشورات مكتبة المنار ، ط3 ، 1965.

40- عما يريه حفناوي ،(فجر التنوير العربي الحديث الصلات الثقافية الفكرية بين تونس وأقطار المشرق 1846 – 1881) ، تونس ، منشورات نقوش عربية ،ط1 ، 1994م.

41 - ـــــــــــــــ (الصحافة وتجديد الثقافة تونس خلال القرن التاسع عشر) ، تونس الدار التونسية للنشر ، ط1 ، د،ن .

42- غانياج ، جان ، (ثورة بن غذاهم 1864م) ، ترجمة كتاب الدولة للشئون الثقافية ، د.ط ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1965م.

43- فناد وليا أنيل ، (الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر)، ترجمة أنور محمد إبراهيم ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، سنة 1999م.

44- قرين ، ارنولد ، (العلماء التونسيون 1873 – 1915م) ، ترجمة حفناوي عمايرية وآخر ، ط1 ، بيت الحكمة ، تونس ، 1995م.

45- كريكن ، فان ، (خير الدين والبلاد التونسية) ، ترجمة البشير بن سلامة ، د.ط ، دار سحنون ، تونس ، 1988م.

46- مزالي ، محمد الصالح ، (تطور تونس الاقتصادي 1881 -1920م) د.ط ، بيت الحكمة ، تونس ، 1990م.

47- معا ليقي منذر، (معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية)، طرابلس ، دار قراء ، ط1 ، سنة 1986م.

48- منصور الشتيوي ،(حرب الفراصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة) ، طرابلس ، مؤسسة الفرجاني ، ط1 ، 1970.

94- يحي جلال ،(تاريخ المغرب الكبيرة) ، بيروت دار النهضة العربية ، السنة 1981م

50- يوسف عبد العزيز،(عمر بن الشيخ شهادة على عصر متحول)، تونس ، جمعية صيانة مدينة بنزرت ، ط1 ، 1999م.

51- وقائع الملتقى القومي (التفكير الإسلامي العربي ، خصائصه ، حدوده ، خير الدين ، محمد بيرم ، طه حسين ، نماذج) ، د.ط ، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية ، تونس ، 1991م.

ثالثا :- المقالات والبحوث المنشورة :

1- ابن الحاج يحي، الجيلان ، (المكتبات العامة بالبلاد التونسية لمحة تاريخية) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة الرابعة ، العدد 2 ، 1979 م .

2- ـــــــــــــ (أعلام من الزيتونة) ، المجلة الصادقية ، سلسلة جديدة ، العدد 5 مارس ، تونس ، 1997 م .

3- ابن بنبلغيث الشيباني ،(إصلاحات المشير أحمد باي العسكرية 1837 – 1855 م) ، مجلة البحوث التاريخية المغاربية ، السنة التاسعة عشر، العدد 65 – 66 ، تونس،1922 م .

4 - ـــــــــــــ (أهمية تراجم أحمد بن أبي الضياف) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة الخامسة والعشرين ، العدد 115 ماي ، تونس ، 2006 م .

5 – ابن عاشور ، محمد الطاهر ، (الوقف وآثاره في الإسلام) ، جريد النهضة ، تونس ، 1937 م.

6 – ابن عاشور ، محمد عبد العزيز ، (التعليم الزيتوني من ترتيب المشير أحمد باي إلى تأسيس مشيخة الجامع الأعظم وفروعه 1842 – 1932 م المجلة التاريخية المغار بيه، السنة 13- العدد 41- 41 ,1986 م

7 - ـــــــــــــ (دور بيرم في رئاسة جمعية الأوقاف) ، مجلة البحوث التاريخية المغاربية ، السنة التاسعة عشر ، العدد 65 – 66 ، تونس ، 1992 م .

8 – ابن محمود ، محمد مختار ، (جامع الزيتونة من أقدم الكليات العلمية في العالم) ، المجلة التونسية ، المجلد الثاني ، تونس 1937 م .

9- الأصفر ، محمد ، (انتزاعات في عهد الحسيني وقبل صدور دستور عهد الأمان) ، مجلة الإتحاف ، السنة 11 م ، العدد 64 ديسمبر ، تونس ، 1981 م .

10- التميمي عبد الجليل (عتق العبيد وعددهم في منتصف القرن التاسع عشر بأيالة تونس)، المجلة التاريخية المغاربية ، أعمال المؤتمر الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في المعهد العثماني ، جـ2 السنة 12 ، العدد 39- 40 ، تونس ، 1985م.

11- ـــــــــــــ (تقرير عن الأحداث السياسية بتونس خلال 1838- 1858 م) ، مجلة البحوث التاريخية المغربية ، العدد 2 ، تونس ، 1974 م .

12- الجنحاني ، الحبيب ، (حركة الإصلاح في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر) ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد 6 ، تونس 1969 م .

13- الجوة أحمد ، (خير الدين بين تقاريظ معاصريه والدراسات الحديثة)، مجلة الحياة الثقافية ، تونس ، العدد 60، 1991م.

14- الجويلي ، نصر ، (تحرير العبيد في تونس في القرن التاسع عشر) ، مجلة جامعة الزيتونة ، العدد 3 ، تونس ، 1994 م .

15- الحناشي ، يوسف ، (الفكر الإصلاحي في أدب الراحلة بتونس) ، السنة 26 ، العدد 124 أفريل ، تونس ، 2001 م.

16- الدريدي ، الحبيب ، (لغة الكتابة التاريخية في إتحاف أهل الزمان) ، مجلة الإتحاف ، السنة الثانية عشر ، العدد 72 أكتوبر ، تونس 1936 م .

17- الذوادي ، رشيد ، (أضواء علي الجنرال حسين) ، مجلة الفكر ، السنة 29 ، العدد 7 أفريل ، تونس ، 1996 م.

18- الزايدي ،علي،(حركة إصلاح التعليم منذ نشأته حتى الجنة صوت الطالب الزيتوني) ، مجلة البحوث التاريخية المغاربية ، السنة 11 ، العدد 35 – 36 ، تونس ، 1984 م .

19- الساحلي ، حمادي ، (المدرسة الحربية بباردو) ، المجلة الصادقية ، سلسلة جديدة ، العدد 6 جوان ، تونس ، 1996 م .

20- ـــــــــــــ ، (المدرسة الحربية بباردو) ، المجلة الصادقية ، سلسلة جديدة ، العدد 6 جوان ، تونس ، 1996 م .

21- ـــــــــــــ ، (العلاقة بين جامع الزيتونة والمدرسة الصادقية) ، المجلة الصادقية ، سلسلة جديدة ، العدد 5 مارس ، تونس ، 1997 م.

22- السنوسي ، أحمد ، (مكتوب من الوزير الأكبر خير الدين التونسي إلى سلفه مصطفى خزنة دار 1292 هجري / 1875 م)، المجلة الصادقية ، سلسلة جديدة ، العدد 20 أكتوبر ، تونس ، 2000 م .

23- الشنوفي ، علي ، (الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أقطار المغرب الثلاثة تونس والجزائر والمغرب الأقصى من القرن الماضي حتى فجر الاستقلال) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة 1 ، العدد 1 نوفمبر ، تونس ، 1975 م .

24- نور الدين الصغير ،(المثاقفه وبناء الذات من خلال أقوم المسالك) ، مجلة الحياة الثقافية ، تونس العدد 60 ، 1991م.

25- الطويلي ، أحمد ، (مكانة ابن أبي الضياف بين دعاة الإصلاح التونسيين) ، مجلة الفكر ، السنة 26 ، العدد 8 ماي ، تونس ، 1999 م.

26- ــــــــــــ (برنامج خير الدين الإصلاحي) ، مجلة البحوث التاريخية المغاربية ، العدد 9 ، تونس ، 1977م.

27- العزيزي ، علي ، (محمد بيرم الخامس بين الشرق والغرب من خلال صفوة الاعتبار في مستودع الأمصار والأقطار) ،المجلة الصادقية ، سلسلة جديدة ، العدد 6 جوان ، تونس ، 1997 م.

28- العليوي ، أبو القاسم ، (لائحة محمد صالح المهيدي في إصلاح التعليم الزيتوني) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة 24 ، العدد 109 نوفمبر ، تونس ، 1999 م.

29- الغربي ، الهادي حمودة ، (دور ابن أبي الضياف في إبراز الشخصية التونسية) ، مجلة الفكر ، السنة 26 ، العدد 8 ماي ، تونس ، 1981 م .

30- القاضي ، محمد ، (الإصلاح والتحديث من خلال رسالة في المرأة لابن أبي الضياف) ، مجلة الإتحاف ، السنة 11 ، العدد 67 مارس ، تونس ، 1996م.

31- ـــــــــــــ (الإتحاف التاريخي ، ملحوظات القاضي المقرر في القضية المرفوعة بين ورثة الجنرال ابن عياد وورثة نسيم شمامة) ، مجلة الإتحاف ، السنة 11 ، العـــدد 67 مارس ، تونس ، 1996 م .

32- المخ ، الحبيب ، (تراثنا في ضوء أحداث التاريخ) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة 1 ، العدد 4 ، تونس ، 1975م.

33- المرزوقي ،رياض ، (الأولياء الصالحين في إتحاف أهل الزمان) ، مجلـــة الفكـــر، العدد 1 ، تونس ، 1974م.

34- ـــــــــــــ (من أثار ابن الضياف المخطوطة) ، مجلة الفكر ، السنة 20 ، العدد 10 جويلة ، تونس ، 1997 م .

35- المستاوي ، محمد صلاح الدين ، (خطـــة إصـــلاح التعلـــيم الزيتـــوني فـــي كتـــاب أليس الصبح بقريب) ، السنة 26 ، العدد 123 مارس ، تونس ، 2001 م .

36- النفير ، محمد الشاذلي ، (الزيتونة في التاريخ) ، المجلة الصادقية ، تونس ، سلســلة جديدة ، العدد 5 مارس ، تونس 1997 م .

37- المليتي، منور ،(مفهوم الدستور عند خير الدين التونسي) ، مجلة الحيـــاة الثقافيـــة ، تونس ، العدد 60/ 1991م.

38- المحامي ،محمد بن الأخضر ، (الشيخ محمد بيرم الخامس والقانون الوضعي)، مجلة الإتحاف ، تونس ، السنة 120 عام 72 / 1996م.

39- المحامي ،محمد بن الأصفر ، (المضاربة المالية للوزير مصـــطفى خزنـــدار بفرنســـا وأوروبا والعالم) مجلة الإتحاف ،السنة 11، العدد68 ابريل ، تونس 1996م .

40- بعيو ، مصطفى عبد الله ، (ذكريات وتأملات في تاريخ ابن أبي الضياف) ، مجلـــة البحوث التاريخية المغربية السنة 11 م ، العدد 32 – 33 ، تونس ، 1974 م .

41- بن صالح، محمد الهادي (ديوان قابادو)، مجلة الحياة الثقافية ، تونس ، العـــدد 38، 1985.

42- بوجاة ، صلاح الدين ، (حداثة ابن أبي الضياف) ، مجلة الإتحاف ، العدد 90 جوان ، تونس ، 1998 م .

43- بن علي ، محمود ، (من تاريخ الدبلوماسية في تونس) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة 2 ، العدد 8 اجويلة أوت ، تونس ، 1976 .

44- جدي ، أحمد ، (موقف أحمد بن أبي الضياف من الإصلاح العسكري في تونس القرن 19) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة 23، العدد 93 مارس ، تونس 1998 م .

45- جعيط ، هشام ، (التأثيرات العثمانية علي الأنظمة والحضارة الثقافية بتونس من القرن 16 إلى 19) ، مجلة البحوث التاريخية العدد 6 ، تونس ، 1976 م.

46- جلول ،عزونه ،(الشيخ إسماعيل التميمي)، مجلة الفكر ، تونس ، السنة 27 ، العدد 2 ، نوفمبر 1981م .

47- حسن، الصادق الأسود ،(ترجمة الإصلاحية وأثرها في التفكير التونسي الحديث)، مجلة الفكر ، العدد 6 ، مارس 1974م.

48- خالد ، أحمد ، (في مئوية خير الدين ،تواصل السند الإصلاحي الصحيح من الوزير خير الدين إلى الرئيس زين العابدين)، مجلة الحياة الثقافية ، العدد 60 م ، تونس 1991 م .

49- سليمان بن حسن ، (أهم مقومات الفكر الإصلاحي عند خير الدين التونسي) ، مجلة الإتحاف ، السنة 14 ، العدد 102 جوان ، تونس ، 1999 م.

50- شبوح ، إبراهيم ، (إشارات وهوامش حول جامع الزيتونة) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة 22 ، العدد 82 ، تونس ، 1997 م.

51- عبازة ، محمد ، (ملتقى ابن أبي الضياف بسليانة) ، مجلة الحياة الثقافية ، السنة 8 ، العدد 26 -27 , مارس , جوان ، تونس ، 1983 م .

52- عبد السلام ، أحمد ، (تجاوب رجال الإصلاح في تونس مع الأحداث التركية في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر) ، مجلة الحياة الثقافية السنة 6 ، العدد 14 - 15 مارس جوان ، تونس ، 1981 م .

53- عبد الرحيم ، عبد الرحيم عبد الرحمن ،(الاتصال الثقافي بين الزيتونة والأزهر وأثره على الحياة الثقافية في مصر وتونس) ، مجلة البحوث التاريخية المغاربية ، السنة 8 ، العدد 23- 24 ، تونس ، 1981م.

54- على الزواوي ،(دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1773 – 1774م)، المجلة التاريخية المغاربية ، السنة 12 ، العدد 37 – 38 ، تونس ، 1985م.

55- فيصل ، شكري ، (حركات الإصلاح الاجتماعي في العالم الإسلامي) ، مجلة الفكر ، السنة 27 ، العدد 2 نوفمبر ، تونس 1981 م.

56- محفوظ ، محمد ، (قابادو وثورة ابن غذاهم) ، مجلة الفكر ، السنة 9 ، العدد 9 جوان ، تونس ، 1964 م .

57- مزالي ، محمد الصالح ،(تحبيس محمد الصادق باشا عدة أملاك الفائدة المعهد الصادقي) ، مجلة البحوث التاريخية المغاربية ، العدد 6 ، تونس 1976م.

- رسائل الماجستير .... والدكتوراه (غيرا لمنشورة)

1- ليلي زغدود ،(الإصلاح واليات التحديث في البحرية التونسية من 1841 – 1881م) شهادة الدراسات المتعمقة في التاريخ ، جامعة تونس ، 2001م.

2- مديحه مشرفيه ،(المؤسسات الثقافية بالا يالة التونسية 1830 – 1855) شهادة كفاءة في البحث جامعة 9 أفريل ، تونس ، 1984م.

3- عبدالحميد بن زيد، (مدارس التعليم الإسلامي في القرن التاسع عشر بتونس) ، تونس جامعة تونس . ب د ت .

4- إبراهيم بن جمعة بلقاسم، (الاقتصاد والمجتمع في ايالة التونسية 1861 – 1864) شهادة الدكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة تونس ، كلية العلوم الإنسانية ، 1997م.

5- الشيباني بنبلغيث ،(سياسة الوزير الأكبر مصطفى خزندار الدينية والتعليمية) شهادة الكفاءة في البحث ، جامعة تونس ، 1985م.

6- رضا الضيف ،(الحياة اليومية في البلاط الحسيني في عهد أحمد باشا باي 1855 – 1857 شهادة الكفاء في البحث ، تونس ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2001م.

7- عوض أحمد عثمان صقر، (نظام التجنيد في مصر 1820 – 1882) جامعة أسيوط، كلية الآداب سوهاج، رسالة ماجستير. 1992م.

8- حسام الدين عبدالمنعم على، (تاريخ التعليم العسكري في مصر 1821 – 1882) رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، 1993م.

مواقع الإنترنت :-

1- عبد السلام الطويل ، مركزية الإصلاح السياسي في الفكر النهضوي العربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، على الموقع WWW. C i n r s .org وآخر مراجعه للموقع بتاريخ 28/ 9/2006م.

2- كمال عمران، جمعية الأوقاف، مجلة أفكار: على الموقع WWW. Middle – east – online . com وأخر مراجعة للموقع بتاريخ 9/28 /2006م.

3- الدستور في تونس منذ القديم إلى اليوم ، مجلس النواب ، على الموقع WWW .chambre – dep .tn وأخر مراجعة للموقع بتاريخ 28/ 9/ 2006ف .

4- أحمد تمام ، خير الدين التونسي و " أقوم المسالك "، على الموقع WWW .islamonline . net / Arabic / history وأخر مراجعة للموقع بتاريخ 28/ 9/ 2006.

- المراجع الأجنبية:-

1- Ali Chenoufi , Leminstre Khereddine et ses contemporains , Fondation Nationale Carthage , 1990.

2- Jean Ganiage , Les orgies Dv Protectorat Francais En Tunisie ,(1884 – 1881) Maison Tunisienne de L' EDITION , 1968.

3- mongi smida khereddine minister reformateur (1873-1877), maison tunisienne De ledition . 1970 .

4- Mahmoud Abdel Moula , L' Universite Zaytounienne Etla SOCIETE T UNIS – 1971.

5- Khelifa Chater , D'e pendance et mutations Pr'ecoloniales ,la Regence de 1815 'a 1857 , Publications de L'universite de Tunis , 1984 .

6- E , Guellouz ,A , Masmoudi , M , Smida , Les Temps Modernes , Societe Tunisienne De Difusión , Tunis 1983.